اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد

موسوعة

تاريخ لبنان

التاريخ السياسي والعسكري

المتصرفية (2)



اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد





المقاطعات اللبنانية
في إطار بلاد الشام

التاريخ السياسي والعسكري

المتصرفية -٢- (١٨٦١-١٩١٨)

NOBILIS
2004

إسم المجموعة : المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام
إسم الكتاب : – المتصرفيّة -٢- (١٨٦١-١٩١٨) –
المؤلف : اللواء الركن المتقاعد أ. د. ياسين سويد
قياس الكتاب : 17 × 24
عدد الصفحات : 368 صفحة
مكان النشر : بيروت
دار النشر والتوزيع : دار نوبِليس
تلفاكس : 961-1-583475
تلفون : 961-1-581121 / 961-3-581121
الطبعة الأولى : 2004

فهرس الجزء السادس

المتصرفية -٢- (١٨٦١ - ١٩١٨)

الباب الثاني

التاريخ العسكري

الفصل الأول:

التنظيمات العسكرية الأمنية

(الجندرمة النظامية وغير النظامية)

الصفحة

الفصل الثاني:

أهم الأحداث العسكرية

ثورة يوسف كرم

الباب الثالث

المقاطعات الأخرى

فهرس الصور والخارطات

١ - فهرس الصور:

٢ - فهرس الخارطات:

الباب الثاني

التاريخ العسكري



ضابط في عهد المتصرفية

الفصل الأول

التنظيمات العسكرية الأمنية
(الجندرمة النظامية وغير النظامية)

١ - الجندرمة (النظامية وغير النظامية) في عهد داود باشا (١٨٦١ - ١٨٦٨):

يمكن القول إن الاهتمام بإنشاء المؤسسات العسكرية الأمنية في جبل لبنان بدأ مع إنشاء المتصرفية وصدور النظام الخاص بها، والذي نصّ، في مادته الخامسة عشرة من نظام عام ١٨٦١ (المادة ١٤ من النظام المعدل عام ١٨٦٤)، على أن «حفظ النظام وتنفيذ القوانين» يتمان بواسطة «شرطة مختلطة» يتم تجنيدها من الأهالي بنسبة ٧ رجال من كل ألف نسمة، ملغياً، في الوقت نفسه «الحوالات العسكرية» التي كانت معروفة في عهد القائمقاميتين وعهود منصرمة سالفة. وقد حدّد النظام الجديد السلوك العام الذي يجب أن تسلكه هذه «الشرطة» تجاه الأهالي، كما حدّد لها لباساً موحداً ترتديه، أو إشارة موحدة تميّزها، في أثناء الخدمة، ومنع عليها قبول أية مكافأة أو أي أجر، من الأهالي، لأي سبب كان، مع فرض إجراءات تأديبية صارمة بحق المخالفين. أما الطريقان الرئيسيتان في المتصرفية، وهما طريق صيدا - بيروت - طرابلس الساحلية، وطريق بيروت - دمشق الداخلية، فقد ظلتا في عهدة العساكر العثمانية حتى «يتأكد الحاكم» من كفاءة «الشرطة المحلية» للقيام بمهمات المحافظة على أمن هاتين الطريقين(١).

وكانت «تنظيمات شكيب أفندي» التي صدرت في عهد القائمقاميتين، قد أنشأت، في كل قائمقامية:

- فرقة من «الحوالية» لتحصيل ضريبة «الويركو» وفقاً لعادات البلاد في ذلك الحين.

- وفرقة من «الضبطية» أو «الجندرمة غير النظامية» لضبط الأمن والنظام في القائمقامية.

وكانت إجراءات ضبط الأمن «منوطة بالقائمقام مباشرة»، لذا، كانت هذه الجندرمة بإمرة القائمقام نفسه[2]. ويقدر النقيب «فان Fain» الضابط الفرنسي الذي أوفد لتنظيم الشرطة في المتصرفية، عديد هذه «الجندرمة غير النظامية» (في أواخر عام ١٨٦٣) بنحو ٨٠٠ عنصر يتقاضون، شهرياً، ما يزيد على المئة ألف قرش، وكانت هذه «القوة المحلية» تتمركز، في مخافر، على الطرق الرئيسية في البلاد[3]. ويبدو أن هذه القوة لم تكن منضبطة ويتخلل عملها الكثير من الشوائب، وخصوصاً «الحوالية» منها، فجاء نظام المتصرفية ليلغي «الحوالية» فوراً، و«الجندرمة غير النظامية» بشكل تدريجي، وينشئ، بدلاً منهما، «سرايا من الجندرمة النظامية تتميز بهندامها الجيد، وبسلوكها وانضباطها»[4]. وعلى هذا، فقد قرّر «داود باشا» أول متصرف لجبل لبنان، (١٨٦١ - ١٨٦٨)، أن ينزع سلاح هذه «الضبطية» التي لا ترتدي زياً موحداً، وأن يلزم عناصرها بوضع شارات خاصة تميّزهم عن باقي المواطنين، وذلك ريثما يتم تدريبهم وإعادة تنظيمهم، ثم دمجهم بالجندرمة النظامية[5].

وما أن بدأ تنفيذ النظام الخاص بالمتصرفية عام ١٨٦١، حتى بادر «داود باشا»، إلى الاهتمام بإنشاء «الشرطة المختلطة»، ولكن كان عليه، قبل ذلك، أن يعالج وضعاً ورثه عن نظام القائمقاميتين، هو وضع «الحوالية» و«الجندرمة غير

النظامية»، كما كان عليه، في الوقت نفسه، أن يسرّع الخطى لتشكيل الهيئة الأمنية التي نصّ عليها نظام المتصرفية كي يتحاشى اللجوء إلى الوحدات العسكرية العثمانية لحفظ الأمن والنظام في المتصرفية، فكان أول ما قام به، من الناحية الأمنية، هو تنفيذ مضمون المادة ١٤ من نظام المتصرفية، فألغى الحوالات العسكرية فوراً، وبدأ يلغي، تدريجاً، «الجندرمة غير النظامية»، ويحل محلها «الجندرمة النظامية»، ثم عمد إلى تأمين الطريقين الرئيسيتين في المتصرفية، طريق بيروت - دمشق، وطريق صيدا - بيروت - طرابلس، بواسطة وحدات من الجيش العثماني (جيش العربية، أو جيش عربستان، المتمركز في سوريا)، وضعت بتصرفه لهذه الغاية، ثم انصرف، بعد ذلك، لإعداد القوة الذاتية للمتصرفية، أي «الشرطة المختلطة» أو «الجندرمة النظامية».

أما الجيش العثماني الذي تقرّر إبقاؤه في المتصرفية، وفقاً لنظامها، فكان على نوعين:

- مفرزة من «الدراغون Dragons» تبلغ نحو خمسين رجلاً، وتتمركز في «بيت الدين» المقر الصيفي للمتصرف، حيث كانت بتصرفه. وكانت هذه الفرقة تتقدم «الجندرمة» النظامية في الاستعراضات التي تجري في المناسبات الرسمية (عيد ميلاد السلطان أو عيد جلوسه على العرش)، كما عرف عناصرها «بالتهذيب وحسن التدريب» بحيث «لم يبد منهم أية بادرة توجب التذمر والشكوى في مختلف عهود الحكام»[6].

- فرقة من «جيش العربية» العثماني عديدها ١٥٠٠ جندي[7]، ومهمتها تأمين الطريقين الرئيسيتين: الساحلية، من صيدا إلى طرابلس، والداخلية، من بيروت إلى دمشق. وتستمر هذه الفرقة في القيام بمهمتها هذه إلى أن تصبح

«الجندرمة النظامية» قادرة على القيام بها. ويبرّر السير «بولفر»، السفير البريطاني في الآستانة، في رسالة منه إلى اللورد «رسل» رئيس الوزراء البريطاني، بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو عام ١٨٦١، وجود الجيش العثماني في المتصرفية، للقيام بهذه المهمة، بقوله: «إن لمن الظلم، إلى درجة كبيرة، أن تعتبر الحكومة العثمانية مسؤولة عن السلم في الجبل، ويمنع عليها، في الوقت نفسه، أن تستخدم الوسائل المحقّة والشريفة لتأكيد مسؤوليتها وتنفيذ المهمة الموكولة إليها، بينما لا يوجد، أو لا يمكن تشكيل أية قوة أخرى تستطيع، خلال فترة من الزمن، أن تقوم بتنفيذ المهمات التي أوجبت بقاء القوات العثمانية»[٨].

كان نظام تشكيل «الشرطة المختلطة» يقوم على أساس طائفي، بمعنى أن ينخرط، في هذه الشرطة، عن طريق التطوع الإختياري، سبعة بالألف من كل طائفة، وكان عدد سكان المتصرفية، وفقاً للتقديرات المختلفة التي وضعت في مطلع عهدها، يراوح بين ٢٢٢٠٦٠ نسمة (حسب تقديرات الكولونيل برنابي عام ١٨٦١) و٢٦٦٤٨٧ نسمة (حسب تقديرات النقيب فان عام ١٨٦٥)، أي أن العديد الواجب تطويعه للشرطة المختلطة، في عهد داود باشا (١٨٦١ - ١٨٦٨) يراوح بين ١٥٤٠ و١٨٦٠ رجلاً، موزّعين على مختلف الطوائف في المتصرفية وفقاً لعدد كل منها، وكان يفترض بالمتطوع أن يكون حسن السلوك، خالياً من الأمراض والعاهات الجسدية، بحيث لا يقبل من كان ذا سيرة سيئة أو ذا سوابق إجرامية، «وكان الدروز يتقدمون للتطوع، في عهد داود باشا، بأعداد كبيرة، ولكن كان من الضروري عدم قبولهم جميعاً، بل الاحتفاظ بشيء من التوازن بين الطوائف، حتى في الجندرمة»[٩].

وبما أن العدد التقريبي المقدر لسكان المتصرفية عام ١٨٦١ كان نحو ٢٢٢ ألف نسمة (وفقاً لإحصاء الكولونيل برنابي)، فيكون العدد المفترض للشرطة المختلطة، في هذه المتصرفية، وفقاً للمادة ١٤ الآنفة الذكر، نحو ١٥٤٠ رجلاً[١٠]، إلا أن عديد هذه الشرطة ظل يراوح بين ٧٠٠ و٧٦٠ رجلاً «بالإضافة إلى أفراد الجندرمة الذين يتولون الخدمة عند رؤساء الأقضية والمراكز الإدارية»[١١]، وكان يدخل في عديد الشرطة «الضباط والموسيقيون وأفراد الخدمات الطبية وموظفو وعمال المستشفى العسكري والترسانة العسكرية»[١٢]، وكان التطوع اختيارياً، لمدة سنة واحدة، ولقاء راتب شهري، على أن يؤمن المتطوع مبلغ ٦٠٠ قرش يعاد إليه بعد انتهاء مدّة تطوعه، وأن يخضع لأحكام الديوان العسكري[١٣]، ولم يكن في الجبل خدمة عسكرية إجبارية[١٤].

ما أن تسلم داود باشا مهماته في المتصرفية (عام ١٨٦١)، حتى بدأ الإعداد لتشكيل الوحدة المحلية التي نصّ عليها نظام المتصرفية، وهي «الشرطة المختلطة»، فاختار من بين المتقدمين للتطوع: ٨٩٠ رجلاً وزّعهم على الشكل التالي:

- أنفار : ٧٤٠ نفراً، منهم : ٦٣٥ مشاة و٧٥ خيّالة و٣٠ موسيقيون.
- رتباء : ١٠٩ رتباء، منهم : ٩٧ عريفاً (أو نباشي) و١٢ رقيباً (شاويش).
- ضباط : ٤١ ضابطاً، منهم: ٢٣ ملازماً، و١٤ نقيباً (يوزباشي)، ومقدمان (بكباشي أو قومندان)، و١ عقيد (ألاي آمري أو قائمقام)، و١ عميد (ميرالاي أو كولونيل).

وقد عيّن الأمير قيس شهاب قائداً لهذه الوحدة، برتبة عميد (ميرالاي)، إلا أنه استبدل، بعد ذلك (عام ١٨٦٤) بالأمير سعيد سعد الدين شهاب[١٥].

ولكن داود باشا، الذي كان يشكو من عدم تجاوب الباب العالي معه، في رغبته بإنشاء «وحدة من الميليشيا المحلية» وتوفير الوسائل المادية اللازمة لذلك[١٦]، اضطر إلى تخفيض عديد هذه الوحدة إلى ٥٠٠ رجل، بسبب «كثرة نفقات الإدارة، وعدم وجود واردات كافية، ونظراً لضيق يد الأكثرية الساحقة من السكان»[١٧]، خصوصاً أن تكاليف هذه الوحدة بلغت، خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٨٦٣، نحو مليون قرش (٩٢٦٦٩٣ قرشاً)[١٨]، وذلك ما لا تستطيع أن تتحمله ميزانية المتصرفية، لوحدها، ودون مساعدة من الباب العالي.

وكان داود باشا قد طلب من القنصل الفرنسي ببيروت «أوتري Outrey» إرسال ضباط فرنسيين إلى الجبل لتدريب عناصر هذه الوحدة، إلا أنه استقدم، قبل وصول البعثة الفرنسية بأربعة أشهر، ضابطاً انكليزياً سبق له أن خدم في الهند، ويدعى «ماسون Mason»، وكلفه القيام بهذه المهمة، مما أثار احتجاجات الموارنة واتهاماتهم، ومما حدا بالقنصل الفرنسي إلى أن يطلب، بإلحاح، من وزير خارجية بلاده، كي يلبوا طلب الباشا، وذلك رغبة منه في «إزاحة» هذا الإنكليزي أو «وضعه في المرتبة الثانية»[١٩].

وإذ استبطأ «داود باشا» الرد الفرنسي على طلبه، بادر إلى الكتابة، بنفسه، إلى «توڤنيل» وزير الخارجية الفرنسية، طالباً منه إيفاد ضباط فرنسيين لتدريب جنده، ولكن الوزير الفرنسي تمهل في الاستجابة لطلب المتصرف حتى يستعلم، من سفيره في الآستانة ومن قنصله في بيروت، عن المهمات التي يمكن أن توكل إلى هؤلاء الضباط، وعن الشروط التي سوف يتم

التعاقد بها معهم، وعما ستكون عليه أوضاعهم في الجبل[٢٠]، وقد أتاه الرد، فوراً، من «أوتري» الذي كتب إلى «توڤنيل» رسالة يقول له فيها إن الحاكم العام (المتصرف) قد فاتحه «بالوضع الصعب» الذي هو فيه، وأنه يرغب «بأي ثمن، تنظيم ميليشيا، إلا أنه لا يجرؤ على المباشرة بهذه المهمة إلا إذا كان لديه ضابط أو اثنان من المدربين الفرنسيين»، ولذلك فهو قد «رجاه بإلحاح، ولمرة أخرى» أن يذكّر «توڤنيل» بالطلب الذي كان قد سبق أن طلبه منه بهذا الصدد. ويستطرد القنصل العام الفرنسي قائلاً، في رسالته: «إذا ما قيّض (للحاكم العام) أن ينشئ وحدة من الميليشيا أو الجندرمة، فلن يكون ذلك إلا بمساعدة ضباط من الجيش الفرنسي المعروفين في البلاد»، وهو، أي القنصل «لا يتردّد في القول إن تلك ستكون خدمة حقيقية لداود باشا تساعده على الوصول إلى هذا الهدف»[٢١]. وأما الشروط التي اقترحها داود باشا، فقد أوردها «أوتري» في رسالة تالية منه إلى «توڤنيل»، وقد جاء فيها أن الحاكم العام يرغب في إيفاد ضابط ورتيبين أو ثلاثة، أما الضابط فستكون مهمته تدريب الجندرمة (أو الميليشيا) ويرتبط بالحاكم العام مباشرة، وهو يرى أن يترك لهذا الضابط اختيار من يراه مناسباً من الرتباء لمساعدته في مهمته. وأما شروط التعاقد، فإن داود باشا يترك تحديدها وتقريرها لوزير الحربية الفرنسية، وهو موافق، مسبقاً، عليها. وأما نفقات البعثة فقد حدّدها داود باشا بما يراوح بين ٨ و١٢ ألف فرنك فرنسي سنوياً، وهو ما تسمح به ميزانيته، على أن يتحمل تكاليف سفر عناصرها من مرسيليا إلى بيروت[٢٢].

ويقترح «أوتري»، في الرسالة نفسها، اسمي ضابطين من «الكتيبة ١٦ من قناصة ڤنسين»، هما: «النقيب موبوان دي موديل Maupoint de Maudeul» الذي «أبدى رغبته في المجيء لخدمة داود باشا» والنقيب «بييرت Pierte»،

الذي يصلح لهذه المهمة لأنه يعرف اللغة العربية، وهذا شرط ضروري للضباط والرتباء الذين يرشحون لهذه المهمة في الجبل. ويستطرد «أوتري» في رسالته: «وفي أي حال، فإن داود باشا لا يعرف أياً من الضابطين، وهو يرى، بحق، أن المارشال راندون (وزير الحربية الفرنسية) هو أقدر من أي شخص آخر على تقييم الأشخاص الذين يتقدمون لهذه المهمة، ويعرف، كذلك، خدماتهم السابقة، وبإمكان أن يقدر كفاءتهم للقيام بالمهمة التي سوف توكل إليهم». ثم يحث «أوتري» وزير الخارجية على العمل لإرسال هذه البعثة «بأسرع ما يمكن»، ويرى أنه من مصلحة فرنسا أن توفد، لهذه المهمة، «ضابطاً مجرباً وذا كفاءة جدية، يستطيع، بالإضافة إلى اختصاصه، أن يمارس تأثيراً ملائماً على البلاد»(٢٣).

إلا أن وزير الحربية الفرنسية لم يأخذ برأي «أوتري» بل عيّن، لهذه المهمة، نقيباً يدعى «ليون فان Léon Fain» وهو «فارس جوقة الشرق»، خدم في افريقيا، يعرف العربية، «ويجمع كل الصفات اللازمة للنجاح بهذه المهمة»، على أن يتم تعيين رتيبين لمساعدته. وقد وضع «المارشال راندون» هذا الضابط، ومن معه من عناصر البعثة، بتصرف وزارة الخارجية، حيث حدّد «دروين دي لهيس Drouyn de Lhuys» (وكان قد أصبح وزيراً للخارجية) الشروط المطلوبة من المتصرفية لقاء إيفاد هذه البعثة، بما يلي:

- أن يكون راتب النقيب «فان» ١٢ ألف فرنك فرنسي سنوياً، بالإضافة إلى راتب شهر واحد يحدّد لتكاليف التجهيزات والإقامة، على أن يؤمّن هذا الضابط، بنفسه، تغذيته وخدمته، وتجهيزات مكتبه. أما الخيل «فعلى حكومة الجبل أن تقدمها إليه، عند الضرورة، مع العلف اللازم لها».

- أن يكون راتب كل من الرتيبين ١٥٠ فرنكاً فرنسياً شهرياً، ويعطيان، معاً، ٢٥٠ فرنكاً فرنسياً كنفقات تجهيز وإقامة، على أن يؤمّنا، بنفسيهما، تغذيتهما وخدمتهما.

- أن تكون تكاليف سفر كل من النقيب والرتيبين، من مرسيليا إلى بيروت، على عاتق المتصرفية، «ويفضل النقيب «فان» أن تكون إقامته، مع عناصره، في أحد الأبنية الحكومية».

- سوف يكرّس هذا الضابط الوقت اللازم للقيام بمهمته، ويقترح وزير الخارجية أن تكون مدّة العقد طوال فترة حكم داود باشا، على أن تمدّد عند الضرورة.

وينهي «دروين دي لهيس» رسالته إلى قنصله ببيروت بقوله: «إذا ما قبلت هذه المقترحات، فإن النقيب «فان» والرتيبين سيكونون جاهزين للسفر، ويبدو لي أنه من الضروري فتح اعتماد في أحد المصارف الفرنسية بقيمة نفقات سفرهم»(٢٤).

ووافق الباشا على قرار المارشال راندون بتعيين «فان» لهذه المهمة، كما وافق على شروط وزير الخارجية، فعيّن وزير الحربية، بناءً لاختيار النقيب «فان» وبالإضافة إليه، كلاً من الرقيب الأول «توركيه Turquet» من الكتيبة ١٣ القناصة الراجلة، والرقيب «ألتاب Althabe» من فوج الرمّاحين الأول(٢٥)، وكان كلاهما قد خدما في الجزائر ويلمّان باللغة العربية. وغادرت البعثة مرسيليا بتاريخ ٢١ شباط/فبراير عام ١٨٦٣، على متن باخرة فرنسية، حيث وصلت إلى بيروت بتاريخ ٩ آذار/مارس(٢٦). وانتقل النقيب «فان»، فور وصوله، إلى بيت الدين، حيث قابل داود باشا، وسلّمه «رسالة توصية» من وزير الخارجية الفرنسية جاء فيها: «سيكون الامبراطور سعيداً

بأن تكون نتيجة مهمة السيد «فان» في (جبل) لبنان تنظيم قوة وطنية يتعاون فيها الانضباط، مع التضحية، لا لضمان الاستقرار الداخلي للبلاد، فحسب، بل، كذلك، لحفظ الامتيازات المتوارثة جيلاً بعد جيل»[٢٧]. ويذكر النقيب «فان»، في أول تقرير منه إلى وزير الحربية، أنه، ما أن قرأ داود باشا الفقرة الأخيرة من الرسالة، حتى «ارتعد، ثم فكّر طويلاً»، ذلك أن الغاية الحقيقية من إنشاء قوة أمنية في المتصرفية لم تكن لتتعدى، في نظر داود باشا، تنظيم «جندرمة مختلطة» وفقاً للمادة ١٤ من نظام المتصرفية، ولم يكن الباشا يتوخى، من إنشاء هذه القوة، حماية أية «امتيازات متوارثة جيلاً بعد جيل». وهكذا، فقد قرّر داود باشا، في اليوم التالي، أن يكلف «النقيب فان» مهمة تنظيم هذه الجندرمة التي يجب أن يكون عديدها، وفقاً لنص المادة المذكورة: ١٨٦٠ رجلاً، ولكن، وبما أن ميزانية حكومة المتصرفية لا تحتمل تطويع أكثر من ٣٠٠ رجل دفعة واحدة، فقد قرّر الباشا أن يتم التطويع بالتدريج. ويذكر «فان» أن عديد الجندرمة، في ذلك الحين (حزيران/يونيو ١٨٦٣) كان ١٦٥ رجلاً فقط (١٢٨ مشاة و٣٧ خيّالة)، مع العلم أن مخزن الأسلحة المعدّة لهذه الجندرمة (وهي بنادق خفيفة، أي كارابين فرنسية، وكانت قد وصلت إلى حكومة المتصرفية قبل وصول البعثة) كان يحتوي على ٤٠٠ بندقية فقط[٢٨].

ويفصّل النقيب «فان»، في تقريره، عديد الجندرمة وفقاً لطوائفهم، فيذكر أن هؤلاء الجند موزّعون طائفياً كما يلي: «٤٠ درزياً و٥ روم أرثوذكس، و٢ مسلمون و٢٦ روم كاثوليك، والباقي: ٩٢ موارنة»، إلا أنه يصفهم بأن معظمهم «متحمسون وأذكياء» وأن «انتظام التدريب، وكذلك الإنضباط، لا تشوبه شائبة»، ذلك أن «إرادتهم الطيبة، وكفاءتهم، متميزتان»[٢٩].

أما اللباس فقد أراده داود باشا عثمانياً، ذلك أنه لاحظ ارتداء عناصر البعثة الفرنسية، باستمرار، لبزاتهم الفرنسية، فرغب في أن يرتدوا بزّات عثمانية «أخذها من كولونيل (عقيد) انكليزي كان يخدم، سابقاً، في الجيش (البريطاني) بالهند، ومن نقيب هنغاري هو في خدمة الدولة العثمانية (وكان كلاهما يخدمان الباشا عند وصول البعثة الفرنسية)». ولا يتوانى النقيب «فان» عن الإشارة إلى تعاطف الموارنة الواضح مع «البزة الفرنسية»، وكذلك إلى حرارة استقبال الدروز للرتيبين الفرنسيين، ودعوتهما إلى ولائم احتفالية، «وكان الدروز، أنفسهم، يشربون نخب الإمبراطور نابوليون الثالث»[٣٠].

ويبدو أن «أوتري» استطاع إبعاد الإنكليزي «ماسون» عن داود باشا، حيث حلّ محله النقيب الفرنسي «فان» وبعثته، أما «ماسون» فقد أبعد «تحاشياً لاتهامات الموارنة» وكلّف الاهتمام بالميليشيا في المناطق المختلطة، مما حدا بالصحيفة الإنكليزية «ليفان هيرالد Levant Herald» التي تصدر في لندن، إلى إظهار امتعاضها، إذ كتب إليها مراسلها ببيروت، بتاريخ٢ ٢ آذار/مارس (١٨٦٣) يقول: «استورد داود باشا، إلى سوريا، نقيباً فرنسياً ورقيبين وجندياً، لتنظيم شرطته في الجبل... وكان هؤلاء المحاربون الأربعة، بسراويلهم الحمراء، وبزتهم الفرنسية الكاملة، قد انتقلوا، مباشرة، إلى بيت الدين، حيث لا يزالون يرتدون الزي الخاص بهم، وهم اليوم يهتمون بأغرار داود باشا»، ويستطرد المراسل: «إن هيئة أركان، بهذه الأهمية، تبدو كبيرة جداً لتنظيم شرطة بسيطة من أربعماية رجل»[٣١]. أما «أوتري»، فهو، إذ تحدّث عن النقيب «فان»، في بداية مهمته، قال: «أما النقيب «فان»... فهو يؤدّي مهمته بكل الحياد المرغوب، وتتألف الميليشيا التي ينظمها، من ٥٠٠ رجل، بلا تمييز، من دروز وموارنة، وهو يجهد لكي يظل، تماماً، خارج النزاعات العرقية أو التعقيدات

السياسية،... ولهذا، فليس عليّ إلا أن أمتدحه، لأنه يتبع نصائحي، وأعتقد أن علينا أن ننصفه لسلوكه وفكره العملي»[٣٢].

ولكن، ماذا يقول النقيب «فان» نفسه عن دوره ومهمته في الجبل؟

يبدو أن هذا الضباط الفرنسي لم يكن مرتاحاً لهذين الدور والمهمة، ففي تقرير شخصي أرسله، بصورة سرية، إلى رئيسه في وزارة الحربية الفرنسية، بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر عام ١٨٦٣، أي بعد مرور ستة أشهر على بدء ممارسته للمهمة التي أوفد من أجلها، نراه يشكو من عجزه عن القيام بها، ويبدي امتعاضاً من الدور الذي يقوم به، تحت إدارة «داود باشا»، فهو لم يتمكن، حتى تاريخه، من إعداد أكثر من ٢٦٠ رجلاً في الجندرمة، موزّعين كما يلي: ٥ هيئة أركان، و١٠ خارج الصف، و١٠٠ السرية الأولى، و١٠١ السرية الثانية و٤٤ خيّالة. لذا، فهو يرى نفسه بعيداً جداً عن إمكان تحقيق مشروع بإنشاء «قوة عامة» في المتصرفية[٣٣]، ويعزو ذلك إلى إحجام المسيحيين من أهالي الجبل (سكان القسم الشمالي منه) عن الانخراط في هذه القوة، وذلك بسبب «عدم شعبية داود باشا لديهم»، وسوء علاقتهم به، حيث يعتبرونه «تركياً». لذا، فهم لا يثقون به، ولا يريدون التطوع في القوة التي يريد إنشاءها.

ولما كان أهل كسروان لا يثقون بداود باشا وجنده، ولا يرغبون، كذلك، في رؤية الجنود العثمانيين في بلادهم، فقد كلفه «داود باشا» قيادة قوة من الجندرمة تقدر بماية رجل لاحتلال «غزير» والسيطرة على الوضع المضطرب فيها، بعد أن رفض أهلها دخول الجنود العثمانيين إلى بلدتهم. ويعلّق «فان» على ذلك بقوله: «لا يريد الكسروانيون، كذلك، دخول عسكر داود باشا إلى بلادهم، ولم تكن الجندرمة، التي نظمتها، مقبولة في تلك البلاد، إلا بسبب بزتي

(الفرنسية)، وذلك ما جعلني أقتنع أن داود باشا بلا شعبية، إطلاقاً، في كل القسم الواقع شمال نهر الكلب من جبل لبنان»[٣٤].

ويرى «فان» في وجود البعثة العسكرية الفرنسية في جبل لبنان «وسيلة للنجاح في أي شيء ما عدا تنظيم قوّة مسلحة في الجبل»، بل إنه يرى فيها «وسيلة ترضي فرنسا»، ولا شك، إلا أنه ينتظر أن «تقلّل من شغف (اللبنانيين) بفرنسا»[٣٥].

وبعد أن يقدّم «فان»، في تقريره، أرقاماً عن تكاليف الجندرمة من رواتب (٤ آلاف قرش عن شهر آب/أغسطس عام ١٨٦٣، والقرش يساوي ٢١ فرنكاً فرنسياً)، ومن ألبسة وأحذية وتجهيزات (٣٠٠ قرش للجندي الواحد في العام، على أن يستلم كل جندي، في العام: ٤ أزواج من الأحذية وزوجي ساقيّة Guêtrs)، يختم تقريره هذا بقوله: «إلى هنا وصلنا في تنظيم القوة العامة (بجبل لبنان)، ولا أرى في ذلك شيئاً جدياً، وضميري يلزمني أن أقول ذلك. ولكن، هل عليّ أن أنتظر وأثق، كما يظن القنصل أوتري؟ هذا ما سوف نراه فيما بعد»[٣٦].

هل يختلف رأي القنصل «أوتري» إذن، عن رأي النقيب «فان»؟ يبدو ذلك، ففي رسالة من «أوتري» إلى «دي لهيس» وزير الخارجية، يتحدث «أوتري» عن مهمة «فان»، فيقول: «لقد حقّقت مهمة «فان» نتائج جيدّة، رغم أن الظروف لم تسمح لها بالتطور المرغوب، والعائق الأكبر دون تنظيم وحدة تامة من الميليشيا هو الحالة المادية للجبل، فالشمال لا يدفع الضرائب المترتبة عليه بالكامل، مما خلق للحكومة نوعاً من الإزعاج اضطرها لأن لا تتحرك إلا بحذر. وقد خلق هذا الوضع شيئاً من التوتر بين داود باشا وضابطنا المدرب (النقيب فان) الذي، بسبب ما يتحلى به من حساسية مفرطة وريبة، ظن أن هناك تعمداً

لإضعاف مهمته أو أنه شخص غير مرغوب فيه. ومع ذلك، فالمصادر تؤكّد أن أشياء ممتازة قد تمّ إجراؤها، وأظن أنه من الثابت، الآن، أن (اللبنانيين) يرتضون، بكل طيب خاطر، تنظيماً جدياً، وأنهم أهل للقيام بخدمة جيدة»(٣٧).

وتأكيداً لوجهة نظره هذه، يورد «أوتري» معلومات عن «الجندرمة» المختلطة في الجبل فيقول إنه يوجد: ٢٣٠ رجلاً من الميليشيا أو الجندرمة المشاة، و٦٠ أو ٨٠ رجلاً من الخيّالة «أُخذوا، بلا تمييز، من كل الطوائف، حيث نرى الدرزي والمسلم والمسيحي يختلطون ويطيعون، بلا كراهية، ضباطاً ينتمون إلى مختلف الطوائف». ويستطرد «أوتري»: «لم يغب الانسجام التام أبداً، ويمكننا أن نلاحظ أنه، بفضل الزي الموحد، سيطر نوع من روح القطعة وحّد بين الجميع، وهذه نقطة مهمة يمكن أن تعطي نتائج سعيدة في المستقبل. فروح الانضباط تامة، وإن استطعنا، مع الوقت، أن نصل إلى تشكيل وحدة من ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ رجل، فإن تلك ستكون، حقاً، قوة يمكن أن تؤدّي أفضل الخدمات. وإذا كان النقيب «فان» لم يفهم، ربما جيداً، الجانب السياسي من مهمته، فباستطاعتي أن أقول، كذلك، إنه قد برهن عن ذكاء كبير وكثير من حسن التصرف في القسم التقني من المهمة المناطة به، إذ إن ما نظمه، من الناحية العسكرية، ملفت جداً، وقد برهن أن باستطاعته الذهاب بعيداً، في هذا السبيل، إذا سمحت له الظروف بذلك»(٣٨).

بعد كل ما تقدم، كيف يمكن تفسير العلاقة المتوترة بين داود باشا والنقيب «فان»، وتأثير ذلك على تنفيذ الضابط الفرنسي لمهمته الأساسية وهي تنظيم الجندرمة وتدريبها؟

لقد بدأت العلاقة بين الرجلين تهتز منذ لقائهما الأول وتسلم داود باشا رسالة الامبراطور التي يشير فيها إلى «الامتيازات القديمة للجبل» وحرصه على

المحافظة عليها، فهل فهم «فان» من تلك الرسالة أن مهمته تشمل إعداد «جيش» توكل إليه مهمة الدفاع عن امتيازات الجبل ضد أي تدخل خارجي ولو كان هذا التدخل عثمانياً؟ وهل فهم داود باشا من تلك الرسالة أن الامبراطور الفرنسي جاوز، برسالته هذه، الحدود المتّفق عليها لمهمة البعثة الفرنسية إلى الجبل؟

يبدو أن كلاً من داود باشا والنقيب «فان» توسعا في تفسير رسالة الامبراطور وحمّلاها ما لا تحتمل، مما أدّى إلى وقوع نفور بينهما منذ اليوم الأول للقائهما، إذ حدّد داود باشا مهمة النقيب «فان» ورفاقه بتنظيم الجندرمة وتدريبها، وكان التحديد واضحاً لا لبس فيه، حتى أنه أراد أن يفرض عليهم ارتباء بزة عسكرية عثمانية بدلاً من بزتهم الفرنسية التي ظلوا يرتدونها دون أن يتقيّدوا بتعليمات المتصرف بهذا الخصوص. وإذا كان النقيب «فان» قد اختار عناصر بعثته من العسكريين الذين لم يسبق لهم أن اشتركوا في الحملة الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠، فذلك لأنه كان يرغب في أن لا يكون لدى معاونيه أي ميلٍ لأية فئة في البلاد التي سوف يخدمون فيها، مما يجعلهم بعيدين عن الصراعات الدائرة بين مختلف الفئات في تلك البلاد، وبالتالي، غير منحازين لأي منها(٣٩). فهل كان «فان» يدرك تماماً حدود مهمته، أم انه كان يحلم بإنشاء جيش مقاتل على غرار الجيش الفرنسي الذي ينتمي إليه؟

نستطيع أن نستنتج، من التقارير التي أرسلها النقب «فان» إلى وزارة الحربية الفرنسية، أن هذا الضابط قد صدمه الواقع الذي فوجئ به في إدارة المتصرفية، فداود باشا «أضعف كثيراً من أن يصارع لوحده». وبما أنه «عثماني قبل كل شيء» ويرتبط بالباب العالي وبالمسؤولين الكبار فيه «بموجبات»

تفرضها عليه وظيفته كحاكم عام، وباعتباره أول مسيحي في الشرق يسمى «مشيراً» لهذا المنصب، فهو يرغب حقاً في أن يرى، بإمرته «جندرمة صلبة، متماسكة التنظيم»، إلا أنه عاجز عن بلوغ مراده، بسبب «نقص كامل في الموارد (المالية) الضرورية» لذلك[٤٠].

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، كان داود باشا يدرك تماماً أن المطلوب منه هو إنشاء «شرطة محلية مختلطة» مهمتها المحافظة على الأمن والنظام داخل المتصرفية، ولم يكن مسموحاً له أن ينشئ «قوة عسكرية» مهمتها الدفاع عن البلاد والحفاظ على الامتيازات، ولأجل ذلك، فهو لم يكن مرتاحاً لعبارة «قوة وطنية» التي وردت في «رسالة التوصية» التي حملها إليه النقيب «فان» من وزير الخارجية، والتي تشير إلى الشرطة المحلية التي يسعى إلى إنشائها في الجبل، ذلك أن هذه العبارة «أقلقت داود باشا» الذي رأى أنها تختلف، إن لم تتناقض، مع عبارة «وحدة شرطة» الواردة في نظام المتصرفية (الذي يأبى داود باشا إلا التمسك بحرفيته)، ولأجل ذلك أيضاً، فهو قد تحاشى، منذ ذلك الحين، استخدام كلمات «جند، وعسكر» لتسمية الوحدة التي أنيط بالنقيب «فان» أمر تنظيمها[٤١]، بينما كان «فان» ينتظر أن تكون مهمته أهم وأكبر.

إلا أن القنصل العام «أوتري» كان أكثر ادركاً، كما يبدو، لمهمة الضابط الفرنسي، وأكثر فهماً لطبيعة العمل الذي أوفد لأجل إنجازه، فكان، بالتالي، أكثر تفاؤلاً، ومن هنا نراه ينحاز، بوضوح، إلى جانب داود باشا، بعد أن يدافع عنه، معدداً الموانع التي حالت دون تحقيق رغبته بإنشاء «الميليشيا» المحلية المطلوبة، كما نراه، في الوقت نفسه، يمتدح النقيب «فان» للجهد الذي يبذله للقيام بالمهمة المطلوبة منه، عسكرياً، وإن كان يجد، في حديثه عنه، بعض

الثغرات التي ينفذ منها إلى تحليل شخصيته، وبالتالي تعداد المشاكل التي واجهته في أثناء تنفيذه لمهمته.

وكان النقيب «فان» قد تلقى، قبل مغادرته فرنسا، أمراً يتضمن مهمته في الجبل، وهي: «تنظيم قوة عامة محلية، بأوامر من داود باشا، تكون مهمتها حفظ الأمن الداخلي في البلاد، وتحاشي تدخل الجيوش العثمانية الذي سيكون، في غالب الأحيان، مضراً»، كما أرفق «برسالة التوصية» التي سبق أن أشرنا إليها في مكان آخر من هذا الفصل[٤٢].

ووفقاً لنظام المتصرفية الذي وضع موضع التنفيذ عام ١٨٦١ (وعدل عام ١٨٦٤)، والذي نصّ على تطويع نسبة ٧ بالألف من عدد سكان المتصرفية الذي قدّره «فان» في أواخر عام ١٨٦٣ بـ ٢٢٦٦٠١ نسمة، مما يفترض تطويع نحو ١٦٠٠ رجل (١٨٠٠ رجل وفقاً لحساب النقيب فان). فإن «فان»، وبعد أن بحث الأمر مع القنصل الفرنسي العام ببيروت «أوتري» الذي كان يلم إلماماً عميقاً بأوضاع المتصرفية، وخصوصاً المادية منها، وجد أن ليس بإمكان داود باشا أن يطوّع أكثر من عددٍ يراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ رجل «على الأكثر»، يجعل منهم «هيئة حرس»، وذلك بسبب افتقار المتصرفية الى الأموال اللازمة لتوفير النفقات لتطويع عددٍ أكبر[٤٣].

ولم يفت داود باشا أن يُفهم النقيب «فان» بوضوح ان «لا يحلم بسحب القوات العثمانية المعسكرة في (جبل) لبنان»، وان مراقبة طريقي بيروت - دمشق وصيدا - بيروت - طرابلس تقع على عاتق هذه القوات. ويعلق النقيب «فان»، على ذلك بقوله: «لقد أدركت، عندها، أن عليّ أن أنظم وحدة من الضبطية» أي من «عناصر الشرطة»، وأن داود باشا يأمل في أن تكون هذه الوحدة جاهزة للعمل في شهر تموز/يوليو ١٨٦٣[٤٤].

ولكن «فان» انتظر عدّة أسابيع دون أن يكلفه الباشا أي عمل، وما أن فاتحه بالأمر حتى أجابه الباشا أن «لا مال لديه» لتعيين عدد كبير من الرجال، وأنه، «كي لا يغشه» سوف يضع بتصرفه «أكثر من ٣٠٠ رجل» كانوا بإمرته، وأنه «سوف يزيد هذا العدد إذا أعيد انتخابه» متصرفاً، ولكنه، في الواقع، لم يضع بتصرفه سوى ١٣٠ رجلاً: ٧٠ من المشاة، و٦٠ من الخيّالة، كانوا يقومون بتدريباتهم بإمرة ضابط عثماني وآخر انكليزي هو الكولونيل «ماسون» (وقد سبق ذكرهما)(٤٥).

ويستطرد «فان» أن الباشا اقتاده إلى «مخزن الأسلحة والأمتعة» حيث كان يوجد في هذا المخزن «٤٠٠ بندقية قصيرة (كارابين) للقناصة الراجلة و٥٠ بندقية قصيرة (كارابين بلجيكية) و٢٠٠ بزة عسكرية»، وكان هذا المخزن باستلام مسؤول فرنسي يدعى (داريكارير Darricarère) ورتيب (فرنسي كذلك) «كان قنصل فرنسا قد نصح (الباشا) باستخدامه». وكانت تعليمات الباشا، فيما يتعلق باستخدام السلاح واللباس العسكري، كما يلي:

- فيما يختص بالسلاح «تكفي عشرة بنادق لتسليح كل الرجال المنخرطين في الخدمة».
- وفيما يختص باللباس، يوضع مشجب يضع عليه كل رجل البزة التي كان يرتديها في أثناء الخدمة لكي يرتديها من يحل محله.

ولما اعترض «فان» على هذا التدبير (المتعلق باستخدام البزة الواحدة من عدّة رجال) بسبب «اختلاف القامة» فيما بينهم، كان جواب الباشا: «ولكن ليس لديّ مال. يريدون أن أنشئ قوة، وهناك واحد من أمرين: إما أن يعطوني مالاً فأنشئ قوة، وإما أن يعطوني قوّة أستطيع، بواسطتها، تحصيل المال». ويستطرد الباشا: «لا يريد الموارنة أن يدفعوا، ولا تريد فرنسا أن نمسّهم»(٤٦).

بدأ النقيب «فان» تنظيم ما توافر لديه من متطوعين، ولكنه فوجئ بأن التنظيم المعمول به قائمٌ على أساس «إدخال كل درزي ضمن مجموعة (حضيرة) من المسيحيين»، وذلك بهدف «السيطرة عليه (أي على الدرزي) عند أي تمرد»، وكان لا بد من أن يؤدّي هذا التنظيم، في نظر النقيب «فان»، إلى «تغذية عدم الثقة والكراهية» بين المسيحيين والدروز، ولأجل هذا، فهو قد أعاد تنظيم الوحدات على أساس «ترتيب القامة Rang de Taille» وفقاً للنظام المعمول به في فرنسا، وكان الباشا قد عبّر عن رغبته بأن تكون هذه الوحدات «نظامية»(٤٧).

باشر النقيب «فان» مهمته التدريبية، رغم افتقاره إلى الوسائل الضرورية للتدريب، ولم يكن ذلك ليفوته، خصوصاً أنه كان يدرك الصعوبات التي كانت المتصرفية تمرّ بها، من الناحية المالية، إلى درجة أنه، عندما سأل داود باشا، ذات يوم، عن الميزانية المخصّصة «لتنظيم القوة العامة» المطلوب تنظيمها، لكي يتمكن من تحديد حاجاتها ونفقاتها (رواتب وتجهيزاً وتسليحاً) وفقاً لحجمها، كان جواب الباشا أنه لا يفهم بهذه الأمور، وأنه يستطيع أن يعيّن «حتى ٣٠٠ رجل»(٤٨).

ويبدو أن النقيب «فان» استطاع أن يُعدّ، خلال عشرة أشهر من تاريخ بدء تنفيذه لمهمته (من أوائل آذار/مارس إلى أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٣) وحدة مكوّنة من ٢٩٠ رجلاً بالتحديد. وقد وضع الباشا، على رأس هذه الوحدة، ضابطين من الأسرة الشهابية هما: الأميران قيس وسعيد سعد الدين «يتكلمان الفرنسية ويكتبانها» وقرّر أن يسمي «القوة العامة» التي سيتم إنشاؤها باسم «الجندرمة»، وهي ستكون «مدربة ومنضبطة»، وقد رصد، لهذه الغاية، ميزانية من مليوني قرش. ويرى «فان» أن هذه الميزانية تكفي لنفقات مايتي عنصر

فقط (رواتب وصيانة وتجهيزاً وتدريباً)، أما الأسلحة والثكنات فتكاليفها على حدة «ولمرة واحدة فقط»(٤٩).

ويذكر النقيب «فان» في تقريره الذي أعدّه بعد وصوله إلى فرنسا، بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٦٥، أنه لم يجتمع لديه، للتدريب، في زمن محدّد (طوال مدة قيامه بمهمته)، أكثر من ٣٠٠ رجل، رغم أنه استطاع أن يدرّب، خلال تلك الفترة، عدداً يراوح بين ٦٠٠ و٧٠٠ رجل، كان الباشا يسرّح معظمهم، ويستبدلهم بسواهم. وقد أدّى ذلك إلى «انتشار التدريب العسكري بواسطة أولئك الرجال المسرحين والمدربين. ولم تخف هذه النتيجة على الحاكم العام الذي توقف، عندها، عن التسريح»(٥٠).

ورغم أن نظام المتصرفية لم يكن يشير إلى طريقة التطوّع التي يجب اعتمادها في «الجندرمة»، إلا أن الباشا كان يصرُّ على أن يكون التطوع اختيارياً. وقد اقترح النقيب «فان» على وزير الخارجية، بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٣، تطبيق «الخدمة الإلزامية» في الجبل، وذلك وفقاً لآلية اقترحها كما يلي:

- يقدر عدد الولادات من الذكور في الجبل بـ ٥ آلاف ذكر سنوياً.
- يقترح فرض الخدمة الإجبارية في الجندرمة، للجميع، ولمدة سنة واحدة.
- مع تقدير عدد المعفيين من الخدمة، كل عام، وعدد المقبولين كمتطوعين اختياريين، وبمزج «مزايا التطوع الإختياري» الذي يؤمّن «الملاكات الدائمة للجندرمة» مع «مزايا الخدمة الإلزامية» التي تحدّ من النفقات (باعتبار أن رواتب المجندين تقل كثيراً عن رواتب المتطوعين)، ومع آلية للتسريح السنوي المتتالي للمجندين، بمعدل ألف رجلٍ كل عام، يمكن للجبل أن

يستنفر، بعد عشر سنوات، عشرة آلاف رجل، تحت السلاح، مدربين عسكرياً(٥١).

ولكن الباب العالي رفض «الخدمة الإلزامية» في جندرمة جبل لبنان، وفقاً لما ذكره «دي بونيير De Bonnières» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة، في رسالة منه إلى «دي لهيس» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٨٦٤، حيث ذكر أن الباب العالي يرفض ذلك، لأن ليس لهذه الجندرمة من مهمة سوى حفظ الأمن في البلاد، وتنفيذ القوانين، لذا، يجب أن تكون «وحدة منتخبة»، وأنه سيكون خطراً على حكومة الجبل أن يفرض عليها «وحدة بوليس مؤلفة من أناس... سيكونون، بلا شك، أكثر الناس سوءاً في البلاد»(٥١ مكرر).

وهكذا، فإن أحداً لم يعمل برأي الضابط الفرنسي الذي بدأ متحمساً لمهمته وانتهى متذمراً منها، ذلك أن الخلاف قد بدأ بين هذا الضابط وبين الحاكم العام، منذ اليوم الأول من المهمة، على أمور عديدة أبرزها:

- الخلاف على تفسير المادة ١٥ من نظام ٩ حزيران/يونيو ١٨٦١ (المادة ١٤ في النظام المعدل عام ١٨٦٤)، إذ يرى «داود باشا» أن القوة المنوي تشكيلها يجب أن تؤلف بنسبة ٧ بالألف من عدد السكان «بدون تمييز بين الطوائف»، بينما يرى النقيب «فان» أنه من الضروري إقامة توازن بين الأعداد المقبولة للتطوع، من كل طائفة، ذلك أن الدروز يتقدمون، للتطوع في الجندرمة، بأعداد تفوق أعداد المسيحيين، خصوصاً أنهم يتعاطفون مع الباشا، فيقبلون على التطوع، ويدخلون، بحماسة، في خدمته.
- الخلاف على مركز حكومة الجبل، فقد كان النقيب «فان» يرى أن تكون في «دير القمر» باعتبارها البلدة المسيحية المميزة في الجبل، ولما في ذلك

من منفعة وامتيازات لأهلها المسيحيين، ولكن داود باشا نقل مركز حكومته إلى «سبنيه» بالقرب من بيروت، وكان ينوي نقل هذا المركز، في الربيع، إلى «بحمدون»، زاعماً أنه سيكون، عندها، أقرب إلى «المركز». ويعلق «فان» على ذلك بقوله: «وسيكون، بذلك، الخراب الكامل لدير القمر، كما سيكون تتويجاً لسياسة تركيا عام ١٨٦٠، وسيترك القسم الجنوبي من (جبل) لبنان للنفوذ الإنكليزي، حيث هو مهيمن في تلك الناحية، حالياً»[٥٢].

وهكذا يبدو أن الخلاف بين الضابط الفرنسي الذي أتى إلى الجبل بمهمة عسكرية بحتة، وبين الحاكم العام للجبل، لم يعد خلافاً عسكرياً بقدر ما هو خلاف سياسي انحاز الضابط، من خلاله، وبكليته، إلى فئة دون أخرى، عكس ما هو مطلوب منه.

وكانت القوى العسكرية المرابطة في الجبل، حتى أواخر عام ١٨٦٣، تتألف من:

١ – فوج من الجيش العثماني النظامي، مؤلف من ١٥٠٠ جندي، مهمته حفظ الأمن على الطريقين الرئيسيتين (الساحلية والداخلية)، ولكنه لا يحتل نقاطاً عليهما، بل يعتبر حضوره «مظهراً من مظاهر سلطة السلطان».

٢ – قوة شرطة محلية مؤلفة من ٨٠٠ رجل من «الجندرمة غير النظامية»، وهي تحتل عدّة من مخافر منتشرة على الطرقات، لحفظ الأمن فيها، وفي مختلف المناطق.

٣ – وحدة «الجندرمة النظامية»، وهي الوحدة التي يقوم النقيب «فان» بتدريبها وتنظيمها، وتضم (حتى ٦٣/١٢/٢٦) ٢٩٠ رجلاً يشكلون ٣ سرايا مشاة وسريتي خيّالة. أما ملاك هذه الوحدة، فكان مؤلفاً من ١٢ ضابطاً (بالإضافة إلى الأميرالاي قائد الوحدة) خمسة منهم من الدروز الذين

يقرأون الفرنسية ويكتبونها، كما كان هناك عدد كبير من الرتباء الذين الذين يجيدون هذه اللغة، وكانت اللغة العربية هي اللغة المعتمدة لأنها لغة أهل البلاد[٥٣].

وكان موقع قيادة «الجندرمة» في مقر الحاكم العام، وكان النقيب «فان» هو المدرب العام، والقائد الفعلي لهذه الجندرمة وإن لم يكن قائدها قانوناً، كما أعطي صلاحية اقتراح الترقية للرتب الدنيا، وقد عيّن داود باشا الأمير قيس الشهابي قائداً للجندرمة والأمير سعيد سعد الدين الشهابي نائباً له (تسلم الأمير سعيد القيادة بعد ذلك بفترة وجيزة)، وقد برّر الباشا ذلك بأنه يخشى من غضب «الاستانة ولندن» إن هو عيّن ضابطاً فرنسياً لقيادة الجندرمة في المتصرفية. وقد أزعج ذلك النقيب «فان» الذي كان يطمح إلى أن يكون، هو نفسه، قائداً لهذه الوحدة التي يشرف على تنظيمها وتعليمها وتدريبها. وحاول داود باشا أن يسترضي الضابط الفرنسي بأن يسمح له بارتداء بزة عسكرية مشابهة لتلك التي كان يرتديها الضابط الانكليزي «الكولونيل ماسون» وهو في خدمة الباشا، إلا أن الضابط الفرنسي رفض ذلك وأصرّ على أن يحتفظ، هو ومعاونوه، ببزتهم الفرنسية[٥٤].

وقد حاول الباشا، في البداية، أن يحصر السلاح بالرجال الذين هم في الخدمة فقط، حيث ينتقل، بعدها، إلى البدلاء الذين يتسلمون الخدمة ممن سبقوهم، وهكذا يظل العدد نفسه من البنادق، متداولاً بين الرجال، في أثناء قيامهم بخدمتهم، ولكن النقيب «فان» استطاع إقناع الباشا بخطأ هذه الطريقة، وبتسليح كل رجال الجندرمة، مشاة وخيّالة، «فتسلّح الجندرمة الخيّالة بالبنادق البلجيكية الخفيفة، وتسلح الجندرمة المشاة بالبنادق الخفيفة للقناصة المشاة، الفرنسية الصنع، والمزودة بحربة».

وينتقد «فان» تسليح الجندرمة بالبنادق البلجيكية والفرنسية، معتبراً أن وضع هذه البنادق بأيدي عناصر الجندرمة في المتصرفية هو أمرٌ «غير ذي معنى»، وذلك لأن ضباطهم لا يمتلكون المعرفة التامة لهذه البنادق، كما تنقصهم المعدات الضرورية لتصليحها إذا ما تعطلت، ويجهلون صناعة ذخيرتها، وقاعد تدريبات الرمي على الأهداف فيها، كما كان على الباشا أن يشتري الكتب العائدة لهذه الأسلحة والموضوعة بلغة بلد المنشأ، ثم تعريبها، لكي يتمكن الضباط من تدريب العناصر عليها. وقد أراد داود باشا أن يسحب، فيما بعد، هذه البنادق من أيدي عناصر الجندرمة ويسلحهم، بدلاً منها، بسيوف محدّبة (ياطاقان)، إلا أنه لم يكن لديه المال الكافي لشراء هذه السيوف[٥٥].

أما الزي، فكان داود باشا غير راغب في أن يرتدي عناصر الجندرمة زياً موحداً، بل كان يرى أن يضع هؤلاء شارة مميزة يُعرَفون بها، ولكن النقيب «فان» أصرّ - كما يؤكد - على أن يرتدي الجميع بزّة موحدة مما يعزّز «روح القطعة» ويكون له «تأثير على عامة الشعب»، كما أصرّ على أن تجهز الجندرمة بالأبواق اللازمة، وكان له ما أراد، حيث اعتمدت بزّة تنسجم مع لباس أهل البلاد، قريبة من «البزة المصرية» إلا أنه «ليس فيها شيء من بزّة الجيش العثماني»[٥٦].

وقد أنشئت، في بيت الدين، مقر قيادة الجندرمة، مشاغل خاصة بالخياطين والحذائين والسلاحيين الذين يعملون لمصلحة الجندرمة، وقد اختير عمال هذه المشاغل «من الفقراء واليتامى»، وهم ذوو أجور متدنية، مما جعل تكاليف هذه الصناعات «أدنى من تلك التي تستورد من أوروبا» وتتميز بشيء من الجودة[٥٧]. وتؤمن منامة الجندرمة في مبان تابعة لمقر الحاكم العام، بحيث يكونون جاهزين عند أي نداء، باستثناء من يكونون في الخدمة

فيبقون في مراكز خدمتهم، وأما التغذية فكانت على نفقتهم الخاصة. وقد اتخذ النقيب «فان» من بيت الدين مركزاً لتدريب الجندرمة، واعتمد، في تدريبه، المنهج الفرنسي الذي يقوم على الأسس التالية:

١ - اعتماد «ترتيب القامة Rang de taille» في تنظيم صفوف الجند.

٢ - اعتماد تشكيلة «الترتيب الثنائي En deux rangs» و«الخطوط المزدوجة Doublements des files»، وهو ما لم يكن معروفاً في الجيش العثماني.

٣ - في حركة «تقديم السلاح»، الاحتفاظ باليد اليمنى عند قبضة السلاح، دون رفعها إلى الرأس للتحية (وقد تخلى الجيش العثماني، بعد ذلك بستة أشهر، عن التحية باليد اليمنى مع تقديم السلاح).

٤ - إلغاء عادة تقبيل اليد أثناء الخدمة، وذلك حفاظاً على الهيبة العسكرية وكرامة البزة.

٥ - إعطاء الأوامر العسكرية باللغة العربية (وقد حاول المدرب التركي إعطاء الأوامر بالتركية إلا أنه فشل في إفهامها للعسكريين)[٥٨].

ومما تضمنته تدريبات الجندرمة: استخدام السلاح، وخدمة الموقع، ومدرسة الرمي، مما شجّع انتشار المدارس لتعليم القراءة والكتابة والحساب، بسرعة مذهلة، ودون أي تمايز طائفي.

وكان التدريب يجري مرتين في اليوم، باستثناء أيام الآحاد والأعياد المسيحية. وكان يوم الأحد هو يوم العطلة الأسبوعية للجندرمة، إلا أنه كان يحق لغير المسيحيين أن يقوموا بإداء شعائرهم الدينية بحرية تامة شرط أن لا يخل ذلك بواجباتهم العسكرية. وكان الانضباط تاماً وسهلاً، فقد كان

عناصر الجندرمة متحمسين وفرحين «للتدرّب على الطريقة الفرنسية» وفخورين «لكونهم جنوداً». وأما الأنظمة والقوانين المتعلقة بالخدمة وبالمكافآت والعقوبات فكانت هي نفسها المعتمدة في الجيش الفرنسي، إلا أن كل نفر كان يحرص على أن يظل سجله «أبيض» خالياً من أية عقوبة. وكانت علاقة من الاحترام تسود بين عناصر الجندرمة ومدربيهم، ثم بين الأنفار والرتباء، كما كانت المشاعر الطائفية تنمحي أمام الزي الموحّد والسلاح الموحّد، وكانت تعابير «روح القطعة، والروح العسكرية، والشرف العسكري» تعني، بالنسبة إلى أولئك العسكريين، مفاهيم جديدة لم يسبق لهم أن سمعوا بها من قبل، فأعجبتهم، وجذبتهم، إلى درجة أنهم اعتنقوها وآمنوا بها، بل مارسوها، بصدق، في حياتهم اليومية. ويسرد النقيب «فان» أمثلة واقعية عن ممارسة هؤلاء الجند لمفاهيم «روح القطعة والروح العسكرية والشرف العسكري» ومن هذه الأمثلة:

- في حزيران/يونيو عام ١٨٦٣، اعتدى جندي تركي على نفر ماروني من الجندرمة، إذ رماه أرضاً وسرقه، فما كان من رفيق له، درزي، إلا أن نزع من الجندي التركي سلاحه وساقه إلى الباشا.

- في تموز/يوليو عام ١٨٦٣، أرسل الباشا سرايا الجندرمة إلى غزير، وهي منطقة مارونية، وكان يخشى أن يحدث صدام بين أهالي البلدة وجندرمة الباشا الذين لم يكونوا مرغوبين في تلك الأوساط، إلا أن عناصر الجندرمة قضوا شهرين في تلك الأنحاء دون حصول أي حادث[٥٩].

- بالإضافة إلى ما كانت تقوم به الجندرمة (المختلطة) من مهمات حفظ الأمن، في أماكن مختلفة من البلاد، بلا أي عائق، في معظم الأحيان.

إلا أنه لم تمرّ أشهر حتى بدأ عديد الجندرمة يتناقص بدلاً من أن يزيد، إذ إنه انخفض، حتى أواخر شباط/فبراير عام ١٨٦٤، إلى ٢٧٦ رجلاً (بدلاً من ٢٩٠)، وذلك بسبب تسريح «بعض العناصر المرضى أو أولئك الذين اضطروا إلى ترك الخدمة». مقابل ذلك، كان هناك العديد من الرجال الذين يرغبون بالتطوع وملء الشواغر في عديد الوحدة، ولكن داود باشا لم يكن يوافق على ذلك بسبب افتقاره إلى المال[٦٠]، وذلك رغم لجوئه إلى هذه «الجندرمة» الناقصة العديد والحديثة التنظيم والتدريب، وكذلك إلى المدربين الفرنسيين الذين يتسلمون قيادتها «وفقاً للظروف» للقيام بمهمات أمنية محدّدة، ويعلّق الضابط الفرنسي على ذلك بقوله: «أقول: وفقاً للظروف، لأن داود باشا كان يتعمّد أن لا يسلّمني، رسمياً، أية سلطة يفترض أن تجعلني أكثر نفوذاً»[٦١]. وفي أي حال، فقد أثبتت هذه الجندرمة فعاليتها في مناسبات عديدة منها: وجودها في «سبنيه» المقر الشتوي للحاكم العام، وفي «دير القمر» حيث مقر رئيس البعثة (النقيب فان)، مع مخازن الجندرمة واحتياطها، وفي «جونية» حيث أرسلت فصيلة من ثلاثين جندياً لوقف القتال بين فريقين متنازعين، وكان يكفي حضور هذه الفصيلة، وعلى رأسها الرقيب الفرنسي «ألتاب»، حتى يتوقف القتال بينهما، وفي «زحلة» حيث جرى نزاع مسلح بين فريقين، فأرسلت قوة من الجندرمة، وعلى رأسها رتيب فرنسي كذلك، لوقف هذا النزاع، وما لبث داود باشا أن وصل، بدوره، إلى زحلة، وقد توقف القتال فوراً، بعد ذلك[٦٢]. إلا أنه، في غزير، جرت حوادث شغب استدعت تدخل قوة من «الجندرمة» على رأسها النقيب «فان» الذي وضعت بإمرته قوّة مؤلفة من ٨٠ رجلاً (٣٠ من سبنيه و٥٠ من جونية حيث كان يحتفظ الباشا بقوة من الجندرمة فيها)، وكان بعض المشاغبين في البلدة قد قطعوا المياه عن مؤسسة «الآباء اليسوعيين»، فدخل

«فان» البلدة مع عشرة من الخيّالة الجندرمة لفض النزاع وإلقاء القبض على المعتدين الذين كان داود باشا قد قرّر توقيفهم (وعددهم ٧ أو ٨ أشخاص)، ولكن «فان» لم يتمكن من ذلك بسبب رفضهم الاستسلام، فعاد إلى سبنيه. وقد اعتبر «سيكالدي» القائم بأعمال القنصلية الفرنسية العامة ببيروت، هذه النتيجة، لمهمة «فان»، غير مفاجئة له، و«مؤسفة جداً»[٦٣]. أما «فان» فقد برّر سلوكه، في هذه المهمة، في رسالته إلى وزير الخارجية بتاريخ ٧ آذار/مارس عام ١٨٦٤، كما يلي: «ليس لدى حكومة الجبل القوة اللازمة للتدخل، في كسروان، بهدوء، وبصرامة، فقد أعطاني داود باشا أمراً بتوقيف ثمانية أشخاص دلّ عليهم الآباء اليسوعيون، باعتبار أنهم مسببو الشغب... ولكن المنزل الوحيد (في البلدة) الذي أستطيع أن أنزل فيه، مع خيّالتي، كان مقفلاً، ولم يكن هناك أي فرد من الجندرمة غير النظامية، الذين يجب أن يكونوا في البلدة. وبكلمة، لم يتلقّ، أو لم ينفذ، أي شخص الأمر بأن يضع نفسه بتصرفي»[٦٤].

وكان ذلك كافياً لإثارة حفيظة «فان» الذي اعتبر أن تسليم قيادة الجندرمة، قانونياً، لضباط من الجبل، بينما تُسلّم قيادة هذه الجندرمة، في المهمات الأمنية الصعبة، إليه وإلى الرتباء من أعضاء بعثته، أمرٌ يستدعي إثارة حنقه وحفيظته. كما أن فشل الجندرمة في غزير كان كافياً لإثارة حنق الباشا الذي لم يتوانَ عن أن يفضي إلى القائم بأعمال القنصلية الفرنسية العامة ببيروت «سيكالدي» عما يخالجه من مشاعر تجاه عجزه عن تنفيذ مهمة أمنية في جبل لبنان بسبب الحماية التي تبسطها فرنسا على هذا الجبل، ولأجل ذلك، فهو قد عبّر لسيكالدي عن رغبته في أن يطلع القائم بالأعمال الفرنسي حكومته على الوضع الذي يوجد الباشا فيه، وعن ضرورة أن تبسط حكومة

الجبل سلطتها على الجبل كله، ويستطرد «سيكالدي»: «يرى داود باشا أنه لم يفكر، مطلقاً، في استخدام المادة من النظام» التي تخوله حق استخدام القوات العثمانية في الجبل، ولكنه يرى أنه سوف يجد نفسه، ذات يوم، مضطراً لاستعمال هذا الحق (المتعلق باحتلال هذه القوات لطريق بيروت - طرابلس) حتى يتم استكمال تنظيم الميليشيا المحلية. ويرى داود باشا، كذلك، أن وجود قوة نظامية على الساحل هو أمر ضروري، وذلك لتأمين فعالية الجندرمة المحلية في الداخل، وأنه رغب في اطلاعي على وجهة نظره هذه كي أحملها إلى حكومتي». ولم يناقش «سيكالدي» هذا الموضوع مع الباشا، إلا أنه أفصح له، في حديثه معه، ان تدبيراً كهذا «يجب أن لا يؤخذ إلا عند الضرورة المطلقة، وأن الوضع الحالي لا يستوجب اتخاذه، وانه من المسلّم به أن لا يتم بمعزل عن قنصليتنا العامة»[٦٥].

وقد أدّى هذا التباعد بين الحاكم العام والنقيب «فان» إلى إثارة الشكوك عند هذا الأخير حول موقف الحاكم العام من «الجندرمة» ككل، فهو يقول، في رسالته إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٨٦٤: «لا يزال تنظيم القوة العامة المحلية (الجندرمة) في (جبل) لبنان عند النقطة نفسها (حيثما كان سابقاً)، وإذا كان لي أن أصدق انطباعاتي، فإن ما أخشاه هو أن يكون داود باشا قد تخلى، تماماً، عن فكرة إنشاء هذه القوة، وفي تصوري أنه يهيئ شيئاً ما آخر، فقد فاته أن يحدثني عن نزع السلاح في الجبل كتدبير لا بد منه. وتنزع سياسته الداخلية، بكاملها، إلى الاستيعاب التام والبسيط (لجبل) لبنان في الولايات الأخرى للإمبراطورية العثمانية»[٦٦].

ويؤكّد «فان» شكوكه هذه في رسالة تالية منه إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو عام ١٨٦٤، يقول فيها: «إذا كنت لم أتقدم (في مهمتي)،

فذلك لأن داود باشا لم يرغب بعد، جدياً، في إنشاء قوة عامة في (جبل لبنان»[٦٧].

وبالفعل، لم يزد عديد الجندرمة، في شهر أيار/مايو ١٨٦٤، عما كان عليه في شهر آذار/مارس من العام نفسه، إذ بلغ هذا العديد ٢٩٤ رجلاً موزّعين كما يلي:

- في سبنيه (مقر الحاكم العام)	: ١٢٠ رجلاً
- في زحلة	: ٢٧ رجلاً
- في جونية	: ٥٠ رجلاً
- قرب طرابلس	: ٣٩ رجلاً
- في دير القمر	: ٥٨ رجلاً
المجموع	**٢٩٤ رجلاً**

وقد ظل مستودع الجندرمة (Dépôt، أي المخازن والمشاغل العائدة للجندرمة)، مع المدربين أعضاء البعثة الفرنسية، في دير القمر[٦٨].

ولكن «فان» يعود فيتراجع عن شكوكه في نوايا الحاكم العام، فيؤكّد رغبة هذا الأخير في إنشاء «جندرمة نظامية»، إذ يقول، في مكان آخر من رسالة له بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ١٨٦٤ أن الباشا «أعلن لي رغبته في أن يحتفظ بي، بالقرب منه، لكي يستكمل التنظيم العسكري الذي سعى إليه منذ عام»، وعلى هذا، فقد بدأ «فان» يعدّ «برنامجاً أو نظاماً يكرّس، رسمياً، إنشاء الجندرمة».

ويتحدث «فان» عن التنظيم الجديد للجندرمة النظامية، كما اتفق عليه مع الحاكم العام، وهو إنشاء قوة مؤلّفة من ١٢٠٠ رجل تنتظم في ١٠ سرايا

مشاة (ألف رجل) وسريتي خيّالة (٢٠٠ خيّالة) على أن تدمج (الجندرمة غير النظامية) التابعة «للمناطق والطرق» في هذه الجندرمة النظامية (ويوجد من هذه الجندرمة غير النظامية ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ رجل).

وقد أعطى داود باشا الضابط الفرنسي مهلة عام (أو عامين) لإنجاز هذا التنظيم، على أن يختار له، فيما بعد «عسكرياً (فرنسياً) قديماً، مسرحاً من الخدمة، برتبة ضابط أو ضابط صف» لمتابعة هذا العمل.

ويستدل «فان» من خلال ذلك، ومما نقله إليه القنصل العام «أوتري» أن لدى الباشا مآخذ على رئيس البعثة الفرنسية منها: العودة المفاجئة للرقيب الأول «تركيه» إلى فرنسا، ورفض رئيس البعثة إشراك الرقيب «ألتاب» لوحده في مهمة كسروان (غزير). وقد بلغ عديد الجندرمة في شهر حزيران عام ١٨٦٤ ٢٧٩ رجلاً[٦٩].

وفي رسالة جوابية من «دروين دي لهيس» وزير الخارجية الفرنسية، إلى النقيب «فان» بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيو ١٨٦٤، يذكر «دي لهيس» أنه «تلقى، بسرور» رغبة داود باشا في «تسهيل مهمة تنظيم الميليشيا المحلية»، ويوصي النقيب «فان» أن «لا يألو جهداً في الاستفادة من الاستعدادات الطيبة»، التي أبداها الحاكم العام، والاستمرار في القيام بالمهمة «والمحافظة عليها». ويعتبر «دي لهيس» أن نجاح هذا التنظيم (الذي كلّف النقيب «فان» إنجازه) هو «إحدى الضمانات الأكيدة لاستقلال (جبل) لبنان»، بالإضافة إلى ما يعلقه وزير الخارجية من أهمية على نجاح الضابط الفرنسي في مهمته[٧٠].

ولكن عديد الجندرمة استمر في الانخفاض، إذ أصبح، في أواخر تموز/يوليو عام ١٨٦٤، ٢٣٤ رجلاً (بدلاً من ٢٧٩ رجلاً في الشهر المنصرم) وذلك بسبب توقف عملية التطويع (وكانت لمدة سنة) حيث توقفت هذه العملية

«منذ شهرين»، بينما توالى تسريح العديد من الذين سبق أن تطوعوا لمدة سنة واحدة(٧١).

ورغم ذلك، يعود «فان» فيؤكّد نوايا داود باشا وجديته في الاهتمام بالجندرمة وتنظيمها وتعزيزها، وذلك من خلال تعيينه «طبيباً إيطالياً معروفاً في دير القمر» سبق له أن خدم في الجيش العثماني طوال ١٥ عاماً، ومن خلال إعداده «لمكان جديد يتسع لـ ٣٠٠ رجل و٦٩ حصاناً» وتأكيده، في مناسبات عديدة، أن التطويع سوف يبدأ فور إعادة انتخابه، رسمياً، كحاكم عام، «حيث سيكون إنشاء الميليشيا، أمراً جدياً». ومع هذا الأمل الذي يداعب أحلام «فان»، يستمر هذا الضابط الفرنسي بتكريس كل وقته للنجاح في مهمته، وذلك من خلال «تدريب الرجال الذين يمكن أن يصبحوا، بدورهم، مدربين»(٧٢).

إلا أن عديد الجندرمة استمر في الانخفاض، رغم ذلك، إذ أصبح، في مطلع أيلول/سبتمبر من العام نفسه (١٨٦٤) ١٩٤ رجلاً (بدلاً من ٢٣٤ رجلاً في شهر تموز/يوليو)، ويعزو «فان» هذا النقص إلى التسريحات التي أجراها داود باشا في صفوف الجندرمة إثر تفتيشٍ أجراه، حيث قرّر أن لا يكون في «الجندرمة» سوى رجال «منتخبين»، وعلى هذا، فهو قد أمر بتخفيضٍ في العديد مقابل زيادةٍ في الرواتب، حيث أصبح الراتب الشهري للنفر الخيّال في الجندرمة ٤٠٠ قرش (وكان ٢٩٠ قرشاً)، وأصبح الراتب الشهري للنفر المشاة ١٧٠ قرشاً (وكان ١٤٠ قرشاً) وزيدت، كذلك، رواتب الضباط والرتباء، كما أمر بأن يكون تجهيز رجال الجندرمة، من مشاة وخيّالة، بالثياب والسلاح، على نفقة الحكومة. وقد وضع قرار الباشا هذا موضع التنفيذ فوراً، فسرّح من يجب تسريحه من الرجال الذين لم يجدهم الباشا ملائمين للخدمة في الجندرمة، وعمّم، مقابل ذلك، قرار زيادة الرواتب على جميع رجال الجندرمة(٧٣).

ويتساءل «فان»، إزاء كل هذه التحولات التي يظهرها داود باشا تجاه «الجندرمة»، عن حقيقة نوايا الحاكم العام، هل هو يريد إنشاء «جندرمة» للجبل، أم إن ما يفعله مجرد تغطية لشيء أكبر وأخطر؟ وإذ لا يخفي «فان» شكّه المقيم بنوايا الباشا، يتساءل: لماذا تمّ انقاص عديد الجندرمة، وهي، أساساً، غير كافية؟ ويجيب «فان» على تساؤله هذا، بنفسه، إذ يقول، مشككاً، دوماً، في نوايا الحاكم العام: «إنها مناورة هدفها الظهور بمظهر إطاعة الرغبة الفرنسية (في إنشاء ميليشيا محلية)، وفي الوقت نفسه، الاحتفاظ بضرورة اللجوء إلى الجيوش العثمانية». ويبرّر «فان» تفسيره هذا بقوله: «لو أننا حافظنا على العديد الذي كان سابقاً (في العام الماضي) للجندرمة، وهو ٣٥٠ رجلاً، فإننا لم نكن بحاجة لأن نرى، اليوم، كتيبة من الجيش العثماني معسكرة في جونية. ونستشهد، في هذا المجال، بالعريضة التي قدمها، مؤخراً، أهالي غزير، حيث رفعوا إلى الباشا اعتراضهم على احتمال أن يعسكر جيش عثماني في منطقتهم، مع العلم أن الباشا يعدّ، منذ زمن طويل، لاحتلال الجيوش العثمانية لكسروان»(٧٤).

ويقدم «فان» مراجعة عامة لعدد المتطوعين في «الجندرمة» اعتباراً من ١٢ آذار/مارس عام ١٨٦٣ وحتى أول أيلول من العام نفسه، وهو تاريخ توقيف التطويع من قبل داود باشا، فيحصي عدد المتطوعين، في هذه الفترة بـ ٥٩٢ متطوعاً، موزّعين، طائفياً، كما يلي: ٣١٥ مارونياً و١٩٢ درزياً و٥٩ روم كاثوليك و١٣ روم أرثوذكس و٦ مسلمين و٥ بروتستانت و٢ لاتين. ثم يحصي النقص الحاصل في هذا العدد كما يلي: ١ قتيل و٣ فرار و٢٠٠ تسريح اختياري (بعد خدمة ٤ شهور) و١٣٤ تسريح (بعد خدمة ٦ شهور) بسبب عدم ملاءمتهم للخدمة، والباقون الذين استمروا في الخدمة وهم ١٩٦ رجلاً، موزّعون،

طائفياً، كما يلي: ١٢٢ مارونياً، و٤٣ درزياً، و١٨ روم كاثوليك، و٥ روم أرثوذكوس، ومسلم واحد، و٥ بروتستانت، و٢ لاتين(٧٥).

ويلاحظ «فان» أن عديد «الميليشيا الوطنية» أو «الجندرمة» وهو ١٩٤ رجلاً، (والصحيح ١٩٦ رجلاً) يظل «أقل من العديد الذي حدّده لي أوتري (القنصل الفرنسي العام) عند وصولي من فرنسا (آذار/مارس ١٨٦٣)، والذي كان يجب أن يشكل الحرس الذي ينوي الباشا اعتماده». ويتذكر «فان» انه «في ذلك الحين، لم يكن أوتري يرضي بميليشيا وطنية، وانما بتنظيم سرية من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ رجل»، ثم يستطرد مقرراً: «إذا كانت المهمة العسكرية في (جبل) لبنان لم تنجح، فذلك ليس عائداً إلى الأشخاص الذين قاموا بها، وإنما إلى الظروف المحلية»(٧٦).

ما أن تمّ التجديد لداود باشا، كمتصرف، لمدة خمس سنوات (اعتباراً من ٩ حزيران/يونيو عام ١٨٦٤) حتى فتح باب التطوع في الجندرمة، وكان الأمير محمود ارسلان من (الشوف)، هو «الوحيد المكلف تقديم متطوعين للتجند»، وقد قدّم للنقيب «فان» ٢٢ متطوعاً «منهم ١٩ متطوعاً درزياً من حزبه». أما الأمير محمود الشهابي، وهو ماروني، فقد ترك الجندرمة «حيث كان محبوباً جداً»، وحلّ محله «شيخ درزي شاب». وهكذا انطلقت عملية التطويع في الجبل، وكان «داود باشا» مسروراً بها أيما سرور، وقد عبّر عن سروره بهذه العملية، وبالبعثة العسكرية الفرنسية التي كلفت تنظيمها واستقبال المتطوعين، بأن أهدى أحد أعضائها، الرقيب «ألتاب»، وهو الثاني في البعثة بعد النقيب «فان»، خاتماً «كان يحمله هو»، وذلك لما أبداه من «لياقة وفطنة وحماسة» في مختلف مراحل عمله. ويبدو أن النقيب «فان» كان جذلاً من سلوك الباشا تجاه عملية التطويع وتجاه البعثة الفرنسية، فألمح، في التقرير الذي بعث به إلى وزير

الخارجية بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ١٨٦٤، إلى زيارة للجبل قام بها أحد الملحقين بالسفارة الفرنسية في الآستانة (السيد بل Bell) حيث اطّلع على أحوال البعثة فيه، ورأى «وجوب» بقاء البعثة في مهمتها بالجبل لمدة سنة أخرى. وقد علّق النقيب «فان» على ذلك بقبوله الفوري بالتمديد قائلاً: «من جهتي، سأبقى، بكل سرور، طالما انكم ترون، يا معالي الوزير، بقائي مفيداً»(٧٧).

وبتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٦٤، بعث النقيب «فان» إلى وزير الخارجية، تقريراً مفصلاً عن سير التطويع في جندرمة الجبل، نشير إلى أهم ما جاء فيه:

- بلغ عديد الجندرمة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٦٤: ١٩٨ رجلاً، مشاة وخيّالة.

- بلغت الرواتب الشهرية للجندرمة، حسب المشروع الأخير الذي أقره الباشا، كما يلي:

- نفر مشاة، صنف أول : ٥٠ ف.ف. أو ٢٣٧,٥٠ قرشاً
(الفرنك يساوي ٤,٧٥ قرشاً).
- نفر مشاة، صنف ثان : ٤٠ ف.ف. أو ١٩٠ قرشاً.
- نفر خيّالة، صنف أول : ٩٠,٨٠ ف.ف. أو ٤٣١,٣٠ قرشاً.
- نفر خيّالة، صنف ثان : ٧٨ ف.ف. أو ٣٧٠,٥٠ قرشاً.

على أن يتحمل النفر، من كل هذه الأصناف، تكاليف التغذية وثمن الحذاء ولباس الرأس وأغطية المنامة، على نفقته الخاصة، وأما اللباس فيعطى له، «وأقدّر أنه من الممكن تأمين اللباس، من القماش الجيد، للرجل الواحد، بمبلغ

٣٠٠ قرش سنوياً، بما في ذلك بدل الخياطة، كما أنه يمكن تأمين كل النفقات التي تتطلبها صيانة الأسلحة وشراء التجهيزات العسكرية والنفقات المختلفة للتدريب، بمبلغ ١٠٠ قرش سنوياً، وللرجل الواحد».

أما الضباط (وكان عددهم ١٣ ضابطاً)، فقد كانت رواتبهم الشهرية كما يلي:

- قائد الفوج	٣٢٠ ف.ف. أو ١٥٢٠ قرشاً	(وهو الميرالاي قائد الجندرمة).
- ٣ نقباء	١٨٠ ف.ف. أو ٨٥٥ قرشاً	لكل نقيب
- ٤ ملازمين أول	١٥٠ ف.ف. أو ٧١٥،٥٠ قرشاً	لكل ملازم أول
- ٢ ملازمان	١٢٠ ف.ف. أو ٥٧٠ قرشاً	لكل ملازم
- ضابط رواتب	١٥٠ ف.ف. أو ٧١٢،٥٠ قرشاً	
- ضابط مترجم	١٥٠ ف.ف. أو ٧١٢،٥٠ قرشاً	
- طبيب	٢٢٠ ف.ف. أو ١٠٤٥ قرشاً.	

وقد قرّر داود باشا ضم «ضبطية» المديريات، وعددها ٨٠٠ رجل، إلى الجندرمة، على أن لا يرتدي عناصرها البزة العسكرية ولا يحملوا السلاح(٧٨).

ويتحدث النقيب «فان»، في تقريره هذا، عن كبار ضباط الجندرمة، وهم:

- **الأمير سعيد الشهابي**: «القائد الحالي للجندرمة، من الأسرة الشهابية، شاب ماروني، عمره ٢٣ سنة، مرتبط، بواسطة أخيه البكر، بعائلة الكولونيل تشرشل الانكليزية المقيمة في (جبل) لبنان منذ سنوات طويلة» وهو «ذكي، يقرأ الفرنسية ويكتبها بصورة حسنة،... بارد، متحفظ، كتوم جداً، يخضع لتأثير الانكليز، ولكنه قليلاً ما يظهر ذلك... خصم شخصي للأمير

مجيد (الشهابي)... قليل الشعبية وغير محبوب... وهو يحظى، اليوم بثقة الباشا المطلقة، ولذا، فهو قد تسبب بطرد اثنين من الأسرة الشهابية، من أقرباء الأمير مجيد، من الجندرمة، وهما: الأمير محمود (تحدثنا عنه سابقاً) والأمير سليم، الشهابيين. وقد أكّد لي أنه أصبح فرنسياً، من جرّاء معاشرته لي، إلا أنني حرّضته على أن يكون «لبنانياً» خصوصاً. وأعتقد، بأسف، أن الباشا قد استخدمه، منذ ستة أشهر، لكي يثير، في الجندرمة، انقساماً بين الدروز والمسيحيين».

- **يوسف بك (ناصيف)** «من جزين، يأتي، في المرتبة، بعد الأمير سعيد، وهو قائد الخيّالة، ماروني، عمره ٤٠ سنة، عميل لفؤاد باشا الذي استخدمه عام ١٨٦٠، غير محبوب من الدروز ولا من المسيحيين، وكان قد خانهم مداورة».

- **الشيخ بشارة حبيش**: «يقال عن الأسرة الحبيشية في (جبل) لبنان إنها أسرة «أعيان السيف» أو «الأعيان الفرسان»، وهي تقطن كسروان. والشيخ بشارة حبيش هو نقيب في جندرمة الباشا، يتكلم الفرنسية، وكان قد استخدم، لمدة طويلة، لدى «بورتاليس» أحد الأوروبيين المنتفعين جداً من صداقة داود باشا، حيث يملك عدّة مصانع للغزل في بتاتر بالشوف».

- **سليمان شاكر**: «شاب... من أسرة درزية بالمتن، درس في مدرسة عينطورة، يتكلم الفرنسية ويكتبها، نشأ على تقاليدنا، والده رجل مرموق من الحزب اليزبكي. وقد ساعدني كثيراً في الحفاظ على الانسجام الجيد في الجندرمة، محبوب من المسيحيين».

«أما باقي الضباط، فإنهم يقومون بخدمتهم بصورة جيدة، إلا أنهم غير مرموقين»(٧٩).

وفي أواخر عـــام ١٨٦٤، بلغ عـــديد الجندرمـــة ٢٠٦ رجال، وكانت موزّعة كما يلي:

– المشاة، بقيادة الأمير سعيد الشهابي، في بيت الدين.

– الخيّالة، انتقلت مع الحاكم العام إلى مقرّه الشتوي في سبنيه.

– مستودع السلاح والأمتعة والذخيرة، مع مفرزة من ٢٦ رجلاً، ومعها هيئة التدريب، في دير القمر.

وقد أمر الحاكم العام رئيس البعثة الفرنسية أن يكون مستعداً ليبدأ عمله، قريباً، في المناطق، حيث عليه أن «ينظم جندرمة الدوائر»[٨٠].

ولكن الوضع المالي لحكومة الجبل كان قد أقلق البعثة الفرنسية، وبالتالي القنصل الفرنسي العام، إذ كان هذا الوضع الصعب سبباً مهماً من أسباب عدم تمكن البعثة من انجاز مهمتها، ذلك أنه، بالرغم من المساعي التي بذلها، لم يتمكن رئيس البعثة (النقيب فان)، منذ وصوله إلى الجبل حتى مطلع العام ١٨٦٥، من تنظيم قوة تزيد على ٣٠٠ رجل، وكان يوقن انه، لو استطاعت حكومة المتصرفية أن تؤمّن الأموال اللازمة لهذا الغرض، لكان بإمكانه أن ينشئ «قوة نظامية قادرة على تأدية خدمات جدية». ورغم ذلك، فقد كان ملاك الضباط والرتباء في الجندرمة، في ذلك الحين (مطلع عام ١٨٦٥) «مدرّباً ومتعلماً كفاية» بحيث يستطيع أن ينظم، وفي وقت قصير، وحدة من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ رجل»[٨١].

وقد بقي عديد الجندرمة على حاله (٢٠٦ رجال) حتى شباط/فبراير ١٨٦٥، ويعزو النقيب «فان» ذلك، كما يعزوه «أوتري»، إلى عدم وجود المال لدى حكومة المتصرفية، مع أن الحاكم العام كان قد كلّف رئيس البعثة الفرنسية بوضع «مشروع جديد لتنظيم الجندرمة المركزية وجندرمة المديريات»، ومع

ذلك، فإن النقيب «فان» يتهم شعب الجبل بأنه «ليس عنده أية فكرة عن الواجب، وأي احساس بالتنظيم، فالفرد (من هذا الشعب) لا يعرف إلا ذاته، ولا قانون، عنده، سوى ما يتفق مع مصلحته، ومع رغباته الآنية»[٨٢]. ويشير «ديزيسار» القنصل الفرنسي العام ببيروت، في رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١١ نيسان/ابريل ١٨٦٥، ان داود باشا يعتقد أن أية حكومة «لا يمكن أن تحكم بلا قوة تستند إليها»، وان قوانين المتصرفية لا تتيح له «تنظيم مثل هذه القوة المسلحة»، كما يعلن أن «محاولته لإنشاء الجندرمة قد فشلت»، لذا، فهو يتطلع إلى أن يقدم له الباب العالي نحو «١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ مجند مسيحي، من القوزاق العثمانيين مثلاً، متطوعين بشكلٍ من الأشكال، مثل الفرقة الأجنبية (الفرنسية)، يوضعون بإمرته المباشرة»، ويبرّر رغبته هذه بأن نجاحه في مهمته يعني «تحرير كل مسيحيي الإمبراطورية العثمانية». وهو لا يريد أن يضطر، يوماً، إلى استخدام القوة، فهو «لا يريد أن يمارسها إلا بواسطة عناصر مسيحية»[٨٣].

هذه الأفكار المضطربة، والمشوشة، وغير الواضحة التي يحملها «داود باشا» عن أهمية الجندرمة كقوة مسلحة في الجبل، وعن حاجاته العسكرية المحتملة، وتلك العلاقة المترجرجة الحائرة بين مسيحيته من جهة، وولائه للدولة العثمانية من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك العجز المالي الذي ترزح تحته حكومته، كل ذلك جعله يبدو، في أعين البعثة العسكرية الفرنسية والقناصل الفرنسيين، غير قادرٍ على اتخاذ قرار حازم بشأن تنظيم الجندرمة في الجبل، فهو تارة يريد أن يستكمل تنظيمها وتدريبها وتجهيزها، وتارة أخرى يريد أن يستعين بقوة عثمانية، مسيحية، لتثبيت حكمه في جبل لبنان، وبالتالي، فهو ليس قادراً على أن ينشئ القوة العامة المحلية (الجندرمة) التي يرغب في

إنشائها، وليس قادراً كذلك على أن يؤمن وجود قوة عثمانية مسيحية في الجبل، بتصرفه، ولا يريد، أخيراً، أن يضطر للاستعانة بالجيش العثماني لقمع أي حركة تمرد أو أية اضطرابات في الجبل المسيحي.

إلا أن «فان» يعود فيؤكّد، من جديد، وفي رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ١٨٦٥، أن داود باشا أكّد له عزمه على استكمال عديد الجندرمة حتى يبلغ ١٥٠٠ رجل، وانه أمّن الميزانية اللازمة لتكاليف هذا العدد[٨٤]، وكان عديد الجندرمة، في ذلك الحين، لا يتعدى المايتي رجل، مشاة وخيّالة[٨٥]. كما يؤكّد القنصل الفرنسي العام «ديزيسار» بدوره، أن داود باشا قرّر تطويع ١٥٠٠ رجل «٥٠٠ للجندرمة، والباقي لخدمة القرى، بغية ضمان الأمن العام، ودفع الضرائب، وقمع التمرد»، ثم يعلق على ذلك بقوله «وبكلمة، فهو (أي داود باشا) يريد أن يكون (لجبل) لبنان شرطة تسهر على استقراره وأمنه، وذلك بواسطة قوة مسيحية توضع بتصرف حكومته». ولكن «ديزيسار» يطرح، من جهة ثانية، تساؤلات مشروعة إذ يقول: «إننا نتساءل: كيف يمكن، مع أفكار كهذه، ان يتناقص عديد الجندرمة، بدلاً من أن يتزايد»؟، إلا أنه يستدرك، بعد ذلك، فيقول: «عندما نعلم أن المعونات المالية التي وعد بها الباب العالي... ألغيت فجأة، يصعب علينا فهم أن داود، الخصيب الموارد، البارع بخططه المالية، لا يستطيع أن يتغلب، ولو جزئياً على الأقل، على الصعوبات التي تمنعه من تحقيق رغبته الأكثر عنفاً»[٨٦].

ولكن، هل صحيح أن فكرة إنشاء الجندرمة المحلية «في الجبل» كانت «الرغبة الأكثر عنفاً» لدى داود باشا؟

لا يمكن الجزم في هذا الأمر، حتى من خلال تقارير القنصل الفرنسي العام ببيروت، ورئيس البعثة العسكرية الفرنسية، فالقنصل الفرنسي

«ديزيسار» لم يستطع أن يدرك، بوضوح، ومن خلال «محادثاته الطويلة» مع الحاكم العام، ما يريده «الباشا» تماماً، فهو (أي الباشا) يقول إنه يريد «قوة مسيحية»، إلا أنه لم يفصح، بصورة قاطعة، عما إذا كان يريد هذه القوة محلية أم أجنبية، ورغم ذلك، «فديزيسار» يعتقد أن داود باشا يرغب، في الحقيقة، استقدام قوة أجنبية للجبل، «وغالباً ما سمعه المقربون منه يتكلم عن الألبان والبولونيين»، ولكن «ديزيسار» يعود فيستدرك قائلاً إن داود باشا قد تخلى عن تلك الفكرة لكي يعود فيتبنى فكرة إنشاء «قوة مسيحية» من الجبل، ثم يخلص إلى نقد سلوك داود باشا وتصرفاته، فيعتبر أنه، إذا كان الحاكم العام «قد استنفد كل العناصر في البلاد، ولم يتمكن من استكمال عديده (الجندرمة)» فاضطر إلى إدخال عناصر مسيحية أجنبية في هذا العديد، فإنه أي «ديزيسار»، يفهم ذلك ويدركه، وربما يجد له مبرراً باعتبار أن هناك «فكرة يمكن استخدامها»، أما أن يشكل داود باشا، «لضمان احترام الحكومة والدفاع عن (جبل) لبنان» قوة أجنبية محضة، «فذلك يبدو لي عملاً خطيراً وأحمق»، إذ إن هذه القوة الأجنبية «سوف تزيد من انعدام شعبيته، وتخلق له مضايقات أكثر مما تؤدّي له من خدمات». ثم يقرّر «ديزيسار»: «إنني أرى، مثله، وجوب إنشاء قوة مسيحية، ولكني أعتقد أنها يجب أن تكون من (جبل) لبنان، وأن لا يشارك فيها الأجانب إلا بصورة استثنائية»[٨٧].

ويبدو أن النقيب «فان» كان قد جاوز حدود مهمته العسكرية إلى التعاطي بالأمور السياسية والتدخل في الشؤون الداخلية للجبل، وذلك من خلال زيارات كان يقوم بها إلى مختلف أنحاء المتصرفية، وإلى دمشق، حيث أثار حفيظة داود باشا الذي اعتقد أن هذا الضابط الفرنسي قد أقام علاقات مع الدروز، وأنه قصد حوران لأجل ذلك، ولذلك فهو، كما يقول «فان»: «لا يرغب في إقامتي

ببيروت، حيث الشباب المسيحي والدرزي، والمسلم أيضاً، ينظمون، كما يبدو، اجتماعات يناقشون فيها المسألة الكبرى للقومية العربية».

ولكن تصرفات «فان» كانت قد أثارت، كذلك، حفيظة سفير فرنسا في الآستانة «المركيز دي موستييه» الذي كتب، بتاريخ ٢١ نيسان/ابريل عام ١٨٦٤، تقريراً إلى وزير الخارجية يشكو فيه من تصرفات «فان» التي نقلها إليه قنصله العاًم «اوتري»، ويطلب من الوزير وضع حد لتجاوز هذا الضابط مهمته وعدم التدخل في الشؤون السياسية التي هي من صلاحيات القنصل وحده، والحد، كذلك، من نزعته «لفرض نفسه كموظف سياسي»، مع تذكيره بأن القنصل العام ببيروت هو «الوحيد الذي يمثل الامبراطور في (جبل) لبنان، والذي يجب أن تجتمع، لديه، كل المعلومات الديبلوماسية»، لذا، عليه أن يلتزم حدود صلاحياته ولا يعمل إلا «بتوجيهات القنصل العام». ثم لا يلبث أن يكتب «دي بونيير» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة، رسالة إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٨٦٥، يطلب منه فيها إعادة «فان» إلى فرنسا لأنه «لم يقدم لنا سوى المضايقات حتى اليوم»، وذلك على أثر خلاف جرى بين النقيب «فان» ومدير دير القمر، إذ رفع هذا المدير إلى «داود باشا» شكوى بحق الضابط الفرنسي جاء فيها: «إن النقيب «فان» يضرب الناس، فقد دخل عليّ بالأمس مساءً وصفعني ودعاني للمبارزة في اليوم التالي، كما صفع شاكر آغا وآخرين»[٨٨]. وقد أحال داود باشا هذه الشكوى، إلى القنصل الفرنسي الذي رفعها بدوره إلى السفارة الفرنسية في الآستانة.

كانت مهمة البعثة الفرنسية في المتصرفية تنتهي بتاريخ ٩ حزيران/يونيو ١٨٦٤، وذلك وفقاً للاتفاقية التي عقدت بين داود باشا والنقيب «فان» بتاريخ ١ حزيران/يونيو ١٨٦٣، وبعد مرور نحو عامين (أي بعد مرور

نحو عام على انتهاء المدة المحدّدة للمهمة وفقاً للاتفاقية) وبتاريخ ٢٣ أيار/مايو عام ١٨٦٥، كتب القنصل الفرنسي العام ببيروت «ديزيسار» إلى وزير الخارجية الفرنسية «دروين دي لهيس» كتاباً يقول فيه إنه، وبناءً لرأي سلفه القنصل «أوتري»، يرى انه لم يعد هناك ضرورة لكي يتابع النقيب «فان» مهمته، وأنه أضحى من المناسب «وضع حد لهذه المهمة». ثم تعرّض «ديزيسار» لمهمة البعثة العسكرية وما أنجزته خلال إقامتها بالجبل، حيث انها «لم تتوصل إلى إعداد أكثر من نحو ٢٠٠ رجل، وهو عدد غير كاف للقيام بضرورات الخدمة، وليس له أهمية حقيقية»، ورغم ذلك، فهي قد أعدّت «ملاكاً من الضباط والرتباء المتعلمين، والمدرّبين، والمستقيمين»، يمكن أن يكون لهم شأن في المستقبل «إذا سمحت الظروف بذلك». وبعد أن ذكر «ديزيسار» أن داود باشا قد طلب منه تنفيذ نص الاتفاقية (أي إنهاء العمل بها وفقاً لما ورد فيها)، أشار إلى أن «فان»، يطلب، في الوقت نفسه الحصول على إجازة للسفر إلى فرنسا، واقترح، بناءً لذلك، وإرضاءً لطرفي العقد (الباشا وفان) أن يلبى طلب الباشا، ويمنح النقيب «فان» إجازةً، على أن يبقى في فرنسا، بعدها، «وينال الترقية التي يستحقها»، وذلك لأن «النفور القائم بين الحاكم العام والنقيب «فان»، وفقاً لما رواه «أوتري»، قد اتخذ من الخطورة طابعاً أضحى، معه، من الضروري وضع حد لهذه الحالة»، إلا أن «ديزيسار» اقترح، في الوقت نفسه، إبقاء «ألتاب» في مهمته بالجبل، وذلك «لما استحقه من تقدير رؤسائه وإعجابهم، ومن ثقة كل أولئك الذين تعامل معهم»، كما اقترح ترقيته لرتبة ملازم، وإبقاءه لدى داود باشا.

وإذ يرى «ديزيسار» أن «مسألة تنظيم قوة حقيقية وجدية وفعّالة»، سوف تكون «قريباً» موضع بحث جدّي من قبل الباب العالي والدول الكبرى في

الآستانة، وذلك بطلب من الحاكم العام نفسه، فإن «ديزيسار» يرى، كذلك أن «مبدأ» المهمة العسكرية الفرنسية «يجب أن يستمر»[89]، رغم أن داود باشا كان يستعد، في الوقت نفسه، للسفر إلى الآستانة، كي يقدم استقالته من وظيفته (أنظر الفصل الأول من الباب الأول).

وبالفعل، أرسل وزير الخارجية «دروين دي لهيس» إلى وزير الحربية «المارشال راندون»، مذكرة يدعوه فيها إلى إنهاء مهمة النقيب «فان» (التي تنتهي بتاريخ ٩ حزيران/يونيو ١٨٦٤، وفقاً للاتفاقية) وذلك بناءً لطلب القنصل الفرنسي العام ببيروت، المبني على طلب الحاكم العام الذي يرى أن «لا ضرورة لبقاء النقيب فان» في هذه المهمة. كما أن «فان» نفسه كان قد تقدم بطلب إجازة للعودة إلى فرنسا، وقد طلب وزير الخارجية من وزير الحربية منح النقيب «فان» الإجازة التي يطلبها، على أن يبقى «ألتاب» مستمراً في مهمته، لما لذلك من تأثير جيدٍ على النفوذ الفرنسي في هذه البلاد، كما طلب منه ترقية «ألتاب» لرتبة ملازم[90].

إلا أن «ديزيسار» ما لبث أن أردف رسالته السابقة، إلى وزير الخارجية، برسالة أخرى، بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ١٨٦٥ يشكو فيها من تصرفات النقيب «فان»، ويلتمس من وزير الخارجية مراجعة وزير الحربية «لاستدعاء» هذا الضابط «فوراً»، وذلك لأنه لم يشاهده منذ أن تلقى موافقة وزير الحربية على إجازته للعودة إلى فرنسا، أي «منذ أكثر من ستة أسابيع»، بل إنه منشغل بالقيام بزيارات ورحلات في الجبل «لهدف يفوتني تماماً»، مخالفاً، بذلك، التعليمات الصادرة إليه من وزير الخارجية بالذات. ويثير «ديزيسار»، في الرسالة نفسها، ما لديه من انتقادات على سلوك «فان» فيذكر أن هذا الضابط «بدلاً من أن ينقل إلى القنصل العام المعلومات التي يمكن أن تفيده، ويطلب توجيهاته»، فهو

يتصرف كما لو أنه لا يريد «أن يقيم أية علاقة» معه، بل «يخبّئ عنه كل أفعاله»، ويتصرف «بعكس توجيهاته»، كما جرى يوم قام بزيارة «البطريرك الماروني»[91]. ولكن يبدو أن هذه الزيارات والرحلات قد قدمت، للنقيب «فان» ولوزير الخارجية الفرنسية، فائدة جلى، خصوصاً من الناحيتين السياسية والإجتماعية، وذلك من خلال التقرير المستفيض الذي وضعه «فان» بعد عودته إلى باريس، وكان قد غادر بيروت، إلى فرنسا، في العشرين من أيلول/سبتمبر عام ١٨٦٥[92].

غادر النقيب «فان» بيروت، إذن، إلى فرنسا، عن طريق البحر، بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٨٦٥، لكي يستكمل «ديزيسار» ومعه «ألتاب» مهمة تنظيم الجندرمة في المتصرفية، كما يتبين من الرسالة التي كتبها «ديزيسار» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٦٥، وأبلغه فيها أنه، فور وصول داود باشا من الآستانة (التي اضطرته للعودة عن الاستقالة بعد أن لبت معظم مطالبه ومنها منحه المال الكافي لتنظيم الجندرمة)، باشر اهتمامه بتنظيم هذه الجندرمة، وطلب من القنصل أفكاراً بهذا الصدد، فقدم له القنصل مشروعاً بذلك، ثم طلب داود باشا من القنصل الاتصال بمصانع السلاح في فرنسا، فاتصل بمصنع «مونسو Monceaux» بباريس وطلب منه إرسال نماذج من الأسلحة التي يصنعها، لكي يعتمد الباشا ما يختاره منها. ثم بدأ حملة تطويع للجندرمة، فطوع، خلال ثلاثة أيام، ٤٥ رجلاً، وبلغ عديد الجندرمة حتى تاريخ هذه الرسالة (٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٥) ٢٦٩ رجلاً «وسيرتفع، في خلال أيام، إلى ٣٠٠ رجل». ويذكر «ديزيسار» أن كثيراً من رجال الجندرمة القدامى الذين كانوا قد سرّحوا «بسبب اهمال الباب العالي لتعهداته، وبسبب النقص في الأموال الناتج عن هذا الاهمال» قد تقدموا للتطوع

من جديد، وقبلوا. ثم يستطرد مؤكّداً أنه، «في الربيع القادم» سوف تكون جندرمة المتصرفية «منظمة تنظيماً حقيقاً وتاماً»(٩٣).

وتابع «ديزيسار» أحوال الجندرمة، في المتصرفية، في رسالة تالية منه إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٥، حيث ذكر فيها أنه، خلال أيام فقط، تطوع في الجندرمة «أكثر من ماية رجل»، ويأمل داود باشا «أن يرتفع عديد الجندرمة في الجبل، قبل انتهاء العام ١٨٦٥، إلى نحو ٥٠٠ رجل». وقد تسلم القنصل الفرنسي نماذج للأسلحة التي طلب نماذج عنها من باريس، وسلمها إلى الحاكم العام الذي اختار بعضها لتسليح الجندرمة، كما تمّ طلب الألبسة العسكرية اللازمة. وينتهي «ديزيسار» إلى القول إنه لن يمرّ ثلاثة أشهر حتى يكون عديد «الجندرمة السيارة» قد بلغ «خمسماية رجل، على الأقل، مجهزين ومسلحين ومدرّبين»، وجاهزين «لمواجهة كل الاحتمالات». وبالفعل، فقد ارتفع عديد الجندرمة، في حزيران/يونيو عام ١٨٦٦ إلى ٥٠٠ رجل(٩٤).

أما النقيب «فان»، فإنه، بعد أن عاد إلى باريس، وضع تقريراً مفصلاً عن مهمته التي قام بها لتنظيم الجندرمة في المتصرفية (القسم الأول من التقرير)، كما ضمن هذا التقرير معلومات مهمة عن الوضع الجغرافي والسياسي والإجتماعي (بما فيه الطائفي) لجبل لبنان (القسم الثاني منه)، وقد سبق أن استعرضنا مضمون القسم الأول (المتعلق بالجندرمة) فيما سبق من هذا الفصل(٩٥). ومما ذكره، في هذا التقرير، أن عدد سكان المتصرفية، وفقاً لآخر الإحصاءات (وقد وضع تقريره في آخر عام ١٨٦٥)، قد بلغ ٢٦٦٤٨٧ نسمة، يطوّع منهم، في الجندرمة، ١٨٤٠ رجلاً، وفقاً لنسبة الـ ٧ بالألف من عدد السكان، ووفقاً لعدد كل طائفة، على الوجه التالي:

- موارنة : ١٧١٨٠٠ نسمة يطوع منهم نحو ١١٩٧ رجلاً
- روم أرثوذكس : ٢٩٣٢٦ نسمة يطوع منهم نحو ٢٠٤ رجال.
- دروز : ٢٨٥٦٠ نسمة يطوع منهم نحو ١٩٦ رجلاً.
- روم كاثوليك : ١٩٣٧٠ نسمة يطوع منهم نحو ١٣١ رجلاً.
- متاولة : ٩٨٢٠ نسمة يطوع منهم نحو ٦٣ رجلاً.
- سنّة : ٧٦١١ نسمة يطوع منهم نحو ٤٩ رجلاً(٩٦).

(مع الاحتفاظ بالأرقام كما وردت في التقرير نفسه).

وكان أول تشكيل للضبطية (أو الجندرمة النظامية) وضعه النقيب «فان» في أواخر عام ١٨٦٣، هو تشكيل (الفوج Bataillon)، الذي تألف من:

- طابور مشاة وهو من ٣ سرايا مشاة بلغ عديدها ٢٣٠ رجلاً.
- طابور خيّالة وهو من سريتي خيّالة راوح عديدها بين ٦٠ و٨٠ رجلاً.

بالإضافة إلى «موسيقى الجندرمة» (وكانت من ٣٠ رجلاً).

إلا أن عديد هذه الوحدات لم يكن ثابتاً، إذ إنه كان يزيد أو ينقص وفقاً لظروف التطويع أو التسريح، وخصوصاً المادية منها.

وقد شُكل ملاك هذه الجندرمة من:

- قائد فوج الجندرمة (برتبة ميرالاي، وهو ماروني بصورة دائمة، وهو، في الوقت نفسه، قائد طابور المشاة).
- قائد طابور الخيّالة (درزي).
- قادة السرايا الخمس (برتبة ملازم أول).
- مساعدي قادة السرايا، أو آمري فصائل (برتبة ملازم).

– ٣ ضباط (ضابط رواتب وضابط مترجم وطبيب).

بالإضافة إلى عدد كبير من الرتباء[٩٧].

وكان قائد الجندرمة (الميرالاي) يعين بفرمان سلطاني، بناءً على اقتراح من المتصرف نفسه، أما باقي الضباط، فكان يعينهم المتصرف، بناءً على اقتراح قائد الجندرمة[٩٨].

ولكن، رغم حملة التطويع التي كان داود باشا قد بدأها فور عودته من الآستانة، ورغم تحريضه لأهل الجبل على الانخراط في سلك الجندرمة عن طريق رسائل منه إلى مديري النواحي يبلغهم فيها ببدء التطويع، فإن عديد الجندرمة في الجبل لم يجاوز الـ ٢٨٠ رجلاً، وذلك حتى تاريخ ٨ كانون الثاني/يناير عام ١٨٦٦[٩٩]، ثم تدنى هذا العدد حتى أصبح ٢١٠ رجال في ٢٠ شباط/فبراير ١٨٦٦[١٠٠]، وربما كان لثورة يوسف كرم، في هذه الأثناء، تأثير على زخم هذه الحملة التي تراجعت، كما يبدو، مما اضطر الباشا إلى الاستعانة بالجيش العثماني (٢٠٠ خيّال من الدراغون العثماني، بالإضافة إلى كتيبة من الجيش العثماني كانت قد وصلت إلى بيروت، بناءً لطلب الباشا، مساء ٨ كانون الثاني)[١٠١].

ويبدو أن داود باشا كان عازماً، حقاً، بعد عودته من الآستانة، على إعداد وحدة من «الجندرمة» قادرة على القيام بمتطلبات الأمن والنظام في الجبل، ولذا، فهو قد شرع بالتفاوض مع بعض مصانع الأسلحة في فرنسا، على شراء:

– ٥٠٠ بندقية قصيرة (Mousqueton) للجندرمة النظامية.

– و٥٠٠ سيف وألف مسدس للميليشيا النظامية في المديريات، على أن تسلم إليه في أول آذار/مارس عام ١٨٦٦. كما أنه أوصى بصنع كمية من البزات العسكرية للجندرمة نفسها، وكان قد تسلم، من هذه البزات، نحو ٥٠٠

بزة «مما يؤكّد الظن أن داود باشا قد عزم، أخيراً، وبصورة جدية، على تنظيم الجندرمة النظامية وزيادة عديدها إلى المستوى القانوني (٧ بالألف من عدد السكان) أي نحو ١٨٦٠ رجلاً»، خصوصاً بعد أن اضطرته أحداث الشمال (ثورة يوسف كرم) إلى «نقل مقر حكومته إلى جونية، في كسروان، بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٥»، ثم أمر بأن تنتقل «الجندرمة» إلى جونية، مقرّه الجديد، بتاريخ ٢٠ منه، وفي اليوم الثاني (٢١ منه) كان «ألتاب» قد وصل، مع الجندرمة، إلى المقر الجديد للحاكم العام، في جونية[١٠٢].

ويبدو أن الحاكم العام قد قرّر زجّ الجندرمة في صراعه مع يوسف كرم، وكرّس «ألتاب» قائداً عسكرياً لها. ويروي «ألتاب» في تقريره الذي أرسله من «البترون» بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٨٦٦، تفاصيل أحداث غزير والصدام المسلح الذي جرى بين جندرمة الجبل ومعها دراغون الباشا (من العثمانيين) وبين «يوسف كرم»، بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٨٦٦[١٠٣]، ثم أحداث زغرتا بين يوسف كرم وبين جندرمة الجبل والدراغون والعسكر العثماني، بتاريخ ٢٨ منه[١٠٤]. (سوف نعود إلى هذه الأحداث في الفصل التالي).

وينهي «ألتاب» تقريره بإطراء كبير لما قامت به جندرمة الجبل في هذه الأحداث، حيث أن «قبضة من الجندرمة... أحياناً لوحدها، وأحياناً مع الدراغون، طردت العدو من كفرحاتا حتى بنشعي. والليل وحده، ونقص الذخيرة، هما اللذان حالا بينها وبين التقدم بعيداً»، ثم يستطرد جازماً: «لقد أثبتت أحداث غزير، وكذلك بنشعي، أن الجندرمة... إذا ما ازداد عديدها، وأتقن تنظيمها، ستتوصل، بعد قليل، للتصدي لكل أحداث الجبل. وإنني أعتبرها، إذا ما تضاعف عديدها، جديرة بأن تعيد (لجبل) لبنان استقلاله»[١٠٥].

وبتاريخ ١٧ آذار/مارس عام ١٨٦٦، تلقى «ديزيسار»، القنصل الفرنسي العام ببيروت، برقية من وزير الخارجية يبلغه فيها بترقية «ألتاب» إلى رتبة ملازم وإبقائه بتصرف داود باشا[١٠٦].

وما أن انتهت ثورة يوسف كرم[١٠٧]، واستتب الأمن والهدوء في البلاد، حتى عاد الجبليون يقبلون على التطوع، وعاد داود باشا إلى اهتمامه الأساسي وهو تطوير الجندرمة وتعزيزها، وكان عديدها قد بلغ، خلال شهر (أي في آذار/مارس ١٨٦٦)، «خمسماية رجل تحت السلاح»[١٠٨]، ثم بلغ، في منتصف أيار/مايو ١٨٦٦، أكثر من ٥٦٠ رجلاً، اصطحب داود باشا منهم ٤٦٥ رجلاً «في جولة تنظيمية» إلى «جبيل، فالبترون... فالكورة» ثم إلى «إهدن» التي دخلتها الجندرمة «بدون أية محاولة للمقاومة من قبل الأهالي»[١٠٩].

إلا أن يوسف كرم ما لبث أن عاد، من جديد، إلى الثورة، وحمل السلاح ضد حكومة الجبل، فأخذ يهاجم القوافل المتنقلة بين طرابلس وإهدن والحدث، ثم جرت، في أيطو، قرب إهدن، وبتاريخ ١٥ حزيران/يونيو ١٨٦٦ معركة بين سريتين من الجندرمة ونحو خمسماية (أو ستماية) من رجال يوسف كرم استمرت نحو خمس ساعات، وانتهت بهزيمة كرم ورجاله ومقتل تسعة منهم مع عدد من الجرحى أخذوا أسرى، مما اضطر كرم إلى الانسحاب نحو «بنشعي»، و«منذ ذلك الحين، لم يصلنا أي نبأ عن مسرح الأحداث»[١١٠].

ويحاول «ديزيسار» أن يفسّر الأسباب التي دعت «كرم» إلى الثورة من جديد، فيرى أن سبب ذلك هو دعوة الحاكم العام «الرديف» أو «الاحتياطي» في الجبل إلى خدمة العلم، وبما أن العديد من هؤلاء الاحتياطيين لا يرغبون بالخدمة في الجيش العثماني ويحاولون التهرب منها، فقد رأى «كرم» في ذلك فرصة مناسبة لأن يستوعب أكبر عدد ممكن من هؤلاء الشباب في خدمته، وقد

لبى دعوته هذه «مسلمون من طرابلس ومن البلدان المحاذية للجبل»، كما أنه قرّر أن يدفع لهؤلاء المتطوعين رواتب مساوية لرواتب الجندرمة «وقد باشر، فعلاً، بدفع ماية قرش لكل متطوع جديد». ثم يلفت القنصل الفرنسي رئيسه إلى أن كل محاولات كرم وأعماله الثورية المهمة تتم «بعد يوم أو يومين من وصول بريد أوروبا»، ويتساءل، بخبثٍ ظاهر: «هل هذه مجرد صدفة؟ ولكن يجب الاعتراف أنها، على الأقل، صدفة غريبة»، ثم يستطرد في تساؤله: «بعكس ذلك، أولا يوجد شيء ما أكثر جدية؟ بل أولا يجب أن نرى، في ذلك، نتيجة «كلمة سرٍ» من فرنسا، مثلاً، وهي التي تمارس تأثيراً حاسماً على قرارات شيخ إهدن؟»[١١١].

ورغم ذلك، فإن داود باشا لم يأل جهداً في السعي الحثيث لاستكمال تنظيم الجندرمة وتطويرها «لكي تستجيب لمتطلبات النظام العام»، إلا أن اندلاع ثورة كرم، من جديد، وربما استيعابه لعدد كبير من الشباب الهاربين من الخدمة الإجبارية (ويقدر عددهم بنحو مئتين)، قد أدّى إلى التقليل من العدد المتقدم للتطوع في الجندرمة، حيث أنه «رغم المزايا الممنوحة لرجال الجندرمة، لم يتقدم، للتطوع فيها، سوى عدد ضئيل»، بحيث «لم يجاوز عديد الجندرمة، بعد هذه الحملة المكثفة للتطويع، الـ ٥٥٠ رجلاً»، مما يشير إلى أن عديد هذه الجندرمة قد انخفض عما كان عليه منذ شهر (في أيار/مايو) حيث كان ٥٦٠ رجلاً، كما سبق أن مرّ معنا، وربما كان ذلك ما جعل القنصل الفرنسي يخشى أن تصبح الجندرمة، تجاه الأحداث الطارئة في البلاد، «عائقاً» وليست «مساعداً»[١١٢].

وفي لفتة إلى مستوى التدريب في الجندرمة، يذكر «ديزيسار» أن الجندرمة تتعلم، بسرعة، «استعمال الأسلحة»، أما «تنشئة الضباط» فتتم

ببطء، ولذا، فهم لا يزالون «دون المستوى المؤمَّل»، باستثناء القلة منهم[١١٣]. وربما يكون ذلك كله (أي: عجز الجندرمة عن أن تكون مساعداً، وليس عائقاً، من جهة، وضعف تنشئة الضباط، مما يجعلهم دون المستوى المطلوب، لتنفيذ المهمات المناطة بالجندرمة، من جهة أخرى) هو الذي حمل داود باشا على أن يستبدل، بالجندرمة المتمركزة في إهدن، قبالة أنصار يوسف كرم، قوات تركية وصلت إلى طرابلس حديثاً، وعديدها نحو ٨٠٠ رجل، بينما نقل الجندرمة إلى البترون وغزير كي تشرف على «كل كسروان»[١١٤].

ويبدو أن أحداث زغرتا وإهدن التي أثارها كرم في وجه داود باشا قد أثرت تأثيراً جدياً على عملية التطوع في جندرمة الجبل، إلى درجة أن الإقبال على التطوع، في تلك المرحلة، كاد أن يكون منعدماً، بدليل أن عديد الجندرمة كان في تناقص، وليس في ازدياد، كما يفترض أن يكون. فقد دعا كرم، من جديد، إلى حمل السلاح في وجه الحاكم العام، بحجة أنه رفض «العفو العام» الذي منحه السلطان إياه، ومنعه من دخول «إهدن». وسرت شائعات بأن كرم يطوّع المقاتلين، وأنه «يدفع، مقدماً، الأموال لأنصاره»، مما حمل داود باشا على أن يرسل إلى البترون ٤٢٠ رجلاً من الجندرمة «مؤمّلاً أن يكون انتشار هذه القوات كافياً لكل متطلبات الوضع، دون أن يكون هناك حاجة للاستعانة بتدخل القوات التركية»[١١٥]، مما يشير، ولا شك، إلى أن قوّة الباشا لم تكن لتزيد كثيراً على ذلك.

وفي العشرين من تموز/يوليو عام ١٨٦٧، غادر الملازم «ألتاب» بيروت إلى فرنسا عن طريق البحر، في إجازة خاصة، وقد أثنى «ديزيسار» عليه ثناء عطراً، إذ كتب عنه يقول: «بسبب حيوية هذا الضابط واندفاعه وذكائه، استطاع داود باشا أن يرى الجندرمة «اللبنانية» النظامية تتكوّن وتكتسب صفات

النظام والانضباط التي لم يكن ممكناً أن يأمل بها بدون مساعدة المدربين الفرنسيين، وهو يأمل بأن يتمكن الضباط «اللبنانيون» الذين دربهم (الفرنسيون) من أن يدربوا، بدورهم، الجندرمة غير النظامية في المديريات»[١١٦]. ثم أشار «ديزيسار»، في رسالته هذه، إلى أن داود باشا طلب من وزير الخارجية الفرنسية أن يمنح «ألتاب» وسام «صليب جوقة الشرف بدرجة فارس» نظراً للأعمال التي قام بها خلال قيامه بمهمته في المتصرفية، ومعرباً، أي الباشا، للامبراطور عن «امتنانه العميق لكل العطف الذي لقيه، وخصوصاً لجهة الخدمات التي أداها الضابط الفرنسي (لجبل) لبنان»[١١٧].

وبالفعل، استطاعت هذه الجندرمة، رغم قلة عديدها، أن تسيطر على الوضع في نواحي زغرتا، حيث جرت «بعض أعمال العصابات» فأرسل داود باشا قوة مولفة من سريتين إلى زغرتا، وكان قد سبق أن أرسل قوّة من ٣ سرايا إلى «عين سبعل»، واستطاعت هذه القوات أن تعيد الأمن والهدوء إلى المنطقة، ثم أمر الباشا بسحب القوة التي كان قد أرسلها إلى زغرتا[١١٨]، بينما بقيت القوة الأخرى في «عين سبعل».

٢ - الجندرمة في عهد فرانكو باشا (١٨٦٨ - ١٨٧٣)

تسلّم «فرانكو باشا» حكم الجبل في تموز/يوليو عام ١٨٦٨، فصرف أولى اهتماماته إلى تنظيم الجندرمة التي رأى فيها «روسو» القنصل الفرنسي العام ببيروت آنذاك، رأياً مخالفاً لرأي سلفه «ديزيسار» الذي سبق أن أشرنا إليه، إذ قال «روسو» عن هذه الجندرمة، إنها لم تكتسب «التدريب العسكري وروح القطعة والانضباط الكافي» في عهد داود باشا[١١٩]. ولكن يبدو أن الحاكم الجديد لم يكن ليتفق مع «روسو» في هذا الرأي، تمام الاتفاق، بدليل أنه لم

يتردّد في تكليف الجندرمة مهمة حفظ الأمن في الجبل، في أواخر صيف عام ١٨٦٨، حيث وضع قوّة من ٤٠٠ رجل منها في البترون لحفظ الأمن في تلك المنطقة، إلى جانب قوّة عثمانية من ٤٠٠ رجل، كذلك، كانت متمركزة في «إيعال»، على الحدود بين المتصرفية وطرابلس[١٢٠].

وكان «ألتاب» قد عاد من إجازته في أواخر العام المنصرم (كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٧) فقرّر فرانكو باشا «الاستعانة بنصائحه» لاستكمال تنظيم الجندرمة وتدريبها[١٢١]، فوضع «ألتاب» نفسه بتصرف الحاكم الجديد لهذه الغاية.

ويذكر «النقيب فؤاد شهاب» (وهو الذي أصبح، فيما بعد، لواء، وأول قائد لجيش لبنان المستقل عام ١٩٤٥ ورئيساً للجمهورية اللبنانية عام ١٩٥٨) في مقالة نشرها في مجلة جيش الانتداب الفرنسي على لبنان (مجلة جيوش المشرق) في عددها السابع الصادر في تموز/يوليو عام ١٩٣٧ أن «حرب عام ١٨٧٠ (بين فرنسا وبروسيا) هي التي وضعت، بكل أسف، حداً لهذه البعثة (البعثة العسكرية الفرنسية)، بعد أن استدعيت إلى فرنسا»[١٢٢].

لم تتوافر لدينا معلومات وافية عن حال الجندرمة في عهد «فرانكو باشا»، فالوثائق الفرنسية لم تقدم لنا الشيء الكثير عن «جندرمة المتصرفية» في هذه الفترة، كما أن المصادر، التي تعود إلى الفترة نفسها، ليس متوافرة بالقدر الكافي، لذا، نجد أنفسنا مضطرين للإستعانة بما توافر لدينا من مراجع في هذا المجال.

يبدو أن «فرانكو باشا» أعاد لمجلس الإدارة المركزي في المتصرفية صلاحياته، بشأن تنظيم الجندرمة، بعد أن انتهت مهمة «ألتاب» في الجبل، فقد أصدر هذا المجلس، في السابع من تموز/يوليو عام ١٨٦٨، قراراً تضمن

ملاحظات على عمل «الضبطية» لدى قائمقامي الأقضية ومديري النواحي، وفرض إجراءات إصلاحية، ومما تضمنه القرار:

- لاحظ المجلس أن عمل الضبطية، في الأقضية والنواحي، غير محدّد بوقت أو مدّة أو عدد، بل هو خاضع لرغبة القائمقام أو المدير الذي تعمل الضبطية في خدمته، حيث تقوم بخدمات منزلية وشخصية لمصلحة ذلك الموظف، رغم أنها تتقاضى رواتبها من خزينة الدولة، ومن الأعمال التي تقوم بها الضبطية: خدم في المكاتب وفي البيوت، وقهوجية، وسوّاس للخيل إلخ...

- إن هذه الأعمال منافية لحقيقة مهمات الضبطية التي هي مكرّسة للخدمة العامة، مثل: تحصيل الضرائب والأموال الأميرية والحقوق العادية، ويمنع على عناصر الضبطية، أن تقوم، في أوقات الخدمة، بأعمال لمصالحها الشخصية أو لمصالح شخصية لآخرين (كرؤسائهم مثلاً).

- لذلك، تقرّر ما يلي: ينبه القائمقامون والمديرون إلى عدم استخدام عناصر الضبطية لخدماتهم الشخصية، وإذا أقدم أحدهم على ذلك فسوف يتعرض للمسؤولية تجاه الدولة، بالإضافة إلى أنه سوف يجبر على دفع راتب العنصر الذي استخدمه، من ماله الخاص، لخزينة الدولة[١٢٣].

ثم أصدر مجلس الإدارة المركزي، في التاسع من أيار/مايو عام ١٨٦٩ قراراً آخر بإنشاء «مفتشية» للجندرمة، وقد تضمن هذا القرار اجراءات التفتيش على الشكل التالي:

١ - يفتح، في مركز القضاء وفي كل ناحية، سجل يتضمن أسماء عناصر الضبطية الموجودين في القضاء وفي الناحية، ضباطاً وأنفاراً، على أن يسجل مع اسم كل عنصر، بلدته وملته وأشكاله وسنّه، ويختم هذا السجل ويوقع من «القائمقام (أو المدير) وكاتب المال (في القضاء) والضباط، ويحفظ عند كاتب التفتيش»[١٢٤].

٢ - يتم التفتيش على الشكل التالي:

- ينادى على العناصر، في كل مركز، ضباطاً وأنفاراً، مشاةً وخيّالة، ليمثلوا أمام المفتش (وكاتب التفتيش).

- يمثُل العنصر (الراجل ماشياً، والخيّال على حصانه)، أمام المفتش، ومعه سلاحه وبيده هويته، وعلى صدره رقمه.

- يتعرف المفتش على العنصر الماثل أمامه: إسمه وشكله وسنّه وهويته ورقمه، وحصانه إذا كان خيّالاً، ويقارن ذلك بالسجل الذي يجب أن يتضمن كل هذه الأوصاف، ثم يتأكد من جودة سلاحه ومن لياقته البدنية ومن شخصيته، إذا كان ملائماً للخدمة أم لا.

٣ - توضع، على السجل، وإلى جانب اسم كل عنصر، ملاحظة تشير إلى صلاحية العنصر للخدمة أم لا، ويشار، بوضوح، إلى ما هو غير مطابق للسجل.

٤ - إذا وجد عنصر من الضبطية، أثناء التفتيش، في خدمة ما، يحل محله، في الخدمة، واحد من رفاقه الذين خضعوا للتفتيش، لكي يتمكن من المثول أمام المفتش.

٦ - يسجل كاتب المال أسماء المرفوضين ويرسل لائحة بهذه الأسماء إلى الدائرة المالية في مركز المتصرفية وأخرى إلى دائرة التفتيش، حيث يسجل، إزاء كل اسم في اللائحة، انه مرفوض، مع تبيان سبب الرفض.

٧ - بعد الانتهاء من تفتيش الضبطية في مركز القضاء، ينتقل المفتش إلى مراكز النواحي حيث يتم التفتيش بالطريقة نفسها التي تمّ بها في مركز القضاء.

٨ - يتم تفتيش عناصر مخافر الطرق بحضور الضابط المسؤول الذي يطوف على تلك المخافر مع المفتش.

٩ - بعد الانتهاء من تفتيش القضاء وجميع النواحي فيه، وكذلك مخافر الطرق، يضع المفتش سجلاً بكامل التفتيشات مع الأسماء والملاحظات والمخالفات التي وجدها أثناء التفتيش، ويرفعها إلى مركز المتصرفية، ثم ينتقل إلى قضاء آخر.

١٠ - بعد الانتهاء من تفتيش جميع الأقضية ونواحيها، يعود المفتش إلى مركز المتصرفية حيث يقوم بزيارات تفتيشية مفاجئة إلى مختلف مراكز الضبطية في مختلف الأقضية والنواحي، لكي يتأكد من وجود العناصر، ومن حسن سير الخدمة، ويدون ملاحظاته على سجل التفتيشات[١٢٥].

وقد صدر عن الآستانة، في مطلع تموز/يوليو من العام نفسه (١٨٦٩)، نظام خاص بإدارة «الضابطة» في السلطنة، جرى تطبيقه في المتصرفية، واشتمل على أربعة فصول:

- الفصل الأول: تشكيل الضابطة في الولايات:

- يشكل، في كل ولاية من ولايات السلطنة «ألاي» (أي فوج) من الضابطة (الجندرمة)، ويقسم هذا الألاي إلى: طابورين على الأقل، (والطابور: كتيبة)، ويقسم الطابور إلى ٨ بلوكات، (والبلوك: سرية)، ويقسم البلوك إلى ٥ طواقم أو إلى عشرة، (والطاقم: رهط)، ويتألف الطاقم من ٤ خيّالة أو ٨ مشاة، ويبلغ عديد الألاي ٨٠٠ رجل. ويُفرز طابور لكل سنجق من سناجق الولاية، وبلوك لكل قضاء من أقضية السناجق، ويكون مركز قائد الألاي في مركز الولاية. ويسمى قائد الطابور: طابور أغاسي، وقائد البلوك: بلوك أغاسي.

- يقتضي أن يكون سن المتطوع في الألاي فوق العشرين عاماً ودون الخمسين عاماً، وأن يكون سليماً من العاهات والأمراض التي تعيق السير

والتحرك وتنفيذ سائر الخدمات التي يمكن أن تناط بالضابطة، كما يقتضي أن يكون حسن السيرة.

- تكون مدة الخدمة في الألاي سنتين كاملتين قابلتين للتجديد

- يشكل مجلس إداري لكل طابور، ويتألف هذا المجلس من كبار ضباط الطابور، كما يشكل مجلس إداري لكل ألاي، من كبار ضباط الألاي.

- الفصل الثاني: رواتب عسكري الضابطة وأسلحتهم ولباسهم:

- يحدّد راتب قائد الألاي بما يراوح بين ١٥٠٠ و٢٥٠٠ قرش شهرياً، وراتب قائد الطابور بما يراوح بين ٧٥٠ و١٠٠٠ قرش شهرياً، وراتب قائد البلوك بما يراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ قرش شهرياً.

- تزاد رواتب الخيّالة بنسبة ٢٥٪ عن رواتب المشاة، مع إضافة كميات محدّدة من الخبز للخيّالة والشعير للخيل.

- يكون سلاح المشاة: بندقية وسيفاً قصيراً وطبنجة، وسلاح الخيّالة: جعبة للخرطوش وزوج طبنجات وسيفاً.

- يخصّص لكل نفر من المشاة، في السنة الواحدة: سترة واحدة وبنطلون واحد وطربوش واحد وزوجا أحذية، ويخصّص له معطف واحد في كل ٣ سنوات.

- الفصل الثالث:

حدّدت فيه أصول اختيار ضباط الضابطة.

- الفصل الرابع:

حدّدت فيه درجات المكافأة التي تمنح للضابط عند إحالته إلى التقاعد[١٢٦].

وألحق بنظام إدارة «الضابطة» قانون يختص «بوظائف الضابطة العسكرية» مؤلف من ٣٠ مادة، ويشتمل على ما يلي:

- تخضع الضابطة إلى رؤسائها العسكريين فيما يتعلق بوظائفها العسكرية، وإلى مأموري الملكية (المأمورين الإداريين)، بواسطة ضباطها، فيما يتعلق بوظائفها الملكية (وهي المتعلقة بتنفيذ المهمات الضبطية من تحصيل الضرائب وتبليغ المعاملات الإدارية والقضائية وغيرها).

- تلتزم الضابطة تنفيذ الحركات العسكرية النظامية (كتأدية التحية العسكرية وغيرها من الحركات العسكرية بالسلاح وبدونه).

- يتم التفتيش على السلاح واللباس في وحدات الضابطة مرة في الشهر على الأقل.

- يتم تدريب الأغرار تدريباً عسكرياً وادارياً (قواعد الانضباط وتأمين نوبات الخفر وأصول الإحضار والمعاملة، وغيرها) لمدة شهر كامل يصبحون، بعدها، جاهزين لتنفيذ مهمات الضابطة.

- يمنع منعاً باتاً تخصيص أنفار من الضابطة للخدمة الشخصية لدى الضباط أو مأموري الملكية، باستثناء الوالي والمتصرف والقائمقام والمدير (وقد جاء هذا الاستثناء مناقضاء لقرار مجلس الإدارة الذي سبق ذكره، والصادر بتاريخ ٧ تموز/يوليو ١٨٦٨). وحدّد ملحق آخر بنظام «إدارة الضابطة» وظائف «الضابطة الملكية» بنوعين هما:

- المحافظة على الأمن العام والسلامة العامة، ويقتضي ذلك: مكافحة اللصوص وقطّاع الطرق والمجرمين، وحراسة السجون والعناية بها، والمحافظة على أمن الطرقات وإطفاء الحرائق وتوزيع البريد، بما فيها الطرود

البريدية المضمونة، ومساعدة مأموري التذاكر وجوازات السفر، واستحضار المطلوبين للخدمة العسكرية (أنفار القرعة والرديف).

- المحافظة على أموال الدولة وتحصيلها، ومنها جباية الضرائب والغرامات والويركو. وقد أصدر «فرانكو باشا»، إثر صدور هذه الأنظمة والقوانين، تعليمات إلى القائمقامين والمديرين شدّد، بموجبها، على عمل الضابطة في مختلف أقضية المتصرفية ونواحيها، وحثّهم على محاربة الفساد والرشوة في صفوف الضابطة، وفرض على عناصر الضابطة أن يرتدوا اللباس الرسمي عند آدائهم لمهماتهم، كما فرض عليهم إبراز الأوسمة وحمل السلاح بصورة ظاهرة ومساعدة رفاقهم في مهماتهم عند الحاجة. واقترح «فرانكو باشا»، على السلطنة، ترقية كل من «سليم الطرابلسي وسلمان شقير وابراهيم الهاشم»، من ضباط جندرمة المتصرفية، إلى رتبة «طابور أغاسي» ومنحهم «لقب البكوية»، فأجيب لطلبه «وصدرت الفرمانات بذلك وتليت في بيت الدين على الأعيان والمعتبرين». وفي ٢٩ تموز/يوليو عام ١٨٧١، أصدر مجلس إدارة الجبل قراراً شكر فيه السلطنة على إنعامها بالترقية والألقاب لهؤلاء الضباط، واعتبر ذلك «منة عظيمة عليهم وعلى جميع عبيد الدولة المتوطنين تحت ظل حمايتها القوية في جبل لبنان»[١٢٧].

٣ - الجندرمة في عهد رستم باشا (١٨٧٣ - ١٨٨٣)

تولّى «سليم بك الطرابلسي» قيادة الجندرمة في عهد رستم باشا، وكان ضابطاً كفؤاً وقديراً، فأعجب به المتصرف وأولاه ثقته، وخصّ الجندرمة بقدر كاف من الإهتمام، إذ إنه خصّص لها، في مطلع العام ١٨٧٦، مبلغ ٣٥٦ ألف قرش لتجهيزها بالأسلحة، ونصف مليون قرش لتجهيزها بالألبسة، وقد أبرم

(بتاريخ ١٠ تموز/يوليو من العام نفسه ١٨٧٦) عقداً مع تاجرين أوروبيين هما «أمسلر وهلز» ببيروت، لاستيراد «خمسة آلاف متر من الجوخ الأزرق، بسعر ١٠,٥ فرنك للمتر الواحد» وذلك لصنع بزات لعناصر الجندرمة، كما أنه تسلم، من مخازن الجيش العثماني في الآستانة (في ١٠ كانون الثاني/يناير عام ١٨٧٩) الأسلحة التالية:

- ألف بندقية مارتينه.
- ٣٠ بندقية ونشستر للخيّالة.
- ٨٠ سيفاً.
- ٢٥٠ صندوقاً من الذخيرة.

ثم إنه عزّز موسيقى الجندرمة وزودها بكتب «النوتة» المطبوعة (في المطبعة الأميركية ببيروت) واللازمة لاتقان مختلف الأناشيد التي كانت الموسيقى تعزفها في تلك الحقبة[١٢٨].

وكانت «القوة المسلحة» في المتصرفية، في عهد رستم باشا، مؤلفة من:

- «مفرزة» من «الدراغون» العثماني كانت في مركز المتصرفية، بتصرف الحاكم العام.
- الجندرمة النظامية التي كانت في المركز نفسه، لمساندة «الدراغون» (وكان عديد الجندرمة، حتى حزيران/يونيو عام ١٨٨٠: ٦٠٠ رجل)[١٢٩].
- من تبقى من «الضبطية» في مراكز الأقضية والنواحي.

إلا أنه، في أيلول/سبتمبر عام ١٨٨٠، صدر قرار من المتصرف بتخفيض عدد الضبطية، في مراكز النواحي، من أربعة أنفار إلى ثلاثة، مما جعل عدد رجال الضبطية، من مشاة وخيّالة، في كل قضاء، ٢٦ رجلاً موزّعين كما يلي:

- لسجن القضاء : ٤ رجال
-للمحكمة والمكتب
وغرفة مدير المال : ٣ رجال
- للتلقيح ضد الجدري : ٢ رجلان
- لنقل البرقيات : ١ رجل
- لتحصيل الرسوم : ٥ رجال
- للدوريات : ١١ رجلاً
المجموع : ٢٦ رجلاً (من مختلف الرتب)[١٣٠].

وكان أفراد الضبطية، في كل ناحية، يُختارون من أبناء الناحية نفسها، حيث يرسلون إلى مركز القضاء لمعاينتهم من قبل ضابط كبير لجهة اللياقة البدنية، فإن قُبلوا يرتدون اللباس العسكري ويحالون للتدريب[١٣١].

وكان الباب العالي قد شكل، في عام ١٨٧٥، هيئة لتفتيش الجندرمة، في الجبل، قوامها ضابطان كبيران من الجيش العثماني هما: الأميرالاي لطف الله بك، والبكباشي حمدي أفندي (من الألاي الأول في الفرقة الهمايونية الخامسة)، إلا أنه، بتاريخ ١٦ شباط/فبراير (من العام نفسه)، أصدر المجلس الإداري للمتصرفية قراراً احتج فيه على هذا التعيين معتبراً إياه افتئاتاً على سلطة المشير (المتصرف) الذي سبق أن أجاز (في ٢٩ حزيران/يونيو ١٨٧١) لأميرالاي الضبطية في الجبل مراجعته «في جميع شؤون هذه الضابطة، الاستخدامية والانضباطية والمالية» مما جعل المتصرف المسؤول الأول والأخير عن شؤون الضبطية في المتصرفية.

وفي العام نفسه (١٨٧٥)، أصدرت «نظارة المالية» في الآستانة قراراً بوجوب استيفاء «البدل» عن الذين يعفون من الخدمة العسكرية الإلزامية، في الجيش العثماني، من مسلمي جبل لبنان، ولكن المجلس الإداري للمتصرفية احتج كذلك على هذا القرار (في أواخر أيلول/سبتمبر من العام نفسه)، معتبراً أنه يجب معاملة مسلمي الجبل كغيرهم من مواطني هذا الجبل، أي انه يجب اعفاءهم من الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش العثماني ومن دفع البدل كذلك، وقد استجابت الآستانة لهذا المطلب[١٣٢].

إلا أنه، في أواخر عهد رستم باشا، لم تتمكن حكومة الجبل من دفع رواتب الجندرمة (اعتباراً من مطلع شهر آذار/مارس ١٨٨٣)، كذلك باقي موظفي الحكومة، الذين لم يكونوا، بدورهم، قد قبضوا رواتبهم عن تلك الفترة، ولكن رستم باشا أصر على تمييز الجندرمة عن باقي موظفي حكومة الجبل، وأمر محاسب الخزينة بدفع رواتبهم المتأخرة، فدفع لهم راتب شهر واحد، وهو كل ما كان قد تبقى في الخزينة، مما أثار احتجاج المجلس الإداري للمتصرفية الذي اعترض على أن يتصرف الحاكم العام بهذا الموضوع المالي الخطير بدون موافقته، وجرى حوار عنيف بين المتصرف والمجلس سجلت بعضه الرسالة التي بعث بها المتصرف إلى «الأمير سعد خليل وكيل رياسة» المجلس الإداري، معلناً، من خلالها، أنه سيحضر جلسة المجلس بتاريخ ٥ حزيران/يونيو ١٨٨٣ مساءً ويترأس الجلسة، ولكن معظم أعضاء المجلس استنكفوا عن حضور الجلسة بسبب ذلك، ومنهم وكيل الرئاسة نفسه، ولم يحضر من أعضاء المجلس سوى ثلاثة فقط «فرحات بك ناصيف وحسن بك شقير وأسعد بك الخوري»، ورغم ذلك، فقد افتتح رستم باشا الجلسة وترأسها وأمر بتلاوة أمره (الصادر إلى محاسب الخزينة) بصرف الرواتب المتأخرة

للجندرمة، وقد تضمن هذا الأمر تبريراً للعمل الذي قام به المتصرف، نورده بنصه:

«إنه لأمر غني عن الإيضاح أن التحارير الواردة حتى الآن من نظارة المالية الجليلة، حال كونها تقضي بإعطاء صنوف العسكرية قبل الجميع، فعساكر ضبطية جبل لبنان المنتظمة لم تصرف معاشاتهم منذ مارت (آذار/مارس) بالوقت الذي أمر معيشة العساكر المرموقين منحصر بمرتباتهم الشهرية، إذ لا تعيينات (أي رواتب) جارية لهم كما هو جار بباقي الولايات، وفي الصندوق، والحالة هذه، يوجد دراهم كافية لتسوية معاش العسكر عن شهر مارت فقط. فمجلس الإدارة لم يراع احتياج العسكر وقضية وجود دراهم كافية لصرف معاش العسكر فقط، بل أصرّ على صرف معاش مأموري الملكية عن الشهر المذكور أيضاً، موضحاً أنه إن لم يَصِرْ كذلك، لا يوافق على صرف معاش العسكرية.

«وحيث لا يجوز ترك العسكر في هذه الدرجة من الاحتياج والمضايقة، حال كونه يوجد دراهم في الصندوق، فسنداً على التحارير العلية المشيرة بصرف معاشات العسكر قبل الجميع بحال وجود دراهم، تفضلوا بالمهمة لصرف معاش عساكر ضبطية جبل لبنان المنظمة عن شهر مارت (مارس) من السنة الحالية، على أنه، إذا ترتب مسؤولية من ذلك، تكون عايدة لمخلصكم. في ٣٠ أيار/مايو سنة ١٨٨٣»[١٣٣].

وكان بعض أعضاء المجلس قد اعترضوا على تصرف الحاكم العام محملين مسؤولية هذا العمل إلى المحاسب، ولكن الحاكم العام ردّ عليهم متحملاً المسؤولية بنفسه، ومبرّراً تصرفه برسالة مطوّلة إلى «جناب وكالة مجلس إدارة (جبل) لبنان» جاء فيها «إن العسكر لم يقبض معاشاً البتة منذ

غاية شهر شباط، أعني نحو ثلاثة أشهر، فالأنفار وقعوا في حالة الاحتياج الكلي. وحيث لا يوجد في صندوق الخزينة سوى ما يكفي لصرف معاش شهر واحد للعسكرية، فقد فوضت بصرفه حباً بالشفقة وطبقاً لأصول حسن الإدارة». ثم يستطرد: «من المعلوم أن صرف معاشات العسكرية بأوقاتها هو من أجل شروط المحافظة على الراحة العمومية، على أن الدولة العلية قد اعتبرت أهمية هذا الأمر عندما أصدرت أوامرها بصرف معاشات مأموري العسكرية بدون أدنى تأخير وبأفضلية على صرف باقي المعاشات. فأمر يستغني عن البيان، إذن، بأن الضبطية الذي، بالكاد معاشه يكفي احتياجاته، إذا لم يقبض معاشه بأوقاته، فيضطر إلى الفرار من سلك العسكرية، أم إلى ارتكاب الأمور المغايرة في المحلات التي تكون تعيّن لها لأجل المحافظة على الراحة والأمنية». ثم يعلن رستم باشا تحمله مسؤولية تصرفه بجرأة وشجاعة فيقول: «وحيث أن من أول وظايف متوجباتي المحافظة على الراحة العمومية، فقد اعتبرت عليّ فرضاً إعطاء الأمر بدفع المعاش الذي صار صرفه وأخذت المسؤولية عليّ به»[١٣٤].

ولكن، كيف كان حال الجندرمة في السنوات الأخيرة من عهد رستم باشا؟

يذكر «قسطنطين بتكوفيتش» القنصل الروسي العام ببيروت خلال الفترة ١٨٦٩ - ١٨٨٢، أن عديد الجندرمة كان، في مطلع عهد رستم باشا، ٧٦٠ رجلاً «بمن فيهم الضباط والموسيقيون وأفراد الخدمات الطبية وموظفو وعمال المستشفى العسكري والترسانة العسكرية». إلا أن رستم أجرى، بعد ذلك، تخفيفاً لهذا العديد، وذلك «لضرورة عصر نفقات الإدارة». وكانت هذه الجندرمة مؤلّفة من «كتيبة مشاة واحدة، من ضمنها أيضاً سرية خيّالة»، وتضم ٣٥ ضابطاً موزّعين، طائفياً، كما يلي:

- أميرالاي (قائد الكتيبة) : ماروني
- ٢ بكباشي : ١ ماروني و١ درزي
- ٣ قول أغاسي (رائد) : ٢ موارنة و١ سني
- ٩ يوزباشي (نقيب) : ٥ موارنة و٢ دروز و١ أرثوذكسي و١ كاثوليكي
- ١٠ ملازم أول : ٦ موارنة و٢ دروز و١ أرثوذكسي و١ كاثوليكي
- ١٠ ياور (ملازم) : ٤ موارنة و٣ دروز و٣ كاثوليك

المجموع : ٣٥ ضابطاً، ١٩ مارونياً و٨ دروز و١ سني و٥ كاثوليك و٢ أرثوذكس

وقد شكّلت، من هؤلاء الضباط، لجنتان أنيطت بهما مهمات مراقبة الانضباط ودفع رواتب رجال الجندرمة، وتجهيزهم بالملابس والأسلحة، والاهتمام بجميع قضاياهم الأخرى، الإدارية والعسكرية[١٣٥].

ويذكر «بتكوفيتش» أن رجال الجندرمة غير النظامية (الضبطية) الذين كانوا لدى حكام الأقضية والنواحي، لم يكونوا، في البدء، كالجندرمة النظامية التي أنشأها داود باشا برعاية البعثة (العسكرية الفرنسية) سواء من حيث خضوعهم للأنظمة والقوانين العسكرية (لم تكن الضبطية تخضع لتلك الأنظمة)، أو من حيث لباسهم العسكري (كانت الضبطية تضع شارات كتب عليها، بالعربية، كلمة «ضبطية») أو من حيث ضباطهم (الذين كانوا يخضعون، مباشرة، لقائمقام القضاء أو لمدير الناحية)، وكان داود باشا يسعى إلى دمج الضبطية بالجندرمة النظامية، إلا أن هذا الدمج لم يتم في عهده، ولا في عهد خلفه «فرانكو باشا»، ولكنه تمّ في عهد «رستم باشا» الذي ألحق رجال الضبطية بإمرة قائد الجندرمة النظامية، كما أنه سلّحهم

بسلاحها، ولم يعد يتميز رجال الضبطية عن رجال الجندرمة النظامية إلا «ببقائهم في حدود قضائهم وعدم جواز استبدالهم برجال من أقضية أخرى». ويقول «بتكوفيتش» إن رستم باشا «يعمل على حرمان رجال الجندرمة (الضبطية) من هذه الميزة» وذلك بالسماح بنقلهم من قضائهم إلى الأقضية الأخرى، ثم يستطرد: «لكنه لن يتمكن من تحقيق ذلك لسبب أساسي هو أن رجال الجندرمة (الضبطية) العاملين في أقضيتهم لقاء ١٢٠ قرشاً في الشهر الواحد، كما هو الحال بالنسبة إلى الأقضية المارونية مثلاً، لن يوافقوا ولن يخدموا، لقاء هذا الراتب، في أية أقضية أخرى، كالأقضية الدرزية أو الأرثوذكسية مثلاً، والعكس صحيح».

وكان عديد رجال الضبطية، في جميع أقضية المتصرفية ونواحيها، لا يتجاوز الخمسماية رجل، ثم انخفض إلى «ثلاثماية وخمسين بمن فيهم الضباط». وأما عديد رجال الجندرمة النظامية وغير النظامية (الضبطية) فقد بلغ، في أواخر عهد رستم، «قرابة الألف رجل، بمن فيهم ضباطهم». لذا، كان لا بد من أن يستعين المتصرف بالجند العثماني (فوج الفرسان البولوني العثماني الثاني للفيلق العربي الخامس، والذي أطلق عليه اسم: فوج الفرسان الثامن والعشرون التابع للفيلق الخامس)[١٣٦]، وذلك لتوطيد الأمن والهدوء في الجبل، وخصوصاً خلال ثورة يوسف كرم.

ويقدم «بتكوفيتش» إحصاءات دقيقة ومفصلة لعديد الجندرمة النظامية، في جبل لبنان، وفقاً لطوائف عناصرها، ورتبهم ورواتبهم الشهرية، وذلك في الفترة ١٨٧٩ - ١٨٨٠، أي قبل ثلاثة أعوام من انتهاء عهد رستم باشا، وقبل عامين من انتهاء مهمة «بتكوفيتش» في بيروت، وفيما يلي هذه الإحصاءات:

الجندرمة النظامية:

١ - الموارنة:

العدد	الرتبة	الراتب الشهري (قرش)
١	أميرالاي	٢٦٠٠
١	بكباشي (قائد كتيبة)	١٣٠٠
٢	ڤول أغاسي	٢٣٠٠
٥	يوزباشي	٤٢٥٠
٧	ملازم أول	٣٨٥٠
٤	ياور (ملازم)	١٨٥٠
٢٠	ضباط	١٦١٥٠ قرشاً
٥	رقيب أول	٩٥٠
٢٣	رقيب	٤١٤٠
٣١	عريف	٣٩٦٠
١	بوّاق	١٦٠
٥١	نفر درجة أولى	٧٩٣٨
١٨٦	نفر درجة ثانية	٢٢٣٢٠
٢٢	نفر خيّال	٧٠٤٠
٣٣٩	رتباء وأنفار	٦٣٦٥٨ قرشاً
٤	أطباء وممرضون	٣٠٠٠٠
١	صيدلي	٤٠٠
٢	ناطور ضيعة	٤٠٠
٣٤٦	مجموع الموارنة	٦٧٤٥٨ قرشاً

٢ - الدروز:

العدد	الرتبة	الراتب الشهري (قرش)
١	بكباشي	١٣٠٠
٢	يوزباشي	١٧٠٠
٢	ملازم أول	١١٠٠
٣	ياور (ملازم)	١٣٧٨
٨	ضباط	٥٤٧٨ قرشاً
٢	رقيب أول	٣٨٠
٩	رقيب	١٦٢٠
١٨	عريف أول	٢٨٠٠
٣	بواق	٤٨٠
٦٦	نفر درجة أولى	٩١٤٠
١٥١	نفر درجة ثانية	١٩٠٣٠
٦	أنفار خيّالة	١٨٠٠
٢٦٣	مجموع الدروز	٤٠٧٢٨ قرشاً

٣ - الأرثوذكس:

العدد	الرتبة	الراتب الشهري (قرش)
١	يوزباشي	٨٥٠
١	ملازم أول	٥٥٠
٢	ضباط	١٤٠٠
١	رقيب أول	١٩٠
١	رقيب	١٨٠
٢	عريف أول	٣٢٠
٣	نفر درجة أولى	٣٩٠
٤٥	نفر درجة ثانية	٥٨٥٠
٥٤	مجموع الأرثوذكس	٨٣٣٠ قرشاً

٤ - الروم الكاثوليك:

العدد	الرتبة	الراتب الشهري (قرش)
١	يوزباشي	٨٥٠
٢	ملازم أول	١١٠٠
٣	ياور (ملازم)	١٣٧٨
٦	ضباط	٣٣٢٨ قرشاً
١	معاون ضابط	٤٠٠
١	رقيب أول	١٩٠
٥	رقيب	٩٠٠
٧	عريف أول	١١٢٧
٢	بوّاق	٣٢٠
٢٦	نفر درجة أولى	٣٦١٠
٣٦	نفر	٤٢٩٠
١	خيّال	٣٠٠
٨٥	مجموع الكاثوليك	١٤٤٩٥ قرشاً

٥ - المسلمون:

العدد	الرتبة	الراتب الشهري (قرش)
١	قول أغاسي	١١٥٠
١	رقيب أول	٤٠٠
١	رقيب	١٤٠
٧	نفر درجة ثانية	٩١٠
١	خيّال	٣٠٠
١١	مجموع المسلمين	٢٩٠٠ قرشاً[١٣٧].

جدول عام بملاك جندرمة جبل لبنان للعام ١٧٧٩ - ١٨٨٠

١ - ضباط:

العدد	الرتبة	الراتب الشهري (قرش)	الراتب السنوي (قرش)	ملاحظات
١	أميرالاي	٢٦٠٠	٣١٢٠٠	كانت الرواتب وكل
٢	بكباشي	٢٦٠٠	٣١٢٠٠	المدفوعات تدفع، بشكل عام،
٣	قول أغاسي	٧٤٥٠	٤١٤٠٠	بالذهب، باعتبار أن الليرة
٩	يوزباشي	٧٦٥٠	٩١٨٠٠	العثمانية تساوي ١٠٠ قرش
١٢	ملازم أول	٦٦٠٠	٧٩٢٠٠	ذهب.
١٠	ياور (ملازم)	٤٦٠٦	٥٥٢٧٢	
١	معاون ضابط	٤٠٠	٤٨٠٠	
٣٨	ضابطاً	٢٧٩٠٦ قروش	٣٣٤٨٧٢ قرشاً	

٢ - رتباء وأنفار:

العدد	الرتبة	الراتب الشهري (قرش)	الراتب السنوي (قرش)	ملاحظات
١٠	رقيب أول	٢١١٠	٢٥٣٢٠	
٣٨	رقيب	٦٨٤٠	٨٢٠٨٠	
٢٠	عريف أول	٣١٢٠	٣٧٤١٠	
٣٨	عريف	٦٠٨٧	٧٣٠٤٤	
١٤٧	نفر درجة أولى	٢١٢٤٨	٢٥٤٩٧٦	
٤٢٥	نفر درجة ثانية	٥٢٤٥٠	٦٢٨٨٠٠	
٦	بوّاق	٩٦٠	١١٥٢٠	
٧٢٢	رتيباً ونفراً	١٢٠٦٧١ قرشاً	١,٤٤٨٠٥٢ قرشاً	كانت رواتب الموظفين تدفع، كما لرجال الجندرمة (والضبطية)،
٣٠	نفر خيّالة	٩٤٤٠ قرشاً	١١٣٢٨٠ قرشاً	بالعملة الذهبية، مع اتخاذ الليرة العثمانيّة أساساً، وهي ١٠٠ قرش
٧٥٢	مجموع العسكريين	١٣٠١١١ قرش	١,٥٦١٣٣٢ قرش	ذهب لليرة الواحدة العثمانية.

٣ - جهاز طبي وسواه:

العدد	الرتبة	الراتب الشهري (قرش)	الراتب السنوي (قرش)	ملاحظات
٤	أطباء وممرضون	٣٠٠٠	٣٦٠٠٠	كانت رواتب الموظفين المدنيين
١	صيدلي	٤٠٠	٤٨٠٠	كرجال الضبطية والجندرمة،
٢	ناطور	٤٠٠	٤٨٠٠	تدفع بالعملة الذهبية، مع
٧٥٩	المجموع	١٣٣٩١١ قرشاً	١,٦٠٦٩٣٢ قرشاً	اتخاذ الليرة العثمانية أساساً،
-	صيانة صيدلية وترسانة وغيرها	١٣٩٦٢	١٦٧٥٤٤ قرشاً	وهي ١٠٠ قرش ذهبي لليرة العثمانية الواحدة.
٧٥٩	المجموع العام	١٤٧٨٧٣ قرشاً	١,٧٧٤٤٧٦ قرشاً	

الخلاصة:

عديد الجندرمة ٧٥٩ (كامل العديد)

ضباط	رتباء وأفراد	جهاز طبي وسواه
٣٨	٧١٤	٧

- مجموع النفقات الشهرية ١٤٧٨٧٣ قرشاً.
- مجموع النفقات السنوية١,٧٧٤٤٧٦ قرشاً[(١٣٨)].

استنتاج:

يمكننا أن نستنتج، مما تقدم، النسب التالية، وفقاً لإحصاءات القنصل الروسي، نفسه، لسكان المتصرفية عام ١٨٨٢ (٢٨٠ ألف نسمة) ولعديد الجندرمة عام ١٨٨٠ (٧٥٩ نسمة):

الطائفة	عدد السكان ١٨٨٢	النسبة ٪ من عدد السكان	عدد الجندرمة ١٨٨٠	النسبة ٪ من عدد الجندرمة	ملاحظات
١ - الموارنة	١٦٨٥٠٠	٦٠,١٧	٣٤٦	٤٥,٥٨	قائد القوة المسلحة
٢ - الدروز	٣٠,٠٠٠	١٠,٧١	٢٣٦	٣١,٠٩	ماروني دائماً، وهو
٣ - الأرثوذكس	٣٩,٥٠٠	١٤,١٠	٥٤	٧,١١	ما حافظ الموارنة
٤ - الكاثوليك	٢٢,٠٠٠	٧,٨٥	٨٥	١١,١٩	عليه، من خلال
٥ - المسلمون	١٩,٤٠٠	٦,٩٢	١١	١,٤٤	قيادة الجيش، منذ إنشاء لبنان حتى اليوم.

فتكون أعلى نسبة للسكان، وفي الجندرمة، للموارنة (٦٠,١٧٪ من عدد السكان و٤٥,٥٨٪ من عديد الجندرمة).

يليهم، في السكان: الأرثوذكس (١٤,١٠٪) ثم الدروز (١٠,٧١٪) ثم الكاثوليك (٧,٨٥٪) ثم المسلمون (٦,٩٢٪).

وفي الجندرمة: الدروز (٣١,٠٩٪) ثم الكاثوليك (١١,١٩٪) ثم الأرثوذكس (٧,١١٪) ثم المسلمون (١,٤٤٪).

٤ - الجندرمة في عهد واصا باشا (١٨٨٣ - ١٨٩٢)

لن نجد معلومات أكثر دقة وتفصيلاً عن حال الجندرمة في عهد واصا باشا، مما نجده في التقرير الذي وضعه «غيو Guiot» القائم بأعمال القنصلية العامة ببيروت، ورفعه إلى «غوبليه Goblet» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٨٨. وفيما يلي مضمون هذا التقرير:

«لقد حافظت الميليشيا اللبنانية (الجندرمة)، التي نظمت بإدارة ضابطين فرنسيين، على التقاليد التي لقنها إياها هذان الضابطان منذ ٢٥ عاماً. فهي، إذ تحتفظ بهندام جيد، وتقوم بتمارين وفيرة تحفظها في المستوى اللائق، تثبت، بصورة فاقعة، وبالمقارنة، تفوقها على القوات التركية في الولاية».

تنظيم الجندرمة: تتألف الجندرمة من:

«١ - **الإدارة المركزية**: وتتألف من:

أ - المجلس الأعلى.

ب - الهيئة الطبية.

ت - الموسيقى.

«أ - **المجلس الأعلى**: ويتألف من ٧ أعضاء: الميرالاي (قائد الجندرمة) وهو ماروني، يعاونه «مفتش أو مفوض»، ومعلمجي (أو مدرب)، ورئيس صياقلة (أو رئيس سلاحيين) و٣ أمناء سر. أما الميرالاي الذي يجب أن يكون مارونياً، فيسمى من قبل الباب العالي، ويبلغ راتبه ٢٢٥٠ قرشاً شهرياً، أي ٨٦٠٠ ف.ف. (فرنك فرنسي) في السنة.

«ب - **الهيئة الطبية**: وتتألف من ٤ أطباء، يقيم واحد منهم في المركز، والثلاثة الآخرون في الأقضية. وتتضمن خدمتهم العناية بالعسكريين والمدنيين، وكذلك المعاينات الطبية القضائية التي يمكن أن تطلب منهم. وتراوح رواتبهم بين ٣٠٠ و١٠٠٠ قرش في الشهر، أي بين ٨٤٠ و٢٧٦٠ ف.ف. في السنة.

«ت - **الموسيقى**: وتتألف من ٣١ عازفاً (آلاتي)، منهم: رئيس الموسيقى (من أصل إيطالي)، وراتبه السنوي ٢٧٦٠ ف.ف.، ونائب رئيس، وراتبه ١٣٨٠ ف.ف. ويمنح الحاكم العام هذه الموسيقى الكثير من التعويضات، مما يجعلها متفوقة كثيراً على موسيقى الولاية.

«٢ - **الميليشيا (الجندرمة)**: تتألف من ٩٤١ رجلاً، بمن فيهم الضباط، وهي مشكّلة من كتيبتي مشاة (غير متساويتين) وسرية خيّالة:

- كتيبة المشاة الأولى : تتألف من ٥ سرايا، وعديدها ٥٠٠ رجل.
- كتيبة المشاة الثانية : تتألف من ٤ سرايا، وعديدها ٣٦٢ رجلاً.
- سرية الخيّالة : وفيها ٧٩ خيّالاً.

«**القيادة**: يأمر كل كتيبة ضابط برتبة مقدم (بنباشي، أو بمباشي أو بكباي❖) وكل سرية ضابط برتبة نقيب (يوزباشي) يعاونه ملازم أول، وملازم أو ملازمان.

❖ وردت في بعض المراجع العربية «بمباشي» (شاكر الخوري في كتابه: مجمع المسرات) وفي بعض المراجع الأجنبية «بنباشي Binbachi» (Ismaïl: Doc. T.15, et Guinet: Syrie, Liban, et Palestine). إلا أنها وردت في القاموس الفرنسي العثماني «بكباشي» أي مقدم أو Commandant، وكذلك عند «يوسف الحكيم» في كتابه «بيروت ولبنان في عهد آل عثمان».

وتوزّع هذه الجندرمة كما يلي: ٥٠٠ رجل في القائمقاميات (الأقضية)، والباقي (٤٤١ رجلاً) في مقر الحاكم العام.

«**التجنيد**: يتم التجنيد على الشكل التالي:

«**للضباط والرتباء**: سبق أن ذكرنا أن الميرالاي (قائد الجندرمة) يجب أن يكون مارونياً، ويسمى من قبل الباب العالي.

- أما البنباشيان (قائدا الكتيبتين) فيسميان، كذلك، من قبل الباب العالي، ويكون أحدهما مارونياً، والثاني درزياً.

- أما باقي الضباط القادة، فيسمون من قبل الميرالاي قائد الجندرمة.

- وأما الرتب الدنيا، فيميز فيها بين قوات المركز وقوات القائمقاميات (الأقضية)، ففي المركز، يسمى هؤلاء بقرار من الميرالاي قائد الجندرمة.

أما في الأقضية، فيسمون بقرار من القائمقام، وكل قائمقام حرّ في تسمية الرؤساء في السرية الموضوعة بتصرفه.

«أ - **للأفراد**: يتم تجنيد الأفراد (الأنفار) بواسطة التطوع الاختياري، إما بواسطة القائمقام أو بواسطة الميرالاي. ويكون التطوع لمدة ٣ سنوات. وما أن يُقبل النفر حتى يُلحق بالمركز حيث يتلقى التدريب اللازم خلال ٨ أيام، ثم ينخرط، بعد ذلك، في وحدته.

«ب - **الصيانة والرواتب**: لا يؤمن للجند السكن ولا التغذية، وهم ملزمون بالاجتماع مرتين في اليوم لتلقي التدريبات العسكرية، ويجب أن يكونوا بتصرف رؤسائهم أو بتصرف القائمقام.

يبلغ راتب النفر (الجندي) ١١٠ قروش (شهرياً) (أي ٢٥,٣٠ ف.ف.)، يحسم منها ١٠ قروش (أي ٢,٣٠ ف.ف.) بدل ألبسة.

أما البنباشيان (قائدا الكتيبتين) فيبلغ الراتب الشهري لأحدهما ١٢٥٠ قرشاً (أي ٣٤٥٠ ف.ف.) في السنة، وأما الثاني فراتبه ١٠٠٠ قرشاً (أي ٢٧٦٠ ف.ف.) في السنة.

وتراوح رواتب الضباط القادة بين ٤٠٠ و٨٠٠ قرش (أي بين ١١٠٠ و ٢٢٠٠ ف.ف.) في السنة(١٣٩).

الميزانية السنوية:

بلغت الميزانية السنوية للميليشيا (الجندرمة) عام ١٨٨٦: ٤٤٠٧٧٩ ف.ف. موزّعة كما يلي:

أ - **للإدارة المركزية** :	- المجلس الأعلى	:	٣٩٤٤ ف.ف.
	- الهيئة الطبية	:	٩٣٥٧ ف.ف.
	- الموسيقى	:	١٤٢٢٨ ف.ف.
ب - **الجندرمة** :	- الكتيبة الأولى (٥ سرايا)	:	١٨٦١٦٢ ف.ف.
	- الكتيبة الثانية (٤ سرايا)	:	١١٣٠٢٢ ف.ف.
	سرية الخيّالة	:	٥٨١٣٤ ف.ف.
	- ألبسة	:	٢٥٩٣٢ ف.ف.
	المجموع	:	**٤٤٠٧٧٩ ف.ف.**(١٤٠)

■ - الجندرمة في عهد نعوم باشا (١٨٩٢ - ١٩٠٢)

لم تتوافر معلومات وافية عن حال الجندرمة في السنوات العشر التي قضاها نعوم باشا في حكم متصرفية الجبل، والمعلومات التي قدّمها إلينا بعض الباحثين، ومنهم الباحث الفرنسي «فيتال غينيه» (وهو معاصر لنعوم باشا)

والشيخ الرئيس بشارة الخوري (متحدثاً عن لسان والده الذي عاصر نعوم باشا)، لا تفي بالغرض.

يقول «غينيه» إن جندرمة الجبل كانت، في مطلع عهد نعوم باشا (عام ١٨٩٥)، مؤلّفة من:

- الميرالاي قائد الجندرمة (Colonel).
- الألاي أميني، أو الضابط القيّم (Yntendant).
- ضابطين برتبة بنباشي، قائد كتيبة (Commandant, Chef de Bn).
- ٣ ضباط برتبة قول أغاسي، أو رائد (Adjudant - Major).
- ٩ ضباط برتبة نقيب (Capitaine).
- ١٠ ضباط برتبة ملازم أول (Lieutenant).
- ١٨ ضابطاً برتبة ملازم (S/Lieutenant).
- ٢ معاوني ضابط حاملي العلم (Adjudant porte-drapeau).
- كاتبين أو أميني سر.
- ٦ أطباء.
- صيدلي.
- رئيس سلاحيين (Chef armurier).
- ٥٥ رقيباً.
- ٨٨ عريفاً.
- ٩ بواقين.
- ٨ طبالين.

- ٦٠ نفراً من الجندرمة الخيّالة (سواري).
- ٦٧١ نفراً من الجندرمة المشاة (بياده).
- مفرزة موسيقى يقودها «قول أغاسي، من أصل إيطالي»[١٤١].

فيكون مجموع الجندرمة في ذلك الحين: ٩٤٧ رجلاً (بينهم ٤٤ ضابطاً) بالإضافة إلى مفرزة الموسيقى.

ويذكر «شاكر الخوري» في كتابه «مجمع المسرات» (طبع عام ١٩٠٨)، ان عديد الجندرمة في عهد نعوم باشا، عام ١٨٩٧، كان كما يلي:

أميرالاي	١
بمباشي (بكباشي)	٢
قول أغاسي	٥
يوزباشي	١٠
ملازم أول	١١
ملازم ثان	٢٠
أنفار وخلافهم	٩٥٠
المجموع	٩٩٩ رجلاً[١٤١ مكرر].

ولكن عديد الجندرمة لم يبلغ النسبة المطلوبة من عدد السكان وفقاً لنصوص النظام المعمول به للمتصرفية (وهي نسبة ٧٪ من عدد السكان)، فقد بلغ عدد سكان المتصرفية (عام ١٨٩٧) ٤٠٠ ألف نسمة، وفقاً لإحصاءات قدّمتها مديرية الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية بباريس إلى وزير الخارجية الفرنسية «هوناتو Honataux»[١٤٢]، فيكون العديد المطلوب لوحدة الجندرمة في الجبل، وفقاً لهذه النسبة، هو ٢٨٠٠ رجل، ويكون العديد

المحقّق للجندرمة متدنياً جداً عن العديد المفترض تحقيقه (يعادل الثلث تقريباً) ويعود ذلك لافتقار المتصرفية إلى المال اللازم لتحقيق العديد المطلوب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوازن المطلوب، من الوجهة الطائفية، لم يكن مؤمناً في العدد المحقّق، إذ إنه، بينما كان الموارنة يشكلون الطائفة الأكبر في المتصرفية (٢٣٠ ألف نسمة من أصل ٤٠٠ ألف نسمة)، وكان الدروز يشكلون الطائفة الثانية، بعد الموارنة (٥٠ ألف نسمة)[١٤٣]، فإن «غالبية ضباط الجندرمة... كانوا من الدروز»، كما أن «معظم الجندرمة... لم يكونوا موارنة»، الأمر الذي اعتبره البطريرك الماروني «يوحنا الحاج» في مذكرة منه إلى «سوهاريت» القنصل العام الفرنسي ببيروت، بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ١٩٨٧، «متناقضاً، باطّراد، مع النظام الذي يهدف إلى إيجاد غالبية من المسيحيين (بين الضباط) بالنسبة إلى أهميتهم»، كما أنه، وفقاً للنظام نفسه «يجب أن تكون غالبية الجندرمة، كذلك، من الموارنة». ويستطرد البطريرك الماروني قائلاً: «يجب أن لا نعزو ذلك إلى أن التطوع في الجندرمة اختياري، وان الموارنة لا يرغبون في دخول هذا السلك، لأنه، لو كان معظم الضباط من الموارنة، ولو كان الموارنة يأملون بالترقي في الجندرمة، لكانوا يتقدمون للتطوع، بملء اختيارهم، ولكن، وبما أنهم يرون أن غالبية الضباط هم من غير الموارنة، وانهم (أي الموارنة) يعاملون معاملة سيئة، فإن العلة تعود، إذن، للحكومة، كأنما هي تتعمّد ذلك». وإذ يشير البطريرك إلى وضع «الأمة المارونية التي اشترت هذا النظام بثمن من دم أطفالها، والتي تنظر، بأسى، إلى هذه التغييرات المجحفة بحقوقها وكرامتها، والمستاءة جداً من حالة الهوان التي تمر بها...» فهو (أي البطريرك) يقدم، في مذكرته هذه، عشرة

مطالب اعتبرها «إصلاحات يطالب الموارنة بتنفيذها» لكي تستقيم أوضاعهم[١٤٤].

ويحدثنا الشيخ بشارة الخوري، بالتفصيل، عن الجندرمة، في عهد نعوم باشا، فيذكر أنها كانت مؤلفة من «طابورين» أحدهما: الجندرمة النظامية، ومهمتها «حفظ الأمن ومطاردة الأشقياء ومنع التهريب على الحدود وإشغال المخافر»، والثانية: الضبطية، (أو الجندرمة غير النظامية)، وهي التي كان يعهد إليها «بالخدمة، ضمن مراكز الأقضية، لتبليغ المذكرات الإدارية والعدلية، ولمساعدة مشايخ القرى على جباية الأموال الأميرية». وكان قائد الجندرمة النظامية، في عهد نعوم باشا «الأميرالاي ملحم بك أبو شقرا»، وقد تسلم هذه القيادة خلفاً «لسليم بك الطرابلسي». ويحدثنا الشيخ بشارة عن قائد الجندرمة «ملحم بك أبو شقرا» فيذكر أنه «طويل القامة، جميل الطلعة شجاع مقدام، ذو صوت جهوري... والجميع معجبون به»، وقد دفن، بعد وفاته، في الحازمية، بجوار مدافن المتصرفين[١٤٥].

وكانت حماية المتصرف من مهمات الجندرمة النظامية، حيث كانت تواكبه، وتقوم على حراسته، فصيلة من الخيّالة «ترتدي ملابس الجنود الفرنسيين المعروفين بالزواف، أي الكوبران والسروال الأحمرين»، وكان معظم أفراد هذه الفصيلة «من العمالقة المفتولي السواعد، يمتازون بالشجاعة والتهذيب». وكان لدى المتصرف مرافقان (أو ياوران) برتبة «يوزباشي» (أي نقيب)، يتناوبان على مرافقته.

وعندما ينتقل المتصرف من منزله إلى مقر عمله في سراي بعبدا، كان يواكبه «اثنان من الخيّالة حاملي البنادق» يسيران أمام عربته، بينما يسير خلفها «ياور... شاهراً سيفه»، حتى إذا ما أطل موكب الحاكم على السراي يُنفخ

في البوق إيذاناً بوصوله، فيصطف الجند، ثم يرفع العلم العثماني، ويقدم الجند، المصطف بانتظام، السلاح للحاكم تحية له[١٤٦].

ويذكر الشيخ بشارة أن المظهر الوحيد للقوة العثمانية في المتصرفية كان متمثلاً «ببلكٍ» من الخيّالة «الدراغون» الذي يراوح عديده بين الأربعين والخمسين، برأسهم يوزباشي (نقيب) يعاونه ضابطان. وكان هذا «البلك» موضوعاً بتصرف الحاكم العام، يستعين به «لإعادة الأمن إلى نصابه فيما إذا اختل» وعجزت الجندرمة عن السيطرة على الوضع، لذا، كان أفراد هذا «البلك» العثماني لا يتعاطون في الشؤون الداخلية للجبل ولا يختلطون بأهله حرصاً على حيادهم[١٤٧].

٦ - الجندرمة في عهد مظفر باشا (١٩٠٢ - ١٩٠٧)

ما أن تسلّم مظفر باشا حكم الجبل (١٦ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٠٢)، حتى أعلن، في حفل تسلّمه مقاليد الحكم، برنامجه لإدارة شؤون المتصرفية، ومشاريعه الإصلاحية التي ينوي تنفيذها خلال مدّة ولايته، ومنها «إعادة تنظيم الميليشيا» أي «الجندرمة» و«إنشاء صندوق للمتقاعدين المدنيين والعسكريين»[١٤٨]. وقد أعلن الحاكم العام برنامجه الإصلاحي في أول خطاب له في بعبدا، يوم تنصيبه، وخصّ «الجندرمة» بفقرة من هذا الخطاب حدّد، من خلالها، نظرته إلى إصلاح الجندرمة كما يلي: «سوف يعاد تنظيم الجندرمة بطريقة توفّر للبلاد أمنها، بشكل أفضل، وتلغي كل أشكال العصابات، كما أن الضباط والجنود الذين يرتكبون أخطاءً، ولا يقومون بواجباتهم بضمير حي، سوف يعاقبون بأقسى العقوبات»[١٤٩]. كما أنه أفصح عن رغبته أمام «دي سيرسي» القنصل الفرنسي العام ببيروت، بأن يطلب من

الحكومة الفرنسية «إيفاد ضابط فرنسي مدرب، عاش في الجزائر، ويتكلم العربية» لكي يقوم بتدريب الجندرمة، وان السلطان «وافق على هذا المشروع الذي سوف يوضع موضع التنفيذ خلال أسابيع»[١٥٠].

ويبدو أن مظفر باشا قد أخذ، بعين الاعتبار، مذكرة البطريرك الماروني يوحنا الحاج التي سبق ذكرها (والتي قدّمها البطريرك إلى «سوهارت» القنصل الفرنسي العام ببيروت، بتاريخ ٢ حزيران/يونيو عام ١٩٠٢)، فكتب إلى القنصل الفرنسي «دي سيرسي» بتاريخ ١٠ آذار/مارس عام ١٩٠٤، تقريراً جاء فيه:

«يبدو أن هناك لغطاً يدور حول توزيع الوظائف على المذاهب والطوائف في متصرفية (جبل) لبنان، وكما أن السنة المالية الجديدة سوف تبدأ قريباً، فإنني أرى من المناسب أن أنقل إليكم، أيّها القنصل العام، وبصفة خاصة جداً وشبه رسمية، بعض البيانات الإحصائية القائمة على معطيات رسمية. وباستطاعتكم أن تلاحظوا، بواسطة هذه الجداول، الطوائف المميزة أو المتضرّرة. ويبقى أن أُلفتكم إلى أنني لم أغيّر شيئاً من الحالة التي وجدت عليها الأمور في (جبل) لبنان عند وصولي»[١٥١].

وقد أرفق المتصرف رسالته هذه (إلى القنصل الفرنسي) ببيانات إحصائية عن موازنة عام ١٩٠٣، وما يهمنا، من هذه البيانات، هو ما يتعلق منها بأوضاع الجندرمة.

- موازنة الميليشيا (الجندرمة) عام ١٩٠٣ = ٢,١١٣,٥٦٠ قرشاً
- الوفر المتبقي من هذه الموازنة = ٩٢١٠٠ قرش[١٥٢].

جدول رقم ١ – عديد الميليشيا (الجندرمة النظامية) وتوزيعها على الطوائف (مع الرواتب):

الطائفة	ضباط وأطباء	رواتب شهرية (بالقرش)	رتباء وأنفار	رواتب شهرية (بالقرش)
– موارنة	٤٤	٢٦٢٧٥	٥٠١	٧٤٠٠٠
– روم أرثوذكس	٧	٤٣٠٠	٤٧	٥٢٦٠
– روم كاثوليك	٩	٢٠٠	٨٢	٩٩٥٠
– سنّة	١	١٠٠٠	٢٩	٤٥٤٠
– دروز	١	٨٩٥٠	٢٤١	٣٣٠٦٠
– شيعة	–	–	٢٦	٣٢٩٥
المجموع	٧٦ ضابطاً	٤٥٧٢٥ قرشاً	٩٢٦ رتيباً وفرداً	١٣٠١٠٥ قروش

الرواتب السنوية : للضباط : ٥٤٨٧٠٠ قرشاً.

للرتباء والأنفار : ١,٥٦١٢٦٠ قرشاً[١٥٣].

جدول رقم ٢ – توزيع الرتب في الجندرمة على الطوائف

الرتب❖	مسلمون	موارنة	دروز	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	متاولة	بروتستانت	أجانب	المجموع
– عقيد (ميرالاي)		١							١
– مقدم (بكباشي)		١	١						٢
– كاتب		٤							٤
– رائد (قول أغاسي)	١	٢	١	٢	١			١	٨
– نقيب (يوزباشي)		٦	٤						١٠
– طبيب		٨	١	١	٢			٤	١٦
– ملازم أول (ملازم)		٧	٦	١	٣				١٧
– ملازم (ملازم ثان)		١٤	١٢	٣	٢				٣١
– رقيب أول (باش جاوش)		٢٧	١٧						٤٤
– رقيب (جاوش)	٣	٣٨	٢٠	١٤	١٦		١		٩٢
– عريف (أونباشي)	١٣	١٦٨	٣٤	٢٠	٢٨	١١			٢٧٤
❖❖ المجموع	١٧	٢٧٦	٩٦	٤١	❖❖٥٢	١١	١	٥	❖❖٤٩٩
– النسبة المئوية (٪)	٣٪	٥٦٪	١٩٪	٩٪	١٠٪	٢٪	–	١٪	١٠٠٪

❖ اعتمدنا القسيمة العثمانية للرتب: ميرالاي (Colonel) وبكباشي (Commandant) (أو Major - Général) وصاغ قول أغاسي (Major - adjudant) ويوزباشي (Capitaine) وملازم (Lieutenant) وملازم وكيلي او ملازم ثان (S/Lieutenant) وباش جاويش (Sergent - Major) وجاويش (Sergent) وأونباشي (Caporal) وذلك وفقاً للمصطلحات الواردة في القاموس الفرنسي – العثماني.[١٥٤]

❖❖ وجد خطأ في الجمع، اقتضى تصحيحه.

جدول رقم ٣ - توزيع النسب المئوية لعديد الجندرمة، وتوزيع الرواتب، على الطوائف:

الطوائف	النسبة٪	حقوق كل طائفة (قروش)	الرواتب المدفوعة (قروش)	بالزائد (قروش)	بالناقص (قروش)
مسلمون (سنّة)	٤,١٠	٨٦٦٥٦	٦٦٤٨٠	–	٢٠١٧٦
الموارنة	٥٣,٨٢	١,١٣٧٥١٨	١,٢٠٦٩٠٠	٦٩٣٨٢	–
الدروز	٢١,١٣	٤٤٦٣٨٤	٥٠٤١٢٠	٥٧٧٣٦	–
ر. أرثوذكس	١١,٨١	٢٥١٧٢٥	١١٤٧٢٠	–	١٣٧٠٠٥
ر. كاثوليك	٦	١٢٦٤١٨	١٨١٨٠٠	٥٤٩٨٦	–
متاولة (شيعة)	٢,٦٩	٥٦٨٥٥	٣٩٥٤٠	–	١٧٣١٥
مختلف	٠,٤٥	٧٦٠٨	–	–	٧٦٠٨
المجموع	٪١٠٠	٢,١١٣٥٦٠ قرشاً	٢,١١٣٥٦٠ قرشاً	١٨٢١٠٤ قروش	١٨٢١٠٤ قروش[155]

جدول رقم ١ - توزيع رواتب الميليشيا (الجندرمة):

الفئة	الطائفة	النسبة٪	حقوق كل طائفة (قروش)	الرواتب المدفوعة (قروش)	بالزائد (قروش)	بالناقص (قروش)
١ - الضباط						
	مسلمون	٤,١٠	٣٧٦٤	–	–	٣٧٦٤
	موارنة	٥٣,٨٢	٢٤٥٩٠٤	٢٥١٧٠٠	٥٧٩٦	–
	دروز	٢١,١٣	٩٦٤٩٧	١٠٢٢٠٠	٥٥٠٣	–
	ر. أرثوذكس	١١,٨١	٥٤٤١٧	٤٧٤٠٠	–	٧٠١٧
	ر. كاثوليك	٦	٢٧٤١٤	٤٣٨٠٠	١٦٣٨٦	–
	متاولة	٢,٦٩	١٢٢٩٠	–	–	١٢٢٩٠
	مختلف	٠,٤٥	١٦٤٥	–	–	١٦٤٥
	المجموع	٪١٠٠	٤٥٦٩٠٠ قرش	٤٥٦٩٠٠ قرش	٢٧٦٨٥ قرشاً	٢٧٦٨٥ قرشاً

الفئة	الطائفة	النسبة٪	حقوق كل طائفة (قروش)	الرواتب المدفوعة (قروش)	بالزائد (قروش)	بالناقص (قروش)
٢ - الأطباء والصيانة						
	مسلمون	٤,١٠	٣٧٦٤	–	–	٣٧٦٤
	موارنة	٥٣,٨٢	٤٩٤٠٨	٦٣٨٠٠	١٤١٩٢	–
	دروز	٢١,١٣	١٩٣٨٨	٥٤٠٠	–	١٣٩٨٨
	ر. أرثوذكس	١١,٨١	١٠٩٣٣	٤٢٠٠	–	٦٧٣٣
	ر. كاثوليك	٦	٥٥٠٨	١٨٦٠٠	١٣٠٩٢	–
	متاولة	٢,٦٩	٢٤٦٩	–	–	٢٤٦٩
	مختلف	٠,٤٥	٣٣٠	–	–	٣٣٠
	المجموع	٪١٠٠ قرش	٩١٨٠٠ قرش	٩١٨٠٠ قرش	٢٧٢٨٤ قرش	٢٧٢٨٤
٣ - الرتباء والأنفار						
	مسلمون	٤,١٠	٦٤١٥٩	٤٥٤٨٠	–	٩٦٧٩
	موارنة	٥٣,٨٢	٨٤٢٢٠٧	٨٩١٦٠٠	٤٩٣٩٣	–
	دروز	٢١,١٣	٣٣٠٤٩٨	٣٩٦٧٢٠	٦٦٢٢٢	–
	ر. أرثوذكس	١١,٨١	١٨٦٣٧٥	٦٣١٢٠	–	١٢٣٢٥٥
	ر. كاثوليك	٦	٩٣٨٩٢	١١٩٤٠٠	٢٥٥٠٨	–
	متاولة	٢,٦٩	٤٢٠٩٦	٣٩٥٤٠	–	٢٥٥٦
	مختلف	٠,٤٥	٥٦٣٣	–	–	٥٦٣٣
	المجموع	٪١٠٠ قرشاً	١,٥٦٤٨٦٠ قرشاً	١,٥٦٤٨٦٠ قرشاً	١٤١١٢٣ قرشا[156]	١٤١١٢٣

جدول رقم ٥ - تشكيل الكتيبتين:

الكتيبة/الطائفة	مسلمون	موارنة	دروز	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	متاولة	المجموع
الأولى	١٩	٢٩٢	١٥٣	١٠	٤٧	١٢	٥٣٣ رجلاً
الثانية	١٠	٢٠٩	٨٨	٣٠	٢٦	١٤	٣٧٧ رجلاً
المجموع	٢٩	٥٠١	٢٤١	٤٠	٧٣	٢٦	٩١٠ رجال[١٥٧]

جدول رقم ٦ - التوزيع الحالي (عام ١٩٠٤)

للجندرمة النظامية بالنسبة إلى السكان:

الطائفة	عدد الرجال	النسبة٪	حقوق كل طائفة (رجال)	الوضع الحالي (رجال)	بالزائد (رجال)	بالناقص (رجال)
مسلمون	٣١٢٧	٣,١٣	٢٨	٢٩	١	-
موارنة	٥٧٥٣٢	٥٧,٦٦	٥٢٥	٥٠١	-	٢٤
دروز	١٢٥٥٠	١٢,٥٧	١١٤	٢٤١	١٢٧	-
ر. أرثوذكس	١٤٠٠٠	١٤,٠٣	١٢٨	٤٠	-	٨٨
ر. كاثوليك	٨٦٠٠	٨,٦١	٧٨	٧٣	-	٥
متاولة	٣٨٠٠	٣,٩٨	٣٥	٢٦	-	٩
مختلف	١٦٣	٠,٠٢	٢	-	-	٢
المجموع	٩٩٧٧٢ رجلاً	٪١٠٠	٩١٠ رجال	٩١٠ رجال	١٢٨ رجلاً	١٢٨ رجلا[١٥٨]

يتبين مما تقدم:

١ - إن عدد الضباط الموارنة في الجندرمة النظامية، حتى عام ١٩٠٤، يفوق عدد الضباط الدروز في هذه الجندرمة، بنحو ٣ أضعاف (٤٤ ضابطاً مارونياً مقابل ١٥ ضابط درزي - جدول رقم ١).

٢ - إن عدد الرتب لدى الموارنة (ضباط ورتباء) في الجندرمة النظامية، حتى عام ١٩٠٤، يفوق عدد الرتب لدى الدروز، في هذه الجندرمة، بنحو ٣ أضعاف (٢٧٦ ضابطاً ورتيباً مارونياً مقابل ٩٦ ضابط ورتيب درزي - جدول رقم ٢).

٣ - يقبض الموارنة مبلغ ٦٩٣٨٢ قرشاً، زيادة على حقوقهم في رواتب الجندرمة، بينما يقبض الدروز مبلغ ٥٧٧٣٦ قرشاً زيادة على هذه الحقوق (جدول رقم ٣).

٤ - يقبض الموارنة مبلغ ١,٢٠٧١٠٠ قرش كرواتب للجندرمة الموارنة (ضباط ٢٥١٧٠٠ قرش، وأطباء وصيادلة ٦٣٨٠٠ قرش ورتباء وأنفار ٨٩١٦٠٠ قرش) بينما يقبض الدروز مبلغ ٥٠٤٣٢٠ قرشاً كرواتب للجندرمة الدروز (ضباط ١٠٢٢٠٠ قرش، وأطباء وصيادلة ٥٤٠٠ قرش، ورتباء وأنفار ٣٩٦٧٢٠ قرشاً) (جدول رقم ٤).

٥ - إن عدد الرجال الموارنة (من مختلف الرتب) يفوق عدد الرجال الدروز، في كتيبتي الجندرمة النظامية، بأكثر من الضعفين (٥٠١ رجل من الموارنة مقابل ٢٤١ رجلاً من الدروز) (جدول رقم ٥).

٦ - لم ينل الموارنة حقّهم من الرجال، كاملاً، في الجندرمة، عام ١٩٠٤، (٥٠١ رجل مقابل حقهم في ٥٢٥ رجلاً، أي ٢٤ رجلاً بالناقص)، بينما نال

الدروز ضعفي حقوقهم مع زيادة ١٣ رجلاً (٢٤١ رجلاً مقابل حقّهم في ١١٤ رجلاً، أي بزيادة ١٢٧ رجلاً) (جدول رقم ٦).

ملاحظة: لقد حصرنا المقارنة بين الموارنة والدروز لأنه لا منافسة، من حيث عدد السكان، بين إحدى هاتين الطائفتين والطوائف الأخرى.

تلك هي حال الجندرمة النظامية، كما كانت عليه في عهد مظفر باشا، ويضيف «عزتلو ابراهيم بك الأسود» مدير معارف المتصرفية، والذي عاصر حكومة مظفر باشا[159]، معلومات مفيدة عن هذه الجندرمة، في مطلع عهد مظفر باشا (١٩٠٢)، فيذكر أسماء القادة فيها ورتبهم، كما يلي:

الفئة	الرتبة	الاسم
هيئة القيادة أو «هيئة عساكر (جبل) لبنان المنظمة»	ميرالاي	بربر بك الخازن
	مفتش	فؤاد بك
	بكباشي طابور ثاني	ملحم بك الخوري
	ألاي أميني	سعيد بك البستاني
	قول أغاسي موسيقى	فنجنسو أفندي
	قول أغاسي طابور أول	سعيد بك عماد
	قول أغاسي تفنكجي	أحمد أفندي العريس
	قول أغاسي مركز بيت الدين	الشيخ سليم العازار
	قول أغاسي طابور ثاني	المير فايز شهاب
	قول أغاسي	داود أفندي بطرس
	قول أغاسي	خليل بك طرابلس
	قول أغاسي سرياور	خليل بك الأسود
	قول أغاسي	فؤاد بك شقير

الفئة	الرتبة	الاسم
	كاتب طابور أول	المير سامي شهاب
	كاتب طابور ثاني	جرجس أفندم أفرام
	ملازم أول في المخزن	طانيوس أفندي نايل
	ملازم ثاني (أي ملازم) بيرقدار	سليمان أفندي معوشي
	معان ألاي	المير مالك شهاب
	معاون كاتب ألاي	المير رشيد شهاب
	معاون ضابط مخزن	نعيم أفندي أبو غندور
	باشجاويش ألاي	عبود آغا عساف
طاقم الموسيقى	ملازم أول	حمود أفندي أبو زكي
	ملازم ثاني	أمين أفندي يونس
مجلس الألاي	الرئيس ميرالاي	بربر بك الخازن
	بكباشي	حميد بك تلحوق
	بكباشي	ملحم بك الخوري
	ألاي أميني	سعيد بك البستاني
	قول أغاسي سرياور	خليل بك الأسود
	يوزباشي	سعيد بك حمادة
	ملازم أول	سعيد أفندي مرهج
	ملازم ثاني ياور	الشيخ خليل الخازن

الفئة	الرتبة	الاسم
الطابور الأول		
الفرقة الأولى	ملازم أول	المير نجيب شهاب
	ملازم ثاني	سعيد أفندي البيطار
الفرقة الثانية	يوزباشي	عثمان بك عبد الملك
	ملازم أول	عبدالله آغا الحاج
	ملازم ثاني	مزهر أفندي مزهر
الفرقة الثالثة	يوزباشي	رشيد بك مزهر
	ملازم أول	سعيد أفندي مرهج
	ملازم ثاني	المير مراد أبي اللمع
الفرقة الرابعة	يوزباشي	شكري أفندي الجلخ
	ملازم أول	فرح آغا الخوري
	ملازم ثاني	الشيخ أنطوان الخازن
الفرقة الخامسة	يوزباشي	سعيد بك حمادة
	ملازم أول	يوسف آغا مخول
	ملازم ثاني	قاسم آغا العرب
	ملازم ثاني	حنا بك حنا ضاهر
الطابور الثاني		
الفرقة الأولى	يوزباشي	حليم بك شقير
	ملازم أول	أبو حسين أفندي طليع
	ملازم ثاني	الشيخ وهيب حبيش
	ملازم ثاني	آغا عواد
الفرقة الثانية	يوزباشي	داود أفندي يوسف سعد

الفئة	الرتبة	الاسم
	ملازم أول	قاسم بك اليوسف حمادة
	ملازم أول	سمعان آغا بولس
	ملازم ثاني	الشيخ خليل الخازن
الفرقة الثالثة	ملازم ثاني	الشيخ نسيب حبيش
الفرقة الرابعة	يوزباشي	الشيخ رشيد حبيش
	ملازم أول	جرجس أفندي فرحات
	ملازم ثاني	الشيخ سليم معوض
	ملازم ثاني	الشيخ أسعد العازار
طاقم سواري	يوزباشي	نجيب بك المعلوف
(خيّالة)	ملازم ثاني	الشيخ عباس عبد الملك
محافظو	قول أغاسي	المير فايز شهاب (طريق جبيل)
الطرق	يوزباشي	داود أفندي سعد (طريق جونية)
	قول أغاسي	داود أفندي بطرس (طريق صيدا)
	يوزباشي	عثمان بك عبد الملك (طريق الشام)
	ملازم ثاني	الشيخ انطوان الخازن (طريق انطلياس)[١٦٠]

فيكون:

- عديد الجندرمة : ٧٧٠ عسكرياً
- عديد هيئة القيادة : ٢١ ضابطاً ورتيباً
- طاقم الموسيقى : ٢ ضابطان
- مجلس الألاي : ٨ ضباط

ويضم:	- الطابور الأول	:	٥ فرق تضم: ١٥ ضابطاً
	- الفرقة الأولى	:	٢ ضابطان
	- الفرقة الثانية	:	٣ ضباط
	- الفرقة الثالثة	:	٣ ضباط
	- الفرقة الرابعة	:	٣ ضباط
	- الفرقة الخامسة	:	٤ ضباط
و:	- الطابور الثاني	:	٤ فرق تضم: ١٢ ضابطاً
	- الفرقة الأولى	:	٤ ضباط
	- الفرقة الثانية	:	٤ ضباط
	- الفرقة الثالث	:	١ ضابط واحد
	- الفرقة الرابعة	:	٤ ضباط
	- طاقم سواري	:	٢ ضابطان
	- محافظو الطرق	:	٥ ضباط

كما يذكر «ابراهيم بك الأسود» أسماء هيئات الضابطة في الأقضية السبعة، وفي دير القمر، كما يلي:

القضاء	الرتبة	الاسم
١ - قضاء الشوف	يوزباشي	رشيد بك مزهر
	ملازم ثاني	الشيخ نسيب حبيش
	مأمور أول للسجن	خطار بك حمادة
	مأمور ثاني	عبدالله أفندي أنطونيوس البستاني

القضاء	الرتبة	الاسم
٢ - قضاء المتن	يوزباشي	الشيخ رشيد حبيش
	مرشح ضابط	الشيخ تامر عبد الملك
	مأمور السجن	أسعد أفندي ناصيف
٣ - قضاء كسروان	يوزباشي	شكري أفندي جلخ
	ملازم أول	فرح آغا الخوري
	مأمور السجن	عباس أفندي الشدياق
٤ - قضاء البترون	ملازم أول	سمعان آغا بولس
	مأمور السجن	ابراهيم آغا نادر
٥ - قضاء جزين	يوزباشي	حليم بك شقير
	مأمور السجن	يوسف باشا سعد
٦ - قضاء الكورة	ملازم أول	يعقوب آغا مخول
	مأمور السجن	سليم آغا النمر
٧ - قضاء زحلة	يوزباشي	نجيب بك المعلوف
	مأمور السجن	فرج آغا مسلّم
- قصبة دير القمر	ملازم أول	عبدالله آغا الحاج
	مأمور السجن	شاهين آغا ثابت[١٦١]

٧ - الجندرمة في عهد يوسف باشا (١٩٠٧ - ١٩١٢):

في كتابه «الهدية الوطنية» الذي نشر في العام الثاني لولاية «يوسف فرانكو باشا» (أي عام ١٩٠٩)، يتحدث «جرجي تامر» عضو مجلس إدارة جبل لبنان، عن «الجندرمة» في «جبل لبنان»، بإسهاب، ونثبت، فيما يلي (لمن تهمه التفاصيل) ما أورده:

جدول رقم١ - أسماء عناصر الجندرمة

مع رتبهم ورواتبهم الشهرية

الاسم	الرتبة	الراتب الشهري (قروش)
ملحم بك الخوري	اميرالاي	٢٣٢٥
فؤاد بك شقير	بكباشي	١٣٢٥
خليل بك طرابلسي	بكباشي	١٣٢٥
سعيد بك البستاني	ألاي أميني	١٢٠٠
فانجنسو أفندي	قول أغاسي - موسيقى	١٠٥٠
الأمير فايز شهاب	قول أغاسي - طابور أول	١٠٥٠
سعيد بك حمادة	قول أغاسي - سواري	١٠٥٠
مارون أفندي بعقليني	كاتب ألاي	٨٥٠
الأمير رشيد شهاب	كاتب طابور أول	٦٠٠
جرجس أفندي أفرام	كاتب طابور ثانٍ	٦٠٠
فرح أفندي الخوري	كاتب تحريرات	٤٠٠
عبدالله أفندي الحاج	يوزباشي - ضابط مخزن	٧٠٠
نجيب أفندي أبي خير	ملازم ثاني	٤٥٠
سعيد أفندي صافي	ملازم ثانٍ - بيرقدار	٤٥٠
زيدان أفندي درويش ناهض	ملازم أول - خيّاط	٤٥٠
يوسف آغاريشا	معاون كاتب ألاي	٤٠٠
فارس أفندي عيد	باشجاويش بورجي	٣٧٥

الاسم	الرتبة	الراتب الشهري (قروش)
غالب آغا مرعي	جاويش قنداقجي	٢٤٠
الشيخ أمين تلحوق	جاويش قنداقجي	٢٤٠
داود أفندي مشاقة	طبيب مركز بتدرين	١٠٠٠
فارس أفندي الملاط	طبيب مركز بعبدا	٩٠٠
سليمان أفندي ديب	اجزائي (صيدلي)	٦٠٠
جرجي أفندي مالطي	اجزائي	٤٠٠
ابراهيم أفندي عيد	اجزائي	٣٥٠
طاقم الموسيقى:		
حمود أفندي قاسم	يوزباشي	٧٠٠
أمين أفندي يونس	ملازم أول	٥٠٠
فارس أفندي عبود	ملازم ثانٍ	٤٥٠
سليمان آغا حنون	باشجاويش	٣٠٠
عدد ٧	جاويش بسيط (راتب الواحد ٢٢٠ ق)	١٥٤٠
عدد ٨	اونباشي (راتب الواحد ٢١٠ ق)	١٦٨٠
عدد ١٤	نفر (راتب الواحد ٢٠٠ ق)	٢٨٠٠
يوزباشية:		
الشيخ نسيب حبيش	يوزباشي	٧٠٠
جرجس أفندي فرحات	يوزباشي	٧٠٠

الاسم	الرتبة	الراتب الشهري (قروش)
قاسم أفندي أيوب	يوزباشي	٧٠٠
سعيد أفندي البيطار	يوزباشي	٧٠٠
الشيخ انطوان الخازن	يوزباشي	٧٠٠
حليم بك شقير	يوزباشي	٧٠٠
الشيخ أسعد العازار	يوزباشي	٧٠٠
نجيب بك المعلوف	يوزباشي	٧٠٠
الشيخ عباس عبد الملك	يوزباشي	٧٠٠
جرجس أفندي غسطين	يوزباشي	٧٠٠
حنا بك الضاهر	يوزباشي	٧٠٠
الشيخ محمود حبيش	يوزباشي سواري	٨٥٠
ملازم أول:		
الشيخ خليل الخازن	ملازم أول	٥٠٠
حسن أفندي محمود	ملازم أول	٥٠٠
الشيخ بو حسين طليع	ملازم أول	٥٠٠
المير أمين أبي اللمع	ملازم أول	٥٠٠
عبود آغا عساف	ملازم أول	٥٠٠
الشيخ توفيق عماد	ملازم أول	٥٠٠
سليمان أفندي شمعون	ملازم أول سواري	٦٥٠

الاسم	الرتبة	الراتب الشهري (قروش)
ملازم ثانٍ:		
الشيخ عزت نكد	ملازم ثان	٤٥٠
يوسف أفندي الياس	ملازم ثان	٤٥٠
بولس أفندي بو ملهب	ملازم ثان	٤٥٠
الشيخ تامر عبد الملك	ملازم ثان	٤٥٠
يوسف أفندي ملحم	ملازم ثان	٤٥٠
سليم أفندي شمس الدين	ملازم ثان	٤٥٠
ملحم أفندي بولس	ملازم ثان	٤٥٠
الشيخ ناصيف الخوري	ملازم ثان	٤٥٠
توما أفندي بو حمد	ملازم ثان	٤٥٠
شكري أفندي جلخ	ملازم ثان	٤٥٠
مخايل الحاج شاهين	ملازم ثان سواري	٦٠٠
من رتبة الباشجاويش إلى النفر		
عدد ٧	باشجاويش (راتب الواحد ٢٣٠ ق)	١٦١٠
عدد ٤	باشجاويش (راتب الواحد ١٨٠ ق)	٧٢٠
عدد ٢٠	جاويش (راتب الواحد ٢٢٠ ق)	٤٤٠٠
عدد ١٨	جاويش (راتب الواحد ١٧٠ ق)	٣٠٦٠
عدد ٥٨	أونباشي (راتب الواحد ٢١٠ ق)	١٢١٨٠

عدد ٣٩	أونباشي (راتب الواحد ١٦٠ ق)	٦٢٤٠
عدد ٣٦٥	نفر (راتب الواحد ٢٠٠ ق)	٧٣٠٠٠
عدد ٢٧٠	نفر (راتب الواحد ١٥٠ ق)	٤٠٥٠٠
عدد ١	باشجاويش سواري	٣٧٠
عدد ٨	جاويش سواري (راتب الواحد ٣٥٠ ق)	٢٨٠٠
عدد ٧	جاويش سواري (راتب الواحد ٢٧٠ ق)	١٨٩٠
عدد ٩	أونباشي سواري (راتب الواحد ٣٤٠ ق)	٣٠٦٠
عدد ٤	أونباشي سواري (راتب الواحد ٢٦٠ ق)	١٠٤٠
عدد ١٧	نفر سواري (راتب الواحد ٣٣٠ ق)	٥٦١٠
عدد ٢٩	نفر سواري (راتب الواحد ٢٥٠ ق)	٧٢٥٠
	المجموع	٢٠٧٣٣٠ ق

«فتكون معاشات جنود جندرمة جبل لبنان بالغة كلها في الشهر مايتين وسبعة آلاف وثلاثماية وثلاثين غرشاً صاغاً. وقد ينقص هذا المبلغ قليلاً بداعي استعفاء بعض الأنفار أو طردهم ووقوع فترة بين ذلك وتعيين غيرهم. وقد يزيد قليلاً بداعي ترقية بعض الأنفار أو المأمورين مكافأة لهم على بعض خدمات أدوها»[١٦٢].

جدول رقم ٢ - بيان بالرتب في الجندرمة
مع الرواتب الشهرية والسنوية

الرتبة	العدد	الراتب الشهري (قروش)	الراتب السنوي (قروش)
أميرالاي	١	٢٣٢٥	٢٧٩٠٠
بكباشي	٢	٢٦٥٠	٣١٨٠٠
ألاي أميني	١	١٢٠٠	١٤٤٠٠
قول أغاسي	٣	٣١٥٠	٣٧٨٠٠
كتبة ومعاون	٥	٢٨٥٠	٣٤٢٠٠
أطباء (٢) وصيادلة (٣)	٥	٣٢٥٠	٣٩٠٠٠
يوزباشيون	١٤	٩٩٥٠	١١٩٤٠٠
ملازمون أول	٨	٤١٥٠	٤٩٨٠٠
ملازمون (صنف ثان)	١٥	٦٩٠٠	٨٢٨٠٠
باشجاويش	١٢	٢٧٠٥	٣٢٤٦٠
جاويش	٤٠	٧٩٤٠	٨٥٢٨٠
أونباشي	٩٧	١٨٤٢٠	٢٢١٠٤٠
أنفار	٦٣٥	١١٣٥٠٠	١,٣٦٢٠٠٠
جوقة الموسيقى	٣٠	٦٣٢٠	٧٥٨٤٠
فرقة السواري (الخيّالة)	٧٥	٢٢٠٢٠	٢٦٤٤٠
المجموع	٩٤٣ رجلاً	٢٠٧٣٣٠ قرشاً	٢,٤٨٧٩٦٠ قرشاً

ويكون عديد الجندرمة، إذن: ٩٤٣ رجلاً[١٦٣].

جدول رقم ٣ - بيان بعدد عناصر الجندرمة الذين تبلغ رواتبهم ٣٠٠ قرش وما فوق، وفقاً للطوائف:

الرتبة	العدد	الراتب الشهري (قروش)	الراتب السنوي (قروش)
مسلمون	٣	١٠٥٠	١٢٦٠٠
موارنة	٥٩	٣٢١٨٥	٣٨٦٢٢٠
دروز	١٧	٨٨١٥	١٠٥٧٨٠
روم أرثوذكس	٤	٢٣٥٠	٢٨٢٠٠
روم كاثوليك	٨	٤١٩٠	٥٠٢٨٠
متاولة	١	٣٠٠	٣٦٠٠
بروتستانت	١	٣٠٠	٣٦٠٠
المجموع	٩٣ رجلاً	٤٩١٩٠ قرشاً	٥٩٠٢٨٠ قرشاً[١٦٤]

جدول رقم ٤ - بيان بالراتب الشهري لعناصر الجندرمة من الباشجاويش إلى النفر:

الوحدة/الرتبة	باشجاويش	جاويش	أونباشي	نفر
- طابور أول (كتيبة أولى)	٢٣٠ قرشاً	٢٢٠ قرشاً	٢١٠ قروش	٢٠٠ قرش
- طابور ثان (كتيبة ثانية)	١٨٠ قرشاً	١٧٠ قرشاً	١٦٠ قرشاً	١٥٠ قرشاً
- سواري ١ (خيّالة ١)	٣٧٠ قرشاً	٣٥٠ قرشاً	٣٤٠ قرشاً	٣٣٠ قرشاً
- سواري ٢ (خيّالة ٢)	-	٢٧٠ قرشاً	٢٦٠ قرشاً	٢٥٠ قرشاً[١٦٥]

جدول رقم ٥ - بيان بالتقاعد الشهري لعناصر الجندرمة من رتبة باشجاويش وما دون:

الرتبة/سنوات الخدمة	الطابور (الكتيبة)	من ٩ سنوات إلى ١٥ سنة	من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة	من ٢٠ سنة فصاعداً
باشجاويش	الأول	٧٠ قرشاً	١٠٥ قروش	١٤٠ قرشاً
جاويش بسيط	الأول	٦٠ قرشاً	٩٠ قرشاً	١٢٠ قرشاً
أونباشي	الأول	٥٠ قرشاً	٧٥ قرشاً	١٠٠ قرش
نفر	الأول	٣٢,٢٠ قرشا	٤٨,٣٠ قرشاً	٦٥ قرشاً
باشجاويش	الثاني	٦٠ قرشاً	٩٠ قروشاً	١٢٠ قرشاً
جاويش بسيط	الثاني	٤٠ قرشاً	٦٠ قرشاً	٨٠ قرشاً
أونباشي	الثاني	٣٠ قرشاً	٤٥ قرشاً	٦٠ قرشاً
نفر	الثاني	٢٥ قرشاً	٣٧,٢٠ قرشاً	٥٠ قرشاً

ملاحظات

١ - يحسب المبلغ الذي يتقاضاه المتقاعد شهرياً على أساس سنوات الخدمة.

٢ - يحسم من راتب كل عسكري، من رتبة الباشجاويش إلى النفر، مبلغ خمسة قروش، شهرياً لحساب صندوق التقاعد في المتصرفية.

٣ - يحسم من رواتب الضباط مبلغ عشرة قروش شهرياً، لحساب صندوق التقاعد العسكري في الآستانة[١٦٦].

إلا أن راتب الجندرمة يخضع، بالإضافة إلى الحسومات التقاعدية، لحسومات أخرى، منها ما يتعلق باللباس ومنها ما يتعلق بالعقوبات. ففيما يتعلق باللباس، يحسم، شهرياً، من راتب العسكري، من رتبة الباشجاويش إلى النفر، مبلغ عشرة قروش، وذلك ثمن بزة عسكرية صيفية وأخرى شتوية تسلمان إليه مرة كل ٣ سنوات. وأما فيما يتعلق بحسومات العقوبات بسبب الخطأ أو الاهمال أو التقصير، فتحفظ في صندوق القطعة كي تنفق على بعض اللوازم والخدمات والاحتياجات العائدة للقطعة (قرطاسية وما شابه ذلك)[١٦٧].

تنظيمات الجندرمة حتى عهد يوسف باشا

ويبدو أن الجندرمة كانت قد بلغت، حتى عهد يوسف باشا، شأواً من التنظيم لا بأس به، وفيما يلي بعض تنظيماتها:

ا - نظام الكفالة:

على كل مرشح للتطوع في الجندرمة أن يرفق ترشيحه بكفالة مصدّقة من شيخ القرية التي ينتمي إليها، وتصاغ هذه الكفالة بالشكل التالي:

«أنا الواضع اسمي أدناه... قد كفلت، لجانب حكومة متصرفية (جبل لبنان، طلب الدخول في عساكر جندرمة جبل لبنان، على الوجه الآتي:

«**أولاً**: كون مكفولي هذا ليس عليه دعوى مالية ولا جزائية قبل دخوله في سلك العسكرية، وإن تبين عليه شيء من ذلك، فألتزم أن أقوم مقامه وأدفع لصندوق متصرفية (جبل) لبنان خمس ليرات عثمانية جزاءً نقدياً. (ما يشبه السجل العدلي أو براءة الذمة في الوقت الحاضر).

«**ثانياً**: إنه، ما دام مستخدماً، يكون حسن السلوك وطائعاً لرؤسائه ولكل أمر يعطى له، ومبتعداً عن كل مغايرة، حتى إذا بدا منه شيء مخالف للنظام

والقانون العسكري، وحكم بطرده من الخدمة العسكرية لأي سبب كان، ولم يكن متمماً مدة الثلاث سنوات النظامية، فأكون ملتزماً بدفع معاشه عن ثلاثة أشهر.

«**ثالثاً**: إنه، إذا اختلس شيئاً من أموال الحكومة أو من الأسلحة أو الألبسة الرسمية، وكلما تودعه إليه الحكومة، وفرّ هارباً، سواءً كان قبل إتمام المدة النظامية أو بعدها، وطُلب إحضاره، فأكون ملزماً بإحضاره، وفضلاً عن ذلك، أكون ملزماً بدفع قيمة ما يكون قد اختلسه، وأقوم مقامه بكلما يطلب منه شرعاً ويترتب عليه قانوناً ونظاماً.

«**رابعاً**: إنه، لو فُقد أو ضاع، بإهماله، شيء من أسلحته أو ألبسته الرسمية، أو من كل ما يودع إليه من قبل الحكومة، فأكون ملزماً أيضاً بدفع قيمتها مباشرة.

«**خامساً**: إنه، إذا استعفى أو فرّ هارباً قبل إتمام مدة الثلاث سنوات النظامية، وطلب مني إحضاره، فأكون ملزماً بإحضاره، وبدفع بدل معاشه عن ثلاثة أشهر، بالغاً ما بلغ.

«وإشعاراً بقبولي هذه الكفالة والقيام بها على الوجه المشروع أعلاه، نظم هذا السند تحريراً...».

كاتبه

(توقيع الكفيل)

«للمصادقة: إن الكفيل المذكور قادر على القيام بموجب كفالته المحررة تحريراً...»

شيخ قرية كذا...[١٦٨]

II – تنظيم عناصر الجندرمة:

تنتظم عناصر الجندرمة «من الباشجاويش إلى النفر السواري (الخيّالة) أو المشاة» في طابورين:

الطابور الأول: ويطلق عليه اسم «العسكرية» ومن عسكريي هذا الطابور من يلازم مركز المتصرف في «بعبدا وبتدين» وتكون مهمتهم:

– حراسة السجون في العاصمتين.

– تنفيذ أوامر المتصرف.

منهم من ينتشر على الطرقات العامة والرئيسية «من حدود الجبل جهة طرابلس إلى صيدا، ومن فرن الشباك إلى آخر حدود الجبل» وتكون مهمتهم:

– حراسة هذه الطرق وحماية المارة من السلب والنهب.

– منع التهريب بكل أشكاله «بحراً وبراً، وفي النقاط القريبة من حدود الولايات».

الطابور الثاني: ويطلق عليه اسم «الضبطية» ومن عسكريي هذا الطابور، من الخيّالة والمشاة، من يوزّع في الأقضية ومراكزها (ويكونون غالباً من أهالي القضاء الذي يخدمون فيه)، ومنهم من يوزّع على مديري النواحي، وتكون مهمتهم:

– تبليغ الأوراق التي تسلّم إليهم سواء من القائمقام أو مدير الناحية أو الضابط في القضاء.

– تنظيم «جرائد ضبط الدعاوى» الجزائية، وفقاً للقانون والعدل والواقع.

وقد حدّدت القوانين المرعية الإجراء، لرجال الضبطية:

١ – كيفية تنظيم جرائد الضبط المحلية.

٢ – كيفية إجراء معاملة التبليغ بواسطة الضبطية (أي المباشرين).

٣ – متى يجوز للجندرمة أن يستخدم القوة والسلاح.

وقد أسهبت تلك القوانين في شرح كل حالة بالتفصيل وكيفية أدائها أو معالجتها من قبل رجال الضبطية؛ بشكلٍ يتيح لهؤلاء الرجال تنفيذ المهمات الموكلة إليهم بلا خطأ وبكل وضوح[١٦٩].

ونكتفي، من هذه القوانين، بتسجيل: «ما يجيز للجندرمة استعمال القوة والسلاح»، وقد جاء في ذلك، ما يلي:

«للأنفار استعمال السلاح في الأحوال الآتي بيانها:

«**أولاً**: لهم أن يدافعوا عن أنفسهم (ضد) كل من يتعرض لهم ويعرّضهم لخطر الهلاك.

«**ثانياً**: إذا عارضهم وقاومهم فاعل الجرم المشهود، فلهم أن يستعملوا السلاح في سبيل محاولة القبض عليه.

«**ثالثاً**: إذا حاول المقبوض عليه، في أثناء مشاجرة، أن يفر ويتوارى، أو لو كان المحبوس منقولاً من مكان إلى آخر، وأُمر بالوقوف فلم يقف وأراد الفرار وتعذر أدراكه، جاز للجندرمة، في كلتا هاتين الحالتين، استعمال السلاح.

«**رابعاً**: إذا ظهر، في مكامن الأشقياء والفارين، شخص غريب وفرّ وأُمر بالوقوف ولم يمتثل.

«**خامساً**: إذا حصلت مقاومة للقوة عند ضبط الأسلحة الممنوعة قصد استردادها جبراً.

«**سادساً**: إذا هجم السجناء على رجال الجندرمة فاضطروا أن يدافعوا عن أنفسهم بالسلاح.

«**سابعاً**: إذا لم يستطع الجندي أن يحافظ على الأشخاص والأشياء المسلّمين إليه بدون استعمال قوّة السلاح.

«**ثامناً**: إذا هوجم رجال الجندرمة في أثناء محافظتهم، في المخفر (القراغول) أو حال إجراء خدمة الدورية، ولم يجدوا واسطة لدفع الهجوم عنهم غير استعمال قوّة السلاح.

«**تاسعاً**: إذا وقعت ممانعة أو مقاومة حين إيفائهم الخدمات المذكورة ولم يمكن دفعها إلا بقوة السلاح.

«**عاشراً**: إنه، عند حصول أمور كالتي ذكرت، جاز للجندي، أولاً، استعمال السلاح الأبيض، فإن لم يكف، ساغ له إطلاق النار»(١٧٠).

III - تأليف المجلس العسكري وإجراءات محاكمة العسكريين أمامه:

كان لا بدّ، إزاء هذه التنظيمات المتقدمة في الشؤون العسكرية، من إنشاء «مجلس عسكري» يعالج الشؤون القضائية للعسكريين، وقد تألف هذا المجلس من:

- الأميرالاي قائد الجندرمة، رئيساً.

بكباشي وقول أغاسي ويوزباشيين وملازم أول وملازم ثان، أعضاء.

ومهمة المجلس: النظر في الدعاوى العسكرية وإصدار أحكام بها تقضي بالطرد من الخدمة أو قطع الراتب أو الحبس وفقاً للجرم المرتكب.

أما إجراءات محاكمة العسكريين، أمام المجلس العسكري، فتتم بالشكل التالي:

يحال العسكري أمام المجلس العسكري في حالتين:

١ - إذا ارتكب جرماً عسكرياً بحتاً يعاقب عليه القانون العسكري.

٢ - إذا كان المعتدى عليه عسكرياً.

- أما إذا كانت الدعوى بين عسكري ومدني، فتحال القضية إلى المحاكم المدنية التي تنظر بها، على أن يحضر المحاكمة ضابط ذو رتبة أعلى من رتبة العسكري الذي تجرى محاكمته. أما إذا كان هذا العسكري ذا رتبة أعلى من رتبة «اليوزباشي» فلا يحضر المحاكمة ضابط أعلى منه رتبة (وفي رأينا أن هذا القانون قد وضع لحماية العسكريين، ذوي الرتب الدنيا، خلال محاكمتهم أمام محاكم مدنية).

- يساق العسكري إلى المحاكمة بواسطة ضابط، فإن أدين يسجن في السجن العسكري حيث يقضي عقوبته.

- أما إذا كان الجرم الذي ارتكبه العسكري من نوع الجناية، فإنه، بعد أن يصدر الإتهام بحقّه (من قبل الهيئة الاتهامية)، يحذف اسمه من السلك العسكري، ويسلم إلى العدلية (القضاء المدني) لكي تجري محاكمته كمدني(١٧١).

ونتوقف عند كتاب صدر بالفرنسية، في الفترة نفسها (عام ١٩٠٨)، بعنوان «المسألة اللبنانية La Question du Liban» لمؤرخ معاصر للأحداث هو «بولس نجيم» أو «جوبلان»، لكي يحدثنا عن جندرمة «جبل لبنان» حديثاً شبيهاً بذلك الذي سبق أن سمعناه من معاصريه، إلا أنه يختلف عنهم نكهة وطعماً، فهو «لبناني» متعصب للبنانيته، مارس وظيفة «رئيس القلم الأجنبي، ومدير شؤون السجون» في حكومة الجبل، في عهد أوهانس باشا (١٩١٣ - ١٩١٥) وكان قد درس الحقوق في فرنسا. وهو، إذ يتحدث عن «جندرمة الجبل» يضفي

عليها سمات تجعل منها «القوة المسلحة» لكيان مستقل هو «جبل لبنان»، تبسط في أرجائه الأمن والهدوء والسلامة العامة، مما يفقد «الجيوش العثمانية المرابطة في بيروت ودمشق أي مبررٍ لاختراق حدود الجبل»[١٧٢]، أما المعلومات عن تلك الجندرمة، فتقترب، إلى حدٍّ كبير، من تلك التي وجدناها عند باقي المؤرخين المعاصرين لتلك الحقبة، مع اختلاف في بعض التفاصيل، ولا نرى بأساً من تسجيل أهم ما ورد من تلك المعلومات:

IV - معلومات عامة عن الجندرمة في عهد المتصرفية:

١ - عديد الجندرمة:

يذكر «جوبلان» أن عديد الجندرمة، قد بلغ، في ذلك الحين (عام ١٩٠٨)، ١٢٠٠ رجل، وهو رقم لم نجده في أي مصدر من المصادر المعاصرة لتلك الحقبة، خصوصاً أن مؤرخاً وموظفاً مهماً في إدارة الجبل، في ذلك الحين، هو «يوسف الحكيم»، يذكر أن عديد الجندرمة، في الجبل لم يجاوز الألف رجل قبل عام ١٩١٢، حيث بلغ، في هذا العام ١٢٠٠ رجل[١٧٣].

٢ - تنظيم الجندرمة:

يذكر «جوبلان» أن الجندرمة قد نظمت في كتيبتي مشاة تجاوز عديدهما الألف رجل، ووحدة من الخيّالة بلغ عديدها ثمانين رجلاً، وعلى رأس هذه الجندرمة، قائد «يجب أن يكون، دائماً، مسيحياً»، وهو برتبة «كولونيل» أو «أميرالاي»، أما باقي الضباط فهم «من باقي طوائف الجبل» وفيهم: ضابطان برتبة بمباشي (بكباشي) أو قائد كتيبة، وضابط إدارة، وستة ضباط مقدمين (أو روّاد)، وعشرة نقباء، ونحو ثلاثين ملازماً أول وملازماً.

٣ - مهمات الجندرمة:

يصف «جوبلان» مهمات الجندرمة بأنها مهمات «شرطة» وليست مهمات «جيش يمكن استخدامه في حرب خارج حدود (جبل) لبنان»، وذلك لأن مهمات «الحرب» مناطة بالقوات العسكرية العثمانية المرابطة في الجبل، والتي يمكن للمتصرف أن يستعين بها، عند الضرورة وفقاً لمضمون المادة ١٤ من النظام، بالإضافة إلى مفرزة من «الدراغون» العثمانية الموضوعة بتصرف الحاكم العام في مقره «ببيت الدين»، والتي كانت تعبر، في نظر «جوبلان» عن «احتلال رمزي أكثر منه حقيقياً» يهدف إلى تأكيد سيادة السلطان على الجبل». ويوجز «جوبلان» مهمات الجندرمة بما يلي (وفقاً لنظام عام ١٨٦١ المعدل عام ١٨٦٤):

- حفظ الأمن ومنع التعديات وتأمين سلامة الطرق «ومنع البدو من دخول الجبل» وحماية الممتلكات والضياع والمزارع ضد كل الهجمات وأعمال العصبات. ويعهد، بهذه المهمات، إلى كتيبتي المشاة، بحيث تقوم احداهما «بحماية الطرق على طول حدود المتصرفية، وبحماية السواحل» بينما تعمل الثانية في الداخل.

ويشيد «جوبلان» بما تقدمه الجندرمة للبلاد من أمن وسلام وطمأنينة، حيث تقوم بمهماتها «أحسن قيام»، وأنه «بفضل هؤلاء الجنود الشجعان، وبفضل رؤسائهم المتفانين والماهرين واليقظين، صار بإمكان (جبل) لبنان أن يتطور بسلام، دون أن تجد الجيوش العثمانية، المرابطة في بيروت أو دمشق، مبرراً واحداً لكي تخترق حدوده».

٤ - الشؤون الإدارية:

أ - **التطوع:** بما إن التطوع في الجندرمة اختياري وليس إلزامياً، فإن النصارى، وهم «الأكثرية العظمى» في الجبل، لا يُقبلون على الانخراط في سلك الجندرمة، بكثرة، كالدروز. وإذ يحلّل «جوبلان» أسباب ذلك، فهو لا يرى ما يراه الآخرون من أن «البؤس الكبير» الذي يعاني منه الدروز هو سبب ذلك، بل إنه يميل إلى الاعتقاد بأن وجود مركز التطوع ببيت الدين، «في قلب قضاء الشوف، حيث يقطن ٤٠ ألف درزي من ٥٠ ألف يقطنون في الجبل» هو السبب الحقيقي لإقبالهم على التطوع الذي يكون لمدة ثلاث سنوات.

ب - **الرواتب والتغذية:** يتقاضى خيّالة الجندرمة رواتب مرتفعة بالنسبة إلى رواتب المشاة، وذلك لأن الخيّالة ملزمون بتقديم العلف لخيولهم، وعلى نفقتهم، ويتغذى رجال الجندرمة، مشاة وخيّالة، على نفقتهم، ومن رواتبهم.

ج - **اللباس والسلاح:** تدفع الحكومة ثمن اللباس والسلاح لرجال الجندرمة جميعاً، واللباس مريح وعملي، والسلاح حديث وجيد، (دون أن يحدّد نوع هذا السلاح)، ويتميز لباس المشاة بأنه من طراز لباس «الجيوش الفرنسية في افريقيا» أي «الزواف»[١٧٤].

د - **التدريب والتعليم:** ظلّ التدريب والتعليم العسكريين للجندرمة متأثراً بالنهج الفرنسي الذي اختطه أوائل المدربين الفرنسيين (بعثة التدريب الفرنسية برئاسة النقيب فان)، ويجري التدريب والتعليم «بعناية بالغة جداً» في مركز المتصرفية الصيفي ببيت الدين[١٧٥].

ونستكمل، فيما يلي، صورة «الجندرمة» في جبل لبنان، في عهد المتصرف يوسف فرانكو باشا، من خلال التقارير التي كانت تصل إلى «كوجيه Couget»، قنصل فرنسا العام ببيروت، وتلك التي كان يرفعها هو، إلى

«بوانكاريه» رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية، في الأشهر الأخيرة من حكم يوسف باشا لجبل لبنان، عام ١٩١٢، (انتهى حكمه في ٧ تموز/يوليو عام ١٩١٢).

- في تقرير رفعه «كوجيه Couget» القنصل الفرنسي العام ببيروت إلى «بوانكاريه» رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٤ آذار/مارس عام١٩١٢ ، يذكر «كوجيه» ما يلي:

- لم تتقيّد حكومة الجبل، في أي وقت، منذ إنشاء «الجندرمة»، بالنسبة المحدّدة في النظام الخاص بها (٧ بالألف من عدد السكان)، بل بعكس ذلك، كان عديد الجندرمة يتناقص بدلاً من أن يزيد، إذ إنه، بينما ازداد عدد سكان الجبل ضعفين، منذ تاريخ وضع النظام موضع التنفيذ (عام ١٨٦٤)، حتى عام ١٩١٢، نجد أن عديد الجندرمة قد انخفض «من ١٤٠٠ رجل إلى ٨٠٠ رجل تقريباً»، وقد أثّر ذلك على أدائها الوظيفي، حيث ظهرت عدم كفاءتها المهنية في عدّة مناسبات «فالأمن هش في (جبل) لبنان، وأعمال القتل متعدّدة، والردع منعدم تقريباً»، وذلك يفرض الحاجة الضرورية والفورية للعودة إلى النظام وتطويع ما نسبته ٧ بالألف من عدد السكان، وإذا كان من الصعب تطويع العدد الكبير الذي تفرضه هذه النسبة، فمن الضروري، على الأقل، أن يرفع عديد الجندرمة إلى ١٢٠٠ رجل، حتى إذا ما انهمك معظم هذا العديد بالمهمات الروتينية التي يفرض النظام على الجندرمة القيام بها، فإنه يبقى، لدى الحكومة، قوة احتياط تستخدمها للمهمات الآتية والطارئة، وتدفع بها، فوراً «إلى حيث يمكن أن يكون السلام العام مضطرباً».

- يجب زيادة الاعتناء بمسألة تدريب هذه القوات، وخصوصاً الضباط، وتلقينهم المبادئ والقواعد العسكرية التي يفتقرون إليها. ويرى القنصل

الفرنسي «كوجيه»، في تقريره هذا، أنه لا بد من ضابط أجنبي للقيام بهذه المهمة، وهو يقترح اسم النقيب الفرنسي «نوجان Nojean» الذي يقوم، في الولاية (بيروت)، بوظيفة مفتش، وان بإمكان هذا الضابط أن يقوم، بالإضافة إلى مهمته في الولاية، بمهمة «إعادة تنظيم الجندرمة» في الجبل. إلا أن «كوجيه» يقترح أن يتفرغ «نوجان» لمهمة إعادة تنظيم الجندرمة، بموافقة من الباب العالي، على أن يوكل أمر التفتيش في الولاية إلى شخص آخر، بحيث «يستبدل من الولاية، ويتعاقد مع حكومة الجبل التي يجب أن تمنحه الامتيازات نفسها التي كانت له في مركزه الذي تخلى عنه». ويستند «كوجيه»، في اقتراحه هذا، إلى أن جندرمة الجبل «نظمها ضباط فرنسيون، فمن الطبيعي، إذن، أن يقوم بالإصلاحات الضرورية ضابط فرنسي» ويستطرد: «لست بحاجة إلى التأكيد على النفوذ المتنامي الذي سوف نحظى به، من جرّاء ذلك»[١٧٦].

وفي عريضة قدّمتها «جمعية أرز لبنان» بتاريخ ٦ أيار/مايو ١٩١٢ إلى ممثلي الدول الكبرى ببيروت، ومنهم القنصل الفرنسي «كوجيه»، عرضت هذه الجمعية الوضع المزري للجندرمة في الجبل، وقرّرت أنه لا بدّ من التأكيد على ضرورة إعادة تنظيم جندرمة المتصرفية «بأسرع ما يمكن»، بل إن «جندرمة المتصرفية» هي أكثر إدارات حكومة الجبل حاجة إلى التنظيم، وإلى «قدر أكبر من العناية والنشاط».

ثم تناولت الجمعية، في العريضة ذاتها، المثالب التي تأخذها على الحاكم العام وطريقة استخدامه للجندرمة فقالت: «يحتفظ الحاكم العام، لوحده، ولخدمته، في منزله ببيروت، وفي قصر بيت الدين، بعدد كبير من الجندرمة التي تهتم بمطبخه وبغرفة طعامه وحديقته واسطبلات خيله إلخ...

كل موظف كبير، كذلك، بنفر أو اثنين من الجندرمة، لخدمته الخاصة في منزله». وتبني الجمعية، على ملاحظاتها هذه، نتائج خطيرة على صعيد الحكم، ككل، في الجبل، إذ تقرر:

«إن فوضى الميليشيا (الجندرمة) من جهة، ولا مبالاة الحاكم العام، وعدم فعاليته، من جهة أخرى، هما السببان الرئيسيان للفوضى التي تعمّ اليوم (جبل) لبنان، وهي تتكامل وتتساند. وقد رأينا، حديثاً، كيف أن هذين السببين أديا إلى أسوأ الأحداث في مختلف مناطق (جبل) لبنان، وخصوصاً في الشمال، حيث أدّى إهمال الميليشيا (الجندرمة)، وعدم اهتمام الحاكم العام وتهاونه، إلى ترك قتلة بلا عقاب، مما سبّب عمليات انتقام أضرمت النار في واحدة من أكبر بلدات الجبل».

وتحصي الجمعية وقوع ١٢ قتيلاً في تنورين وبزعون وبقاعكفرا والمنية وإهدن وبشري وحصرون وغيرها دون أن يتحرك القضاء أو تجري أية توقيفات، ثم تستطرد: «إن ما جرى من منازعات عديدة أدّت إلى معارك حقيقية، استمرت عدّة أيام دامية، في هذه البلاد، ليس إلا لهذه الأسباب»[١٧٧].

وقد جاءت هذه العريضة لكي تؤكّد وجهة النظر التي أبداها «كوجيه» في تقريره السابق، حول جندرمة الجبل، إذ إنه كتب، بتاريخ ٥ حزيران/يونيو ١٩١٢، مذكرة إلى «رشيد بك» المستشار القانوني للباب العالي، يعرض فيها «أوضاع حكومة الجبل» ويشير إلى وضع الميليشيا «الجندرمة» فيها، فيرى أن هذه الجندرمة هي «دون مستوى المهمات الموكلة إليها، وقد أثبتت الأحداث ذلك»، وانه لا بد من معالجة هذا الوضع «بأسرع ما يمكن» وذلك عن طريق زيادة عديد الجندرمة إلى ١٢٠٠ رجل، والاهتمام بتدريبها بشكل أفضل،

ويقترح، كما في تقريره السابق، «تكليف أحد الضباط الأجانب، الذين تعاقدت حكومة السلطان معهم، لإعادة تنظيم الجندرمة»(١٧٨).

إلا أن «الجمعية اللبنانية بباريس» التي كانت تسعى، جاهدة، لفصل جبل لبنان عن سوريا وبالتالي عن الامبراطورية العثمانية، في محاولة جادة لتأكيد استقلاله عن محيطه وجعله مرتبطاً بفرنسا، كل ذلك بمساعدة فرنسية ملحوظة، كانت (هذه اللجنة) لا تفتأ تثير ما سمته «المسألة اللبنانية» على صعيد دولي، متهمة السلطنة بانتهاك نظام المتصرفية وخرقه، ومن ذلك ما ورد في مذكرتها إلى «بوانكاريه» رئيس مجلس الوزراء الفرنسي، من تعداد لما تعتبره الجمعية «خروقات» لنظام الجبل، فيما يتعلق بالميليشيا «أو الجندرمة» في الجبل، ومن هذه الخروقات:

– احتفاظ الباب العالي بقوات من جيشه في الجبل، وكذلك بوحدة من «الدراغون» في بيت الدين، عاصمة المتصرفية، مع تعهده «بأن يسحب كل جنده ما أن يتم تنظيم القوات المحلية»، وتستطرد المذكرة: «وقد مرّ على تنظيم هذه القوات المحلية خمسون عاماً، وهي تعمل، ولا يزال الباب العالي يحتفظ بمفرزة من الدراغون ببيت الدين»، عاصمة الجبل».

– تسمية الكولونيل (الميرالاي) قائد الجندرمة بإرادة سلطانية.

– محاكمة ضباط الجندرمة من قبل مجالس الحرب في السلطنة، مع الإشارة إلى أنه «لا يوجد، في القوانين الأساسية، أي ارتباط مباشر من هذا النوع. وأكثر من ذلك، فإن المدربين الأوائل كانوا ضباطاً فرنسيين، ومنذ زمن طويل، كانت الأوامر تعطى باللغة العربية، ولم تعطَ باللغة التركية إلا مؤخراً، وفي عهد واصا باشا»(١٧٩).

وتصف المذكرة، نفسها، وضع الجندرمة، في ذلك الحين، كما يلي:

«يخلط التنظيم الحالي، بإبهام بائس، بين الجندرمة والشرطة والحجاب والمباشرين. وبمعزل عن انعدام التراتب والانضباط، غالباً ما يُلزم الجنود بخدمات منزلية صرفة، كخدامين وطباخين ومساعدي طباخين، في منازل الموظفين المدنيين والعسكريين»، وهكذا يبدو هؤلاء الرجال «سيئي التجنيد، وسيئي التدريب، وسيئي الأجور، وسيئي التوجيه، كما أن عديدهم، وهو نحو ٨٠٠ رجل، غير كاف»(١٨٠).

ثم تنتقل إلى المطالب» فتحددها بالشكل التالي:

«– يجب أن يكون للقوة العامة مكتبها ورئيسها الخاص، وأن تشمل الجندرمة والشرطة وخدمة السجون. أما الحجاب والمباشرون فيرتبطون بالقضاء مباشرة.

«– يجب أن يسمى «الكولونيل» (قائد الجندرمة) من الحاكم (المتصرف) مباشرة، بناءً على اقتراح من اللجنة العسكرية، ويحتفظ الحاكم بالقيادة العليا للجندرمة، يساعده في ذلك، مجلس إدارة، كما هو الحال اليوم.

«– يكون للشرطة، التي تتألف من الخفراء ونواطير الأحراش والحقول، مديرها ومجلسها.

«– تنظم الخدمة الحالية للسجون بصورة تراتبية، بحيث يكون لها مديرها ومجلسها.

«– تعالج مسألة زيادة رواتب الجندرمة وعديدها».

وقد وقّع هذه المذكرة كل من رئيس الجمعية «شكري غانم»[*] وأمين سرّها «خليل خيرالله» وصدرت عن باريس بتاريخ ١ حزيران/يونيو عام ١٩١٢[١٨١].

واستناداً إلى العرائض والمذكرات التي تلقتها وزارة الخارجية الفرنسية، بهذا الصدد، وكذلك استناداً إلى تقارير قنصلها العام ببيروت (والتي سبق أن أشرنا إليها)، ورداً على مذكرة من وزير الخارجية العثمانية إلى سفير فرنسا في الآستانة بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ١٩١٢ حول اقتراحات لتعديل نظام جبل لبنان (وجدها سفراء الدول الكبرى غير كافية)[١٨٢]، وجه «بومبار Bombard» سفير فرنسا في الآستانة، إلى وزير الخارجية العثمانية، بالتاريخ نفسه، مذكرة جوابية (وافق باقي سفراء الدول الكبرى على مضمونها)، وقد جاء فيها، فيما يتعلق بالجندرمة في جبل لبنان:

«يجب أن يرفع عديد وحدة الشرطة اللبنانية (الجندرمة) المقرّرة، بموجب المادة ١٤ من النظام، إلى ١٢٠٠ رجل، كما يجب أن يعهد بتدريبها، للفترة اللازمة لذلك، إلى أحد الضباط الذين هم في خدمة تركيا، لأجل إعادة تنظيم الجندرمة فيها»[١٨٣].

(❖) شكري غانم (١٨٦١ - ١٩٢٩): أديب وسياسي لبناني، ولد في بيروت وعاش في فرنسا، نظم الشعر بالفرنسية ونشر بها قصتي عنترة والزير، كان رئيساً لغرفة التجارة العثمانية بباريس (١٩١٢) ورئيساً للرابطة اللبنانية بباريس (١٩١٢)، إشترك في المؤتمر العربي الأول الذي عقد بباريس (عام ١٩١٣) كممثل عن الجالية السورية فيها، ثم أصبح رئيساً «للجنة المركزية السورية Comité central Syrien، التي تدعو إلى «سوريا موحدة» تحت الحماية الفرنسية (١٩١٨ - ١٩٢٠).

(Ismaïl, Doc. T. 19. P.P. 45 - 63 et 133).

وكان ردّ وزارة الخارجية العثمانية، بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩١٢، موافقاً لهذا المطلب، إذ جاء فيه: «يرفع عديد وحدة الشرطة اللبنانية (الجندرمة) المقرّرة بموجب المادة ١٤ من النظام، إلى ١٢٠٠ رجل، كما يعهد بتدريبها، للفترة اللازمة لذلك، إلى أحد الضباط الذين هم في خدمة في تركيا، لأجل إعادة تنظيم الجندرمة فيها. وتؤخذ التكاليف اللازمة لهذه الزيادة في العديد من فصل (المحمولات)، أو تغطى من اعتمادات جديدة تقرّر من خارج الواردات الحالية لميزانية الجبل»[١٨٤].

وعادت السفارة الفرنسية في الآستانة تكرّر، في مذكرة شفهية رفعتها إلى وزارة الخارجية العثمانية بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٢، مطالبها المتعلقة بجبل لبنان، ومنها المطلب المتعلق بالجندرمة، حيث أكّدت، من جديد، إصرارها على أن «لا ينزل عديد وحدة الشرطة اللبنانية (الجندرمة) عن ١٢٠٠ رجل»، وأن يعهد بتدريب هذه الجندرمة إلى أحد الضباط الذين هم في خدمة تركيا، لأجل إعادة تنظيم الجندرمة فيها». وقد ردّت وزارة الخارجية العثمانية بمذكرة شفهية مماثلة، وفي ٣٠ من الشهر نفسه، بما يؤكّد موافقتها، من جديد، على هذا المطلب، وعلى أن تؤخذ النفقات اللازمة لهذه الزيادة في العديد من «المحمولات» أو من «اعتمادات جديدة من خارج الواردات الحالية لميزانية الجبل»[١٨٥]، كما ورد في المذكرة السابقة.

وبتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٢، صدر، في الآستانة، بروتوكول موقع من وزير الخارجية العثمانية (نورا دونجيان Noura Doughian) ومن سفراء الدول الكبرى في الآستانة (بالاّڤيتشيني Pallavicini ولوثر Lowther وبومبار Bompard وغيير Giers وونغنهيم Wangenheim وغارّوني Garroni)، عيّن، بموجبه، أوهانس باشا متصرفاً على جبل لبنان، وقد

نصّ البروتوكول المذكور، في مادته السادسة، على أنه «سوف يرفع عديد وحدة الشرطة اللبنانية (الجندرمة) المقرّرة بموجب المادة ١٤ من نظام عام ١٨٦٤، إلى ١٢٠٠ رجل، وسيعهد بتدريبها، للفترة اللازمة لذلك، إلى أحد الضباط الذين هم في خدمة تركيا، لأجل إعادة تنظيم الجندرمة فيها. وتستكمل النفقات الناتجة عن ذلك بطريقة أن تلحق أقل ارهاق ممكن بالميزانية العامة للسلطنة»(١٨٦).

وقد علقت إحدى الصحف الصادرة ببيروت، وهي صحيفة (الزمان Le temps) في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٢، وتحت عنوان «النظام الجديد للبنان»، على هذا البروتوكول، بقولها: «أما الميليشيا، فقد علمنا أنها ستزاد ٤٠٠ رجل، ولكن سبق أن تساءلنا: من أين ستدفع الأموال؟». وتستطرد الصحيفة:

«وعلمنا، كذلك، أنه سيلحق، بهذه الميليشيا، واحد من الضباط الأجانب المكلفين إعادة تنظيم الجندرمة في تركيا، إن غالبية هؤلاء الضباط هم إيطاليون أو ألمان، ونحن نأمل أن لا يكون هناك تفكير بإيلاء مهمة تدريب الميليشيا اللبنانية إلى ضباط غير فرنسيين، فقد كان المدربون الأوائل لهذه الميليشيا ضباطاً فرنسيين بناءً على طلب مباشر من (جبل) لبنان، فهل تجهل الأوساط الفرنسية، في الآستانة، ذلك؟ وهل هناك حاجة لتدابير جديدة أقل جودة من التدابير السابقة؟ فلتردّ (لجبل) لبنان حرية التصرف بموارده، وهو كفيل بأن ينشئ شرطته بنفسه»(١٨٧).

وقد تقرّر أن يرصد، في مشروع موازنة «جبل لبنان» للعام ١٩١٣، مبلغ ٥٠٠ ألف قرش «لإنشاء مدرسة للجندرمة»(١٨٨).

٨ - الجندرمة في عهد أوهانس باشا (١٩١٣ - ١٩١٥):

بعد أن استقر أوهانس باشا في منصبه الجديد في الجبل، في مطلع العام ١٩١٣، إستدعى إليه «يوسف الحكيم» وعرض عليه منصب «مديرية القلم التركي» في حكومة الجبل، فقبل الحكيم العرض، وباشر مهماته، في هذا المنصب، في الشهر الثاني من العام نفسه (شباط/فبراير ١٩١٣)(١٨٩).

ويحدثنا «الحكيم» عن الجندرمة في عهد أوهانس باشا، فيعدّد «كبار القادة» وهم:

- الميرالاي (عميد أو كولونيل) ملحم بك الخوري قائد الجندرمة (وقد استمر في منصبه هذا منذ عهد يوسف فرانكو باشا).
- البكباشي (مقدم) سعيد بك البستاني، «رئيس أمناء الجند».
- البكباشي (مقدم) فؤاد بك شقير، وهو أكثر القادة إلماماً بالأنظمة العسكرية، وكان جديراً بأن يتسلم القيادة لولا أنها كانت، عرفاً، للطائفة المارونية(١٩٠).
- البكباشي (مقدم) جرجس بك فرحات.
- البكباشي (مقدم) حليم بك شقير.
- القول أغاسي (رائد أو ميجر) الأمير فايز شهاب.
- القول أغاسي (رائد أو ميجر) سعيد بك حمادة «كبير مرافقي الحاكم».
- اليوزباشي (نقيب) الشيخ خليل الخازن.
- اليوزباشي (نقب) نجيب بك المعلوف.
- اليوزباشي (نقيب) حنا بك الضاهر «من مرافقي الحاكم».

- اليوزباشي (نقيب) الشيخ أنطوان الخازن «من مرافقي الحاكم»[١٩٠مكرر].

ويذكر «الحكيم» أن عديد الجندرمة في الجبل لم يجاوز الألف رجل قبل عام ١٩١٢، وأن هيئة الأركان كانت تتألف من:

الميرالاي، قائد الجندرمة، ويعاونه ٤ ضباط برتبة بكباشي، وضابطان برتبة قول أغاسي، وعدّة ضباط برتبة يوزباشي فما دون.

وكان يتم تعيين الميرالاي باقتراح من الحاكم العام وموافقة ناظر الحربية العثمانية، حيث يصدر فرمان سلطاني بتعيينه قائداً لجندرمة الجبل. أما باقي الضباط والرتباء والأنفار، فكانوا يعينون بقرار من الحاكم العام نفسه.

وقد قضى العرف أن يكون القائد (الميرالاي) مارونياً بصورة دائمة، أما المقدمون الأربعة (البكباشي) فكان اثنان منهم من الموارنة وواحد درزي وآخر أرثوذكسي، وأما باقي الضباط والرتباء والأنفار فكانوا يؤخذون من الطوائف الست المتعايشة في جبل لبنان[١٩١].

تمرد الجندرمة في مطلع عهد أوهانس باشا:

لقد ورث «أوهانس باشا» عن سلفه، إذن، جندرمة «سيئة التجنيد، وسيئة التدريب، وسيئة الأجور، وسيئة التوجيه»، ويقوم العديد من رجالها بأعمال الخدمة المنزلية «كخدامين وطباخين ومساعدي طباخين، في منازل الموظفين المدنيين والعسكريين»، وكان العديد القليل لهذه الجندرمة (٨٠٠ رجل) يكاد لا يكفي لتأمين مهمات الأمن الضرورية، فكيف إذا ما ألزم رجال هذه الجندرمة بالقيام بالخدمات الخاصة والمنزلية لمختلف الرؤساء. ولم

تكن زيادة العديد، ولا زيادة الرواتب ممكنة، بسبب الحاجة إلى الأموال اللازمة لذلك.

وتصف صحيفة «اليقظة Reveil» الصادرة بالفرنسية، في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ نيسان/ابريل عام ١٩١٣ وضع رجال الجندرمة على الشكل التالي: «لا يزال رجال الميليشيا (الجندرمة)، منذ بضعة أشهر، في المناطق الشمالية من (جبل) لبنان، وخصوصاً في إهدن وبشري، وهي، غالباً، مناطق مضطربة، فهم مرهقون، من جرّاء هذه الحملة الطويلة الأمد، دون أي تفكير باستبدالهم، وزيادة على ذلك، فهم لم يقبضوا، منذ شهرين، رواتبهم الضئيلة أصلاً، والأسوأ من ذلك أن المواد الغذائية باهظة الثمن، والخدمة التي يتطلبها قيام هؤلاء الرجال بمهمتهم، في تلك المنطقة، قاسية، كما أن الدكاكين أصبحت تمتنع عن إقراضهم (وقد بلغت أقل قيمة للدين المترتب على أحدهم ١٥ مجيدية)... يضاف إلى ذلك أن هؤلاء الرجال يشكون من نقص في العدالة، سواء من حيث الترقية أو من عدم تسليمهم بزات جديدة بدلاً من البزات القديمة التي حان وقت استبدالها، وينهمك الكثير من هؤلاء الرجال بأشغال مضنية وخسيسة لدى الموظفين الحكوميين».

وتستطرد الصحيفة:

«وبعد أن طفح الكيل، أعلن كل الجنود في شمال (جبل) لبنان الاضراب، ودعوا إليه رفاقهم في الأقضية الأخرى»[١٩٢].

هل كانت الصحيفة على حق فيما وصفته عن حال الجندرمة في الجبل؟ يؤكد «يوسف الحكيم» ذلك عندما يذكر أن أفراد الجندرمة «وصغار ضباطهم، كانوا يشكون، من زمن بعيد، قلة رواتبهم، فلا نظام يصون حقوقهم، ولا قواعد تبين وجه اختيارهم وترفيعهم»، ولم تكن هناك تعليمات محدّدة توجه سلوكهم

«بل كانت الفوضى ضاربة أطنابها في إدارتهم وفي علاقتهم ببعضهم البعض وبرؤسائهم»، وكانت نقمة رجال الجندرمة تنصب على «مجلس الإدارة» الذي يعتبرونه مسؤولاً عن اهمالهم، «وقد استفحلت هذه النقمة منذ أن عيّن ملحم بك الخوري قائداً للجندرمة برتبة (ميرالاي) في عهد الحكومة السابقة».

ربما كان انتقال الحكم من يوسف باشا إلى أوهانس باشا قد أعطى رجال الجندرمة أملاً بتغيّر أحوالهم، وبانفراج أزمتهم، ولكن تبين لهم، بعد أشهرٍ من قيام الحكومة الجديدة، أن شيئاً لم يتغيّر، ولن يتغيّر، (خصوصاً أن مجلس الإدارة لم يُدخل، في موازنة العام، ١٩١٣ أية مبالغ تودّي إلى تحسين أوضاعهم)، فقرّروا التمرد[١٩٣].

توافد رجال الجندرمة المتمردون[*] من المناطق الشمالية للجبل، خصوصاً من زغرتا واهدن وبشري، وتواعدوا على الاجتماع في «المعاملتين»، حيث قرّروا الانطلاق منها، بعد أن يكتمل جمعهم، نحو «بعبدا» عاصمة المتصرفية. وكان حشدهم يتعاظم، ككرة الثلج، كلما تقدّموا جنوباً، وذلك بعد أن انضم إليهم العديد من المتذمرين والمتمردين من رفاقهم، من مختلف مناطق الجبل. وكان «البكباشي» فؤاد بك شقير» قائد منطقة الشمال، يحاول، جاهداً، منعهم من متابعة زحفهم، مغدقاً عليهم شتى الوعود، إلا أنه لم يفلح، فأبرق إلى بعبدا منذراً الحكومة بما يجري، وعندها، أصدر الحاكم أوامره بجمع ثلة من رجال الجندرمة الذين لا يزالون يأتمرون بأوامر الحكومة كي يتوجهوا إلى المعاملتين، بمهمة تفاوضية، وذلك لإقناع رفاقهم بالعودة إلى مراكزهم وبدء حوار بينهم وبين الحكومة (وقد رفض اثنان من هذه الثلة، وهما

❖ آثرنا استخدام كلمة «المتمردين» بدلاً من «المضربين» Grêvistes التي استخدمت في النص الفرنسي، لأنها أكثر تطابقاً مع واقع الحال.

درزيان، الانصياع لأوامر الحاكم فسجنا)، وسار «القول أغاسي» الأمير فايز شهاب إلى المعاملتين، على رأس فصيلة من ٢٥ رجلاً من الجندرمة استطاعت الحكومة جمعهم لهذه المهمة، ولكنهم، ما أن وصلوا إلى المعاملتين واتصلوا برفاقهم المتمردين، وكان عددهم يربو على المائة، حتى انضموا إليهم، وسار الجميع، متحدين، نحو بعبدا (مستخدمين القطار، الذي أقلهم من المعاملتين، باتجاه بعبدا)[١٩٤].

ما أن علم الحاكم بما جرى، ورأى الوضع يتفاقم، حتى دعا إليه كلاً من حبيب باشا السعد (رئيس مجلس الإدارة في المتصرفية) والميرالاي ملحم بك الخوري (قائد الجندرمة) للتشاور، ويذكر «يوسف الحكيم»، وهو الشاهد على هذه المقابلة، ان الميرالاي ملحم بك «التزم الصمت، وكان ثقيل السمع لمرض ألمّ به سابقاً، ولذلك كان قليل الكلام، وأجاب حبيب باشا بأنه لا يعير هذه المظاهرة أقل اهتمام، مؤكداً انه، وحده، قادر على تفريقها»[١٩٥].

ووثق الحاكم بكلام حبيب باشا، وأوفده، مع كل من فؤاد بك عبد الملك (عضو مجلس الإدارة) واليوزباشي حنا بك الضاهر (مرافق الحاكم)، لملاقاة المتمردين والتفاوض معهم بغية إقناعهم بالعدول عن استكمال مسيرتهم نحو بعبدا، وكان هؤلاء قد وصلوا إلى «جونية» بعد أن تضاعف عددهم، بل إنه تجاوز المئتين، (وفي رواية يوسف الحكيم: بلغ عددهم ثلثي ملاك الجندرمة). والتقى موفدو الحاكم بالمتمردين في جونية، وحاولوا إقناعهم بالعودة إلى مراكزهم وسلوك سبيل الحوار والتفاوض مع الحكومة، إلا أنهم لم يفلحوا في مسعاهم، بل، بعكس ذلك، ما أن شاهد المتمردون موفدي الحكومة، وعلى رأسهم حبيب باشا السعد، حتى استشاطوا غيظاً وقابلوهم بالشتائم، وحمّلوهم مسؤولية ما حلّ بهم، فعاد حبيب باشا

ومرافقوه، من مهمتهم، خائبين. ويذكر «يوسف الحكيم» أن حبيب باشا اقترح على الحاكم الاستعانة بالجيش العثماني لقمع تمرد الجندرمة «قبل وصولهم إلى بعبدا» ولكن الحاكم رفض هذا الاقتراح رفضاً مطلقاً، ووجّه نوعاً من التأنيب إلى حبيب باشا، لاقتراحه هذا، وقال له: «إنصرف عني ودعني أتدبر الأمر بنفسي»[١٩٦].

أما المتمردون، فقد تابعوا مسيرتهم نحو بعبدا، مروراً بجونية، فانطلياس، فالجديدة، فالدكوانة، ففرن الشباك، فالحازمية، وكانوا، كلما توغلوا، جنوباً، انضم إليهم العديد من رفاقهم من المخافر الموجودة في تلك القرى، وما أن وصلوا إلى جوار بعبدا، حتى أصبح عددهم يناهز الثلاثماية رجل (٢٨٠ رجلاً)، بل إنهم جاوزوا الثلاثماية عندما انضمت إليهم موسيقى الجندرمة، إذ إنهم، ما أن وصلوا إلى محاذاة موقعها حتى «نفخوا في الأبواق» داعين الموسيقى للالتحاق بهم «وكان الموسيقيون يرغبون بذلك، ولكن رئيس الموسيقى عارضهم وأوقف اثنين منهم»، ورغم ذلك، فقد التحق باقي الموسيقيين بالمتمردين[١٩٧].

وبخطى منتظمة، ونظام تام، والسلاح على الكتف، تقدمت صفوف المتمردين باتجاه قصر الحاكم في بعبدا، تتقدمهم الموسيقى تعزف ألحاناً عسكرية، وعلى رأسهم شاب منهم بادر إلى تسلّم الإمرة بعد أن استعار سيف أحد رفاقه من الخيّالة.

وما أن وصل الجميع إلى أمام القصر حتى اصطفوا بانتظام، وعزفت الموسيقى السلام السلطاني، ثم سلام الحكومة المتصرفية. وتقدم الميرالاي ملحم بك، وبعض ضباطه، من المتمردين لمحاورتهم والتحدث معهم، ولكن المتمردين لم يأبهوا لهم، وأصرّوا على أن يلتقوا الحاكم بنفسه.

وانصاع الحاكم للأمر، بعد لأي، وخرج من قصره لمواجهة المتمردين الذين قدّموا إليه عريضة أعدّوها بمطالبهم، وطلبوا منه جواباً فورياً عليها.

وكان الحاكم قد أعدّ خطاباً، بالتركية، ليلقيه على المتمردين، فألقاه عليهم، في الوقت الذي كان «يوسف الحكيم» ينقل الخطاب، بدوره، إلى العربية. وقد جاء في الخطاب ما يلي:

«أبنائي الجنود الأعزاء، بالرغم من حداثة عهدي في جبلكم، فقد عرفت الحيف الواقع عليكم في مرتباتكم، والصعوبات التي تلاقونها في سبيل تأمين إعاشة عيالكم، فأسفت لذلك جد الأسف، وسأعمل، بدون أدنى تأخر، على إنصافكم وتنظيم شؤونكم. وإذ كنتم على حق في مطلبكم، وهذا لا شك فيه، فقد ارتكبتم شططاً في طريق الوصول إليه. إعتمدوا الآن لجنة منكم تتصل بي وتتقدم إليّ بمطاليبكم، فتروا مني عدلاً وعطفاً كما ينتظر الأبناء من أبيهم، وسأبدأ عملي في سبيلكم هذا اليوم، منتظراً قدوم لجنتكم إليّ»[١٩٨].

وتختلف، هنا، الرواية لما جرى بعد ذلك، فبينما تذكر صحيفة «اليقظة Reveil» التي نقلت الحادثة بالتفصيل، أن المتمردين رفضوا تسمية لجنة منهم كما طلب الباشا، وأصرّوا على أن ينالوا رداً مباشراً من الحاكم على مطالبهم، معتبرين أنه «يراوغ»، ثم «اجتاحوا السراي بكثافة وحطموا زجاجها، وقطعوا خطوط التلغراف كي لا يدعوا مجالاً لاستدعاء الدراغون» (وكان بعض موظفي السراي قد اقترحوا على الحاكم استدعاء دراغون بيروت للتدخل فرفض)، مما اضطر الحاكم للإنسحاب واللجوء إلى مكتبه، بينما هرب أحد أعضاء مجلس الإدارة، وأما المتمردون «فدخلوا إلى قاعة مجلس الإدارة حيث حطّموا المقاعد وأهانوا أعضاء المجلس، واتهموهم بأنهم يقبضون الرواتب الضخمة بينما يموت الجنود الفقراء جوعاً»، وعندها استدعى الحاكم مجلس الإدارة لاجتماع

طارئ لدرس الأوضاع المتردية، حيث أصدر المجلس قرارات تبتّ كل مطالب المتمردين، وهذه القرارات هي:

«- تصبح الرواتب الشهرية للجندرمة كما يلي:

«- لعناصر الخدمة الملتحقين بالموظفين أو بالمكاتب الإدارية: ١٢ مجيدية.

«- لعناصر الكتيبة الأولى:

«- للنفر: ١٥ مجيدية - للأونباشي: ١٧ مجيدية

«- للجاويش: ١٨ مجيدية - للباشجاويش: ٢٠ مجيدية.

«- لعناصر الخيّالة:

- للخيّال: ٢٥ مجيدية - للأونباشي: ٢٧ مجيدية

«- للجاويش: ٢٨ مجيدية - للباشجاويش: ٣٠ مجيدية

«- ينال، كل رجل من الجندرمة، بزتين سنوياً: واحدة للشتاء، وأخرى للصيف.

«- يقاضى رجال الجندرمة أمام المحاكم العسكرية فقط، وينالون تعويضات انتقال، مع ١٥ يوماً لنقل المسكن، في كل مرة يغيرون مواقعهم.

«- تمنح الترقية للأكفاء، وبلوغ الرتب العليا متاح أمام الجميع.

▪ - ينال الجندي الجريح، في الخدمة، ثلثي راتبه، وتنال أسرة الشهيد كامل الراتب.

«- لا يلاحق الذين حرّضوا على التمرد.

«وما أن سمع المتمردون قرارات المجلس هذه، وكانوا قد عادوا للاصطفاف، من جديد، أمام السراي، حتى ردّدوا هاتفين، ثلاث مرات: «ليحيا

السلطان» ثم تفرقوا، كل إلى مركزه، وأفرج عن الجنود والموسيقيين الذين كانوا محتجزين».

إلا أن الصحيفة تعود فتستطرد، بعد ذلك، قائلة إن المتمردين «خافوا أن لا تتمكن الحكومة من الوفاء بالالتزاماتها هذه، بسبب إفلاس خزينتها، وأصرّوا على أن يتم الاتصال بالآستانة لتأكيد هذه الالتزامات واستمراريتها، مهدّدين بالاستيلاء على واردات البريد والبرق إذا لم يحظوا بجواب مباشر، وكان الباشا، حينئذٍ، غائباً، وما أن علم بالأمر حتى اتصل بالقناصل العامين المهتمين (بجبل) لبنان، وأما المتمردون الذين ظلوا محتشدين أمام سراي بعبدا، فيشاع أن الضباط قد انضموا إليهم، في مطالبهم هذه»[١٩٩].

أما «يوسف الحكيم» فقد روى الحادثة بشكل آخر، إذ قال:

ما أن انتهى (الحكيم) من إلقاء خطاب الباشا بالعربية حتى «علا هتاف الجند، بصوت واحد، بحياة الحاكم المحبوب، فشكرهم (أي الحاكم) وهمّ بالعودة إلى مكتبه، فلما رأى أعضاء مجلس الإدارة، من داخل السراي، حيث كانوا يرقبون مصير التظاهرة، انها قد انتهت بسلام، خرجوا متقدمين نحو الحاكم لمقاسمته شرف هذه النهاية بحضورهم، ولكن الجنود صاحوا بهم: «إرجعوا يا خونة» وأخذوا يرمونهم بالحجارة وبالألفاظ المهينة حتى أعادوهم إلى داخل السراي حيث قبعوا في غرف الموظفين بانتظار الفرج. أما الحاكم فعاد إلى مكتبه باطمئنان مقرون بالحزم والوقار، ولم يمرّ إلا القليل من الوقت حين تقدمت إليه اللجنة التي اعتمدها الجنود، فأصدر أمره، على الفور، بأن يصرف لهم، من الخزينة، عشرة آلاف ليرة، كسلفة لسد عوزهم، ريثما ينظر في مطاليبهم، بما تستحقه من العطف الأبوي. ولما عادت اللجنة تنقل إليهم المقدمة الطيبة لوعد الحاكم الرؤوف، تعالت أصوات هتافهم بالدعاء لدولته،

معلنين اعتمادهم على عدله وعنايته، وانصرفوا بسلام، كل منهم إلى مركز عمله، ودخل أعضاء مجلس الإدارة على الحاكم، في مكتبه، يهنئونه على تدبير الأمر بحكمته دون إراقة نقطة دم، وقد برّ الحاكم بوعده، وأثبت عطفه على جنوده»[٢٠٠].

لا يمكننا، في الواقع، أن نقرّر أياً من الروايتين هي الصحيحة، خصوصاً أن كلتيهما صادرتان عن شاهد عيان، (وإن كنا نميل إلى الأخذ برواية الحكيم)، إلا أن جوهر الروايتين يكاد لا يختلف، إذ توصل المتمردون إلى رفع الظلم والحيف عنهم بتدابير إدارية كانت حازمة وصارمة، وتلبي مطالبهم، كما يبدو.

إلا أن قضية تمرد الجندرمة لم تنتهِ عند هذا الحد، بل إن الحاكم العام أراد معرفة الأسباب العميقة لهذا التمرد، وما أن تبين له أن شكاوى الجندرمة متعددة وتعود إلى عهود قديمة دون أن يتمكن قائدها «ملحم بك الخوري» من معالجة أسباب هذه الشكاوى، بل إن عجزه قد ظهر منذ أن استطاع المتمردون ترك مخافرهم ومراكز عملهم في كل أنحاء الجبل والتوجه إلى عاصمة المتصرفية في تظاهرة لم يسبق لها مثيل، في تاريخ المتصرفية، دون أن يتمكن قائدهم من الحؤول دون هذا التمرد، قبل حصوله، أو العمل على وقفه قبل تفاقمه، حتى أوعز إليه بالاستقالة من قيادة الجندرمة، فقدم ملحم بك الخوري استقالته لكي يخلفه بالوكالة، في هذا المنصب الرفيع «البكباشي سعيد بك البستاني» الذي أثبت كفاءة وجدارة ومقدرة في قيادة المؤسسة العسكرية، مما دفع بأوهانس باشا إلى تعيينه قائداً أصيلاً للجندرمة، بعد ترقيته لرتبة «ميرالاي»[٢٠١].

ولم يكتف «أوهانس باشا» بتغيير قمة الهرم في مؤسسة الجندرمة، بل إنه استمر في التحقيق لكشف كل أسباب التمرد، مستعيناً، لذلك «بمفتشين من

كبار رجال الجيش العثماني» هما، الميرالاي طيار بك، ومعاونه، وقد قدّم طيار بك تقريره، بهذا الصدد، إلى الحاكم العام، بعد أسبوع من تكليفه هذه المهمة، وقد أثبت هذا التقرير ما يلي:

- صحة تصرف الحاكم بتغيير قائد الجندرمة «لضعف إدارته وإرادته».
- خلو تمرد الجندرمة من أي تدخل أجنبي، والتأكيد على أن أسبابه الحقيقية هي «التذمر من سوء الإدارة التي أدّت إلى ضآلة مرتبات أفراد الجند (أنفار الجندرمة) وصغار ضباطهم، وعدم إنصافهم من الترفيع الذي يستحقه بعضهم».

ولما كان «أوهانس باشا» قد أدرك ما كان عليه نظام «الجندرمة» في الجبل من تخلف، وذلك بعد مضي نصف قرن على وضع هذا النظام ورعايته من قبل داود باشا والبعثة العسكرية الفرنسية التي عاصرته (بعثة النقيب فان)، فقد قرّر استدعاء ضابط فرنسي لوضع نظام جديد للجندرمة، «فكان له ما أراد، وجاء خبير فرنسي برتبة قومندان، ظل في (جبل) لبنان، على نفقة الحكومة، عشرة أيام، درس فيها حالة الجند، من جميع نواحيه العسكرية والإدارية والمالية»، ثم عاد إلى فرنسا لكي يضع تقريراً أرفقه بمشروع نظام جديد للجندرمة في جبل لبنان[٢٠٢].

ويذكر «النقيب فؤاد شهاب» في مقالته التي نشرها في مجلة «جيوش المشرق»، في تموز/يوليو عام ١٩٣٨ (وقد سبق أن أشرنا إليها)، أن المتمردين استطاعوا أن يفرضوا زيادة على رواتبهم الشهرية تراوح بين ٥٠٪ للكولونيل (الميرالاي) و١١٠٪ لباقي عسكريي الجندرمة، وأن الضابط الفرنسي الذي كلّف مهمة إعادة تنظيم الجندرمة (وهو النقيب بوفيه Bouvet) عام ١٩١٤، استدعي إلى فرنسا قبل إنجازه مهمته، وذلك بسبب اندلاع الحرب العالمية[٢٠٣].

وهكذا، فإن النظام الجديد لم يبصر النور، إذ إنه، ما أن اندلعت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، ودخلت الامبراطورية العثمانية طرفاً فيها، إلى جانب ألمانيا، وعيّن «جمال باشا» حاكماً عاماً لسوريا، وقائداً «للفيلق الرابع» المتمركز في هذه البلاد، حتى أصبح الحاكم العام لجبل لبنان مرتبطاً مباشرة، بالحاكم العام لسوريا، وبمعنى آخر، ألغيت امتيازات «متصرفية جبل لبنان» وأصبح الجبل خاضعاً لحكم الوالي العثماني مباشرة، كباقي الولايات السورية، ودخلت القوات العثمانية الجبل «لصدّ ما يحتمل وقوعه من هجوم الأعداء المحاربين» كما جاء في إعلان جمال باشا لأهالي جبل لبنان فور دخول تلك القوات إلى الجبل، ثم ما لبث أن حلّ «مجلس الإدارة المركزي»، لجبل لبنان (بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩١٥) ونفى عدداً من أعضائه إلى مدن الأناضول، كما نفى معهم «الميرالاي سعيد بك البستاني»، قائد الجندرمة (راجع، لذلك، الفصل الثامن من الباب الأول (الجزء الخامس): المتصرف أوهانس قيومجيان باشا).

وكان العرف قد استمر، طوال عهد المتصرفية، أن يكون قائد الجندرمة في الجبل من الطائفة المارونية، إلا أن جمال باشا خرق ذلك العرف، بعد نفي سعيد بك البستاني، وعيّن (بتاريخ ٢٦ آذار/مارس نفسه) مجلس إدارة جديد للجبل، كما عيّن لقيادة الجندرمة في الجبل، ضابطاً درزياً، كفؤاً للمهمة على أي حال، هو «البكباشي ملحم بك حمادة»، وكان هذا قد تابع دروسه العسكرية في المدارس العسكرية بالآستانة، حيث تخرّج منها ضابطاً، والتحق بالجيش العثماني، ثم تقدّم في سلم الترقية العسكرية حتى بلغ رتبة «بكباشي». ويحدثنا «يوسف الحكيم» عن ردّة الفعل لدى ضباط الجندرمة في الجبل على هذا التعيين فيقول: «قابل المقدمون والضباط (اللبنانيون)، ولا سيما المقدم فؤاد بك شقير الذي توفرت فيه الكفاءة وكل صفات القيادة، إسنادها (أي القيادة)

إلى غريب عنهم بكثير من الامتعاض»، ولكن القائد الجديد «ملحم بك حمادة» إستطاع «بحسن إدارته وكرم خلقه ولطف معشره» أن يتغلب على كل الصعوبات وأن يحظى «برضى الحاكم وقائد الفرقة (جمال باشا) معاً»[٢٠٤].

ويذكر «النقيب فؤاد شهاب» في مقالته التي أشرنا إليها آنفاً، أن جندرمة الجبل «كانت، منذ نشأتها، متهمة من قبل الباب العالي، بأنها ذات ميول فرنسية»، لذا فإنه، ما أن اندلعت الحرب، واحتلت القوات العثمانية (جبل لبنان، حتى عيّنت الدولة العثمانية ملاكات من الضباط العثمانيين، لهذه الجندرمة، كما أنه تمّ دمج الكتيبتين في كتيبة واحدة، وغُيِّر الزيّ «الذي كان يرمز إلى صداقة فرنسا» إلى زيّ عثماني، و«سُرِّح الضباط والجنود المعروفون بتعلقهم بفرنسا». وشهدت الجندرمة «عدّة حالات فرار» بسبب «الظروف الصعبة» التي عاشتها منذ عام ١٩١٥، مما أدّى إلى تفكّكها عام ١٩١٨، حيث أضحت «أشبه بعصابة، منها بقوة نظامية»[٢٠٥].

أمام كل هذه التغيّرات، وخصوصاً تعيين حاكم عسكري للجبل هو «رضا باشا»، وكيل القائد العام جمال باشا، والذي رقي لرتبة ميرالاي وأصبح يتدخل في شؤون الجندرمة[٢٠٦]، وأمام ما كان ينال بني جنسه (الأرمن) من حرب إفناء في مختلف أرجاء الدولة العثمانية، رأى «أوهانس باشا» أن استقالته أصبحت أمراً حتمياً، فسارع إلى تقديمها وغادر البلاد، مما أفسح في المجال لتعيين متصرفين استثنائيين على الجبل بعده، وهم: علي منيف بك (١٩١٥ - ١٩١٦) واسماعيل حقي بك (١٩١٦ – ١٩١٨) وممتاز بك (١٩١٨).

وكان من الطبيعي أن لا يقوم هؤلاء المتصرفون الأتراك بأي دور تنظيمي في الجبل، سواء على الصعيد الإداري أم الصعيد العسكري، وذلك طوال فترة الحرب التي انتهت عام ١٩١٨ بهزيمة العثمانيين وخروجهم من سوريا نهائياً.

جدول
بالرتب العسكرية العثمانية وأسماء الوحدات
وما يقابلها بالعربية والفرنسية

(المرجع: رسملي قاموس فرانساوي)

(قاموس فرنسي - عثماني)

١ - الرتب العسكرية:

- جنرال : عميد أو لواء أو جنرال (Général) قائد لواء.
- ميرالاي : عقيد أو كولونيل (Colonel) قائد فوج.
- ألاي أميني : قيّم الفوج (Yntendant du Régiment).
- بكباشي (أو بمباشي أو بنباشي) : مقدم أو قومندان (Commandant) أو ماجور (Major) قائد كتيبة.
- قول أغاسي : صاغ أو رائد (Adjudant - Major).
- يوزباشي : نقيب أو كابيتان (Capitaine).
- ملازم : ملازم أول أو ليوتنان (Lieutenant).
- ملازم ثان : ملازم أو سوليوتنان (S/Lieutenant).
- كوجك ضابط : معاون ضابط أو ادجودان (Adjudant).
- باش جاويش : رقيب أول (Sergent - Chef).
- جاويش : رقيب (Sergent).

- أونباشي : عريف (Caporal).
- نفر : جندي (Soldat).
- بياده : مشاة (Ynfanterie).
- سواري : خيّالة (Cavalerie).
- طوبجي : طوبجليق، طوبجي عسكري (Artilleur).

٢ - الوحدات العسكرية:

- لوا : لواء (Brigade).
- ألاي : فوج (Régiment).
- طابور : كتيبة (Bataillon).
- بلوك : سرية (Compagnie).
- زمرة : حضيرة (Groupe).
- طاقم : رهط (Equipe).

حواشي الفصل الأول

(١) نصت المادة الخامسة عشرة من نظام المتصرفية الذي أقرّ بتاريخ ٩ حزيران/يونيو عام ١٨٦١ (المادة ١٤ من النظام المعدل عام ١٨٦٤)، على ما يلي: «في الظروف العادية، يعتبر حفظ النظام وتنفيذ القوانين منوطين بالحاكم، حصراً، وذلك بواسطة وحدة من الشرطة المختلطة يتم تجنيدها بمعدل ٧ رجال من كل ألف نسمة.

«تلغى الحوالات العسكرية، ويستعاض عنها بوسائل إكراه أخرى مثل الحجز والحبس، ويمنع على عناصر الشرطة، تحت طائلة أقسى العقوبات، أن يطلبوا أي أجر من الأهالي، سواء أكان ذلك مالاً أم أشياء عينية. ويجب على هؤلاء العناصر أن يرتدوا زياً موحداً، أو أية إشارة خارجية (ظاهرة) تدل على وظائفهم.

«وإلى أن يتأكد الحاكم من أن الشرطة المحلية أصبحت قادرة على مواجهة الواجبات التي توكل إليها في الظروف العادية، تكون طريق بيروت - دمشق وصيدا - بيروت - طرابلس بأيدي قوات السلطان، وتخضع هذه القوات لأوامر حاكم الجبل.

«في الحالات الإستثنائية، وعند الضرورة، وبعد أخذ رأي مجلس الإدارة المركزي، يمكن للحاكم أن يطلب من السلطات العسكرية في سوريا مساعدة القوات النظامية، وعلى الضابط الذي يقود هذه القوات أن ينسّق، شخصياً، للتدابير التي سوف يتخذها، مع حاكم الجبل. ومع احتفاظه بحقّه في المبادرة وقدر الموقف فيما يتعلق بكل المسائل العسكرية البحتة، كمسائل الاستراتيجية والانضباط، فهو يخضع لحاكم الجبل طوال مدّة وجوده في (جبل) لبنان، ويعمل تحت مسؤولية هذا الأخير. وعلى هذه القوات أن تنسحب من الجبل حالما يوعز الحاكم، رسمياً، إلى قائدها، ان الهدف الذي من أجله أتت، قد تحقق». (أنظر: المقدمة التاريخية).

(٢) أنظر (تعليمات شكيب أفندي) الصادرة في آخر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٤٥ (الخازن، فيليب وفريد، ج ١: ٢٢٤ و٢٢٦).

(٣) تقرير النقيب «فان» إلى «دروين دي لهيس» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٦٣. (Ismaïl, Documents diplomatiques et consulaires, T.11, p. 394).

(٤) - Ibid, p. 396.

(٥) تقرير النقيب «فان» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٦٤، (Ismaïl, Doc. T.12, p. 53).

(٦) الحكيم، يوسف، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ١٧ - ١٨.

(٧) - Ismaïl, op. cit. T.11, p. 394.

(٨) - De Testa, Recueil dans traités de la Porte ottomane avec les Puissances étrangères, T.VI, p. 402.

(٩) - Jouplain, la question du Liban, p. 450.

(١٠) قدر القنصل الروسي، قسطنطين بتكوفيتش، خلال فترة ١٨٦٩ - ١٨٨٢، عدد سكان المتصرفية عام ١٨٦١ بنحو ٢٠٠ ألف نسمة، بحيث يكون العدد المفترض للشرطة المختلطة، في هذا العام، نحو ١٤٠٠ جندي (بتكوفيتش، قسطنطين، لبنان واللبنانيون، ص ١٢٥).

(١١) م. ن. ص ١٢٥.

(١٢) م. ن. ص ١٢٦.

(١٣) رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٤٤.

(١٤) بتكوفيتش، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(١٥) رستم، المرجع السابق، ص ٤٤، وانظر تقرير النقيب «فان» بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٥، (Ismaïl, Doc. T.12, p. 225).

(١٦) رسالة «أوتري» قنصل فرنسا ببيروت، إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٩ حزيران/يونيو عام ١٨٦٢، (Ismaïl, op. cit. T.11, p. 193).

(١٧) رستم، المرجع السابق، ص ٤٤ - ٤٥، وانظر: (Ismaïl, Ibid).

(١٨) رستم، م. ن. ص ٤٥.

(١٩) - Ismaïl, op. cit. T.11, p.p. 193 - 195 et p. 294.

(٢٠) رسالة «توفنيل» إلى «أوتري» بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس عام ١٨٦٢ (Ibid, p. 227).

(٢١) رسالة «أوتري» إلى «توفنيل» بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ١٨٦٢ (Ibid, p. 229).

(٢٢) رسالة «أوتري» إلى «توفنيل» بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر عام ١٨٦٢ (Ibid, pp. 248 - 249).

(٢٣) - Ibid, p. 249.

(٢٤) رسالة «دروين دي لوي» إلى «أوتري» بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٢ (Ibid, p.p. 258 - 259).

(٢٥) Ibid, p. 396 -.

(٢٦) تقرير النقيب «فان» بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ١٨٦٣ (Ibid, p. 304)، إلا أن «فان» يقول، في تقرير آخر بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٥، أنه غادر مرسيليا، مع عناصر البعثة في ٢٨ شباط/فبراير ١٨٦٣ ووصل إلى بيروت بتاريخ ٧ اذار/مارس ١٨٦٣ (Ibid, T.12, p.220).

(٢٧) رسالة «أوتري» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ٢٢ آذار/مارس ١٨٦٣ (Ibid, T.11, p. 288)، وتقرير النقيب «فان» إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ١٨٦٣ (Ibid, T.11, p. 304).

(٢٨) التقرير نفسه (Ibid, pp. 304 - 305)، ويبدو أن النقيب «فان» كان يرى أن الرقم ١٨٦٠ هو نسبة الـ ٧ بالألف من عدد سكان المتصرفية البالغ أكثر من ٢٦٦ ألف نسمة، وهو ما عاد فأكّده في تقرير له بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٥ (أنظر الفصل الأول من الباب الأول - الجزء الخامس).

(٢٩) Ibid, p. 305 -.

(٣٠) Ibid -.

(٣١) رسالة «أوتري» إلى «المركيز دي موستييه» سفير فرنسا في الآستانة، بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٨٦٣، (Ibid, p. 294)، ومن تقرير مراسل صحيفة «ليفان هيرالد Levant Herald» بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٨٦٣ (Ibid, pp. 297 - 298).

(٣٢) رسالة «أوتري» نفسها إلى المركيز دي موستييه (Ibid, pp. 293 - 294).

وفي رسالة من «دي لهيس» وزير الخارجية إلى الكونت دي شابيلو - لوبا (Comte de Chapeloup - Laubat) وزير البحرية، بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو عام ١٨٦٣، يقترح وزير الخارجية، على وزير الحربية، أن يتم إنشاء قاعدة بحرية فرنسية على الشواطئ السورية، وذلك «كي لا نفاجأ بالأحداث التي يمكن أن تطرؤ، وكي نحتفظ بتعاطف الأهالي مع فرنسا وشعورهم بقوتها» (Ibid, p. 309). كما أن إقامة علاقات تعاطف بين الضباط الفرنسيين والأهالي أمرٌ مرغوب فيه، وظهور الزي العسكري الفرنسي بين الأهالي يحدث «تأثيراً معنوياً على العامة» (p. 310). كما يرى وزير الخارجية فائدة من إنشاء هذه القاعدة على

الشواطئ السورية، «بحيث يستطيع قائدها، في المناسبات غير المنتظرة، أن ينسّق عمله مع القنصل العام دون الرجوع إلى قائد قاعدتنا في المشرق» (p. 311).

(٣٣) Ismaïl, Ibid, T.11, p. 342 -.

(٣٤) Ibid, pp. 342 - 343 -.

(٣٥) Ibid, p. 343 -.

(٣٦) Ibid, pp. 343 - 344 -.

(٣٧) رسالة بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٣ (Ibid, pp. 384 - 385).

(٣٨) Ibid, p. 385 -.

(٣٩) تقرير «فان» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٦٥ (Ibid, T.12, p. 220).

(٤٠) تقرير «فان» إلى وزير الحربية بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو عام ١٨٦٣ (Ibid, T.11, pp. 307 - 308).

(٤١) تقرير «فان» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٦٥ (Ibid, T.12, pp. 221 - 222).

(٤٢) Ibid, T.12, p. 219 -.

(٤٣) تقرير النقيب «فان» إلى وزير الخارجية الفرنسية «دروين دي لهيس» بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٦٣ (Ibid, T.12, p. 221, et: Ibid, T.11, p. 390).

(٤٤) Ibid, T.12, pp. 221 - 222 -.

(٤٥) Ibid, p. 222 -.

(٤٦) Ibid, p. 223 -.

(٤٧) Ibid -.

(٤٨) Ibid, p. 224 -.

(٤٩) Ibid, T.11, p. 390، إلا أن داود باشا كان يرى أن أهل الجبل لا يمكنهم أن يكونوا سوى «رجال شرطة»، وانه بحاجة إلى «وحدات نظامية من الأجانب، من سويسرا أو ألبانيا، على أن يكونوا من المسيحيين، حتى إذا ما أطلقوا النار لا يثير ذلك صراخ أوروبا» (Ibid, T.12, p. 224).

(٥٠) Ibid, T.12, p. 224. -

(٥١) ibid, T.11, p. 390. -

(٥١ مكرر) Ibid, T.32, p. 257. -

(٥٢) Ibid, T.11, p. 393. -

(٥٣) Ibid, pp. 394 - 395، وقد ورد في التقرير الذي وضعه النقيب «فان» بتاريخ ١٨٦٥/١٢/٢٥، أن الجندرمة انتظمت في «سريتي مشاة وسرية خيّالة على الطريقة الفرنسية» (Ibid, T.12, p. 225).

(٥٤) Ibid, T.12, p. 226. -

(٥٥) Ibid. -

(٥٦) Ibid. -

(٥٧) Ibid, p. 227. -

(٥٨) Ibid, p. 228. -

(٥٩) أنظر التفاصيل في Ibid, pp. 229 - 231 وانظر: Ibid, T.11, p. 452.

(٦٠) تقرير النقيب «فان» إلى وزير الخارجية «دروين دي لهيس» بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير عام ١٨٦٤ (Ibid, T.11, p. 408).

(٦١) Ibid. -

(٦٢) Ibid, pp. 408 - 409. -

(٦٣) تقرير «سيكالدي» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٦ آذار/مارس ١٨٦٤ (Ibid, pp. 414 - 415).

(٦٤) Ibid, p. 421. -

(٦٥) Ibid, pp. 418 - 419. -

(٦٦) Ibid, p. 428. -

(٦٧) Ibid, p. 432. -

(٦٨) Ibid، وقد غادر أحد أعضاء البعثة (الرقيب الأول توركيه) سوريا عائداً إلى بلاده بسبب مرض ألمّ به (Ibid, pp. 428 - 429).

(٦٩) Ibid, pp. 432 - 433. -

(٧٠) Ibid, p. 439. -

(٧١) تقرير النقيب «فان» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٨٦٤ (Ibid, p. 447). ويلاحظ «فان» في تقريره هذا، رغبة الحاكم العام في إقصاء الأمراء الشهابيين عن قيادة الجندرمة وتعيين ضباط دروز بدلاً منهم (Ibid).

(٧٢) التقرير نفسه، (Ibid, p. 448)، ويذكر «فان»، في هذا التقرير، أن الباشا فاتحه بحقه (أي الباشا) في «موسيقى وحرس تشريفات» باعتباره مشيراً (Ibid).

(٧٣) تقرير النقيب «فان» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣ أيول/سبتمبر ١٨٦٤ (Ibid, pp. 450 - 451).

(٧٤) Ibid, p. 451. -

(٧٥) Ibid، (الحاشية)، مع الإشارة إلى الأخطاء العديدة الواردة في الأرقام التي أوردها واضع التقرير، والتي قمنا بتصحيحها.

(٧٦) Ibid, p. 452. وكان «فان» يدعو جندرمة الجبل «ميليشيا وطنية» وليس «ميليشيا محلية» كما يراها الحاكم العام.

(٧٧) Ibid, T.12, pp. 22 - 23. -

(٧٨) Ibid, pp. 52 - 53، ويرى «دي بونيير دي وبير De Bonnières de Wierre» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة، انه، لكي يكون التوزيع عادلاً، وإذا افترضنا أن العدد المطلوب تطويعه هو ١٤٠٠ رجل، فإن توزيع هذا العدد على الطوائف يجب أن يتم كما يلي: ٩٠٠ للموارنة، و١٥٠ للدروز، و١٥٠ للروم الأرثوذكس و١٠٠ للروم الكاثوليك و١٠٠ للمسلمين، وذلك يعني «وضع شرطة الجبل بيد الموارنة، بصورة مطلقة تقريباً» (رسالة دي بونيير إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٤ اب/أغسطس ١٨٦٤ - (Ismaïl, Doc, T.32, p. 236).

(٧٩) Ibid, T.12, pp. 53 - 55. -

(٨٠) تقرير النقيب «فان» إلى وزير الخارجية «دروين دي لهيس» بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٦٤ (Ibid, pp. 82 - 83).

(٨١) تقرير «أوتري» القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٩ شباط/فبراير ١٨٦٥ - (Ibid, pp. 94 - 95). وتقرير «فان» إلى «درون دي لهيس» بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٨٦٥ (Ibid, pp. 96 - 97).

(٨٢) تقـرير النقيب «فـان» إلى وزير الخارجية بتـاريخ ١٢ شباط/فبراير عـام ١٨٦٥ (Ibid, T. 12, pp. 96 - 97).

(٨٣) Ibid, p. 138، ويؤكّد «ديزيسار» هذا الأمر في رسالة تالية منه إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو عام ١٨٦٥ (Ibid, p. 167).

(٨٤) Ibid, pp. 163 - 164.

(٨٥) يذكر القنصل الفرنسي العام ببيروت «ديزيسار» في رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ١٨٦٥، أنه استعرض، في بيت الدين «كل الجندرمة اللبنانية» التي تعدّ مايتي رجل من الخيّالة والمشاة، بترتيب المعركة» (Ibid, p. 166).

(٨٦) الرسالة نفسها (Ibid, pp. 167 - 168).

(٨٧) الرسالة نفسها (Ibid, pp. 168 - 169).

(٨٨) تقرير النقيب «فان» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٨٦٥ (Ibid, p. 161)، وانظر: رسالة «المركيز دي موستييه» إلى وزير الخارجية (Ibid, T. 32, pp. 141 - 142). وبرقية من «دي بونيير» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٨٦٤ تتعلق بخلاف «فان» مع مدير دير القمر، تلتها رسالة من «دي بونيير» بالموضوع نفسه، وشكاوى أخرى ضد «فان» (Ibid, T.32, pp. 441 - 442).

(٨٩) Ibid, T.12, pp. 157 - 159.

(٩٠) مذكرة بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ١٨٦٥ (Ibid, pp. 174 - 175).

(٩١) Ibid, pp. 182 - 183.

(٩٢) تقرير «ألتاب» إلى رئيسه في وزارة الحربية الفرنسية، بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٨٦٥ (Ibid, p. 313).

(٩٣) Ibid, pp. 213 m313. وانظر أسباب عودة داود باشا عن استقالته في رسالة «دي بونيير» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ١٨٦٥ (Ibid, T.32, p. 407).

(٩٤) Ibid, T.12, pp. 215 - 216 et p. 378.

(٩٥) راجع هذا التقرير بكامله في (Ibid, pp. 218 - 246). وقد وجدنا نسخة من هذا التقرير في مصلحة جيش البر الفرنسي بفنسين (Service historique de l'Armée de Terre- Vincennes) تحت رقم (Côte 7 N 1646) وبعنوان: تقرير النقيب «فان» المتعلق بمهمته في

(جبل) لبنان، لدى داود باشا (شباط/فبراير ١٨٦٣ - تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٥)، وموضوع التقرير: تنظيم الجندرمة أو الميليشيا المحلية ١٨٦٣ (Constitution de la Gendarmerie ou milice indigène 1863).

(٩٦) التقرير نفسه، Ibid, pp. 219 - 220.

(٩٧) تقرير «فان» بتاريخ ١٨٦٣/١٢/٢٦ (Ibid, T.11, pp. 394 - 395)، وتقرير «أوتري» بتاريخ ١٨٦٣/١٢/١٢ (Ibid, p. 385) وتقرير «فان» بتاريخ ١٨٦٤/١٢/٣ (Ibid, T.12, p. 70).

(٩٨) رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٤٤ - ٤٥.

(٩٩) رسالة «ديزيسار» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير عام ١٨٦٦ (Ismaïl, op. cit. T.12, p. 266 - 267).

(١٠٠) Ibid, p. 267. وانظر تقرير «ألتاب» الذي أرسله إلى رئيسه في وزارة الحربية، بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٨٦٦ (Ibid, p. 313). ويقدر «ألتاب»، في تقريره هذا، أن هذا العدد سيرتفع، خلال عشرين يوماً، إلى ٣٥٠ رجلاً (Ibid).

(١٠١) Ibid, p. 267.

(١٠٢) تقرير «ألتاب» إلى وزارة الحربية بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٨٦٦، (Ibid, p. 314).

(١٠٣) أنظر التفاصيل في (Ibid, pp. 314 - 317) وقد قتل في هذه الأحداث نفر واحد من الجندرمة وآخر من الدراغون، وجرح ٤ من الجندرمة وواحد من الدراغون، كما جرح اثنان من آل حبيش أنصار الباشا (Ibid, p. 317). أما «الدراغون» فهم عسكريون عثمانيون معظمهم من البولونيين، أتى بهم الباشا من الآستانة، ويبلغ عديدهم زهاء ألف رجل (Ibid, T. 12, pp. 317 - 319).

(١٠٤) التقرير نفسه (Ibid, pp. 318 - 320)، وقد قتل في هذه الأحداث: نفران من الجندرمة و٦٥ جندياً تركياً، وجرح ٥ من الجندرمة و٣ من الدراغون و٨٢ من الجيش العثماني، كما أسر ١٩ جندياً عثمانياً (Ibid, p. 320).

(١٠٥) التقرير نفسه (Ibid, pp. 320 - 321). وقد وردت «بنشعان Bnachaan» في تقرير «ألتاب» وكذلك في رسائل «ديزيسار».

(١٠٦) رسالة «ديزيسار» إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٧ اذار/مارس ١٨٦٦، (Ibid, p. 346).

(١٠٧) برقية من «ديزيسار» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ١٨٦٦، جاء فيها: «أرسل داود باشا إليّ البرقية التالي: لقد انتهت ثورة يوسف كرم تماماً، وستبدأ الجيوش النظامية،

منذ الغد، بالجلاء عن الجبل، لتحتل، موقتاً، الساحل من طرابلس إلى بيروت» (Ibid, p. 350) وكان داود باشا قد استدعى القوات العثمانية لمساعدته في التصدي لثورة كرم.

(١٠٨) رسالة «ديزيسار» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٣ نيسان/ابريل ١٨٦٦ (Ibid, p. 355).

(١٠٩) رسالة «ديزيسار» إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٦ أيار/مايو ١٨٦٦ (Ibid, p. 366).

(١١٠) رسالة «ديزيسار» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ١٨٦٦، (Ibid, pp. 373 - 374).

(١١١) الرسالة نفسها (Ibid, pp. 374 - 375).

(١١٢) الرسالة نفسها (Ibid, p. 378)، وانظر: Ibid, p. 381.

(١١٣) الرسالة نفسها (Ibid, p. 379).

(١١٤) رسالة «ديزيسار» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٨٦٦، (Ibid, p. 380).

(١١٥) رسالتا «ديزيسار» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٣ و٩ كانون الثاني/يناير ١٨٦٧ (Ibid, pp. 410 et 420).

(١١٦) رسالة «ديزيسار» إلى «المركيز دي موستييه Le Marquis du Moustier» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٨٦٧ (Ibid, T.13, p. 15).

(١١٧) Ibid. -

(١١٨) رسالة «والوسكي» القائم بأعمال القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى المركيز دي موستييه، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٨٦٨، (Ibid, pp. 57). ورسالته بتاريخ ٩ شباط/فبراير ١٨٦٨ (Ibid, p. 62).

(١١٩) رسالة «روسو» إلى «المركيز دي موستييه» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر عام ١٨٦٨ (Ibid, p. 115).

(١٢٠) رسالة «روسو» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٨ (Ibid, pp. 135 - 136).

(١٢١) رسالة «والوسكي» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٨٦٨، ثم رسالة «روسو» إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٨٦٨ (Ibid, pp. 58 et 115).

(١٢٢) Revue des troupes du levant No.7, juillet 1937, Milice libanaise de 1864 à 1918, pp. 53 - 60. -

(١٢٣) رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، ص ١١٩.

(١٢٤) م. ن. ص. ن. ويبدو أن «فرانكو باشا» قد استعان، لتنظيم الجندرمة، بمستشار فرنسي يدعى «دبرو» إلا أن هذا المستشار لم يترك أثراً يذكر.

(١٢٥) م. ن. ص ١١٩ - ١٢٠.

(١٢٦) م. ن. ص ١٢٠ - ١٢١.

(١٢٧) م. ن. ص ١٢١ - ١٢٢.

(١٢٨) م. ن. ص ١٨٠ - ١٨١. ويذكر «النقيب فؤاد شهاب» أن سلاح الجندرمة أصبح، بعد عام ١٨٧٠، بندقية «شاسبوت Chassepot» مع حربة لعناصر الكتيبة الأولى، وبندقية عادية «Fusil gras» لعناصر الكتيبة الثانية (Revue des troupes du levant, No.7, Juillet 1937, p. 56).

(١٢٩) طربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب، ص ٣٤٥.

(١٣٠) رسالة الأمير نجيب شهاب قائمقام كسروان إلى الشيخ ضاهر الخازن مدير جرود كسروان بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر عام ١٨٨٠ (رستم، المرجع السابق، ص ١٨١).

(١٣١) رسالة الأمير سعيد خليل شهاب إلى الشيخ ضاهر الخازن مدير جرود كسروان (رستم، م. ن. ص. ن.).

(١٣٢) م. ن. ص ٢٣٧.

(١٣٣) م. ن. ص ١٩٧ - ١٩٨.

(١٣٤) م. ن. ص ١٩٨ - ١٩٩.

(١٣٥) بتكوفيتش، قسطنطين، لبنان واللبنانيون، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(١٣٦) م. ن. ص ١٢٦ - ١٢٧. ويسمي «بتكوفيتش» الجندرمة النظامية «بالشرطة» كما يسمي الجندرمة غير النظامية «بالضبطية».

(١٣٧) م. ن. ص ١٢٨ - ١٣٠.

(١٣٨) م. ن. ص ١٣١ - ١٣٢.

(١٣٩) Ismaïl, Doc. T.15, pp. 310 - 312. -

(١٤٠) Ibid, p. 317. -

(١٤١) Guinet, Vital, Syrie, Liban, et Palestine, p. 206. -

(١٤١ مكرر) الخوري، شاكر، مجمع المسرات، ص ٩٧.

(١٤٢) - Ismaïl, Doc. T.16, pp. 424.

(١٤٣) - Ibid, p. 426.

(١٤٤) أنظر هذه المطالب في Ibid, pp. 397 - 398.

(١٤٥) الخوري، بشارة، حقائق لبنانية، ج ١: ٣٣ – ٣٤.

(١٤٦) م.ن. ج ١: ٢٦، وانظر: Levantin, (Lammens), Etudes (Revue), 39 année, T.92, p. 160. وانظر كذلك: البستاني، شكري، دير القمر في آخر القرن التاسع عشر، ص ٢٠.

(١٤٧) م. ن. ص ٣٤.

(١٤٨) رسالة «الكونت دي سيرسي Comte de Cercey» قنصل فرنسا العام ببيروت، إلى «ديلكاسيه Delcassé» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٠٢ (Ismaïl, op. cit. T.17, p. 201 art 13 et 15).

(١٤٩) خطاب مظفر باشا في بعبدا بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٢ (Ibid, p. 206).

(١٥٠) رسالة «دي سيرسي» إلى «ديلكاسيه» بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٠٢ (Ibid, T. 17, pp. 202 - 203).

(١٥١) - Ibid, p. 267.

(١٥٢) - Ibid, 268.

(١٥٣) - Ibid, pp. 270 - 272.

(١٥٤) - Ibid, p. 275.

(١٥٥) - Ibid, p. 274.

(١٥٦) - Ibid, pp. 276 - 277.

(١٥٧) - Ibid, p. 277.

(١٥٨) - Ibid, p. 278.

(١٥٩) يهدي «ابراهيم بك الأسود» كتابه «دليل لبنان» الذي نشر، بطبعته الثالثة، عام ١٩٠٦، إلى «حضرة الوزير الكبير والمشير الخطير صاحب الدولة مظفر باشا متصرف (جبل) لبنان» (أنظر مقدمة الكتاب).

(١٦٠) الأسود، ابراهيم، دليل لبنان، ص ٢٦ – ٣٠.

(١٦١) م. ن. ص ٣٢ – ٥٦.

(١٦٢) تامر، جرجي، الهدية الوطنية في نظامات لبنان والاثار الدستورية، ص ٢٢٧ – ٢٣٢.

(١٦٣) م. ن. ص ٢٣٣.

(١٦٤) م. ن. ص ٢٣٤.

(١٦٥) م. ن. ص ٢٣٦.

(١٦٦) م. ن. ص ٢٣٧.

(١٦٧) م. ن. ص ٢٣٥ – ٢٣٦.

(١٦٨) م. ن. ص ٢٣٧ – ٢٣٩.

(١٦٩) راجع هذه التفاصيل في: م. ن. ص ٢٤١ – ٢٤٦.

(١٧٠) م. ن. ص ٢٤٦ – ٢٤٧.

(١٧١) م. ن. ص ٢٣٤ – ٢٣٥. ويبدو أن «ابراهيم بك الأسود» في كتابه «تنوير الأذهان» الذي صدر عام ١٩٢٥، قد أخذ معظم جداول عديد الجندرمة وجداول مرتباتها، وكذلك نظام الألبسة والحسومات، وتشكيل المجلس العسكري، من كتاب «الهدية الوطنية» لتامر، الصادر عام١٩٠٩.

(١٧٢) - Noujaim, Paul (Jouplain) La question du Liban, p. 409.

وانظر الحكيم، يوسف، بيروت ولبنان في عهد ال عثمان، ص ٦٣.

(١٧٣) الحكيم، م. ن. ص ١٧، وتجدر الإشارة إلى أن «جرجي تامر» في كتابه «الهدية الوطنية» أحصى رجال الجندرمة (عام ١٩٠٩) فبلغوا ٩٤٣ رجلاً.

(١٧٤) Jouplain, op. cit. pp. 488 - 490، وانظر: Levantin, op. cit. p. 160.

ويلاحظ، أن «جوبلان» أغفل، فيما يتعلق بالرواتب واللباس، ما يحسم من رواتب رجال الجندرمة من حسومات التقاعد والعقوبات، بالإضافة إلى حسومات اللباس، كما سبق أن أوضحها لنا «جرجي تامر» في كتابه «الهدية الوطنية». أما السلاح، فيذكر «فوك – ديبارك Fouques-Duparc» قنصل فرنسا العام ببيروت، في رسالة منه إلى سفير فرنسا في الآستانة، بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر عام١٩٠٨ ، أن شجاراً جرى بين الجنود الدروز والمسيحيين في دير القمر (وكان قائد الجند ضابط يدعى (فؤاد) شقير، برتبة قومندان، وقد استخدم الجند، في هذا الشجار: الجريد والبنادق. (Ismaïl, op. cit. T.18, pp. 73 - 74).

(١٧٥) - Jouplain, op. cit p. 490.

(١٧٦) - Ismaïl, op. cit. T.18, pp. 434 - 435.

(١٧٧) - Ibid, pp. 460 - 461.

(١٧٨) - Ibid, T.19, p. 32.

(١٧٩) - Ibid, pp. 48 - 49.

(١٨٠) - Ibid, pp. 52 - 53.

(١٨١) - Ibid, p. 58 - 59 et 63.

(١٨٢) أنظر مذكرة وزير الخارجية العثمانية هذه في Ibid, T. 19, pp. 73 - 73.

(١٨٣) - Ibid, p. 76.

(١٨٤) - Ibid, pp. 102 - 103.

(١٨٥) - Ibid, pp. 105 et 107 - 108.

(١٨٦) - ibid, p. 239.

(١٨٧) - Ibid, p. 242.

(١٨٨) - Ibid, p. 377.

(١٨٩) الحكيم، يوسف، المصدر السابق، ص ٦١.

(١٩٠) م. ن. ص ٦٥ و٨٢.

(١٩٠ مكرر) م. ن. ص ٦٥ و٨٣. ويعدّد «الحكيم» أسماء ضباط آخرين كانوا لامعين في الجندرمة أمثال المقدم سليم طرابلسي، والحاج شاهين (م. ن. ص ٨٢ - ٨٣).

(١٩١) م. ن. ص ١٧.

(١٩٢) - Ismaïl, op. cit. T.20, pp. 51 - 52.

(١٩٣) الحكيم، يوسف، المصدر السابق، ص ٧٨.

(١٩٤) - Ismaïl, op. cit. T.20, p. 52.

(١٩٥) الحكيم، المصدر السابق، ص ٧٨ - ٧٩.

(١٩٦) م. ن. ص. ن. و Ismaïl, op. cit. T. 20, p. 52.

(١٩٧) - Ismaïl, Ibid, p. 53.

(١٩٨) الحكيم، المصدر السابق، ص ٧٩، وانظر: Ismaïl, Ibid, p. 53.

(١٩٩) Ismaïl, Ibid, pp. 54 - 55. وقد أوردت الصحفة، خطأً، تسمية «البنباشي» لرتبة «عريف» والصحيح أنها «الأونباشي» (راجع القاموس الفرنسي - العثماني: Caporal).

(٢٠٠) الحكيم، المصدر السابق، ص ٧٩ - ٨٠.

(٢٠١) م. ن. ص ٨٠ و٨٢.

(٢٠٢) م. ن. ص ٨٠ - ٨١، وانظر: تقرير «كولوندر Coulondre» القائم بأعمال القنصلية الفرنسية ببيروت، إلى «بومبار Bompard» سفير فرنسا في الآستانة بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ١٩١٣، (Ismaïl, op. cit. T.20, p. 292).

(٢٠٣) - Revue des troupes du levant, No.7, Juillet 1937, p. 59.

(٢٠٤) الحكيم، المصدر السابق، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٢٠٥) - Revue des troupes du levant, op. cit. p. 60.

(٢٠٦) الحكيم، المصدر السابق، ص ١٦٧.

الفصل الثاني:

أهم الأحداث العسكرية

(ثورة يوسف كرم)

(١٨٦٥ - ١٨٦٧)

١ - الصراع بين يوسف كرم وداود باشا:

وُلد يوسف بطرس كرم في بلدة إهدن من أعمال «جبة بشري»، وكانت ولادته عام ١٨٢٣م من أسرة ذات زعامة محلية فاعلة، نالت رتبة «المشيخة» ومارستها بجدارة وفعالية، فكان والده الشيخ بطرس «حاكم إهدن وما يليها»[١] من منطقة بشري (جبل لبنان الشمالي)، كما كان زعيماً يحسب له حساب، وقد اعتقل بتهمة اشتراكه في ثورة ضد الأمير بشير الشهابي الثاني، ثم أطلق سراحه وبرئت ساحته «بوسائط قوية»[٢]، وأما والدته فهي الست «مريم» ابنة الشيخ «أنطونيوس ابن الشيخ أبي خطار الشدياق» من قرية «عينطورين» بجبة بشري، وكانت امرأة «فاضلة متعلمة» رغم «قلة المتعلمات في ذلك العصر»، وأما يوسف نفسه، فيحدثنا البشعلاني عنه أنه نشأ «على روح الدين والتقوى وحب الشرف وطلب المعالي»[٣].

دخل يوسف كرم، منذ نشأته، مدرسة اللعازارية في عينطورة، حيث درس «مبادئ اللغتين السريانية والعربية» كما درس «اللغتين الإيطالية والفرنسية»[٤] واتقن فنون القتال كالفروسية والرماية واستعمال السيف «على يد الشيخ عماد

الهاشم العاقوري»[٥]، وما أن بلغ العشرين من عمره حتى عينه الأمير حيدر اسماعيل، قائمقام النصارى، حاكماً على إهدن «إقطاع أبيه وأسرته»[٦].

ولما وقعت الحرب الأهلية بين الدروز والموارنة عام ١٨٦٠ هب كرم لنجدة النصارى، وسار على رأس أربعماية من رجاله، من بشري إلى بكفيا التي بلغها وقد اجتمع إليه «نحو ألفي مقاتل» حسب ما أورده «الدبس»[٧]. وكان الدروز قد حاصروا زحلة، فتابع زحفه باتجاهها، في محاولة لفك الحصار عنها، ولكن ما أن أطل عليها حتى «رأى النار تشتعل في بيوتها»، كما أنه «التقى بالفارين منها»، فعاد أدراجه، بمن معه، إلى جونية حيث عسكر، وظل فيها إلى أن دخلت الحملة الفرنسية (بقيادة الجنرال دي بوفور دوتبول) إلى الجبل، وأوفدت الدولة العثمانية ناظر خارجيتها «فؤاد باشا» لمعالجة الأمور فيه، فعيّنه فؤاد باشا وكيلاً على «قائمقامية النصارى» حيث ظل في هذا المنصب إلى أن أنشئت المتصرفية وسمي «داود باشا» متصرفاً على جبل لبنان[٨] عام ١٨٦١.

لم تكن علاقة يوسف كرم بقائد الحملة الفرنسية «الجنرال دي بوفور دوتبول Le Général de Beaufort d'hautpoul» ودية على الإطلاق، وكان كرم قد أضحى بطلاً مارونياً بعد حرب ١٨٦٠، إلا أنه كان طموحاً ويرغب باحتلال المنصب الأول في الجبل، بينما كان الجنرال «بوفور» ميالاً إلى الشهابيين وزعيمهم «الأمير مجيد» حفيد الأمير بشير الثاني الشهابي، الذي كان خصماً ومنافساً شديداً ليوسف كرم. وقد اقترح الجنرال «بوفور» تنصيب «الأمير مجيد» حاكماً على إمارة مسيحية في الجبل، إذ كان يرى فيه رجلاً «وقوراً وهادئاً، ونشيطاً وذكياً»، بالإضافة إلى أنه «يحمل، في قلبه، لفرنسا» الإجلال الذي كان جدّه الأمير بشير يكنّه لها[٩]، بينما كان لا يرى في يوسف كرم أكثر من «رعاع طموح، يضحي ببلاده في سبيل طموحاته الشخصية»، وأنه «واقع

تحت تأثير الأتراك والإنكليز الذين يغرّونه بالمنصب الذي يطمح إليه»، كما أنه أقام علاقات مكثّفة «مع القنصل الانكليزي ببيروت... ومع العملاء الانكليز»[١٠]، وانه لم يرشح نفسه لحكم قائمقامية الشمال (قائمقامية النصارى) إلا لكي يساعد على تنفيذ «المشروع الانكليزي - التركي الذي يريد الإبقاء على الفصل بين الأهالي (في جبل لبنان)، مضحياً، في سبيل طموحه، بمسيحيي الجنوب الذين سوف يُتركون، بهذه الطريقة، في وسط الدروز، وليس لهم، من ضمانة، سوى أولئك الجنود والموظفين الأتراك أنفسهم»[١١]، ولأجل هذا، فهو (أي يوسف كرم) يعارض قيام «حكومة مسيحية في كل (جبل) لبنان، يتولاها شهابي»[١٢].

ثم يتهم «بوفور» يوسف كرم بأنه يطلق، في الجبل، إشاعات تقول بأن مشروع إقامة حكومة مسيحية في جبل لبنان «ليس هو مشروع فرنسا، ولكنه مشروعي الخاص» (أي مشروع بوفور نفسه)[١٣]. مما جعل «بوفور» يعتقد أن «بطريرك الموارنة، وكذلك الاكليروس الأعلى، والناس المتنورين، غاضبون لسلوك يوسف كرم، وهم يتهمونه بأنه يسعى لضياع بلادهم باتباعه سبيل العمالة للأتراك والانكليز»[١٤]، وهكذا فإنه لم يبق، حسب رأي «بوفور»، من حلفاء ليوسف كرم «سوى العملاء المتعلقين بمركزه»، ولم يبق من نفوذ لديه سوى ذلك «الدعم الذي يلقاه من الأتراك والانكليز، والسلطة التي يمارسها، والإرهاب الذي يستخدمه»[١٥].

لا شك في أن هذه الاتهامات الخطيرة التي يكيلها الجنرال الفرنسي إلى يوسف كرم كانت ناتجة عن كره له وضغينة عليه أكثر منها عن حقيقة ثابتة ومؤكّدة، وإذا كنا قد أشرنا إليها، فلكي ندرك إلى أي مدى كان الخلاف عميقاً بين قائد الحملة الفرنسية والزعيم الجبلي الذي استطاع أن يجمع حوله فريقاً

كبيراً من المسيحيين، الموارنة خصوصاً، والذي سوف يشغل البلاد ردحاً من الزمن.

ولكن لنستمع إلى آراء أخرى، بيوسف كرم، غير تلك التي أطلقها الجنرال الفرنسي، يقول «جوبلان»: «لم يكن يوسف كرم رجل دولة مرموقاً، حتى ولا محرضاً مثيراً للفتن، وإنما كان مواطناً شديد المراس، متعطشاً لاستقلال الجبل تحت السيطرة المارونية، ومستعداً لأن يبذل دمه لهذا الهدف المقدس. إلا أنه، وبأسف، كان متحزباً بعنف إلى درجة أنه لم يستطع أن يجمع كل الشعب حوله. ولأنه ديمقراطي بعمق، فقد تابع، بالحقد الوحشي نفسه، الأتراك والنبلاء في بلاده، أما الاكليروس الماروني، فقد وقف، بطبيعة الحال، إلى جانبه، لكي يستخدمه في حقده على حكومة داود باشا العلمانية»[16].

في أي حال، بدأ يوسف كرم تمرّده إبان وجود الحملة الفرنسية في الجبل، وبعد أن أطلق الجنرال «دي بوفور دوتبول» قائد الحملة، اقتراحه الشهير بإقامة «حكومة مسيحية في الجبل برئاسة ماروني من آل شهاب»، مرشحاً الأمير مجيداً الشهابي لهذا المنصب[17]، ثم أخذ يجمع التواقيع على عرائض تطالب بإقامة هذه الحكومة[18]، مما أثار يوسف كرم ودفعه إلى معارضة هذا الاقتراح بحزم وعنف، وتجدر الإشارة إلى أن معارضة يوسف كرم لهذا المشروع لم تكن لأسباب جذرية تتعلق بالمشروع نفسه، وإنما لأسباب شخصية تتعلق باستبعاده عن رئاسة الحكومة المقترح تشكيلها. يقول الجنرال «بوفور» في معرض حديثه عن العلاقة بين يوسف كرم والاكليروس الماروني: «يرغب الاكليروس في التوصل إلى نظام يرضي طموحاته الشخصية، وذلك بعد أن استغل الشعب ضد المشايخ (في ثورة طانيوس شاهين)، ويبدو أنه (أي الاكليروس) مستعد للدعاية ليوسف كرم حيث ينوي أن يستغله لنفسه، ولكن الأهالي لا يريدونه

رئيساً. ويسعى هذا الأخير، منذ بعض الوقت، لكي يشكل حزباً، متعمداً إظهار عدائه العلني، ليس لفرنسا، بل للأسرة الشهابية التي تسعى فرنسا، منذ عشرين عاماً، لوضعها من جديد على رأس الحكم في (جبل) لبنان»[19]. وللتأكيد على صحة وجهة نظره هذه، يذكر «بوفور» أنه استطاع أن يؤمّن عريضة تطالب «بإقامة حكومة مسيحية في (جبل) لبنان بزعامة أمير شهابي»، وأن هذه العريضة تضم «أكثر من ١٦ ألف توقيع من نواحي الجنوب (أي الشوف) ومن المتن فقط، ومن الموارنة والروم الكاثوليك والروم المنشقين (البروتستانت) والمتاولة في بعلبك وبلاد بشارة، ومسلمي البقاع، وحتى من الدروز»[20]، بينما تعذر على مسيحيي الشمال (كسروان وبشري) التوقيع على هذه العرائض، إما لأنهم «لم يعانوا أبداً» بسبب إقامتهم «في جبال منيعة جداً»، أو لأنهم «يجدون أنفسهم ممنوعين من تحقيق رغباتهم بسبب الدسائس التي يقوم بها أنصار يوسف كرم الذي أعلن، اليوم، ترشيحه، ليس لحكم (جبل) لبنان، وإنما لقائمقامية الشمال»[21]. وهذا ما يؤكّد وجهة نظرنا في اتهامات «بوفور» لكرم، والتي سبق أن أبديناها، وهي أن طموح كرم لحكم الجبل كله (على أن يكون حكم قائمقامية الشمال المرحلة الأولى منه)، ورفضه الانصياع لرغبة الجنرال الفرنسي في تسليم حكم هذا الجبل لآل شهاب، هو الذي دفعه إلى مقاومة الجنرال الفرنسي وآل شهاب معاً، وتوتير الأوضاع في معقله في شمال الجبل، وتحريض أنصاره لمقاومة مشروع «بوفور».

إلا أنه، بينما كان قائد الحملة (الجنرال بوفور) متحمساً لترشيح «الأمير مجيد شهاب» لحكومة «جبل لبنان»، كان «الجنرال ديكرو Le Général A. Ducrot» قائد فرقة المشاة فيها، و«الأميرال تينان L'Amiral Le Barbier de Tinan» قائد البحرية الفرنسية ببيروت، يرفضان هذا الترشيح،

ويؤيدان ترشيح «يوسف كرم» الذي يقوم فيه «ديكرو»: «لقد رأيته كثيراً، ودرسته كثيراً، فوجدته رجلاً ذا قيمة لا تضاهى» وهو «كاثوليكي متحمس، ويكنّ لفرنسا إخلاصاً تاماً، نابعاً من معتقداته الدينية وتقاليده العائلية»[٢٢]. ويعزو «ديكرو» حماسة «بوفر» للأمير مجيد شهاب، إلى العلاقة التي قامت بينه وبين آل شهاب أثناء وجوده بسوريا خلال حكم ابراهيم باشا المصري لها، حيث زار، يومذاك (عام ١٨٣٧)، الأمير بشيراً الثاني الكبير في «بيت الدين»، فأكرم الأمير وفادته، ومنذ ذلك الحين، يقول «ديكرو»: «احتفظ الجنرال (بوفور)، من هذه الزيارة، بذكريات لا تنسى، وهو لم يعرف، في (جبل) لبنان سوى هذا الأمير العجوز والأسرة الشهابية التي ينتسب إليها»[٢٣]. ويعتبر «ديكرو» أن عدداً كبيراً من الأمراء الشهابيين (وعددهم ٢٢٣ أميراً) هم «عملاء القناصل الانكليز والروس»، وان العديد منهم يقيمون «علاقات عائلية مع الانكليز، وخصوصاً مع الكولونيل تشرشل، العميل السري للحكومة (الانكليزية) والذي يقيم ببيروت منذ زمن طويل»، ويستطرد: «وهكذا يمكننا أن ندرك إلى أين يمكن أن يوصلنا تنظيم (في الجبل) كهذا» (الذي يقترحه بوفور)[٢٤]. أما «الأمير مجيد» الذي «ظل منفياً طوال ٢٠ عاماً، حيث فقد كل صلاته (بالناس)، فأصبح ثقيلاً جداً، وكسولاً جداً»، كما أنه «اعتنق الاسلام لكي يتزوج من جارية حسناء... إلا أنه عاد إلى المسيحية، حيث تخلى عن خطاياه»، فهو اليوم «المرشح المعلن، للحكومة الفرنسية، لقيادة (جبل) لبنان»[٢٥]. وأما الأميرال «تينان» فيذكر، في رسالة منه إلى وزير الحربية، بتاريخ ١٦ حزيران/يونيو ١٨٦١ أن «الأمير مجيداً» زاره، وكان أول انطباع له عنه غير مشجع، إذ إنه لم يبد، في نظره «لا ذكياً ولا حازماً»[٢٦].



الجنرال ديكرو Ducrot

ويتفق كلا الرجلين، الجنرال «ديكرو» والأميرال «تينان»، ومعهما الأميرال «جيكل دي توش» (L'amiral Gicquel des Touches) (رئيس أركان الأميرال تينان)، خلافاً لرأي الجنرال بوفور، أن يوسف كرم هو الرجل الجديد بحكم الجبل، ويبرّر «جيكل دي توش» ذلك بقوله: «إن الرجل الذي يبدو أهلاً، لحكم الجبل، بسبب الحزم الذي أبداه خلال المذابح، والثقة التي أولاه الموارنة إياها، وبسبب صداقته لفرنسا، هو «يوسف كرم»». ويستطرد «جيكل دي توش» منتقداً الجنرال بوفور: «يرشح الجنرال بوفور مرشحاً آخر هو الأمير مجيد، حفيد الأمير بشير، وهو يبعث هذا المثال (النموذج) لأمير شهابي، ويضعه مقابل كرم، زاعماً ان الموارنة لن يرضوا بحكمه، لأن عائلته ليست مشهورة كفاية. ولكنه لم يعد لهذا الشهابي (الأمير مجيد) أي موقع شخصي، حتى إنهم يتساءلون ما إذا كان مسيحياً حقيقية، ولا أحد يريده سوى الجنرال بوفور». ويختم «دي توش» كلامه بقوله: «يكفي، في النهاية، أن تراه، ليتبين لك عدم أهليته»[٢٧].

إزاء احتدام الصراع على مركز الرئاسة لحكومة الجبل المنتظرة، إكتفى يوسف كرم بمنصب قائمقام النصارى في الشمال، مؤملاً أن يقفز منه إلى رئاسة «حكومة كل الجبل»، ومتابعاً نضاله في سبيل هذا الهدف، إلى أن تمّ وضع نظام جديد (عام ١٨٦١) هو نظام المتصرفية، وعيّن على رأسه «مسيحي غير لبناني» وفقاً لما اتفقت عليه الدول الكبرى الخمس، فكان «داود باشا» أول متصرف لأول نظام معترف به، دولياً، لجبل لبنان، مما دفع بيوسف كرم، من جديد، إلى التمرد، فالثورة.

كان فؤاد باشا قد عيّن يوسف كرم قائمقاماً على قائمقامية النصارى (في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٦٠)، مع ترقيته إلى رتبة «قبوجي

باشي»، فحكم البلاد بمقدرة وحزم، وكان أول عمل قام به هو القضاء على ثورة «طانيوس شاهين» حيث دهم منزله فدمّره واستولى على ما فيه من غلال، وأعاد الأملاك، التي كان شاهين قد صادرها من المشايخ، إلى أصحابها. واستمر، في الحكم، على هذا المنوال، حتى وصول الحملة الفرنسية، بقيادة الجنرال «دي بوفور دوتبول» إلى الجبل[٢٨]، وقد أظهر هذا انحيازاً تاماً للأسرة الشهابية وللأمير مجيد بالذات، فرشحه - كما سبق أن قدمنا - كحاكم لحكومة كل الجبل، مما دفع بيوسف كرم إلى تقديم استقالته من قائمقامية النصارى، وذلك في رسالة بعث بها إلى الجنرال «ديكرو»[٢٩]، ولكن «بكلار»، ممثل فرنسا في اللجنة الدولية الخماسية المكلفة وضع نظام جديد للجبل، طلب من يوسف كرم الرجوع عن استقالته، فامتثل كرم لرغبة «بكلار» واستمر في وظيفته، ولكن «بوفور» الذي كان يسعى جاهداً لإعادة الشهابيين إلى حكم الجبل، والذي سعى إلى توقيع عرائض من الأهالي تطالب باختيار الأمير مجيد لمنصب الحاكم، حاول أن يحظى بموافقة كرماً وتوقيعه، هو وأنصاره، على هذه العرائض، ولكن كرماً أبى ذلك وعاد يصر على استقالته، وأخذ يلح على فؤاد باشا لكي يقبل هذه الاستقالة، فقبلها أخيراً، وعاد كرم إلى إهدن حيث اعتكف فيها بعيداً عن أي نشاط سياسي، وقد ظل على هذه الحال نحو ثلاثة أشهر[٣٠]. ولكن شهادة «بنتيفوليو» القنصل الفرنسي العام ببيروت، في مسألة استقالة كرم واعتكافه في إهدن، تؤكّد أن كرماً ظل يمارس مهماته كقائمقام على قائمقامية النصارى، ففي رسالة منه إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٦ حزيران/يونيو ١٨٦١، يذكر «بنتيفوليو» أن كرماً لم يكن لديه، إطلاقاً، العزم الأكيد على تقديم استقالته التي لم تكن مقبولة أساساً، وأنه، رغم وجوده بإهدن، «كان يتصرف كالسابق، ويحتفظ بعمله كقائمقام موقت».

ثم يستطرد القنصل الفرنسي، في رسالته هذه، إلى القول إن كرماً «كان يعميه طموحه للحكم، إلى درجة أنه ارتكب أفعالاً تستوجب الملامة، كملاحقته، حتى الإفراط، لأولئك الذين وقّعوا عريضة المطالبة بالشهابيين»[٣١] لحكم البلاد.

إلا أنه، ما أن تسلم «داود باشا» حكم المتصرفية، عام ١٨٦١، حتى حاول التقرب من يوسف كرم والتودّد إليه، فعرض عليه، في البدء، قيادة الجندرمة في المتصرفية، إلا أن كرماً رفض ذلك، والحقيقة أن كرماً كان يرفض حكم داود باشا برمته، باعتبار أنه كان يرى في نفسه الأهلية لتسلم حكم الجبل، بل إنه كان يرى ذلك حقاً من حقوقه الأساسية. وعاد داود باشا يعرض على كرم مديرية جزين، فرفضها في البدء، إلا أنه عاد فقبل بها، بضغط من فؤاد باشا الذي زاره في إهدن، في أواخر آب/أغسطس ١٨٦١، وطلب منه القبول بالعرض الذي قدّمه إليه داود باشا. إلا أنه، ما أن علم أن داود باشا قد عيّن الأمير مجيداً حاكماً على جبل لبنان الشمالي (كسروان والبترون) حتى استشاط غضباً، فقد كان يعتبر نفسه الزعيم الحقيقي والأوحد لتلك المناطق، وقدّم استقالته من مديرية جزين ولم يتراجع عنها رغم إلحاح داود باشا، بل انصرف إلى بلدته «إهدن» ولم يمكث في مديرية جزين سوى ٣ أيام فقط، حيث غادرها إلى دير القمر ثم إلى إهدن بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٨٦١[٣٢].

لم يكن اعتزال يوسف كرم للحكم، واعتكافه الأخير ببلدته إهدن، مريحاً لداود باشا، ولا للأمير مجيد شهاب، حاكم قضائي كسروان والبترون، خصوصاً أنه (أي كرم) كان قد وجّه رسائل إلى كل من الفاتيكان وباريس، يحتج فيها على كون حاكم الجبل «غير لبناني» كما يحتج على «الصلاحيات المطلقة» المعطاة لهذا الحاكم، وعلى أمور كثيرة غير ذلك[٣٣]. وفي تقرير من «الكونت بنتيڤوليو» قنصل فرنسا العام بيروت، إلى «توڤنيل» وزير الخارجية

الفرنسية، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦١، أشار القنصل، بالتفصيل، إلى النشاط الذي يقوم به كرم ضد الحكم في كسروان وجبل لبنان، فذكر أنه، أي كرم، «يمنع الأمير مجيداً من تأكيد سلطته وصفته كمدير لكسروان»، وإذ يعترف القنصل الفرنسي، ليوسف كرم «ببعض التفوق على معظم أقرانه، من حيث الشجاعة والذكاء»، فهو يرى أن ذلك «غير كافٍ، إطلاقاً، للقيام بالدور الذي ظنّ العديد من الأشخاص أن بإمكانه الاضطلاع به في إعادة تنظيم الجبل»، ويعدد القنصل مآخذه على كرم، وهي: «فكرة المنفلش، ونقص عام في وضوح الأفكار يجعله، حسب رأيي، يفتقر، تماماً، إلى الكفاءة اللازمة لإدارة الأمور» بالإضافة إلى «كبريائه المفرط». ولكن الأخطر من ذلك، في تقرير «بنتيڤوليو» هو أنه يتهم «يوسف كرم» و«بما لا يقبل الاعتراض» بأنه «كان يقيم علاقات (مشبوهة) مع كل من فؤاد باشا والانكليز». ويستطرد القنصل: «وهذا النبأ المكتشف أسهم كثيراً في تبريد العلاقات القائمة بيننا»[٣٤]. وكان الأمير مجيد قد حاول، عبثاً، التفاهم مع كرم أو الاتفاق معه، إلا أنه لم يفلح، رغم الوساطة التي قام بها البطريرك الماروني آنذاك (بولس مسعد) بين الطرفين. وكانت قد جرت، في الشمال، مناوشات بين أنصار الأمير مجيد وأنصار يوسف كرم، واستطاع كرم أن يحرّك جمهور الموارنة في الشمال ضد الأمير الحاكم، مما دعا المتصرف داود باشا للاهتمام بالأمر والانتقال إلى البترون (في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦١) حيث دعا إليه يوسف كرم، وكان يوجس خيفة من دسائسه ومن شعبيته، فجاءه يوسف كرم بجمهور غفير من أنصاره من أهالي المنطقة، وكان الأهالي ينضمون إليه وهو في طريقه إلى البترون «حتى أصبحوا، عند مداخل البترون، جيشاً زاحفاً»، وطالب الجميع بعزل الأمير مجيد، إلا أن داود باشا رفض طلب كرم وأنصاره، وحاول إقناعه بالعدول عن

معارضته للحكم فلم يتمكن من ذلك، فشكاه إلى فؤاد باشا الذي استقدمه إليه في بيروت، واستبقاه في ثكنة عسكرية، أما داود باشا فتابع جولته في الشمال، فوصل إلى زغرتا، وحلّ ضيفاً على «مخايل كرم» شقيق يوسف كرم، ثم زار البطريرك الماروني في دار يوسف كرم بالذات، وعاد، بعدها، إلى بيت الدين[٣٥].

كان كرم يعتمد، في معارضته، على جمهور غفير من أنصاره، وعلى البطريرك الماروني، وبعض أصدقائه الفرنسيين أمثال الجنرال «ديكرو»، وبعض المسؤولين في الحكومة الفرنسية الذين كانوا يتطلعون إلى إيجاد حكم وطني في جبل لبنان، وكان داود باشا قد تأكّد، فور وصوله إلى زغرتا، من أهمية الدور الذي لعبه كرم في استثارة الأهالي ضد حكمه، من خلال معارضته للأمير مجيد، وذلك عندما تجمهر أهالي زغرتا، فور وصوله، وبدأوا «يحوربون» ويطلقون العيارات النارية، لذا، ما أن وصل إلى بيت الدين، حتى حاول تسوية أمره مع كرم، وذلك عن طريق المطران بطرس البستاني الذي واجه يوسف كرم في مكان توقيفه، في الثكنة العسكرية، بطلب من داود باشا، لعله يرضى بوظيفة في حكومته، إلا أن كرماً ظل مصراً على رفضه. وكان داود باشا وفؤاد باشا مقتنعين بأن ما جرى في الشمال من اضطرابات إن هو إلا بتدبير من كرم نفسه، فقررا إبعاده إلى الآستانة، حيث اصطحبه فؤاد باشا إليها في أواخر عام ١٨٦١، وبقي فيها «مكرماً مطلقاً، له أن يتوجه حيث شاء، إلا سوريا»[٣٦].

ويتحدث «المركيز دي موستييه» سفير فرنسا في الآستانة، عن نفي يوسف كرم إلى الآستانة ووصوله إليها، وذلك في تقرير منه إلى «توفنيل»، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٦١، فيقول إن كرماً قد سيق إلى العاصمة العثمانية بسبب الشكاوى العديدة التي قدّمها داود

باشا بحقّه لاشتراكه «في الاضطرابات التي حصلت في الجبل»، مطالباً بحبسه. ويذكر «دي موستييه»، في تقريره، أن فؤاد باشا قد أخبره بأن اللجنة الدولية في بيروت قد انقسمت على نفسها في هذا الشأن، إذ رأى فريق منها أن لا يُنفى كرم إلا بعد محاكمته، بينما رأى فريق آخر أن يُنفى بدون حكم مسبق، وقال فؤاد باشا: «عندها اقترحت مخرجاً لاقى قبول الجميع، وهو أن أصطحب يوسف كرم معي إلى الآستانة. أنا لا أقول إنه أتى بإرادته تماماً، ولكنه ليس محبوساً فيها»، بينما أفاد «بكلار» ممثل فرنسا في هذه اللجنة، أن نفي يوسف كرم قد تمّ «بأمر من داود باشا الذي ترك لفؤاد باشا اختيار المكان، فساقه فؤاد باشا إلى العاصمة العثمانية»[٣٧]. ويتحدث «دي موستييه»، في تقرير آخر بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٨٦٢، عن يوسف كرم فيقول: «إنه لمن المؤسف أن القائمقام السابق للجبل، الذي يُراد له أن يكون، بأي ثمن، بطلاً أو شهيداً - مع أنه، من المؤكّد، ليس هذا ولا ذاك - قد أثار الانتباه»، ثم يذكر أن كرماً «ليس مسجوناً ولا محجوراً عليه، وقد استأجرت له الحكومة بيتاً لائقاً، وهو حرّ في أن يترك الآستانة ويذهب حيثما يريد، باستثناء سوريا»[٣٨].

من الطبيعي القول إن يوسف كرم لم يذهب إلى الآستانة بإرادته مطلقاً، فهو كان قد أصرّ باستمرار، على محاكمته، قبل أن يصدر قرار بنفيه، كما طالب بأن يُسمح له بالذهاب، مع أسرته، إلى فرنسا أو بلجيكا، إن لم يحاكم، وقد بقي على موقفه هذا، حتى بعد نفيه إلى الآستانة. ويذكر سفير فرنسا في الآستانة «دي موستييه» في تقرير له بتاريخ ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٦٢، ان كرماً لم يتوقف، في منفاه، عن التحرك «والشكوى من الباب العالي، وخصوصاً من حاكم (جبل) لبنان، بل كانت لغته تجاه داود باشا تتخذ، غالباً، طابع نزق مؤسف من جميع الوجوه»، ويستطرد السفير الفرنسي: «إنني لم أفوّت فرصةً

لنصح القائمقام السابق بالهدوء والاعتدال، ولكن الضجة التي أثارتها الصحف الأوروبية حول اسمه، ولربما كذلك النصائح التي يتلقاها من فريق يسعى للتحريض، قد أثار خواطر هذا الشاب الذي لا يرى سوى المكائد والأخطار، من كل صوب»[٣٩]. كما يذكر «دي موستييه» ان يوسف كرم «لا يزال مصراً على طلب محاكمته، وإن لم يكن ذلك، فالسماح له ولأسرته بالاغتراب»، ولا يزال يفضل الذهاب إلى فرنسا أم بلجيكا، إلا أن السفير الفرنسي يرى أن في ذهابه إلى أحد هذين البلدين «بعض المحاذير» كما أن «عالي باشا» وزير الخارجية العثمانية يخشى من أن يحرّك وجود كرم في أوروبا الصحف الكاثوليكية المتعصبة، لذا، فإن «دي موستييه» يأمل في أن يسمح الباب العالي لكرم بالذهاب إلى مصر[٤٠].

وفي معرض حديثه عن كرم، في تقرير آخر بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٨٦٢، يقول «دي موستييه»: «إنه من الأفضل ليوسف كرم أن يبقى في الاستانة، مبرهناً عن ثقته بالباب العالي، وموحياً بها إليه. ويبدو لي أنه ليس لدى هذا الشخص رأس سياسي يرى، كثيراً، ما بعد دائرة الأفكار التي تربّى عليها. إنه مشغول بوضع أمه المسنّة التي يخشى أن يتركها وحيدة في الجبل ولا يستطيع أن يراها، ويبدو أنه عازم على الذهاب إلى مصر، وانني واثق، بصورة نهائية، من أن الباب العالي لن يضع في وجهه أية عراقيل»[٤١].

ولم يمكث كرم في الآستانة طويلاً، إذ إنه غادرها، في أواخر صيف عام ١٨٦٢، إلى مصر حيث أقام في الاسكندرية منتظراً انتهاء ولاية داود باشا، ومؤملاً أن يعيّن هو، بدلاً منه، على رأس الحكم في الجبل، خصوصاً أنه كان قد تلقى وعداً من «دي موستييه» بإنصافه، بعد انتهاء تلك الولاية[٤٢]. وما أن اقترب موعد انتهاء ولاية داود باشا، حتى انتقل كرم، في منتصف العام ١٨٦٤،

إلى «إزمير» بتركيا، حيث وصلها في مطلع آب/أغسطس من العام نفسه، وبدأ يقوم بمساع حثيثة لتأمين عودته إلى البلاد[٤٣].

في الجانب المقابل (أي في جبل لبنان) كانت جماهير كسروان وبشري واهدن تطالب، بحماسة، بعودة كرم إليها، ففي تقرير من «شاليه Challié» قائد البارجة الفرنسية «لامبيتيوز L'Impétueuse»، وإثر زيارة قام بها، في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٦٣، إلى هذه المناطق، سمع نداءات حارة تقول: «نحن فرنسيون، يحيا الامبراطور نابوليون، أعيدوا لنا يوسف كرم»، كما أنه تلقى «رجاءً» من البطريرك الماروني «بولس مسعد» أحد «أكثر أنصار يوسف كرم حماسة» بإعادته إلى الجبل، محمِّلاً فرنسا مسؤولية إبعاده، ويستطرد «شاليه» قائلاً: «كأنه (أي البطريرك) لا يدرك أن ليست فرنسا هي، وحدها، المسؤولة عن إدارة (جبل) لبنان»[٤٤]. ولكن فرنسا لم تكن، في الأصل، متحمسة للاستجابة لهذه النداءات، ذلك أنه، ما أن وصل كرم إلى «أزمير» وطلب من قنصل فرنسا العام فيها «الكونت بنتيفوليو» تدبير لقاء له مع سفير فرنسا في الآستانة، حتى رفض القنصل طلبه متذرعاً بحجة أن السفير في إجازة، كما «منعه من السفر إلى باريس، بصورة رسمية، وحظّر عليه الإقامة في (جبل) لبنان، حتى في سوريا كلها، إن لم يقبل وظيفةً من داود باشا». وكان القنصل قد استشار سفيره، قبل الرد على كرم، فرفض مقابلته وأمر القنصل بأن يستبقيه في إزمير إلى ما بعد توقيع البروتوكول المتعلق بالجبل[٤٥]. ولم يختلف رأي السفير الفرنسي عن رأي وزير الخارجية «دي لهيس» الذي أشار، في برقية منه إلى قنصله بإزمير، بوجوب «توجيه النصائح إلى يوسف كرم ليعدل عن السفر إلى الآستانة أو إلى باريس» وطلب من القنصل «اتخاذ التدابير اللازمة لإيقافه» عن السفر، مع الإشارة إلى أن داود باشا «مستعد، أتم

الاستعداد، ليتفق مع خصمه القديم ويقلده وظيفة ملائمة»[٤٦]. وكان قرار وزير الخارجية الفرنسية، على ما يبدو، مبنياً على اقتراح من «أوتري» القنصل العام الفرنسي ببيروت، الذي كان يرى، بدوره، أن على كرم «أن لا يعود إلى (جبل) لبنان، كما أنه لا يستطيع ذلك، إن لم يكن موظفاً»[٤٧]. وبالرغم من ذلك، فإن كرماً لم ييأس، بل إنه كتب، بنفسه، إلى وزير الخارجية الفرنسية الذي وافق على عودة كرم إلى بلاده، وأن داود باشا «على أتم الاستعداد لإعطائه وظيفة ملائمة»، وهو ما رفضه كرم، مع إعلانه استعداده التام لإطاعة أوامر الحكومة واحترام سلطة الحاكم والخضوع لحكومته[٤٨]. ثم كتب إلى «أوتري» نفسه رسالة مماثلة، فوضع «أوتري» ثلاثة شروط على كرم أن ينفّذها لكي يستطيع العودة إلى بلاده، وهذه الشروط هي:

١ - أن يعلن خضوعه لحاكم الجبل «إعلاناً طائعاً واحتفالياً».

٢ - أن يقسم، أمام القنصل العام على «الطاعة الدقيقة للتوجيهات التي تعطى له».

٣ - أن يقبل «وظيفة عامة» في إدارة الجبل.

ولكن كرماً قبل الشرطين الأولين ورفض الشرط الثالث، مما جعل القنصل العام «يشك في نواياه المستقبلية» فيوصي بعدم القبول بعودته[٤٩]، وذلك رغم التدبير الذي عرضه كرم لأوتري في رسالة مفصلة يقول فيها:

«أولاً: أتعهد بالخضوع للحكومة التي وضعتها أوروبا في (جبل) لبنان، وأفي المتصرف حقّه من الطاعة التي لم أنكرها عليه مطلقاً.

«ثانياً: لا يمكنني أن أقبل عنده خدمة لا يجبرني القانون عليها.

«ثالثاً: إنني مستعد أن أبرز القَسَم الحافل لدى قنصل فرنسا بالخضوع للحكومة والدستور، وخدمة سياسة حكومة الامبراطور بكل اخلاص»[٥٠].

ولم يتوقف كرم، في مساعيه، عند وزير الخارجية الفرنسية، بل إنه رفع عريضة، بهذا الصدد، إلى الامبراطور نابوليون الثالث، عرض، من خلالها، قضيته، معتبراً أن إكراهه على القبول بوظيفة في حكومة الجبل، إن هو إلا «خدمة جبرية في حكومة داود باشا» وأن هذه الخدمة «تضاد شرف الخادم كما تضاد شرف المخدوم، لكونها تضادّ الشرائع التي يدار (جبل) لبنان بموجبها»، ولذا «فضلت عليها الإبعاد والنفي»، ولكنه تعهد، للامبراطور، بأن يقبل «كل خدمة مجانية» وأن يبذل جهده «لحفظ النظام والراحة (بجبل) لبنان»[٥١]، إلا أنه لم يحصل على رد من الامبراطور.

كانت المشكلة، إذن، في رفض كرم قبول وظيفة في حكومة داود باشا. بينما كان ذلك القبول، بالنسبة إلى «أوتري» شرطاً أساسياً من شروط رضى فرنسا بعودته إلى البلاد، إذ يرى القنصل الفرنسي أنه، حتى لو أراد كرم نفسه أن «يبقى بعيداً عن كل المؤامرات»، فإنه لن يستطيع «منع الرجال المشاغبين في حزبه من استخدام اسمه». وقد استنتج القنصل من موقف كرم هذا انه «يرفض فكرة أن يكون مسؤولاً عن الهدوء في المناطق التي يقطنها»، وهذا الأمر، في اعتقاده «كثير الأهمية»، لأن كرماً «في رفضه، بعنادٍ» قبول هذه المسؤولية، يجعل «الشك يخيّم، عن خطأ أو عن صواب، على نواياه المستقبلية»[٥٢].

ولا يختلف رأي داود باشا كثيراً عن رأي «أوتري» إذ يرى، في رسالة منه بتاريخ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٤، إلى «قبولي باشا» الحاكم العام لمدينة «إزمير» حيث يقيم كرم، أن كرماً «رجل شريف، يحب بلاده، حازم، ونستطيع الاعتماد عليه إذا وَعد، إلا أنه طفل مدلل، تعوّد أن يكون عنيداً حيث يجب، بعكس ذلك، أن يخضع عندما لا يستطيع أن ينتصر». ويستطرد «داود باشا»، في رسالته

هذه، قائلاً: «يخطئ كرم إذا كان يعتقد أنه ضروري، فلا يوجد رجل ضروري في العالم، وإذا كان يريد العودة إلى بلاده، فعليه أن يقبل النصائح التي يقدمها إليه الرجال الذين يعرفون، جيداً، الوضع الحالي»، ثم يقول: «إما أن يقبل كرم، بصراحة، النظام الحالي، وعليه، في هذه الحالة، أن يقبل الشروط التي أضعها لعودته إلى البلاد، وإما أن لا يقبل، ولا يريد، بالتالي، أن يخدم بلاده. وفي هذه الحالة، فإن عودته لن تكون قريبة، وذلك لمصلحة (جبل) لبنان»[٥٣].

ويدعم وزير الخارجية الفرنسية «دروين دي لهيس» داود باشا في موقفه هذا تجاه كرم، وذلك في برقية وجّهها إلى قنصله العام ببيروت «أوتري» بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٤، وقد جاء فيها: «لقد أخبرك داود باشا أنه لن يكون حكيماً إذا ما ترك يوسف كرم يعود إلى البلاد دون أن يقبل بوظيفة عامة تجعله، من جهته، مسؤولاً عن حفظ النظام في منطقة إهدن. نحن لا نستطيع أن نتحمل مسؤولية الإلحاح على الحاكم العام لكي يتخلى عن هذا الشرط، لأن ذلك يجعلنا، بأي حال، مسؤولين عن الاضطرابات التي يمكن أن تحدث، وهذا ما يجب أن نتجنبه...»[٥٤].

ولما وجد كرم نفسه أمام معضلة لا حلّ لها، وأن المسؤولين الفرنسيين يقفون، إزاءه، موقفاً لا يتوافق مع رغباته، وكان «قد سئم المنفى»[٥٥]، وكان أمله بحكم البلاد قد انهار بسبب التجديد، لداود باشا، لولاية جديدة (حزيران/يونيو ١٨٦٤)، عندها، قرّر العودة إلى البلاد دون أن ينتظر ترخيصاً من أحد، فغادر «إزمير» إلى طرابلس ثم إلى زغرتا، حيث وصلها، فجأة وسراً، بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٤، فزحف أنصاره للقائه، من كل أنحاء الجبل، مما أثار قلق داود باشا الذي اتصل بالبطريرك الماروني يدعوه للتدخل مع كرم لتهدئة الأوضاع، متعهداً بأن يؤمن له «كل ما يبتغي» شرط أن يرفع إليه

كتاباً يطلب فيه السماح له بالإقامة في الجبل «خاضعاً للشريعة والنظام». وقد كتب كرم للمتصرف كتاباً بذلك[٥٦].

عاد يوسف كرم إلى الجبل، إذن، في خريف عام ١٨٦٤، وقد عاد إليه عنوة، كما قدمنا، بعد أن كان قد غادره، مكرهاً، في أواخر عام ١٨٦١. وفي أثناء غيابه عن البلاد، في عام ١٨٦٢، قامت ثورة في كسروان وغزير اضطر داود باشا إلى استخدام الضبطية ضد الأهالي الثائرين، مما أثار تذمراً واستياءً في صفوف موارنة الجبل، بالإضافة إلى التذمر والاستياء اللذين سببهما نفي الزعيم الماروني يوسف كرم. وسبب هذه الثورة أن داود باشا أراد أن يشق طريقاً من غزير إلى الساحل، وقد استقبل الأهالي هذا القرار بالترحاب، واتخذت جميع التدابير اللازمة، من قبل المجلس المحلي في غزير، والمجلس الإداري لحكومة الجبل، للبدء بالتنفيذ، كما تخلى داود باشا، فور وصوله إلى غزير، عن مبلغ قدره ١٢٠ ألف قرش تؤخذ من الضرائب المتأخرة على الأهالي، على أن تقدم حكومته، وعلى نفقتها، المهندسين وكل معدات العمل. ولكن الأهالي اعترضوا بحجة انهماكهم بجني الحرير، وعدم توافر عمال يستطيعون التفرغ لتنفيذ المشروع. ورغم أن داود باشا أجّل تنفيذ المشروع شهرين، وفقاً لرغبة الأهالي، فإن صعوبات جديدة برزت من خلال عدم استعداد الأهالي للعمل أو لتقديم المال اللازم، إذ إنه، ما أن باشر الأمير مجيد بجمع المال من غزير والقرى المجاورة، حتى ثار الأهالي، وحصل هياج شعبي لم يكن من الممكن لجمه واخماده إلا بإلقاء القبض على المحرضين، وذلك ما فعله داود باشا الذي أمر بملاحقتهم وإلقاء القبض عليهم وسجنهم، إلا أن الأهالي الغاضبين اقتحموا السجن وأخرجوا المسجونين منه، وكان ذلك في آب/أغسطس ١٨٦٢. عندها، أرسل داود باشا قوّة من الضبطية مؤلّفة من

نحو ٤٠٠ إلى ٥٠٠ رجل وضعها بتصرف الأمير مجيد لمساعدته على إخماد الثورة، ولكن هذه القوة جوبهت بما يراوح بين ٣ و٤ آلاف مسلح، وامتدت الثورة من نهر الكلب إلى إهدن، وأصبحت حكومة داود باشا نفسها مهدّدة، خصوصاً ان القوات التي أرسلها لم تتمكن من التقدم إلى أبعد من جونية[٥٧]. ويعدّد «أوتري»، قنصل فرنسا العام ببيروت، أسباب «عدم شعبية» النظام الجديد لدى موارنة الجبل، بما يلي:

١ - عدم اقتناع الموارنة بأنهم يجب أن يكونوا متساوين مع باقي الطوائف في الجبل (الروم والمتاولة والمسلمين)، بالإضافة إلى أنهم لم يقرّوا يوماً بأن الدروز مساوين لهم، مما خلق لديهم (أي الموارنة) شعوراً عميقاً بأن كرامتهم قد جرحت.

٢ - ضاعف النظام الجديد الضرائب بصورة مفاجئة، مما ضاعف من عدم شعبيته.

٣ - لم يكن داود باشا، في نظر الموارنة، أكثر من «أرمني، وموظف عثماني، يمثل الأفكار التركية، وأتى ليأخذ مكان مواطن» من الجبل، وذلك بالرغم من كاثوليكيته المتحمسة والدعم المعنوي الفرنسي له.

٤ - هذا الشعور الشعبي العام ضد داود باشا ونظامه الجديد قد استغل لغرائز شخصية، وربما، كذلك، من قبل الإكليروس الذي لم يحسب له، في النظام، حساب، إلا قليلاً.

٥ - كان ينقص داود باشا الحزم والجرأة، ولو كان لديه ذلك لاستطاع أن يجتذب إليه الأهالي «الذين ينحنون، طوعاً، أمام الشجاعة الشخصية». ولكن الحاكم العام لم يكن كذلك، «وزاد تردده الشخصي حكومته ضعفاً»[٥٨].

في هذه الأجواء المكفهرة والمضطربة في الجبل، وصل يوسف كرم، في خريف عام ١٨٦٤، إلى الجبل، وكان قد أعلن قبل عودته، مبررات تلك العودة، في رسالة بعث بها إلى «أبناء لغته العربية في الأقاليم السورية» وقال فيها: «إن رضي الحاكم، غير المختار من اللبنانيين، أن يُظهر العدالة، أخضع لسلطته، لأنه مختار من ذوات الدول العظام. أما إذا أراد أن يبعدني عن وطني بغير محاكمة قانونية، فلا يعود بوسعي أن أفترضه حاكماً قانونياً، لأن الدول قد فوضوه أن يتصرف بالعدل لا بالظلم. وعندئذ لا أقف هذه الدفعة عند حدود المحاماة الخصوصية التي كنت أقف عندها سابقاً حينما كنت أؤمل أن العدالة أمر ممكن مع الأحوال الحاضرة، بل إنني، بحسب الحق العام، سأدفع القوة بالقوة، وبعونه تعالى، سأفني حياة كل من يديد أن يفني حياتي، وطنياً كان أو غير وطني»[٥٨مكرر].

ويبدو، مما كتبه البشعلاني، أنه لم تبدر من كرم، عند وصوله إلى زغرتا، أية بادرة تنم عن رغبته بمناوأة السلطة القائمة في البلاد، بل، بعكس ذلك، كان لا يفتأ يعلن عن «رغبته في الوقوف موقف المتجرد، واحترامه الشرائع والقوانين»[٥٩]، وكانت قد بدت هذه الرغبة، لدى كرم، في رسالة وجّهها، من منفاه، إلى أنصاره، (وصلت إلى بيروت بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٦٣) يحثّهم فيها على «تقديم المساعدة للحكومة الشرعية» ويعلن أنه لن يعود إلى البلاد حتى «يستتب الهدوء»[٦٠]. إلا أن ما كتبه «بلانش» قنصل فرنسا في طرابلس، إلى زميله «أوتري» قنصل فرنسا العام ببيروت، إثر وصول كرم إلى زغرتا، كان يثير القلق لدى السلطات الحاكمة في البلاد، فقد كتب «أوتري» إلى وزير خارجيته، بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٤، تقريراً يقول فيه: «لقد انتشر نبأ وصول كرم إلى البلاد، بسرعة، في شمال الجبل، وأحدث

هيجاناً كبيراً. وقد كتب إليّ «بلانش» من طرابلس، أنه، منذ أربعة أيام، والأهالي يتظاهرون، بحماسة لا توصف: رجالاً ونساءً وأطفالاً، ورهباناً وعلمانيين. الجميع يتسارعون إلى زغرتا لرؤية كرم، ليشدوا على يده، وليهنئوه». ويستطرد «أوتري» مستنتجاً: «كان انطباعي الأول، منذ علمت بوصوله، أنه قد أتى ليقدّم الخضوع ويقبل بالشروط الشديدة الاعتدال التي فرضناها عليه، ولكنني ما عتمت أن لاحظت بأن كرماً «يركب رأسه» وأنه يريد أن يشجع كل الناس على ذلك. وفي أي حال، فهو قد تحاشى أي اتصال مع قنصلنا في طرابلس، ولم يقدم على أية خطوة تدل على عزمه بأنه سوف يخضع لداود باشا». وينتهي «أوتري» إلى إبداء رأي حازم بنوايا كرم، إذ يقول: «سوف يتبع كرم إلهامه الخاص، وسوف يرفض كل وسيلة للمصالحة، ويبدو لي أنه يريد أن يقامر بالكل للكل»، ثم يذكر أنه تلقى رسالة «غير واضحة» من كرم، ينقل ما ورد فيها، حرفياً: «ليقاضوني مع داود باشا (وهو ما طلبه كرم منذ أربع سنوات)، وإن لا، فإنني سوف آخذ حريتي في العمل، وسوف أدفع عني، وبكل الوسائل التي أملكها، المحاولات التي سوف تجري ضد استقلاليتي». ويتابع «أوتري»: «لا جدال، إذن، في أن كرماً يرمي قفاز التحدي في وجه داود باشا، ولن يتراجع عند أي حد»[٦١]. ولكن كرماً كان قد سارع، فور وصوله إلى زغرتا، وبتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٤، إلى كتابة رسالة لأوتري نفسه، تغاير، تماماً ما ورد في تقرير «أوتري» إلى رئيسه عن نوايا كرم، ويقول كرم في رسالته: «لقد سبق أن كتبت لسعادتكم عدة رسائل ولم أتشرف باستلام أي جواب. والآن، ولأسباب عادلة جداً، عدت إلى بلادي، اليوم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٤، وأسارع، برسالتي هذه، لأطلب ملجأ تحت ظل العلم الفرنسي المرفوع في سوريا، راجياً من كرمكم التفضل بمساعدتي للحصول

على العدالة ما بيني وبين داود باشا، أو تشريفي باستخدام كامل حريتي نحو من سوف يستخدم أية ظلامة ضدي»[٦٢]. إلا أن «أوتري» لم يكلف نفسه عناء أن يرد على كرم مباشرة، بل إنه كلّف ترجمان القنصلية (المدعو غانم) الرد عليه، فكتب غانم إلى كرم جواباً جاء فيه: «لقد وصلت، إلى القنصلية الفرنسية، رسالة بتوقيع يوسف كرم. فإذا كان كرم قد عاد عاصياً فإن السيد «أوتري» لا يعرفه، وإذا كان الأمر خلاف ذلك، فهو لا يجب أن يكون في المكان الذي كتب منه رسالته، بدون ترخيص من الحكومة»[٦٣]. بكل ما في هذه الرسالة من إهانة لزعيم شعبي لا يستهان به، وهذا ما يؤكّد انحياز القنصل الفرنسي العام ببيروت، ضد كرم، انحيازاً تاماً.

وإذا كانت مواقف السفير الفرنسي في الآستانة «دي موستييه» أو مواقف وزير الخارجية الفرنسية، تأتي متطابقة مع مواقف القنصل الفرنسي العام ببيروت، فذلك لأن ما يُعتمد لديهما من حقائق عن كرم وسواه، في المنطقة، هو تقارير القنصل، وليس سواها. ويؤكّد ذلك البرقية التي أرسلها وزير الخارجية الفرنسية إلى سفيره في الآستانة بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٤، والتي جاء فيها: «قل لأوتري: في الحالة التي وضع يوسف كرم نفسه فيها، ليس علينا أن نقدم له أية مساندة. يجب أن يقال له ذلك، شخصياً، وكذلك للبطريرك وللزعماء الكاثوليك في الجبل، ويجب أن يقال لهم إنه، إذا كان وجود كرم سوف يثير اضطرابات خطيرة في (جبل) لبنان، ويقود إلى تدخل عسكري من قبل تركيا، فسيكون من الصعب علينا مواجهة ذلك»[٦٤]. أما داود باشا، فقد كتب إلى «أوتري» يقول له: «ليس مقبولاً أن يقرّر هذا الرجل (كرم) الوقوف في وجه كلٍّ من قنصل فرنسا وحاكم (جبل) لبنان، وان لا يرضى بالعودة إلى التعقل»[٦٥].

واغتنم داود باشا فرصة هذا التوجه الحانق ضد كرم، فكتب إليه «بصيغة الغائب» يسأله «ما إذا كان قد دخل البلاد بترخيص من الباب العالي، وفي حال النفي، عليه أن يتوجّه إلى بيت الدين، وبعد أن يتفاهم معه، عليه أن يسعى للحصول على عفو من الآستانة»، ويضيف داود باشا: «أما إذا لم يحظ بذلك، فنحن لن نستخدم أية وسيلة إكراه ضد شخصه، ولكن عليه أن يترك البلاد، بعد بضعة أيام تترك لتنظيم شؤونه»[٦٦]. ويبدو أن ما شجع داود باشا على هذا الموقف، هو أنه كان قد تلقى، في الوقت نفسه، من الباب العالي، الضوء الأخضر «باتخاذ كل التدابير الضرورية لإبعاد كرم عن الجبل»، وهو سوف يسعى إلى ذلك «متحاشياً، بأي ثمن، إدخال جيوش عثمانية إلى (جبل) لبنان»[٦٧].

وصعّد داود باشا الموقف عندما فاجأ الجميع بأن كتب استقالته من منصبه كحاكم عام لجبل لبنان وأرسلها سراً، إلى الآستانة (بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٨٦٥) وقد فعل ذلك كي لا يتمكن أحد من ثنيه عن قراره.

أما سبب الاستقالة فهو، كما ذكره داود باشا لأوتري «عدم جدوى المساعي التي نبذلها، منذ عودة كرم، لإدخال شمال الجبل في وضع نظامي وعادي». ويستطرد «أوتري» قائلاً: «إن كل محاولات التهدئة التي اعتمدناها، نحن وداود باشا، لم تؤدِّ إلا إلى تغطية المؤامرات التي تهدف إلى نشر روح العصيان... كما أن سلطة الحاكم أضحت مهزوزة للغاية، في أقصى الشمال، وفي كسروان، بشكل يجعل استمرار هذا الوضع خطيراً». أما داود باشا فيفصح قائلاً لأوتري، وبالحرف: «إن سبب استقالتي هو الوضع الحالي في (جبل) لبنان، وحالتي الصحية، وإنني أرى المستقبل، في الجبل، بمنظار أسود. وفي تقديري، سوف تهرق الدماء، كما توقعت في مذكرة قدمتها

منذ عام، وأنا لا أريد أن أتحمل مسؤولية ذلك ولا أريد الإساءة إلى سمعتي»[٦٨].

ويبدو أن استقراء داود باشا للوضع العام في البلاد كان صحيحاً، فقد بدأ الاحتقان يزداد، وبدأت الأجواء تزداد تجهماً، منذرة بهبوب العاصفة. وقد وصلت أنباء ذلك إلى سفير فرنسا في الآستانة «دي موستييه» عن طريق قنصله العام ببيروت «أوتري» فأبرق إلى وزير خارجية بلاده «دي لهيس»، بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٨٦٥، يقول: «إن عودة كرم إلى سوريا بدأت تعطي ثمارها شيئاً فشيئاً، وكما توقعت... فقد بدأت الأحداث تأخذ طابع الخطورة المتنامية، ونحن لا نستطيع أن نهتم بشؤون الموارنة إن لم نكرههم على قبول توجيهاتنا بلا تردّد... وأمام هذه الصعوبات غير القابلة للحل، قدّم داود باشا استقالته»[٦٩]. وأتبع السفير برقيته هذه، إلى وزير الخارجية، برسالة أخرى يقول له فيها: «إن سلوك البطريرك (بولس مسعد) هو نتيجة تحيّز» وإن هذا السلوك يضع فرنسا أمام «مقارنة ذات حدّين:

« - إما أن نترك البلاد للفوضى، من جديد.

« - وإما أن نترك الأتراك يدخلونها لإعادة النظام إليها». ويستطرد السفير قائلاً إن الصدر الأعظم (فؤاد باشا) وناظر خارجيته (عالي باشا) يرفضان استقالة داود باشا ويسعيان إلى ثنيه عنها، كما أنه لم يُتّخذ، بعد، أي قرار بدخول القوات العثمانية إلى الجبل، ولن تدخل إليه إلا بعد أن تستنفد كل المساعي «لإعادة كرم إلى الطاعة»، أما إذا فشلت هذه المساعي، «فسوف تدخل القوات المسلحة التركية الجبل وتعمد إلى طرده»[٧٠].

إثر ذلك، وبناءً لتوجيهات الباب العالي، أصدر داود باشا، بتاريخ ١٩ شباط/فبراير عام ١٨٦٥، «بيورولدي» يشير فيه إلى أن يوسف كرم قد تنكّر

«للحظوة وللتسامح اللذين نالهما من الباب العالي»، ولم يحافظ على تعهده بأن «لا يعود إلى البلاد إلا بترخيص» من الحكومة، بل إنه، بعكس ذلك، دخل البلاد «بصورة غير مشروعة»، وقد أثار وجوده فيها «تحركات تسيء إلى الهدوء العام». ولذلك، وحفاظاً على حسن تطبيق النظام الجديد في الجبل، وباعتبار أن كل من يعرقل حسن تطبيق هذا النظام سوف يعتبر «خصماً للحكومة»، ومن واجب السلطات معاملته «كحانث بالعهد وكمتمرد»، وبما أنه «على يوسف كرم أن لا يكون في هذا الوضع»، وعليه، في هذه الحالة، أن «ينهي الفتنة التي قام بها، ويعترف، رسمياً وعلناً، بالحكومة التي أقامها الباب العالي، وأن يظل مسالماً، ويترك كل موقف معادٍ لها»، وإلا فإنه «لن يسمح له بالبقاء في الجبل، بأي شكل، وعليه أن يترك سوريا فوراً»، وإن لم يفعل ذلك تلقائياً، فهو يكون قد «أعلن نفسه متمرداً وعدواً، ومن الواضح أنه سيُبعد من الجبل»(٧١).

وصعّد كرم، من جهته، معارضته، وبدأ موقف البطريرك الماروني يتحول، بسبب ذلك، ضد كرم، بعد أن أدرك أن تعزيز وضع الزعيم الإهدني لا بد من أن يؤثّر سلباً، على امتيازات الإكليروس وسلطاته، خصوصاً أن هذه الامتيازات والسلطات كانت مهدّدة بالضياع بفعل التعديلات التي أدخلت على نظام الجبل عام ١٨٦٤. كما كان البطريرك قد فهم، من القنصل الفرنسي، ان الموارنة «لا يمكنهم الحصول على ثمرةٍ ما إلا بمعونة فرنسا»، وأن فرنسا «لا تتزحزح مطلقاً عن تأييد داود باشا، وأن مسألة الحكم الوطني يجب أن تنتظر الوقت الملائم»(٧٢).

ثم إن كرماً كان يتحدّى الحكومة، إذ إنه كان يستغل حماسة الأهالي وتحشّدهم حوله وتأييدهم له لإبراز ذلك التحدي، بينما كان الشمال كله يلتف

حوله ليحرسه، كما كان الأهالي يسدّون الطرق عمداً أو عن غير قصد، على جند المتصرف، ويحولون، بذلك، دون جبايتهم للضرائب(٧٣).

وطالب الإكليروس كرماً بالخضوع للنظام السائد في الجبل، فرفض، ورفع كرم أمره إلى هيئة قناصل الدول الأوروبية التي رفضت النظر في دعواه، وأعادت إليه الملف دون أن تنظر فيه، طالبة منه أن يحيله إلى السلطة المختصة في الجبل، وهي الحكومة. وظل البطريرك الماروني، برغم كل ذلك، يحاول أن يجد لكرم منفذاً يسوّي أمره بواسطته، مع الحكومة وممثلي الدول الكبرى، ولكن جواب الجميع كان واحداً وهو: ليخضع كرم للمتصرف(٧٤).

وتكثفت المساعي للوصول مع كرم إلى حل سلمي يحفظ ماء وجهه وماء وجه المتصرف، وقد نجحت تلك المساعي، ففي الأول من نيسان/ابريل ١٨٦٥، قدّم كرم خضوعه للمتصرف خطياً، وطارت البشرى، بسرعة، من بيروت إلى الآستانة، لتنقل النبأ السارّ، إذ أبرق القنصل الفرنسي العام الجديد ببيروت «ديزيسار Des Essards» (الذي كان قد حلّ محل أوتري) إلى وزير الخارجية بباريس وإلى سفير بلاده في الاستانة، بتاريخ الأول من نيسان/ابريل عام ١٨٦٥، بما يلي: «بناء لاتفاق تمّ بين داود باشا والبطريرك (الماروني)، قدّم كرم خضوعه. البلاد هادئة، وكل سبب للقلق قد زال»(٧٥). وسارع السفير الفرنسي، في الاستانة، إلى زف هذا النبأ السار، بدوره، إلى وزير خارجية بلاده، وذلك في برقية عاجلة أرسلها إليه بتاريخ ٢ نيسان/ابريل ١٨٦٥، ثم أردفها، بتاريخ ٥ منه، برسالة تفيد بأنه أبلغ هذا النبأ إلى كل من الصدر الأعظم وناظر الخارجية العثمانية، وكانا لم يتبلغاه بعد، فاستقبلاه «بارتياح كبير»، وأبلغا السفارة «شكرهما الحار» لهذه النتيجة السعيدة التي تعود، قبل كل شيء - كما أضافا - إلى «السياسة الصريحة والمستقيمة للحكومة الفرنسية».

ويستطرد السفير قائلاً:

«علينا أن نهنئ أنفسنا لأن الإكليروس الماروني قد أدرك بأن حمايتنا الفعالة لا يمكن أن تكون على حساب ثقته بنا وخضوعه لآرائنا»[٧٦].

إلا أن خضوع كرم لم يكن بالشكل الذي صوّره السفير الفرنسي، ولا يمكن أن ينسب الفضل فيه إلى فرنسا فقط، فقد سبقت ذلك معالجات صعبة اشتركت فيه الآستانة وباريس والإكليروس الماروني وداود باشا والقنصلية العامة الفرنسية ببيروت، خصوصاً أن «أوتري» الذي لم يكن معجباً، كفاية، بكرم، والذي كان، في رأينا، يحرّض سفير بلاده في الآستانة، ووزير خارجية بلاده بباريس، باستمرار، عليه، كان قد نقل من مركزه ببيروت، في شهر شباط/فبراير ١٨٦٥، وتسلّم القنصلية العامة، بالوكالة، سيكالدي «Ceccaldi القائم بالأعمال فيها، ريثما يصل القنصل العام الجديد «ديزيسار Des Essards». وقد استبشر البطريرك الماروني والإكليروس الماروني خيراً بنقل «أوتري»، وأصبحوا ينتظرون، بفارغ الصبر، وصول القنصل الجديد، لعلهم يتفقون معه على حلّ مشرّف لمشكلة كرم. وقد ألمح، إلى ذلك، النقيب «فان» في رسالة منه إلى مدير وزارة الحربية بباريس، بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ١٨٦٥، جاء فيها أن البطريرك الماروني والأباتي نعمة الله (اليد اليمنى للبطريرك والمقرّب جداً منه)، «ينتظران، بفارغ الصبر، وصول القنصل الجديد، كي يقدّم كرم خضوعه»، خصوصاً أن البطريرك، كما صرّح للنقيب «فان»، «يتحد مع الحكومة القائمة... ويريد التفاهم والاتحاد مع الدروز»[٧٧].
وكان داود باشا قد تلقى، قبل سفره إلى الآستانة، تعليمات بأن يجمع «الإكليروس العالي» الماروني في المتن «على حدود كسروان»، ويعلن أمامه أن الباب العالي «مستعد للعفو عن كرم... شرط أن يقدّم الخضوع التام الذي يضمنه الإكليروس»، وإذا رفض كرم ذلك، فعليه أن يغادر البلاد «وبالقوة عند

الحاجة»[٧٨]. وفي هذا الوقت، كانت الأوامر قد صدرت إلى الجيش العثماني الخامس بالانتشار في البقاع، دعماً لموقف المتصرف، واستعداداً لدخول الجبل إذا ما فشلت المفاوضات مع كرم[٧٩]، كما أرسل داود باشا ٣ كتائب عثمانية إلى جونية، على طريق بيروت - طرابلس، تعزيزاً لموقفه «وللتأثير المعنوي على المخلين بالنظام»[٨٠].

وبالفعل، دعا داود باشا الإكليروس الماروني وأعيان كسروان، بتاريخ ٦ شباط/فبراير ١٨٦٥، للاجتماع به في «دير طاميش» بالقرب من نهر الكلب، وقد اتفق الجميع على «ضرورة أن ينصاع كرم» لسلطة الباشا، وكلّف المطارنة الثلاثة (الذين حضروا الاجتماع وهم: المطران جعجع مطران قبرص والمطران الدبس النائب البطريركي والمطران حاج مطران بعلبك) إبلاغ كرم هذا القرار. ولم يحضر البطريرك الماروني الاجتماع لأنه كان قد سبق أن دعا المتصرفَ إلى اجتماع بينهما، وقد تمّ ذلك في «إحدى قرى كسروان» بتاريخ سابق[٨١]، وكان الاتفاق الذي تمّ بين داود باشا والمطارنة الثلاثة والأعيان، في «دير طاميش»، هو نتيجة لاتفاقه مع البطريرك على التدابير المتّخذة.

وكتب المطارنة الثلاثة إلى يوسف كرم يدعونه للدخول في طاعة الحكومة والقبول بالخضوع للمتصرف عن طريق إرسال كتاب خطّي له بهذا المعنى، ولكن كرماً رفض ذلك، وكتب إلى المطارنة الثلاثة كتاباً يبيّن فيه أسباب رفضه، وهي أنه أبعد لثلاث سنوات فقط عاد بعد انقضائها، وبناءً على ذلك، ليس عليه أن يطلب إذناً من أحد بالعودة، لأنه لم يبعد بموجب حكم قضائي، وهو خاضع للقوانين والأنظمة كافة، وبريء من كل التهم المنسوبة إليه، ويطلب، لإثبات براءته، أن «يحاكم بطريقة» نظامية، وأن يعامل «وفقاً لقوانين السلطة المدنية»[٨٢]. وقد اعتبر ذلك تحدياً صريحاً للمتصرف، ولسلطة الجبل

المستمدة من سلطة الباب العالي وسلطة الدول الكبرى الخمس التي أقرّت نظامه، ولذا، عمد ممثلو هذه الدول إلى الاجتماع واتخاذ قرار، بالإجماع، بعدم التفاوض مع كرم[٨٣].

وبالرغم من رفض كرم، فإنه لم يتم أي تحريك للجيوش العثمانية باتجاه معاقله، وذلك لأنه لا داود باشا، ولا الباب العالي، كانا راغبين، أساساً، بمثل هذا التدخل، ولأجل ذلك، فقد تمّ تسهيل الأمور واختصار المطالب كلها، من يوسف كرم، بمطلب واحد، قانوني وشرعي، وهو: الخضوع للحكم المؤيَّد من الآستانة ومن الدول الكبرى التي وضعت نظامه. وقد استطاع داود باشا، والباب العالي، بسياستهما الرشيدة هذه، اكتساب الدول الكبرى إلى جانبهما في موقفها ضد كرم، وأضحى أي تحرك عسكري ضده، بعد ذلك، مشروعاً ومقبولاً.

إلا أنه، في تلك الأثناء، كان داود باشا قد طلب من الحكومة العثمانية منحه إجازة شهرين يذهب بهما إلى الآستانة[٨٤]، وقد وافقت الحكومة على طلبه، وغادر الجبل إلى الآستانة، في منتصف صيف ١٨٦٥، وهو عازم على إخراج كرم من البلاد، لقناعته بأن الأمن لن يستتب إلا إذا غادرها، أو أن يكون لدى الحكومة القوة اللازمة والقادرة على إخضاعه، إذا تمرد، فسعى، بعد أن عاد عن استقالته، إلى أن يُمنح سلطات أوسع، ويعطى المال اللازم لتجنيد القوة الكافية للحؤول دون أي اضطراب أو تمرد في البلاد، وعاد إلى سوريا، بعد بضعة أشهر، وقد منحه الباب العالي ما أراد من سلطات وصلاحيات بهدف مساعدته على توفير الأمن والنظام في الجبل، وجهّزه «بفرقة من الدراغون»، وهم جند عثمانيون مسيحيون[٨٥]، لمساعدته على فرض الأمن ريثما يتمكن من تنظيم قواته الذاتية.

ومن المفيد أن نذكر أن استقالة داود باشا لم تكن بسبب المشاكل التي أوجدها له كرم فحسب، بل هي أيضاً كما أشار إليها القنصل الفرنسي العام الجديد «ديزيسار» في أول تقرير له إلى وزير الخارجية «دي لهيس» بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٨٦٥، (أي قبل خضوع كرم بأسبوع واحد)، بسبب دخول كرم البلاد بدون ترخيص، وأن داود باشا لا يستطيع أن يتخلى عن شروطه التي أعلنها لإدخال كرم في طاعته، وليس لديه القوة المحلية الكافية لإكراهه على ذلك، وهو يرى أن إدخال الجيش العثماني إلى كسروان، التي تمتنع عن دفع الضرائب، عمل غير شعبي، ولا يرغب فيه أصلاً، ولذلك فهو قد آثر الاستقالة[٨٦]، وليس صحيحاً ما أشيع عنه أنه استقال بسبب عودة يوسف كرم إلى البلاد، لأنه يعتبر أن هذه المشكلة ليست سوى «حادث، بل هي نقطة الماء التي طفح بها الإناء»[٨٧]. وفي حديث حميم مع القنصل العام الفرنسي، يسهب داود باشا في شرح أسباب استقالته فيقول: «يوم تلاوة الفرمان الذي منحني سلطاتي، علمت أنه، برضى ضاهر من الباب العالي، ومن فرنسا، عاد يوسف كرم إلى البلاد، وعلمت أن الآستانة سوف تعلن عفواً عاماً عن الدروز المنفيين، وأن ألف سبب يجعل من مهمتي، ليس فقط محكوماً عليها بالفشل، بل مستحيلة. عندها قرّرت أن أتخذ هذه الخطوة التي لا أجهل أهميتها». ويستطرد داود باشا: «أنا لا أملك أية قوة قمعية، ومحروم من كل وسيلة لتنفيذ أوامري، ولم يكن عليّ إلا أن أدعو الجيوش العثمانية. وقد فكرت أنه ربما يكون ذلك ما يريدون جرّي إليه، إلا أنني، إن فعلت ذلك... أكون قد وضعت مصير ستة ملايين مسيحي في الميزان. إنني اختبار، فإذا نجحتُ، ليس، فقط، في حفظ الأمن في هذه البلاد، بل في تنظيمها وإدارتها، أكون قد ساعدت، بقوة، على تحرير مسيحيي الشرق، وإن فشلتُ، فأنا، الباشا المسيحي، سأكون مضطراً إلى طلب مساعدة القوات

التركية، وستهرق دماء، وسأكون ملعوناً من كل أولئك الذين كانت عيونهم وقلوبهم مشدودة إليّ، أما أعدائي، فسيقولون لي: كما رأيت، إنهم عاجزون عن حكم أنفسهم، فقد وضعنا عليهم حاكماً منهم فاضطروه للجوء إلى عسكر السلطان. إذن، فلم يعد هناك باشا مسيحي، وإنما باشا مسلم يعامل هذا الشعب المتردّد كما يستحق. ولذا، لم أكن لأقبل وضعاً كهذا، فاستقلت»[٨٨].

وبهذه السياسة المتعصبة، طبعاً، لصالح موارنة الجبل، ولكن الحكيمة والرشيدة، استطاع داود باشا أن يجري «مصالحة» بينه، وهو «الحاكم المسيحي» وبين «الشعب الماروني ويوسف كرم» كما يقول «النقيب فان»[٨٩]، فخضع يوسف كرم لحكم داود باشا، وعاد الكسروانيون إلى طاعة الحكومة طالبين منها مهلة لدفع «ديون الماضي والحاضر» من الضرائب[٩٠]، ولكنهم لم يفوا ما عليهم كما سنرى، فكانت الضرائب أحد أهم أسباب ثورة كرم في مطلع العام ١٨٦٦.

بعد نجاح ترتيبات المصالحة بين كرم وداود باشا، سافر داود باشا إلى الآستانة (في صيف عام ١٨٦٥ كما سبق أن قدّمنا) وعاد منها إلى سوريا ليل ٢٢ - ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر نفسه[٩١]، لكي يبدأ مرحلة جديدة من مراحل صراعه مع يوسف كرم.

ويبدو أن الخلاف لم يطوَ، نهائياً، بين الرجلين، فما زال كرم ينظر بعين الحذر إلى داود باشا، ويرغب في الوصول إلى مجدٍ كان المتصرف قد استلبه منه، ولذلك فهو لا يرضى بأية وظيفة عامة في حكومته. وما زال داود باشا ينظر بعين الشك في سلوك كرم وأنصاره في شمال الجبل، وهم الذين لم يتآلفوا بعد، بصورة تامة، مع النظام الجديد، لذلك فهو يصرّ على أن يسهم كرم في دعم هذا النظام ويقبل بوظيفة عامة. ففي إحدى الرسائل التي

وجّهها كرم إلى القنصل العام الفرنسي «ديزيسار» بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٥، على أثر ملاحظة وجّهها القنصل إلى كرم، بواسطة صديق مشترك، وفحواها أن كرماً «يهمل اقتناص الفرص التي يمكن أن تكون لمصلحته» وأن عليه، «في الظروف الحاضرة»، أن «يعمل ما يرضي متصرف جبل لبنان خشية أخطار يمكن أن تحدث، إن تأخر»، يجيب كرم على ذلك بأنه «لم يهمل أبداً أن يطالب بانتصار القوانين والأنظمة... وأن يخدم، ما أمكن، الخير والاستقرار»[٩٢]. وقد ردّ عليه «ديزيسار»، في رسالة جوابية بتاريخ ٢٣ منه، جاء فيها: «إن ما قلته، منذ وصولي إلى بيروت، وما ردّدته تكراراً، يلخص ببضع كلمات هي: تنفيذ النظام بواسطة داود باشا، وخارج ذلك، لا سلام للبلاد ولا للأفراد، وأولئك الذين يقولون لك عكس ذلك يخدعونك، وهم، بدلاً من أن يعملوا لخير بلادك، يستنزفونك في معارك عقيمة، وجهود عاجزة. ثم إنك أخيراً، تخيّب آمال أولئك الذين صفّقوا، طوعاً، لسلوكك الذكي والوطني». واللافت، في هذه الرسالة التي يدعو فيها «ديزيسار» كرماً للالتحاق بركب النظام الجديد، أن «ديزيسار» يبدأ رسالته بالإفصاح عن أسفه بأنه، رغم ما بذله من جهد، لم يستطع أن يفهم «قصد» كرم ولا «مغزى» ما يرمي إليه[٩٣]. ويردّ كرم، على هذه الرسالة، برسالة أخرى يدافع فيها عن نفسه ثم ينتهي إلى القول: «لقد أكّدوا لي، باسمكم، أنكم راغبون في أن تروني أذهب، مباشرة، إلى سعادته (المتصرف) الذي سوف يستقبلني بترحاب، ثم يوليني وظيفة مشرّفة... إن لدي ما يكفي من الهموم كيلا أقبل وظيفة جديدة في سوريا»، ثم يطلب من القنصل أن يعرض على المتصرف إما أن يقبل خدماته «المخلصة والقائمة على العهد والقَسَم» أو أن يقبل بمغادرته البلاد إلى مكان آخر يعيش فيه[٩٤].

ولكن «ديزيسار» ردّ على رسالة كرم هذه بأخرى تقيّم كرماً تقييماً موضوعياً وتنتقده انتقاداً صارماً، إذ كتب إليه، بتاريخ ٤ كانون الأول/يناير ١٨٦٥، يقول: «لا أود أن أعتقد، كما رُدّد لي مراراً، أن احساسك بفرديتك (بشخصك) امتصّ، عندك، كل باقي الاهتمامات، بل أريد أن أقبل انك، باعتبارك تعيش خارج الحركة التي نمت في هذه البلاد، لم تتمكن من أن تدرك أسبابها الحقيقية وتتعايش معها». ويقول له، في مكان آخر من الرسالة نفسها: «لقد بقيت غريباً عن كل ما حرّك (جبل) لبنان وشغله، بحيوية، في السنوات الأخيرة». وإذ ينبهه إلى أنه يعيش «في ظل حكومة قامت باتفاق الحكومات الأوروبية، وأُسندت إدارتها إلى مسيحي، وتعمل تحت أنظار المسيحي الذي يثني على جهودها التي تقوم بها لبعث هذه البلاد التعيسة»، يخاطبه قائلاً: «دعني أقول لك: لا تثر الماضي باستمرار، وقدّر الحاضر قدراً سليماً، لأنه، هو وحده، الذي يهيئ المستقبل. وهكذا، عليك أن تتخلى عن أي فكرة تدخّل بينك وبين داود باشا. وإذا كنت ترى أن مصلحة بلادك هي في خدمة بعثها وتطويرها، بما يتوافر لديك من وسائل، فتوجّه إلى الرجل الذي يديرها، وأعرض عليه أفكارك بصراحة، وقل له كيف تريد أن تساعده، وأنا واثق من أنك، بتصرفك هذا، سوف تتخلص من كل خطأ في التقدير، ومن كل المضايقات. ثم إن القوت يمر، وعندما يسير الكل، والكل يتقدم من حولك، وأنت باقٍ مكانك لوحدك، لا تستبعد أن يقال لك، ذات يوم قريب جداً، ربما: أنت الماضي ونحن المستقبل، أنت البئر ونحن النبع الذي سوف يجري، ناشراً الخصب في طريقه»(٩٥).

وكانت هذه الرسالة، من القنصل الفرنسي «ديزيسار» إلى كرم، قمة في الفهم الحقيقي لنفسية كرم وشخصيته، وكان ممكناً، لو عمل كرم بها، لأن يتغير مسار حياته، برمته، فيما بعد، ولكن الذي جرى كان على عكس

ذلك تماماً، إذ إنه، سرعان ما بدأ يوسف كرم عصيانه المسلح ضد حكم داود باشا.

II - ثورة يوسف كرم (١٨٦٦ - ١٨٦٧):

١ - مناوشات حول مركز المتصرف في جونية:

كان داود باشا قد استطاع أن يجند، حتى آخر العام ١٨٦٥، قوّة من الجندرمة لا بأس بها، حيث انخرط في هذا السلك ما يربو على ٣٠٠ رجل مدربين تدريباً حسناً، ومجهزين بأسلحة فرنسية جيدة (وقد ارتفع عدد الجندرمة حتى أوائل حزيران/يونيو ١٨٦٦، إلى ٥٠٠ رجل)، وكان داود باشا يعزّز قوته المحلية لكي يتمكن من السيطرة على البلاد، وخصوصاً على شمال الجبل، معقل يوسف كرم، وكان كرم يدرك ذلك، لذا، فقد كان حذراً ومتخوفاً من تنامي قوة المتصرف، مما جعله يتّخذ قراره، بسرعة، فيعلن العصيان والثورة.

في أواخر العام ١٨٦٥ وبعد أن استمر أهل الشمال المناصرين لكرم في تمنعهم عن دفع الضرائب المترتبة عليهم، نقل داود باشا مركز حكومته إلى جونية، وكان لذلك دلالة معيّنة عند يوسف كرم الذي حسب لهذه البادرة، من قبل الباشا، ألف حساب، فداود باشا لم ينقل مركز حكومته إلى جونية إلا بهدف السيطرة عسكرياً، وسياسياً على المنطقة، وخصوصاً كسروان والمتن وباقي الجبل شمالاً، ولا بد من أن يؤدّي ذلك إلى اضعاف نفوذ كرم، بل إنهائه. وكان داود باشا قد اصطحب معه إلى جونية، قوّة مؤلّفة من ١٥٠ من الجندرمة ومأية خيّالة من الدراغون. ولم يكن الباشا قد استقر، بعد، في مقره الجديد حتى بدأت الأحداث تتوالى، ففي ٣١ كانون الأول /ديسمبر عام ١٨٦٥، هاجمت

مجموعة مسلحة، «مؤلفة من نحو ١٥٠ إلى ٢٠٠ رجل» مقر الباشا بجونية، حيث بدأت بإطلاق النار على المقر (دون أن تهاجمه)، وصادف أن كان، مع داود باشا، الجنرال أمين باشا، قائد جيش عربستان، ومعه أربع كتائب من مشاة الجيش، وكان الرصاص يئزّ فوق رأسي الحاكم العام والجنرال، مما اضطر الجنرال إلى التدخل عسكرياً ورد العدوان عن مقر المتصرف، فأمر خمسين من الجندرمة، بقيادة الضابط الفرنسي «ألتاب» بالتصدي للثوار المهاجمين. وما أن بدأ «ألتاب» يتقدم، بجنده، نحوهم، محاولاً الالتفاف عليهم، حتى أطلقوا بعض العيارات النارية وولّوا هاربين[٩٦].

٢ - وقعة غزير (٦ و٧ كانون الثاني/يناير ١٨٦٦):

لم تكن غزير الهدف الرئيسي لهجوم كرم، وإنما كان عليه أن يهاجمها، قبل الوصول إلى هدفه الرئيسي، وهو مركز المتصرف في جونية، لسببين:

الأول: تأمين مؤخرته، إذ إنه كان، في غزير، مجموعة من جندرمة الجبل بتصرف مديرها، بالإضافة إلى أن غزير كانت منقسمة إلى فئتين: واحدة تتحالف معه وتؤازره (أهل الحارة التحتا)، وأخرى تناوئه وترفضه (أهل الحارة الفوقا)، وكان من الطبيعي أن يخشى كرم، إذا ما تجاوز غزير نحو جونية، أن يتحالف أهل الحارة المناوئة (الفوقا) مع المدير والجندرمة الموجودة في البلدة، فيقومون بمهاجمة مؤخرته إذا ما تقدم هو جنوباً نحو جونية.

والثاني: كان قائمقام غزير (أو مديرها) سبباً في اعتقال نسيبه «واكيم باخوس» ودخول عسكر الباشا إلى غزير، لذا، كان احتلال غزير يؤمن لكرم حماية مؤخرته، إذا ما تقدّم نحو جونية، من جهة، ثم الانتقام من غريمه، مديرها، وضبط حركة المناوئين له من أهل البلدة.

ورأى كرم أن يجعل «معسكره العام» في غزير، فبعث يستشير أهلها بذلك، إلا أن أهل غزير انقسموا على أنفسهم بين موافق (الحارة التحتا) ومعارض (الحارة الفوقا)، ولما رأى خوري غزير (حنا رعد) أن أهلها قد اختلفوا فيما بينهم على هذا الأمر، رأى أن يترك لهم حرية التصرف. إلا أن كرماً أرسل إلى أهل غزير يعلمهم أنه عدل عن إقامة معسكره عندهم كي لا يكون سبباً لحرب بينهم، وأنه سوف يقيمه في «غوسطا». ولكن هذه الحيلة لم تنطل على داود باشا الذي رأى فيها وسيلة لاحتفاظ كرم بعنصر المفاجأة في هجومه على غزير، خصوصاً أن كرماً كان يدرك، تماماً، خطورة أن يترك خلفه قوة معادية (من الجندرمة والأهالي) لا يستهان بها، وكان رأي الباشا مصيباً (ويبدو أنه كان قد تلقى رسالة، بهذا الصدد، من أحد عملائه المتعاونين مع كرم)، وأعطى داود باشا أوامره إلى حامية البلدة كي تستعد للدفاع عنها في وجه هجوم محتمل من كرم، «ووزّع القائمقام، على رجال غزير المقاتلين، الذخائر الحربية، وكان هناك استحكامات وطوابي عسكرية. وعلى الجملة، فإن البلدة أصبحت في حالة حرب»[٩٧]. ونورد، فيما يلي، ثلاث روايات عن الوقعة، أولاها عن محضر جلسة «مجلس الإدارة الكبير» والثانية عن القنصل الفرنسي العام ببروت، والثالثة عن الضابط الفرنسي «ألتاب» قائد قوات الحاكم العام.

أ - رواية محضر جلسة «مجلس الإدارة الكبير»

يروي «مجلس الإدارة الكبير» للمتصرفية هذه الوقعة في سجله عن «أخبار الحوادث التي جرت منذ تشريفه (أي المتصرف) مركز المتصرفية» حتى آخر عام ١٨٦٥، وذلك «في جلسة تاريخية، في التاسع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٨٦٦ حساباً شرقياً»، كما يلي:

«إنه في يوم السبت الواقع في ٣٠ كانون الأول سنة ١٨٦٥، تظاهر جمهور على الظهور المسماة باب الهوا، فوق مركز جونية، بالصياح والحدو (الحداء) وطلق البارود، وبقوا نحو ساعتين ثلاثة لحين غروب الشمس، وانصرفوا لناحية غوسطا. ونهار الأحد الواقع في ٣١ شهره، ختام سنة ١٨٦٥، ارتجع الجمهور مضاعفاً عن اليوم الماضي، وابتدوا بالحدو والقواص والهجوم على المركز المتصرفي، حتى وصل بعضهم لتحت كنيسة غادير التي تبعد عن المركز محطاً للرصاص، وهم يطلقون البواريد. فعند ذلك، صدر أمر دولته بتوجيه فرقة من الضبطية (اللبنانية) بمعية مسيو ألطاب (ألتاب) الذين، بوصولهم لمقابلة الجمهورية (الجمهور) التقاهم سيادة المطران جعجع من دير بكركي، وتكلم مع مسيو ألطاب بالتوقف عن الضرب، وارتد سيادة المومى إليه على الجمهورية بالضرب والشتم لأجل ردعهم وترجيعهم، قد تمّ ذلك. وبرجوع الجمهورية ارتجعوا أيضاً الضبطية من دون أن يحصل أدنى سبب»[٩٨]. وجاء أهل الزوق، إلى جونية، في اليوم التالي (١ كانون الثاني/يناير ١٨٦٦) يقدمون الولاء للحاكم ويتعهدون بدفع ما يترتب عليهم من ضرائب[٩٩]، إلا أن إشاعات انتشرت، في اليوم التالي، بأن يوسف كرم يحشد رجاله لمقاومة الحاكم، وأنه كتب تحارير إلى «أهالي بلاد جبيل وكسروان والفتوح» لكي يوافوه يوم «الأربعاء في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٦٦» عند نهر ابراهيم، وانه قد توجّه، هو وحشد من أنصاره، قادماً من الشمال، إلى هناك[١٠٠].

وصلت هذه الإشاعات إلى مركز المتصرف في جونية، فساد الاضطراب فيه، ودبّ الذعر بين عناصره، مما حدا بالمتصرف إلى أن يكتب بتاريخ ٢ منه رسالة إلى القنصل العام الفرنسي يقول له فيها: «لقد أنبئت... أن يوسف كرم يزحف إلينا، وأنه سيصل غدا إلى نهر أدونيس (ابراهيم)»[١٠١]، وكانت أنباء

تحرك يوسف قد وصلت إلى القنصل العام الفرنسي الذي تأكّد من صحتها، فأسرع بإرسال برقية إلى وزير الخارجية الفرنسية «دي لهيس» بتاريخ ٧ منه، يطلعه فيها على الوضع المفاجئ والمتوتر في الجبل، ويقول: «ترك يوسف كرم بلدته على رأس قوة مسلحة، وبرفقته زعماء من المتاولة (الأمير سلمان الحرفوش) زاحفين إلى جونية، حيث يوجد داود باشا، وهم يدعون الأهالي لحمل السلاح. وقد تقدّم إلى غزير فبلغها أمس (٦ منه) وهاجمها من نقطتين، وذلك رغم المعارضة الظاهرة للبطريرك، ولكنه رُدّ بعد ساعتين من القتال. ويبدو أن سبب ذلك هو قضية جباية الضرائب». ويذكر القنصل، في البرقية نفسها، أن كرماً عاود الهجوم على غزير، في مساء اليوم نفسه، إلا أنه رُدّ على أعقابه[١٠٢]. ولم يحل وصول القنصل العام الفرنسي والمطران طوبيا، إلى مركز المتصرف، دون ذلك.

كيف كان موقف البطريرك الماروني من هذه الأحداث؟ يحدثنا محضر جلسة «مجلس الإدارة»، الذي سبق أن أشرنا إليه، أن بعض عناصر مركز المتصرف، وبعض وجوه منطقة المتن، قصدوا البطريرك في مقرّه ببكركي، وطلبوا منه التدخل لوقف هجوم كرم وأنصاره، وكان البطريرك «منفعلاً... غاية الانفعال» من سلوك كرم وتصرفه، وكان قد وجّه إليه ثلاث رسائل متتالية لكي يكف عن ذلك، كما وجّه إليه كلاً من «المطران يوسف جعجع والمطران يوحنا الحاج، ورئيس عام الرهبنة البلدية ومدبريها» لكي يعود إلى حيث أتى، ولكنه رفض الإنصياع لأوامر البطريرك[١٠٣].

ويحدثنا المحضر نفسه، عن هذه الوقعة، أن كرماً أنذر أهالي البلدة، بواسطة كهنتها، بوجوب عدم المقاومة والسماح لقواته بدخول البلدة بلا قتال. وقد قسّم كرم قواته، للهجوم على غزير، إلى ٣ فرق:

١ - تتقدم الفرقة الأولى «الرجال الأقوياء» وهم من أهالي «غوسطا وعشقوت» نحو غزير، على طريق «دير العفص» (من الجنوب الشرقي).

٢ - تتقدم الفرقة الثانية «باقي الجمهور» نحو البلدة، عن طريق «ضهور باب الهوا» بحيث تشرف على مركز المتصرف وتكتفي «بالعياط والصياح فقط»، دون أن تنزل إليه.

٣ - تكون الفرقة الثالثة بقيادة كرم نفسه، وتقسم إلى ثلاث فرق:

- فرقة (أ) وتتجه نحو غزير على طريق «فتقا» (من الشمال).
- فرقة (ب) وتتجه نحو البلدة نفسها على طريق «أدما» (من الغرب).
- فرقة (ج) وتتجه نحو «جسر المعاملتين» على طريق البحر.

وكان كرم قد حدّد موعد الهجوم على غزير يوم السبت (٦ منه) الساعة ٥,٣٠ صباحاً(١٠٤).

وما أن علم المتصرف بنوايا كرم حتى أرسل فرقة من العساكر العثمانية ومن الجندرمة بقيادة الملازم «ألتاب» إلى غزير، حيث انتقلت إليها ليلاً وسراً. وحاول عناصر من خيّالة «الدراغون» المتمركزين في المعاملتين التقدم شمالاً باتجاه وطى سلام وطبرجا، في عملية استطلاعية، فلم يجدوا ما يثير الانتباه، وعادوا إلى مركزهم، إلا أنهم، ما أن وصلوا إليه، ووفقاً للموعد الذي حدّده كرم، (في الساعة الخامسة والنصف من صباح السبت في ٦ منه)، حتى بدأ القتال على الشكل التالي:

- انطلقت الفرقتان (ب) و(ج) من أدما والمعاملتين، نحو غزير، بقيادة كرم والأمير سلمان الحرفوش.
- وانطلقت الفرقة الأولى (الرجال الأقوياء) من جهة «دير العفص».

- وانطلقت الفرقة الثانية (باقي الجمهور) من جهة «ضهور باب الهوا»، حيث أشرفت على مركز المتصرف «مستعملين الصياح» فقط.

وبدأ القتال «واشتعلت نار الحرب»، إلا أنه، لم تمر «برهة ساعة ونصف» حتى كانت الفرقتان (ب) و(ج) قد انهزمتا، كما تراجعت الفرقة الثانية، بينما استمر القتال على جبهة الفرقة الأولى المتقدمة على طريق «دير العفص» حتى الساعة ١١,٣٠ نهاراً، حين انهزمت هذه الفرقة بدورها، وعادت جميع الفرق المهاجمة إلى قواعدها(١٠٥).

ب - رواية القنصل العام الفرنسي(*):

وفي تقرير من «ديزيسار» إلى وزير الخارجية «دي لهيس» بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٨٦٦، روى «ديزيسار» ما جرى، في تلك الوقعة، كما يلي:

- **في ١٨٦٦/١/٣**: وصلت أنباء إلى المتصرف، في جونية، أن كرماً يسير على رأس قوة مسلحة قدّر البعض عديدها بستماية مقاتل، وقدّره البعض الآخر بألف. وكانت كل الدلائل تشير إلى أنه متّجه نحو جونية لمهاجمة مقر المتصرف الذي لم يكن لديه أكثر من نحو ٢٨٠ من الجندرمة و٢٠٠ من خيّالة الدراغون، وكتيبة من الجنود الأتراك كانت قد وصلت، مساءً، من بيروت.

وكان وضع الباشا، في مقرّه بجونية، لا يدعو إلى الارتياح، فمركزه محاطٌ، من جميع الجهات «بتلال جبلية يقطنها سكان معادون» تحتاج، إذا ما أراد احتلالها، إلى أكثر من «٨٠٠ إلى ٩٠٠ رجل»، لذا، كان «عليه أن يكتفي بأن يحمي مركزه ويؤمّن، له ولعناصره، طريقاً للانكفاء إلى بيروت، إذا ما اضطر

(*) رأينا من الضروري أن نورد الروايات المختلفة لهذه الوقعة، كما لغيرها أحياناً، نظراً لاختلافها وتباينها إلى حد التناقض غالباً.

للتراجع أمام قوىً ضاغطة». لذلك، كان داود باشا قلقاً، وكان يطلب، باستمرار، من دمشق وبيروت، مدّه بالمساعدة، إلا أن بيروت لم تكن تستطيع ذلك، نظراً لأن حاميتها «المؤلّفة من كتيبتين فقط» لا تكاد تكفي لخدمة الموقع، كما أن دمشق لم تكن مستعدة «لكي تأتي لمساعدة الحاكم العام (لجبل) لبنان»[١٠٦]. وفي هذه الأثناء، كان يوسف كرم ورجاله قد وصلوا إلى نهر ابراهيم.

- **في ١ منه**: تلقى الباشا بعض سرايا المشاة من حامية بيروت، فأرسل «كل ما لديه من جندرمة، أي ٢٣٠ رجلاً» إلى غزير، مع أوامر صارمة بأن «لا تهاجم، بل تظل في وضع الدفاع».

- **في ٥ منه**: وصل كرم ورجاله إلى مسافة نحو ساعتين ونصف الساعة من جونية، ويبدو أن الباشا كان متأكداً من أن كرماً ينوي مهاجمة غزير، صباح ٦ منه، لذا، فهو قد أرسل، ليلاً، أربع سرايا لاحتلالها.

- **في ٦ منه**: وفي الساعة السادسة صباحاً، ظهرت تجمعات من المسلحين قرب غزير، فأرسل الباشا دورية من «الدراغون» للاستطلاع، ولكن ما لبث المسلحون أن تدفقوا على المرتفعات، من كل جانب، وكانوا مشاة وخيّالة، وقد بدا واضحاً أن استعدادات تجري للهجوم على غزير.

بدأ الثوار هجومهم على غزير في الساعة الثامنة والنصف صباحاً، وقد هاجموها من أعلى ومن أسفل، واستمر الاشتباك بينهم وبين حامية غزير زهاء ساعتين اضطر المهاجمون، إثرها، إلى التراجع منهزمين، تاركين خلفهم «٧ أو ٨ قتلى، في أسفل البلدة، وأكثر من ذلك في أعلاها».

وعاود الثوار هجومهم على غزير مساءً، إلا أنّ الأهالي استطاعوا ردّهم، بالتعاون مع الجندرمة، وقد استمرت المعركة زهاء ساعتين ترك المهاجمون خلفهم، إثرها، «عشرين قتيلاً، وكثيراً من الجرحى، كما قيل».

- **في ٧ منه**: مساءً، هاجم الثوار بلدة غوسطا، بالقرب من غزير، ولكنهم رُدوا على أعقابهم مهزومين.

وقد سرت شائعات بأنّ الباشا أرسل، إلى طرابلس، كتيبةً من الجيش التركي دخلت بلدة زغرتا (وهي المسكن الشتوي ليوسف كرم) واحتلتها (مساء ٥ منه)، ثم أحرقتها، مما جعل كرماً يتخلّى، فوراً، عن متابعة الهجوم، ويعود، مع بعض رجاله، إلى زغرتا. وقد ترك هذا النبأ، لدى مناصري كرم، إحساساً عميقاً بالفشل، معتبرين أنّ قضيتهم أضحت خاسرة[١٠٧].

وفي محاولة لتحليل أسباب ثورة كرم، يرى القنصل الفرنسي، في التقرير نفسه، أنّ سبب ذلك هو «توقيف واكيم باخوص» (وهو نسيب كرم، من غزير، وكان الباشا قد أوقفه) وقضية جباية الضرائب. ويتابع القنصل: «ويبدو أن هذه الحركة التي انفجرت، فجأة، كانت قد أُعدت بأناة»، وأنّ «كل طلبات التدخل التي وجهت إلى القنصل العام لم تكن تهدف إلا لتضليله، وإعطاء داود باشا نوعاً من الأمان» استطاع كرم الاستفادة منه «لكي يفاجئه» ولكي يتمكن من «اختيار الوقت الملائم للعمل»[١٠٨].

ج - رواية الضابط الفرنسي «ألتاب»

كان الملازم «ألتاب» لا يزال بتصرف داود باشا عندما جرت هذه الوقعة، وقد اشترك فيها كقائد لإحدى وحدات الجندرمة، وكتب، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني / ينـاير ١٨٦٦، إلى «رئيسه في وزارة الحربية بباريس» تقريراً عن أحداثها، وفيما يلي أهم ما جاء في هذا التقرير:

«ظل أهالي زغرتا، طوال ثلاثة أيام متتالية، يهدّدون الباشا، ويطلقون النار على المرتفعات المشرفة على جونية، وفي اليوم الثالث، نزلوا إلى قرية

«غزير» على مسافة ٥٠٠م من مقر الحاكم العام الذي اضطر إلى إرسال سرية من الجندرمة، على عجل، لردّهم. وقد طلبت من الباشا أن أذهب على رأس الرتل لعلّ وجودي يكون كافياً لجعلهم يتراجعون دون أن نضطر لاستخدام القوة، وقد وافق الباشا على ذلك بسرور، لأنه يريد أن يتحاشى أي نزاع، مهما كان الثمن. وقد نجحت خطوتي هذه تماماً.

«وكان كرم غاضباً بسبب اعتقال نسيبه «باخوس»، فترك زغرتا ووصل إلى «مار ضومط»، قبل نهر إبراهيم، وعلى مسافة ساعتين من جونية، ومعه ألف إلى ألفي رجل كانوا يقطعون خطوط التلغراف في طريقهم.

«وفي ٣ كانون الثاني /يناير ١٨٦٦، علم الباشا، من مدير كسروان (الأمير أفندي شهاب)، أنّ أهالي غزير مهتاجون، فقرر أن يرسل الجندرمة إلى هذه المحلة، وقد انتقلت إليها بدوري.

«يتألف أهالي غزير من فريقين: فريق «الحارة الفوقا» وهو موال لداود باشا. وفريق «الحارة التحتا» وهو موالٍ لكرم. وتعتبر عائلة «حبيش» القوة الرئيسيّة لحزب الحاكم العام، وكانت ممتلكات هذه العائلة قد انتزعت منها بواسطة الحركة الشعبية (حركة طانيوس شاهين) وهي تنتظر أن تسنح لها الفرصة لكي تستردّ مكانتها.

«عند وصولي إلى غزير، تجولت مع الضباط في كل ضواحي البلدة، وأرشدتهم إلى الأماكن الملائمة للدفاع، إذا ما تعرّضنا لهجوم، كما تعرفت إلى العناصر التي تشكل قوة كرم في البلدة، وهي:

- الأمير سلمان الحرفوش، إقطاعي قديم من بعلبك، انتزع الأتراك إمارته منه، منذ سنوات، ملاحق من قبل السلطات العثمانية، ويعتبر في الخط الأول من حزب كرم.

- إسماعيل الحسن، مسلم لجأ، عام ١٨٦٤، إلى بتوراتيج، حيث هاجمته خيالة الجندرمة التابعة لداود باشا وهزمته، وهو، كذلك، حليف لكرم.
- بالإضافة إلى عدد من الفارين الذين تراقبهم شرطة الحاكم العام منذ زمن.
- ونحو عشرين راهباً من دير قزحا.

«خلال يومي ٤ و٥ كانون الثاني / يناير ١٨٦٦، قام القنصل العام الفرنسي (وكان في جونية) بمساعٍ حثيثة لمنع أي نزاع في الجبل، وقد كتب إليه كرم يلتمس منه أن يقوم بدور الوساطة بينه وبين داود باشا، وقال إنه يريد أن يزور الباشا، ولكن بعد أن يحصل على جواز مرور (تصريح أمان) من القنصل نفسه.

«وفي الساعة العاشرة من صباح ٦ منه، وفي الوقت الذي كان جواز المرور سوف يرسل لكرم، بدأت طلائعه تطلق النار على مركز للدراغون كان قد تمركز، منذ أيام، على جسر المعاملتين (على شاطىء البحر، قرب جونية)، وكان كرم يتبع تلك الطلائع، بالقرب منها، مع باقي قواته. وفي الوقت نفسه، حمل أهالي قرى كسروان على غزير.

«عندها، أسرع رجال الجندرمة إلى مراكزهم، وحمل الأهالي الموالون للحكومة، السلاح، وكان آل حبيش على رأسهم. ثم وصلت أربع كتائب تركية، مع خمسين من الدراغون، كان داود باشا قد أرسلهم. وقد أخذ الدراغون مراكز لهم، وأما الأتراك، فظلّوا كاحتياط.

«وبلحظة، أصبح الهجوم شاملاً، وكان كرم أول المنهزمين، إذ أنه لم يصمد سوى ساعتين، بينما لم يكن، في مواجهته، سوى ٨٠ من الدراغون،

والجندرمة التي أتت لنجدتهم، وكان الدراغون قد حملوا على جناحي العدو الذي لم يصمد طويلاً. واستمرّ الهجوم على غزير حتى الليل، وكانت خسائر هذا اليوم كما يلي:

- من الجندرمة : قتيل و٤ جرحى.
- من الدراغون : قتيل وجريح.
- من آل حبيش : جريحان.

«أما خسائر القرويين (المهاجمين) فلم تعرف، وقد أُخذ منهم ثمانية أسرى»[١٠٩].

وبتاريخ ٩ كانون الثاني / يناير عام ١٨٦٦، تلقى داود باشا برقية من وزير الخارجية الفرنسية «دي لهيس» يعرب له فيها عن مساندته معنوياً في قمعه لثورة كرم[١١٠].

بعد هذه الوقعة، عرض أهالي «كسروان الجنوبي، المحدد لنهاية بلاد جبيل» توبتهم، وطالبوا بالعفو عنهم لمؤازرتهم كرماً في ثورته. وقد فاوض، بالوكالة عنهم، المطارنة: طوبيا ويوسف جعجع ويوسف المريض ويوحنا الحاج، وقد أصدر المتصرف «بيورولدي» بذلك، شرط أن يدفعوا ما عليهم من «الأموال الأميرية» وأن لا يقوموا بأي نشاط وأية اجتماعات تتم عن العصيان والتمرّد، وقد قبل أهالي تلك المنطقة بهذه الشروط، وبدأوا بدفع ما يترتّب عليهم من ضرائب[١١١].

ويذكر «البشعلاني» أن داود باشا قصد غزير بعد هذه الوقعة (بتاريخ ١٧ منه) حيث استقبل «استقبالاً حافلاً»، واستعرض «عسكره» في البلدة (وكان قد استعرض، قبل ذلك بيوم، في ١٦ منه، عسكر الدراغون والعسكر

العثماني، في قرية «المزار»). وأثنى على «بسالتهم التي أبدوها في موقعتي المعاملتين والعفص»، وغادر البلدة مع عسكره بعد أن ترك فيها ٤٠٠ جندي عثماني[١١٢].

وانتقل داود باشا، بعد ذلك، من جونية إلى «سبنيه»، بينما توجه «أمين باشا» (بتاريخ ٢١ منه)، مع وحدات من العسكر العثماني ومن جندرمة الجبل (قوامها كتيبتان وسريتا دراغون عثمانيتان و٢٠٠ جندرمة) إلى زغرتا، لاحتلالها. وقد ورد في محضر جلسة «مجلس الإدارة الكبير» الموقع بتاريخ ٢ شباط / فبراير عام ١٨٦٦، أن يوسف كرم و«أهالي زغرتا وبعض القرى المجاورة»، ومعهم «الأمير سلمان الحرفوش» أقدموا على ضرب «العساكر الشاهانية» وعساكر جبل لبنان[١١٣]. وقد اتخذ المجلس قراراً بإدانة أعمال يوسف كرم، وقرر «إنهاء» قضيته «بأي وجه كان، لإزالة وجوده من الجبل، حفظاً لراحة الأهالي، واتقاءً لما قد يحلّ بهم من خراب»[١١٤].

أما يوسف كرم، فإنه، بعد هزيمته في وقعة «غزير» فقد أي أمل بالانتصار على داود باشا، وقد كتب القنصل الفرنسي «ديزيسار» تقريراً، بهذا المعنى، إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٣ كانون الثاني / يناير ١٨٦٦، يقول فيه: «كرم منهار معنوياً، فالضجة التي أثيرت، ومفادها أن زغرتا أحرقت، جعلته يترك المتمردين ويعود، مع بعض رجاله، إلى قريته التي لم يكن الجنود الأتراك قد احتلوها بعد، رغم أوامر الباشا بذلك، لأن الضابط الذي أرسله الباشا إلى طرابلس، للقيام بهذه المهمة، كان قد تخاذل ولم يحسن استخدام القوات الموضوعة بتصرفه، فأضاع، بذلك، وقتاً ثميناً». أما كرم فإنه «بعد أن قضى ليلة في زغرتا، عاد، مع بعض أخصائه، إلى دير مار مارون، فوق البترون، ولا يزال هناك»[١١٥].

وعندما دخل «أمين باشا» زغرتا يوم ٢١ كانون الثاني / يناير، كان «يوسف كرم» قد غادرها إلى «بنشعي».

وبعد أن أسقط في يد كرم، ورأى «أن البحر قد أقفل» في وجهه، كما قال في مذكراته(١١٦)، كتب إلى «أمين باشا»، في ٢٤ منه، يطلب منه التماس العفو له من الحاكم العام، ويعلن خضوعه له، على أن ينظر الباشا في قضيته «بالعدل». وكان المطران «بولس موسى» قد دخل في الوساطة بين كرم والقائد العثماني الذي اشترط أن يمثل كرم أمامه وأن يفرّق أنصاره ليتم العفو عنه، وقد تم له ذلك، والتقى كرم وأمين باشا، ومعهما المطران موسى وبعض أعيان المنطقة، في «دير يعقوب»، في كرم سده، حيث كرسي «مطرانية طرابلس»، في ٢٧ منه، «فتعهّد كرم بالطاعة، خطياً، ووضع سيفه بين يدي الباشا»، وكان الباشا قد اشترط على كرم أن «يتوارى إلى حين» فقبل كرم بذلك، وعاد الباشا إلى زغرتا، بينما ذهب كرم إلى «بنشعي»(١١٧).

ويبدو أن «ديزيسار» كان قد شكّك، بدوره، بنوايا كرم تجاه غزير، مما دفع بكرم إلى أن يكتب له، تاريخ ١١ كانون الثاني / يناير ١٨٦٦، رسالة يقول فيها أن الحادث الذي جرى (في غزير) «لم يكن لي علم به ولا إرادة... ولا أشك في أن سعادتكم ترتابون بقولي هذا». ولكن «ديزيسار» أصدر بياناً (بتاريخ ١٦ منه)، ينكر فيه «كل علاقة مع يوسف كرم»، وأنه (أي كرم) «يداجي في الدين ويستغيث بالعدل والحق رياءً»، وعليه فإنه، أي القنصل، «يرد الرسالة التي قيل أنها مرسلة من كرم، ويعيدها دون فض، بغير أن يلتفت إليها، وهكذا سيكون حظ كل رسالة تأتي منه مستقبلاً»(١١٨).

٣ - وقعة «بنشعي» (٢٨ كانون الثاني / يناير ١٨٦٦):

لم يمرّ على مصالحة كرم مع السلطة أكثر من ٢٤ ساعة حتى وقع صدام جديد بين رجاله وعسكر الباشا، محا ما سبق من مصالحات. ففي ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٨٦٦، عاد القتال، من جديد، إثر «أحداث ليست مفهومة جيداً»، كما أشار القنصل الفرنسي «ديزيسار» في تقريره إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣ شباط / فبراير ١٨٦٦. وقد أشار القنصل، في التقرير نفسه، أنّ عسكر الباشا مني بهزيمة مساء ذلك اليوم (٢٨ كانون الثاني)، إلا أنه عاد فتلقى تعزيزات من طرابلس التي قطع المسلحون الاتصال البري بينها وبين بيروت(١١٩).

أما أسباب القتال فيذكرها «البشعلاني» بالتفصيل، إذ يقول إن عسكر الباشا وصل إلى «بنشعي» بقيادة «سليم بك الطرابلسي» الذي كان معه، بالإضافة إلى الجندرمة، فرقة من الجيش العثماني، وقد بالغ بعض المؤرّخين في تقدير عديد العسكر الذي كان مع الطرابلسي حتى بلغ عند بعضهم (البشعلاني والحتوني) خمسة آلاف رجل(١٢٠).

أ - رواية البشعلاني:

يذكر «البشعلاني» أنه، بينما كان «يوسف كرم» يحضر قداس الأحد في كنيسة بنشعي، دخل عليه أحد رجاله وأخبره أن العسكر العثماني قادم، وأنّ طلائعه قد وصلت إلى مقربة من الكنيسة، فخرج كرم وسأل قائد العسكر عن سبب مجيء العسكر، بعد أن تمت المصالحة بينه وبين الحاكم العام، فأجابه بأن لديه أمراً بتوقيفه، «وأحب كرم أن يسلّم نفسه، حقناً للدماء، فأبى رجاله التسليم»، مما أدّى إلى اندلاع الحرب بين الفريقين.

وفي رواية أخرى «للبشعلاني» أنّ القائد «الطرابلسي» وصل، مع فرقة من الجندرمة، إلى بنشعي، الساعة العاشرة صباحاً، ولحقت به، بعد ذلك، فرقة من الجنود العثمانيين «بحجة إجراء دورة تفتيشية». وما لبث الجنود العثمانيون أن أخذوا «يحرقون المنازل»، وهاج الأهلون «وهمّوا بإطلاق النار» على الجنود، إلا أن كرماً منعهم من ذلك، «وسار برجاله إلى خارج القرية، فتبعه الجند وهم يطلقون الرصاص عليه وعلى رجاله»، عندها أمر كرم رجاله بأن يرتدّوا على الجنود ويقاتلوهم، «وكان عدد رجاله لا يزيد على ٤٠٠، أما عسكر العدو فكان آلاف». واحتلّ الجنود العثمانيون هضبة مرتفعة، بينما تمترس رجال الجندرمة في الوادي، وظلوا يطلقون النار حتى نفدت ذخيرتهم، فهاجمهم رجال كرم «بالحراب». وحاول الجنود العثمانيون أن يحملوا على كرم ورجاله بهدف احتلال بنشعي، إلا أنّ كرماً ردهم ثلاث مرات، عندها انهزموا نحو طرابلس، ولحق بهم رجال الجندرمة، فطاردهم كرم حتى أبواب طرابلس، ولم يرجع عنهم إلا بعد أن تدخل الضابط الفرنسي «ألتاب» في القتال إلى جانبهم، وكان قد أتى من طرابلس لنجدتهم. ويذكر «البشعلاني» أن كرماً جرح جرحاً طفيفاً، وأنه سقط من جند الباشا «زهاء ألف جندي، بين قتيل وجريح وأسير»، وأن كرماً غنم ٦٠٠ بندقية و٣٠ برميلاً من البارود و٤ مدافع. وقد استمرّ القتال زهاء ١٢ ساعة (من الساعة العاشرة صباحاً حتى بعد الغروب)[١٢١].

ب- الرواية الفرنسية (إستناداً إلى تقرير القنصلين «ديزيسار» و«بلانش»):

في اليوم الذي تلا الوقعة، وبتاريخ ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٨٦٦، كتب «بلانش» نائب القنصل الفرنسي بطرابلس، تقريراً، إلى «ديزيسار» قنصل فرنسا العام ببيروت، يصف فيه تفاصيل الوقعة كما يلي:

بتاريخ ١٨٦٦/١/٢٧، التقى أمين باشا ويوسف كرم في مطرانية الموارنة، حيث تناولا طعام الفطور معاً، وأجريا محادثات وصفت بأنها كانت ودية جداً، وسادها جو من التفاهم والرضى، وقد أشاعت هذه المحادثات، في طرابلس، جواً من الحبور والارتياح. إلا أنه، وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر أمس (٢٨ منه)، بدأنا نسمع أصوات طلقات نارية، وأصوات طلقات مدفعية، تصل إلينا من «بعض أنحاء المدينة»، ثم بدأت أنباء المعركة تصل إلينا، تباعاً، عند المغيب: الفلاحون يستسلمون بلا مقاومة، وقرية «بنشعي» قد احتُلت، وقد أحرز الجيش العثماني نصراً مبيناً. إلا أنه، ما أن أقبل الليل، حتى بدأت الأنباء الكارثية تصل إلينا تباعاً، حاملة خبر هزيمة العثمانيين، «وبدأ الجنود يصلون، من كل بوابات طرابلس، وكان معظمهم بلا سلاح. هاربين، تحت وطأة خوف لا يوصف»، وكان الجرحى يصلون بأعداد كبيرة، «وكانت كل الدلائل تشير، ليس إلى وقوع هزيمة فحسب، بل إلى أدهى من ذلك، إلى كارثة».

وفي الساعة التاسعة مساءً، وصل إلى سراي طرابلس مبعوث من قبل أمين باشا (هو يوسف الجزيني)، وهو يحمل أمراً منه، إلى القائمقام، بإرسال «التعزيزات الاحتياطية الموجودة في طرابلس، وهي كتيبتان» إلى زغرتا، وأن يتصل، «على عجل، بداود باشا، وإن يبرق إلى الآستانة»[١٢٢]. وبالفعل، تلقى داود باشا، بتاريخ ٢٨ منه، رسالة عاجلة، عن طريق البحر، من أمين باشا يقول فيها: «لا وقت لديّ لكي أروي التفاصيل. لقد طلبت كتيبتين من طرابلس، أرسلوا إليّ ما لديكم من احتياط ببيروت»[١٢٣].

«لقد كانت الكارثة واضحة» يقول «بلانش» في تقريره، فقد انطلق «يوسف الجزيني» من زغرتا، ومعه مواكبة من ٣٠ خيالاً، «وبينما كان يجتاز النهر مع خيالته، إنقض عليه القرويّون، ولم يصل معه إلى طرابلس، من أولئك الخيالة،

سوى خمسة عشر فقط، أما الخمسة عشر الآخرون فلا يعلم مصيرهم». وروى «الجزيني» تفاصيل ما جرى في «بنشعي» على الشكل التالي:

«تقدمت أرتال المهاجمين إلى «بنشعي» على محورين: محور زغرتا – كفرياشيت، ومحور إيعال – مجرى نهر شويت، واحتلت الجندرمة كفرياشيت بلا قتال، وانسحب القرويّون، كيفما كان، دون أن يطلقوا رصاصة واحدة، محاولين أن يتجنّبوا طلقات بنادق الجندرمة خلف الأدغال والصخور، وقد وصلت طلائع الرتل المهاجم إلى أولى بيوت بنشعي، وهي تطلق نيراناً كثيفة.

«قبل نصف ساعة من مغيب الشمس، أعطيت الأوامر بالانسحاب، فانسحبت الأرتال جميعها. وعندها، نزل القرويّون، بقيادة كرم، وبدأوا بإطلاق النار، بدورهم.

«وقد ردت القوات العثمانية، برباطة جأش، محتوية الهجوم لفترة من الزمن، إلا أن الذخيرة نفدت، ووجدت القوات نفسها محاصرة من كل الجهات، وعندها، ومع الليل، بدأت الهزيمة التي لم تكن سوى مجزرة مخيفة. ويؤكدون أنّ الأرتال المتقدمة قد أفنيت عن بكرة أبيها، حتى آخر رجل منها، وهي تجتاز المجرى، حيث أخفى كرم كمائنه. أما الأرتال التالية (في الخط الثاني) والتي كانت تتقدم، من بعيد، لمساندة الأرتال الأولى، فقد أُخذت بنارين: نار جبهية، ونار الكمائن التي نصبت، في المؤخرة، عند أبواب زغرتا وإيعال». وحسب تعبير الجزيني: «كان القرويّون يخرجون من تحت الأرض، وفي وسط الصفوف، فيَقتلون بالسلاح الأبيض. ومن فرط الفزع، وفي أماكن عدة، وبأخطاء مميتة، كان الجنود يقتل بعضهم بعضاً». وينتهي «الجزيني» إلى القول: «لا تستطيع المخيلة أن تتصور كيف كانت مشاهد هذه المجزرة، في ضوء القمر»[١٢٤]. ويتابع «بلانش»: «لا أحد يستطيع إعطاء فكرة عن مدى هذه المجزرة، ولكن، ومن خلال

ما سمعناه من روايات الفارين، يمكن القول إنّ نصف الجيش قد أبيد، وإنّ الثوار غنموا مدفعاً وأسلحة بالجملة، وإنهم يهدّدون الآن (٢٨ منه) زغرتا»[١٢٥]. وقد أتبع «بلانش» تقريره هذا، بتقرير آخر إلى «ديزيسار» وبالموضوع نفسه، بتاريخ ٣١ كانون الثاني / يناير ١٨٦٦[١٢٦]. إلا أنّ «ديزيسار» ينتقد تقارير «بلانش» ويصحّحها، وذلك في تقرير منه إلى «دي لهيس»، بتاريخ ٧ شباط / فبراير ١٨٦٦، يقول فيه إنّ هذه التقارير تتسم بكثير من المبالغة، وإنها كتبت تحت تأثير «انحياز مدروس جداً»، إلى درجة أننا، إذا قرأنا هذه التقارير، يبدو لنا «أنّ كرماً، نفسه، قد كتبها، إذ تبرز المبالغة وكذلك الانحياز، في كل سطر منها». ويستطرد «ديزيسار»: «ومنذ ذلك الحين، تلقيت العديد من التقارير، وكلها تؤكّد انطباعاتي. واليوم، وقد بدأت المعلومات تصل من كل جهة، وبدأت الحقيقة تظهر، أرسل إليّ «بلانش» عدة تصحيحات لتقاريره الأولى. وقد جاء في أحدها (المؤرّخ في ٦ شباط / فبراير ١٨٦٦) المقطع التالي: إنّ الأرقام الرسمية لعدد القتلى والجرحى والمفقودين في عملية بنشعي هي أقل كثيراً جداً من تلك التي أرسلتها اليك في مقاربة أولى للوقائع»[١٢٧]. ويستطرد «ديزيسار» قائلاً إنّ «بلانش» كان قد كتب إليه، في تقاريره الأولى، أنّ نصف الجيش العثماني قد أبيد، أي أنّ عدد قتلى هذا الجيش بلغ نحو ٧٠٠ قتيل، إلا أنه عاد فلاحظ أنه جرح، في هذه الوقعة «٢ من الجندرمة و٣ من الدراغون العثماني»، وقتل وجرح «٩٤ من الجنود والأتراك»، وأن عدد المفقودين قد ناهز الثلاثين. ويلاحظ «ديزيسار» أنّ هناك فرقاً كبيراً بين أن يكون عدد القتلى والجرحى والمفقودين ١٣٠ رجلاً أو أن يكون ٧٠٠ رجل «ذبحوا في ضوء القمر» كما ورد في تقرير «بلانش»، كما يُلاحظ أنّ جماعة كرم لم يغنموا «أي مدفع»[١٢٨].

وفيما يلي رواية «ديزيسار» نفسه للوقعة، كما استقاها من معلومات وردت إليه وإلى بعض زملائه، قال «ديزيسار»:

«هذا اليوم (٢٨ منه)، ومنذ الصباح، كتب كرم إلى أمين باشا يفيده بأنه أعطى أوامر إلى جماعته بالانسحاب، فأرسل أمين باشا رتلاً من ماية رجل لاستطلاع الأرض واختيار موقع ملائم لتمركز كتيبته. ووصل الرتل إلى قرية «مار شعيا» حيث لم يكن هناك سوى النسوة اللواتي طردن من البيوت التي احتلها الجنود. وفجأة، ظهرت مجموعة من الثوار عند مدخل القرية أقدمت على شتم الجنود ثم أطلقت النار عليهم، فطاردهم الجنود. ورأى الجيش المتمركز في زغرتا وايعال ما يجري، فترك جنوده مراكزهم واندفعوا نحو القرويين الذين ظلّوا يتراجعون، مطلقين النار، بينما ظلّ الجنود العثمانيّون يلاحقونهم، وقد أحرقوا قريتين في طريقهم. وقبل أن يأزف المغيب بساعة، أعلنت أبواق الجيش الانسحاب، فبدأ الجنود، الذين كانوا قد استنفدوا ذخيرتهم، ينسحبون بلا نظام، وما أن وصلوا إلى مدخل واد عميق حتى كانوا قد تعرّضوا لخسائر باهظة، وعندها، دب الذعر في صفوفهم. ومما جعل انسحابهم كارثياً هو أنه، قرب زغرتا، وبسبب عتمة الليل، أطلق بعض الجنود النار على البعض الآخر خطأً». ويستطرد «ديزيسار»: «كل الناس هنا، باستثناء الموارنة، مقتنعون بأنّ ما جرى هو تمثيلية كان استسلام كرم مقدمتها، وأن هذه التمثيلية قد أعدّت مسبقاً، وأن ما يؤكّد ذلك هو وجود الكمين الذي وقع فيه الجنود، والذي كان قد أعدّ وقت اجتياز هؤلاء الوادي، في مطاردتهم للقرويين»[١٢٩].

ج - رواية الضابط الفرنسي «ألتاب»

وكما اشترك «ألتاب» في وقعة غزير، اشترك كذلك في وقعة «بنشعي»، ورفع تقريراً عن هذه الوقعة إلى «رئيسه في وزارة الحربية بباريس» بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٨٦٦ (ضمن تقريره عن جندرمة الجبل وعن وقعة غزير) وفيما يلي أهم ما جاء فيه:

«تركنا جونيه بتاريخ ٢١ كانون الثاني / يناير ١٨٦٦ ووصلنا إلى زغرتا بتاريخ ٢٤ منه، وكان كرم والأهالي قد غادروها.

«وفي اليوم التالي، دخل أمين باشا في مفاوضات مع كرم، ويوم السبت في ٢٧ منه، ذهب، ومعه مواكبة من الدراغون، إلى دير المطران بولس، وكان كرم بانتظاره.

«وكانت شروط الصلح قد أقرت، فانتقل الجميع إلى الكنيسة، وهناك، وبحضور المطران، سلّم كرم سيفه، وأقسم يمين الإخلاص لحكومة السلطان، واعتبر سجيناً لدى المطران، حيث لن يخرج إلا إلى المكان الذي تحدّده الحكومة العثمانية.

«وكان أمين باشا سعيداً لهذه النتائج، وقد عاد إلى زغرتا مساءً وأعلن أنّ السلام قد تمّ، وأنّ كرماً سوف يسرّح كل رجاله مساء اليوم نفسه، وأن رتلاً من الجندرمة والدراغون سوف يجوب البلاد، غداً، لتوقيف من يعثر عليه من العصاة.

«في ظل هذا الطالع السعيد، ذهبت، الأحد صباحاً، مع أربعة من ضبّاط الجندرمة، لزيارة طرابلس التي لم نكن نعرفها بعد. وعند الساعة الرابعة مساءً، عدت منها إلى زغرتا. إلا أنني، في منتصف الطريق، سمعت طلقات

نارية من بعيد. وخالجني شعور بأنّ الرتل الذي ذهب، عند الظهر، مشتبك (مع العدو)، فأسرعت إلى زغرتا، وهناك علمت أنّ أمين باشا ذهب باتجاه كفرياشيت مع كتيبة زغرتا وكتيبتين كانتا معسكرتين، منذ زمن، واحدة في بكفتين، والثانية في قلعة إيعال.

«عندها، جمعت، بسرعة، ما تبقى من الجندرمة التي كانت، حتى اليوم، ترفض الالتحاق بأمين باشا، وذهبت مسرعاً، بعد أن تركت ٦٠ من الجندرمة لحماية زغرتا، لأنّ أمين باشا لم يترك أحداً.

«التحقت بأمين باشا تحت كفرياشيت، وكان معه ٣ كتائب يحملون أسلحتهم بأيديهم، بينما كان الجندرمة، لوحدهم (وهم لا يعدّون سوى ٦٥ رجلاً)، والدراغون (وعددهم ألف رجل) يقاتلون، في قريبة «بنشعي» ضدّ كل قوات كرم.

«وصلت إلى ساحة القتال في أول الليل، فسحبت كل الرجال الذين كانت ذخيرتهم قد نفدت، وبدأ الانسحاب. وبلحظة، كنا قد أدركنا الأتراك الذين ظنّوا أننا جبليين، فاستقبلونا بنار حامية قتلت منا رجلاً وجرحت اثنين. لقد كان هناك التباس بسبب الظلام، ولأنّ الجبليين كانوا يهاجموننا من كل الجهات.

«كنت أعرف الطريق، لحسن الحظ. لذلك، وبينما كان الأتراك، الذين أضاعوا رؤوسهم، يقيمون حاجزاً متحركاً من النار، جمعت الجندرمة وقدتها إلى زغرتا التي وصلناها عند الثامنة مساءً، وقد وصل كل الدراغون معنا. ووزّعت الذخيرة على الجند، بسرعة، ثم أخذ كل الرجال أماكنهم حول المدينة للدفاع عنها. وكان القتال لا يزال مستمراً في الجبل، ولم يتوقف حتى منتصف الليل. ولم نرَ رجلاً واحداً يظهر من الكتائب الثلاث التي كان يجب أن تصل إلى

زغرتا مع أمين باشا. لقد كنت وحيداً، إذن، في زغرتا، مع الجندرمة وسرية الدراغون، عندما أتى كرم، ومعه الأمير حرفوش، على رأس رجالهما، لاحتلال زغرتا. وكان كرم يظن أنّ كل الناس قد هربوا، إلا أنه استُقبل بنار حامية أوقعت ثمانية قتلى في صفوفه، وهرب الباقون. وفي الغد، يوم الاثنين، وصلت كتيبة إلى طرابلس. أما أمين باشا، فقد وصل عند الظهر، وكان قد لجأ إلى «بكفتين» حيث وصل اليها لوحده، ومشياً على قدميه. بينما تفرّق الجند في كل اتجاه، وذهب القسم الأكبر منهم إلى طرابلس.

«وكانت خسائر هذه الوقعة كما يلي:

«- من الجندرمة: قتيلان و٥ جرحى.

«- من الدراغون: ٣ جرحى.

«- من الأتراك: ٥٦ قتيلاً و٨٢ جريحاً و١٩ أسيراً»[١٣٠].

وبتاريخ ١١ شباط / فبراير ١٨٦٦ كان أمين باشا قد عاد، مع قواته، إلى احتلال زغرتا، بلا قتال، بينما ظلّ كرم متحصناً بقرية «بنشعي» مع ستماية من رجاله ومع حلفائه الحرافشة»[١٣١].

وكان من نتائج وقعة «بنشعي» أنّ نقل أمين باشا من منصبه كقائد لجيش عربستان، وعيّن «درويش باشا» بدلاً منه، كما أرسلت، من الآستانة، تعزيزات عسكرية للجيش العثماني المرابط في سوريا، وقد تألّفت هذه التعزيزات من كتيبتين وبطارية مدفعية جبلية، وأعطيت الأوامر إلى درويش باشا بأن «لا يتحرك، في الجبل، إلا بأذن من داود باشا»، وأنّ عودة كرم إلى الطاعة «غير مقبولة إلا بشرط مغادرته الجبل سريعاً»[١٣٢].

٤ - وقعة سبعل (١ آذار / مارس ١٨٦٦)

أمامنا، عن هذه الوقعة، كما عن سابقتيها، روايتان متناقضتان، لا بدّ من ذكرهما:

أ - رواية البشعلاني:

تسلّم «درويش باشا» القيادة العسكرية في سوريا (بعد ترقيته إلى رتبة مشير)، مع تعليمات صارمة من قبل الباب العالي بإنهاء تمرّد كرم بأية وسيلة، لذا، فإنه وجّه إلى كرم، بتاريخ ٢٦شباط / فبراير ١٨٦٦ (أي بعد وصوله إلى بيروت بأيام فقط) إنذاراً بوجوب استسلامه للسلطة، وذلك خلال ثلاثة أيام، كما «أصدر أمراً إلى كل المراكز بمنع تصدير الحبوب والمؤن إلى القرى الثائرة» في الجبل[١٣٣].

وفي ٢٧ منه، أبحر درويش باشا من بيروت إلى طرابلس، وما أن وصلها حتى سيّر، لمواجهة كرم، حملةً قدّرت بـ ١٢ ألف مقاتل، وعلى رأسها: الفريق حسن باشا (قائد الحملة)، ومعه، كقادة معاونين: أمين باشا (وهو غير أمين باشا القائد السابق لجيش عربستان)، وعباس باشا، وقبولي باشا، ومصطفى باشا. ووصلت هذه الحملة إلى زغرتا في اليوم التالي(٢٨ منه).

وكان كرم قد تحصّن في «بنشعي» ومعه «بضع مئات من الرجال»، فلما علم بأمر الحملة كتب إلى قائدها «حسن باشا» مجدداً «طاعته»، ولكن حسن باشا أجابه: «لقد صدر الأمر إليّ بالزحف إلى بنشعي، فإذا تخليت عنها، توقفت عن متابعة الزحف»، فأخلى كرم «بنشعي» وانتقل منها إلى «عين سبعل» (بجوار سبعل)، حيث جعلها مركزاً لقيادته، بينما دخل حسن باشا «بنشعي» بقواته.

وفي صباح ١ آذار / مارس ١٨٦٦، وبينما كان كرم «يشهد الذبيحة الإلهية في كنيسة سبعل» أُنبىء بزحف الجيش العثماني باتجاه البلدة، وأنّ هذا الجيش قد «أضرم النار» في منازل«بنشعي» عند دخولها، وقبل أن يواصل الزحف إلى سبعل. ثم بدأ اشتباك بالنار بين طلائع الجيش العثماني ورجال كرم، «فأيقن أنّ القائد أخلف بوعده»، وهبّ بدوره، كي يستعدّ للقتال.

وكان لدى كرم ٨٠٠ مقاتل وزعهم على ثلاث فرق، تمركزت إحداها في سبعل والثانية في أيطو والثالثة في عبرا «واتخذ هو المركز الأخير». وكان «حسن باشا» قد هاجم سبعل وأيطو واحتلهما، ثم احتل عبرا «بعد خسارة فادحة» وقرر متابعة الزحف للاستيلاء على إهدن، المقرّ الرئيسي لثورة كرم، وذلك «في مسالك وعرة» انطلاقاً من «أيطو».

ولم يحدّثنا «البشعلاني» عن الحرب التي دارت بين كرم وحسن باشا قبل استيلاء هذا الأخير على المعاقل الثلاثة لكرم: أيطو وسبعل وعبرا، كما لم يحدّثنا عن الحرب التي خاضها كرم لاسترجاع «أيطو وعبرا»، وكيف أنه فوجىء بأن أخلف القائد العثماني بوعده، وهو في سبعل، بينما كانت مراكزه في «أيطو وعبرا» قد سقطت بأيدي الجيش العثماني (وقد تبيّن أنّ حسن باشا لم يزحف إلى إهدن، وربما لم يكن قد قرّر، أصلاً، الزحف إليها، في ذلك الحين). إلا أنّ هذا الإبهام في النص لم يمنعنا من متابعة معركة كرم ضدّ الجيش العثماني الذي كان قد احتلّ «سبعل»، فحاصرته قوات كرم «وطالت الموقعة حتى حسبها بعضهم أربع مواقع، لأنها دامت عشر ساعات متواصلة، من الصباح إلى الساعة ٣ ونصف، بعد غروب الشمس»، ولما رأى كرم أنّ المعركة قد طالت، وأنّ ذخيرة رجاله كادت تنفد، تراجع إلى أيطو، وحاول الجيش العثماني مطاردته، فلم يتمكّن من ذلك، وتوقف بسبب حلول الليل، «فارتدّ عليه كرم برجاله، وهزمه

شر هزيمة وغنم كثيراً من ذخائره الحربية». أما كرم، فلم يفقد «سوى بضعة رجال» ومنهم أحد أبرز قادته، المدعو «بطرس توما»[١٣٤].

ب - رواية القنصل الفرنسي العام ببيروت ونائب القنصل الفرنسي العام بطرابلس:

يتبين لنا، من تقارير القنصلين الفرنسيين في بيروت وطرابلس، أنّ أحداث هذه المعركة لا تتلاءم، إطلاقاً، مع تلك التي رواها البشعلاني، ففي رسالته إلى «ديزيسار» بتاريخ ٤ آذار/مارس ١٨٦٦، ذكر «بلانش» نائب القنصل الفرنسي العام بطرابلس، أنّ معركة أول آذار في «وادي سبعل وجبل أيطو» كانت قاسية، وقد انتهت «نحو الثامنة أو التاسعة مساءً»، وتوجه كرم، بعدها، إلى إهدن «عند منتصف الليل». ولم يذكر «بلانش» المتهم بتحيّزه لكرم، شيئاً مما ذكره «البشعلاني» عن هزيمة الجيش العثماني في هذه الوقعة، بل، بعكس ذلك، يؤكّد «بلانش» هزيمة كرم فيها بقوله إنه «ابتعد (إلى إهدن) مع بعض الأشخاص، دون أن يجعل أحداً يعرف الاتجاه الذي سلكه، بينما لم يبقَ أحد من المقاتلين، في اليوم التالي(٢ منه)، أمام القوات (العثمانية) التي كانت، كلها، في سبعل».

ويذكر «بلانش»، في الرسالة نفسها،أنه، بتاريخ ٣ منه، بدأت الوفود تأتي، من القرى، لتقديم خضوعها للقائد العثماني، وقد ذهب هذا القائد، بتاريخ ٤ منه، إلى إهدن، ودخلها «دون طلقةٍ واحدة».

ويستطرد «بلانش» قائلاً إنّ الهدوء يعمّ البلاد، وإنّ داود باشا قد تمكّن من بسط سلطته «نهائياً وبقوة» على شمال الجبل، وإنّ القرويين يعاملون «بإنسانية لم يكونوا ينتظرونها»، لذا، فهم قد استعادوا ثقتهم بالسلطة، ولم يلقَ

«السبعماية أو الثمانماية قروي، الذين حرّضهم كرم، آذاناً صاغية في البلاد»[١٣٥].

أما «ديزيسار» فقد ذكر في تقرير رفعه إلى وزير الخارجية الفرنسية «دي لهيس» بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٨٦٦، أنّ العمليات العسكرية بدأت في ١ آذار، وأنّ القوات العثمانية توجهت، منذ الصباح الباكر، نحو زغرتا، بقيادة «حسن باشا»، وأنها تمكنت من احتلال «كفرياشيت، وبنشعي، وعين سبعل، وهي مركز الثورة».

ويصف «ديزيسار» الهجوم بأنه «رهيب» والمقاومة بأنها «عنيدة»، وبأن القتال قد امتد من صباح يوم ١ آذار، حتى صباح اليوم التالي (٢ منه)، وأنّ طلقات الرصاص كانت تسمع في طرابلس. ويذكر، كذلك، بعكس ما ورد عند «البشعلاني»، أنّ خسائر الثوار كانت جسيمة، وأنّ عدد قتلاهم وجرحاهم قد جاوز الثلاثماية، وأنّ القوات العثمانية «تتابع زحفها المظفر، وقد وصلت إلى إهدن»(بتاريخ ٣ منه).

ثم يشير إلى الرسائل التي تلقاها من «بلانش» والتي يذكر فيها أنّ أعداداً كبيرة(من أهالي الجبل) وصلت إلى طرابلس، وأن استسلام كرم وثواره «وشيك الحدوث»[١٣٦].

ويبدو أن كرماً حاول، في رسائل وجهها إلى قناصل الدول الكبرى ببيروت، إثارة المشاعر الدينية لدى هؤلاء القناصل، وذلك بقوله إن داود باشا قد استخدم ضده «وضدّ الموارنة خصوصاً، قوته الكبرى، بالإضافة إلى القوة التي أتت لمساعدته[١٣٧]»، لذا، اجتمع هؤلاد القناصل، في بيروت، بتاريخ أول آذار/مارس ١٨٦٦ وقرّروا إصدار بيان نشرت ترجمته العربية في «الجريدة المحلية»، وقد اعتبر القناصل الخمسة المجتمعون «الاتصال الخطي الذي جرى

من كرم بهم، والموجّه من متمرّد ضدّ الحكومة الشرعية في بلاده، كأنه لم يكن»، وقد وقّع على هذا البيان كل من: «بيجيه Beger قنصل روسيا، وألدردج El-dridge قنصل إنكلترا، وويبر Weber قنصل بروسيا، وديزيسار Des Essards قنصل فرنسا، وستيفانلي Stefanelli قنصل النمسا»[١٣٨].

وفي تقارير تالية من «ديزيسار» إلى وزير الخارجية الفرنسية «دي لهيس» ذكر «ديزيسار» أنّ داود باشا «ذهب، بتاريخ ٧ منه، إلى إهدن، مع حاشية عديدة من مشايخ البلاد» وأنّ القوات العثمانية المتمركزة في إهدن «تمركزت في منازل الحي الفوقاني»[١٣٩]، وأن كرماً لجأ إلى الباخرة الفرنسية المسمّاة «لابيش La Biche» الراسية على مسافة قصيرة من «السان جورج» قرب بيروت[١٤٠]، بينما عيّن داود باشا «ميشال كرم» (شقيق يوسف كرم)، حاكماً على إهدن، مع تجهيزه «بقوة كافية، لكي يُطاع»[١٤١]، وأنّ الجيش العثماني قد احرق منزل كرم بإهدن قبل مغادرته البلدة، وأنّ القرويين يعتبرون هذا المنزل بمثابة« شيء مقدّس»[١٤٢]، وأنّ كرماً قد أرسل إلى قناصل الدول الكبرى الخمس رسائل يطلب فيها تدخلهم مع الحاكم العام كي يقبل دخوله في طاعته، وأنه أرفق رسائله هذه بعريضة استرحام مرفوعة إلى داود باشا، من كرم نفسه، وقد اجتمع القناصل الخمسة وتداولوا في الأمر، خلال جلستين، وأجمعوا على الاستمرار في الموقف الذي سبق أن كانوا قد اتخذوه بتاريخ أول آذار (والذي سبق أن أشرنا إليه)، وقرّروا إعادة نشر البيان السابق، نفسه، في «الجريدة المحلية»[١٤٣].

■ - وقعة «إهمج» ١٤ آذار/مارس ١٨٦٦

بعد وقعة «سبعل» وانسحاب كرم من المثلّث «أيطو، وسبعل، وعبرا» ثم انسحابه من إهدن، دخل «حسن باشا»، بجيشه، هذه البلاد، وتمركز، مع

قيادته، في إهدن، أما كرم، فغادر إهدن إلى البترون، وبلغ «دير ميفوق» في ٥ آذار ١٨٦٦، حيث التقى بفريق من أنصاره، وعلى رأسهم «أسعد بولس»، ثم انتقل من دير ميفوق إلى جاج فبشعلة، وكان «ألتاب» يتتبعه، على رأس قوة من الجندرمة، ومرّ «ألتاب» بميفوق، بعد أن كان كرم قد غادرها، وما أن وصل إلى «إهمج» مع عسكره، حتى واجهه أنصار كرم «فانتشب القتال بينهم وبين العسكر بجوار إهمج»، واستنجد أهل إهمج بكرم فأنجدهم «بأسعد بولس» على رأس «٨ رجال»[١٤٤]، ودارت بين الفريقين «معركة» انتهت بهزيمة «ألتاب» وعسكره، ويقول «البشعلاني» في ذلك: «وانهزم العسكر، والكرميون (أنصار كرم) يطاردونهم مسافة ٤ ساعات، حتى وطا مارمارون وعنايا، حيث فصل بين الفريقين الظلام، وعاد رجال البك فائزين، وقد دامت هذه المعركة ١١ ساعة ذهب فيها بعض القتلى»[١٤٥]، وكان ذلك في ١٤ آذار/مارس ١٨٦٦.

ويسمي «البشعلاني» هذه المناوشات «موقعة إهمج» ولكننا لم نجد لها أثراً في الوثائق الفرنسية التي بين أيدينا.

٦ - وقعة وادي النسور (٢٢ آذار/مارس ١٨٦٦):

أما كرم، فقد غادر تلك النواحي (في اليوم التالي لوقعة إهمج، أي بتاريخ ١٥ آذار)، وسار، ومعه عشرون من أنصاره، إلى مركبا، فالعاقورة، حيث أقام أياماً، ثم غادرها إلى «عيناتا»، مروراً ببحيرة «اليمونة»، وما أن وصلوا إلى «عيناتا» ومكثوا فيها ساعات حتى غادروها (بعد أن لاحظوا تذمّر الأهالي من وجودهم فيها خشية مداهمة العسكر لهم)، وتابعوا سيرهم شمالاً بشرق، عبر «وادي النسور»، وكان الأمير «سلمان الحرفوش» قد انضمّ إليهم، فرأوا أن يبيتوا ليلتهم فيه.

كان الطقس لا يزال بارداً في قمم الهرمل – الأرز، وكانت الثلوج تغطي تلك القمم، فأوقد الجماعة ناراً وجلسوا يصطلونها، وناموا بجوارها إلى أن أصبح الصباح فتابعوا سيرهم، ومعهم بغالهم المنهكة والمحمّلة مؤونة وذخيرة، إلى أن أطلوا على بلدة «الهرمل» حيث أُبلغوا، من قبل بعض الرعاة، أنّ عسكر الباشا قريب منهم، عند «عقبة الرطل»، فأسقط في أيدي كرم ورجاله، إذ «سدّت الطرق والمنافذ» في وجوههم، وأشار «الأمير سلمان» على صاحبه «كرم» بأن يعود إلى إهدن، مع رجاله، حتى إذا نزلت به مصيبة «لا سمح الله» كان قريباً من أهله، أما هو فيختفي «في مغارة السباع بجبل أكوم» ومتى «صارت الأرض تحمل راجلها» يعود إليه. ثم افترق الحليفان، بعد أن ودّع الأمير سلمان كرماً «وانصرف وهو يبكي حتى أبكاهم»، إلا أنه لم يلبث أن قبض عليه وأُعدم، وأما كرم فعاد إلى «وادي النسور»[١٤٦].

يقع «وادي النسور» شمال شرقي «عيناتا» ويمر غربها إلى أن يصل إلى «عين الورده»، وقد دخله كرم مع أنصاره بعد أن اتخذ «تشكيلة الحذر» بحيث سار في المقدمة سبعة من رجاله لكي يستطلعوا الوادي في أثناء تقدّمهم، وكانت الشمس قد أشرقت، وأخذت أشعتها تبعث، في الأجساد الباردة، الدفء والدعة، فجلس هؤلاء تحت أشعتها، وقد خلعوا أحذيتهم، يستريحون من عناء المسير، فإذا بصهيل خيول تصل إلى أسماعهم من الوادي، وما لبثوا أن رأوا، من على أكمة مشرفة، خيول العساكر تملأ ذلك الوادي. ويقول البشعلاني في تأويل ذلك: «إن السلطة، لما رأت أن «ألتاب» وعسكره عجزوا عن اللحاق بكرم، أوعزت إلى قائمقام بعلبك بأن يقطع عليه طريق السهل، فسيّر قوةً تزيد على ألف عسكري، بقيادة ضابط كبير، أخذت تطوف الجبال حتى أدركت رفاقه السبعة، في وادي النسور»[١٤٧]. ويروي «البشعلاني» تفاصيل هذه الوقعة كما يلي:

إستخفّ عسكر الدولة بثلة الاستطلاع هذه، فحاصروها وأمروها بالاستسلام، ولم يكونوا يرون باقي المقاتلين الذين كانوا مع كرم، فأسرع الجميع إلى سلاحهم، وأمرهم «أسعد بولس» بالهجوم «فهجموا هجمة شديدة والرصاص يتساقط عليهم كالمطر»، واشتدّ حصار العسكر لهم «من كل جهة»، وكانوا يردّون «هجوم الفرسان»، إلا أنّ هؤلاء (أي العسكر) «زحزحوهم عن الأكَمة واتخذوها مركزاً لهم»، وكاد يُسقط في أيدي رجال كرم لولا أن بعضاً من رفاقهم «أبو حسون ومعه اثنان» استطاعوا أن «يضربوا الخيالة والمشاة ضربة عظيمة... وأسفرت النتيجة، بعد نصف ساعة، عن انهزام العسكر وتشتّت شمله»، حيث هربت معظم فلول عسكر السلطة إلى عيناتا، ومنها إلى بعلبك، «وطلب القائمقام نجدة من دمشق فأرسلت إليه قسماً من العسكر المحافظ». إلى هنا وتنتهي المعركة بانتصار حاسم لكرم ورجاله (عشرون رجلاً) وهزيمة ماحقة لعسكر الدولة (ألف عسكري خيّالٍ وراجل)[١٤٨]، دون أن يحدّد الخسائر التي مني بها كل من الفريقين المتحاربين في هذه المعركة.

هذه هي رواية «البشعلاني» لما أسماه «موقعة وادي النسور» (بالقرب من عيناتا)، وهي مختلفة تماماً، بل مناقضة لتلك التي رواها «ديزيسار» عن هذه «المناوشات» في تقريره إلى «دي لهيس» بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ١٨٦٦، حيث قال: «لقد جرى الاشتباك الأخير في عيناتا، على المنحدر الشرقي (لجبل) لبنان، وعلى مسافة قصيرة من بعلبك، بين القوات التركية ورجال كرم، وقد انسحب هؤلاء (أي رجال كرم) بعد تبادل لبعض الطلقات النارية، تاركين، على الأرض، بعض القتلى والجرحى»، ويستطرد «ديزيسار»: «ونؤكد أنّ كرماً والحرفوش، اللذين يُعتقد أنهما محاصران، قد نجيا، منذ بضع ساعات، مع ثلاثة أو أربعة من رجالهما، وأنّ هذه المناوشات ستكون الأخيرة في هذا المشروع الذي لا معنى

له، والذي كلّف دماً مسيحياً أُهرق بلا فائدة[١٤٩]». ولا شك في أنّ رواية «ديزيسار» هي الصحيحة، لأنّ رواية «البشعلاني» التي تجعل من كرم «ورفاقه» العشرين أبطالاً خارقين يهزمون جيشاً من «ألف» من الخيالة والمشاة (حسب ادعائه)، تظل غير قابلة للتصديق في أي حال.

وثمة رواية أوردها «البشعلاني» ضمن حديثه عن الوداع الأخير الذي جرى بين كرم وحليفه «الأمير سلمان الحرفوش» قبل افتراقهما عند «وادي النسور». فقد روى البشعلاني أنّ الأمير سلمان قال لكرم، أثناء وداعه له: «لقد شاع أنني تبرطلت على قتلك، وكتب إليّ بعضهم يقول إنك تريد تسليمي إلى الدولة، فلست أصدق أنك تغدر بي، ولا مفر لي من يدك». فأجابه كرم: «إنّ هذا كلام لا نصدقه، لا نحن ولا أنت»[١٥٠]. وقد جاء في تقرير كتبه القنصل العام الفرنسي ببيروت «ديزيسار» إلى وزير الخارجية الفرنسية «دي لهيس» بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٨٦٦ (أي في اليوم التالي لوقعة وادي النسور، إن كانت قد جرت حقاً)، ما يلي: «كرم محاصر بالجند، إلا أنه، في هذه الجبال الوعرة، حيث توجد القمم الحادّة، والوديان العميقة، يوجد ألف معبر تعجز الجيوش النظامية عن عبوره، ويستطيع الجبليّ أن يتسلّل منه بسهولة». لذا، فإن «زعيم المتمردين قادر على الهرب، إلا أن كبرياءه تتغلّب لديه، حتى الآن، على أي اعتبار آخر»[١٥١]. وقد جاء في التقرير نفسه أن داود باشا قد تلقى، من الأمير أفندي شهاب، مدير غزير، وبتاريخ ٢١ آذار/مارس ١٨٦٦، برقية جاء فيها: «يقترح الأمير سلمان الحرفوش إنهاء حياة يوسف كرم إذا وعدتموه بحريته، وبضمانة من قنصل فرنسا العام ببيروت، وذلك بكتابٍ خطي يحفظ لدي»، وقد رد داود باشا على تلك البرقية بما يلي: «إلى الأمير أفندي شهاب - غزير. تلقيت برقيتكم. إن اقتراح الأمير سلمان الحرفوش شنيع وغير معقول، فلا

تعطه أي جواب». ويشير القنصل الفرنسي، في تقريره أيضاً، أنه أبلغ كرماً هذا الأمر، بالواسطة، طالباً إليه أن يأخذ حذره، وأنه، أي القنصل، أبلغ داود باشا بتصرفه هذا، فوافقه عليه[١٥٢].

وقد ذكر القنصل الفرنسي، في التقرير نفسه، أنّ «عدة وسائل» عرضت على كرم للهرب، إلا أنه «جعلها، كلها، مستحيلة»، وذلك بسبب مغالاته في ما يتطلبه من «ضمانات»[١٥٣]. ويشير «ديزيسار» في هذا التقرير، كذلك، إلى أنه تبلّغ، من سفير فرنسا في الآستانة، أنه يمنع على كرم دخول الأراضي الفرنسية، وأنّ هذا الأخير «لم يعد يشكّل خطراً، وأنه، وإن كان لا يزال يشكّل شيئاً من الارتباك للسلطة، فالغالب أنه سوف ينتهي قريباً»، وأن جميع قرويي «المناطق المضطربة» مثل «زغرتا واهدن وبنشعي» قد «عادوا إلى منازلهم واستأنفوا أعمالهم»، وأنّ كسروان يسودها «هدوء عميق»، وأنه «بعد ساعتين من استسلام كرم وذهابه، تجلوا الجيوش التركية عن الجبل، وتنسحب إلى طريق طرابلس، وفقاً للقانون»[١٥٤].

لقد كان «ديزيسار»، كما يبدو من تقريره، متفائلاً جداً، بقرب انتهاء ثورة كرم، خصوصاً أنه ما لبث أن تلقى من داود باشا برقية، بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ١٨٦٦، جاء فيها: «بما أنّ ثورة كرم قد انتهت تماماً، فستبدأ الجيوش النظامية، غداً، بالجلاء عن الجبل لتحتلّ، موقتاً، الساحل، من طرابلس إلى بيروت»[١٥٥].

فهل انتهت ثورة كرم حقاً؟

يقول«ديزيسار» في تقرير تالٍ له بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ١٨٦٦ إنّ القوات العثمانية بدأت بالجلاء عن الجبل، وإن «زغرتا وبنشعي واهدن وبشري وغزير وغسطا قد أخليت تماماً»، وإنه «لن يبقى، في الجبل، سوى كتيبتين تعسكران في الحدث» التي هي «مركز استراتيجي مهم يتحكّم بكل جبة بشري». وبالفعل، فقد

وصل قسم من هذه القوات إلى بيروت، بينما بقي القسم الآخر في «جونية وجبيل والبترون» باعتبارها «ثلاث نقاط مهمة على طريق طرابلس». ويُطمئن «ديزيسار» وزير خارجية بلاده إلى أن بقاء القوات العثمانية في الجبل «موقت»، وأنه «إذا سارت الأمور كما نأمل» فلن يمر وقت «قصير جداً» حتى لا يبقى «جندي تركي، ليس في الجبل فحسب، بل على طريق بيروت - طرابلس أيضاً[١٥٦]». ثم يفيده، بعد برهة وجيزة، وفي تقرير بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٨٦٦ أنه «في هذا اليوم بالذات، تلقت واحدة من الكتيبتين، اللتين بقيتا في الحدث، الأمر بالانسحاب من هذه النقطة المهمة، ولم يبقَ في كل الجبل، في هذا الوقت، سوى كتيبة تركية والقوات المنتشرة على طريق بيروت - طرابلس، وهي تعود إلى ثكناتها شيئاً فشيئاً»[١٥٧].

إلا أنّ تفاؤل «ديزيسار» لم يكن في محله، فقد عاد كرم إلى الظهور على مسرح الأحداث في إهدن، حيث صار الناس «يفدون إليه من كل صوب، غير مبالين بأوامر الحكومة»، وهذا ما يقوله «البشعلاني»[١٥٨]. أما «ديزيسار» فيذكر، في تقرير منه إلى «دي لهيس» بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٨٦٦ أنه «قد ألقي القبض على الأمير سلمان الحرفوش وحفيده، في ضواحي حمص، بواسطة القوات العثمانية»، وأنه يجهل مصيرهما، أما كرم فقد «رفض آخر مسعىً قام به البطريرك نحوه، بالاتفاق مع داود باشا»، ثم إنه «بعد أن أمضى يومين في إهدن، كان عليه أن يفتش عن ملجأ آخر له، بطلب سريع من الأهالي والأعيان والإكليروس»، ويؤكد «ديزيسار» أن كرماً «ذهب إلى الصحراء، برفقة نحو عشرة من رجاله»[١٥٩].

إلى هذا الحد، يبدو الفرق كبيراً بين «مبالغات» البشعلاني والوقائع كما ينقلها القنصل العام الفرنسي.

وبناءً على ذلك، اضطرّ داود باشا إلى أن يقوم، مع رجاله من الجندرمة، وعددهم ٤٦٥ رجلاً، بجولة في الجبل لإثبات الوجود، فجال في جبيل والبترون وأميون والكورة، ثم دخل إهدن «بلا مقاومة»، وكان ذلك في النصف الأول من شهر أيار/مايو ١٨٦٦[١٦٠].

ولكن ذلك لم يثنِ كرماً عن تحدّيه لسلطة الباشا، ففي النصف الثاني من الشهر نفسه (أيار/مايو)، أرسل مجموعات من رجاله إلى بعض قرى الشمال، على رأس كل فرقة واحد من خاصته (أسعد بولس إلى سرعل، وسمعان البدوي فرنجيه وأبو حسون إلى قرن أيطو، وجرجس العشي وسمعان عقل إلى مقلع قزحيا) حيث كانوا يهاجمون قوافل السلطة التي كانت تنقل الذخائر للجيش المرابط بإهدن، مما اضطرّ الحكومة إلى تغيير خط سير قوافلها، فأخذت ترسلها عن طرق الكورة (مع حماية من خمسين جندياً نظامياً) بدلاً من أن ترسلها عن طريق طرابلس - زغرتا - إهدن. أما كرم فقد اتخذ من «كفرفو» مركزاً له[١٦١].

٧ - وقعة كفرفو أو قرن أيطو (١٥ حزيران/يونيو ١٨٦٦)

يروي «البشعلاني» أن أولى المناوشات جرت بين مجموعة «جرجس العشي وسمعان عقل» في «مقلع قزحيا» خلف «قرن أيطو» حيث تعرّضت هذه المجموعة لإحدى قوافل الذخيرة، فنشب القتال بينها وبين حامية تلك القافلة، وهبت المجموعات الأخرى لمساندة مجموعة العشي وعقل، وهبّ الجند المتمركز في إهدن لمساندة حامية القافلة «وكان كل احد من الكرميين (رجال كرم) يقاتل عشرة وعشرين، ومع هذا فإنّ النصر كان حليفاً لهم» حيث طاردوا الجند «حتى أرجعوهم إلى إهدن»[١٦٢]. هذه هي رواية البشعلاني لمناوشات« قرن أيطو»،

تقابلها رواية للقنصل العام الفرنسي ببيروت «ديزيسار» أوردها في تقرير بعث به إلى وزير خارجية بلاده «دي لهيس» بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ١٨٦٦، حيث يخبر «ديزيسار» رئيسه أن كرماً «عاد إلى حمل السلاح» ثم يسرد أحداث هذه الفترة على الشكل التالي:

«بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو كانت قافلة (عسكرية) مؤلفة من ١٤ بغلاً، ومعها أربعة من الجندرمة للحماية، منتقلة من طرابلس إلى إهدن، فاستولى جماعة كرم عليها.

«وفي اليوم التالي، بتاريخ ١٤ منه، إنتقلت سريتا جندرمة من إهدن إلى الحدث، حيث توجد كتيبة من الجيش العثماني (وهي الوحيدة الباقية في الجبل) وقد انضمت هاتان السريتان إلى سرية من الجنود العثمانيين، وشكّلت جميعها (السرايا الثلاث) قافلة تموينيّة انتقلت إلى طرابلس وهي تحمل مؤونة إلى العسكر العثماني وعسكر الجبل. وفي طريق عودتها من طرابلس إلى الحدث، في السهل، تعرّضت هذه القافلة لهجوم من قبل الثوار، إلا أنها تمكنت من متابعة سيرها، بعد ساعتين من التأخير، دون أن تُمس.

«وبتاريخ ١٥ منه، علمت القوات المرابطة بإهدن أن كرماً يتجه نحوها بنحو ٥٠٠ أو ٦٠٠ رجل، فتصدت له سريتان في «أيطو»، وبعد معركة استمرت نحو خمس ساعات، إنسحب كرم تاركاً، في ساحة المعركة، تسعة قتلى، وحاملاً معه عدداً كبيراً من الجرحى.

«بعد هذه الوقعة، انسحب كرم إلى «بنشعي»، ومنذ ذلك الحين، لم نعد نسمع أية أنباء عن أحداث جديدة في هذه المنطقة. ويؤكّدون، في هذه الأثناء، أنّ الثوار سوف يهاجمون، اليوم، الجندرمة أيضاً»[١٦٣].

ويتساءل «ديزيسار»، في مكان آخر من التقرير نفسه، قائلاً: «لماذا لا تجري كل حملات كرم ومحاولاته، والأحداث المهمة في ثورته، إلا بعد يوم أو يومين من وصول بريد أوروبا؟ وهل أن ذلك هو «مجرد مصادفة؟»»، ثم يستطرد قائلاً: «يجب الاعتراف بأن ذلك، على الأقل، شيء غريب». ولكن «ديزيسار» يعود فيفصح أكثر، في تساؤلاته عن سرّ هذه المصادفة، فيقول: «بعكس ذلك،أليس هناك شيء أكثر جدية يدفعنا لأن نرى فيه نتيجة كلمة سر مرسلة من فرنسا، مثلاً، تمارس تأثيراً حاسماً على قرارات شيخ إهدن؟»[١٦٤].

ويحاول القنصل الفرنسي أن يجد تعليلاً لتحرّكات كرم، فيرى أنّ عملية استدعاء «الرديف» إلى الخدمة الإجبارية تشجّع الكثير من الشباب للانضمام إليه، تهرّباً من هذه الخدمة، ومما يؤكدذلك، في نظر القنصل، التحاق العديد من الشباب المسلم بكرم، من طرابلس والمناطق المحاذية للجبل. ثم يلاحظ أن كرماً بدأ، فعلاً، يضم متطوعين جداً إليه، لقاء ١٠٠ قرش لكل متطوّع، وأنه ينوي «تشكيل وحدة من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ رجل، يدفع لافرادها مرتبات تساوي مرتبات الجندرمة» في الجبل[١٦٥].

٨ - وقعة الحدث (٤ تموز/يوليو ١٨٦٦)

استفحل أمر كرم من جديد، فاستنجد داود باشا بالآستانة التي أنجدته بأن وضعت بتصرّفه «كل قوات جيش عربستان»، ولما كان ذلك غير كاف، باعتبار أنه لا يوجد من هذا الجيش، في الجبل، سوى «كتيبةٍ» واحدة في الحدث، فقد وصلت إلى طرابلس، من «مرسين» باخرة عثمانية تقلّ ٨٠٠ رجل، وضعوا بتصرّف داود باشا الذي استقبل هذه الباخرة، جذلاً، في ميناء طرابلس. وكان أول ما قام به، بعدها، هو أنه جمع كل الجندرمة الموجودة بالجبل، في مواجهة

كرم، «وذلك لأنها أضعف من أن تواجه، لوحدها، أية ثورة يشترك بها الشعب كله»، ووزعها في البترون وغزير «حيث تُطال كسروان كلها»، بينما عسكر الجيش العثماني القادم حديثاً، في إهدن، استعداداً لمواجهة كرم، عند الاقتضاء. ولم يكن مع كرم سوى نحو مايتي رجل معظمهم من «الرديف الفارين من الخدمة الإجبارية، وبعض أنصاره المتحمسين»[١٦٦].

لو كان كرم واقعياً في تفكيره وممارساته، لكان عليه أن يدرك أن «ميزان القوي» ليس في مصلحته، ولن يكون. والواقع أنه كان، هو نفسه، يعرف ذلك، وأنه أمام أمرين لا ثالث لهما: إما الإستسلام إلى خصمه وغريمه داود باشا، أو مغادرة الجبل، بل بلاد الشام كلها، وهما الشرطان اللذان وضعتهما الآستانة عليه لإنهاء مشكلته. وبما أنّ «حقده وكبرياءه» يمنعانه من الإستسلام، فلم يعد أمامه، إذن، سوى «الخروج من البلاد»[١٦٧].

ولكن كرماً لا يغادر ولا يستسلم، بل هو يدعو إلى حمل السلاح من جديد، خصوصاً بعد أن علم بالتعزيزات العسكرية التي وصلت إلى داود باشا، وبالحشود التي حشدها المتصرّف في إهدن ومدن كسروان. ويبدو أن أوامر قد صدرت، عن الآستانة، بإنهاء كرم بأي شكل «ميتاً أو حياً»[١٦٨]، وبدأت حملة واسعة لمطاردته وأنصاره، فتوجّه الملازم «ألتاب» بعسكر من الجندرمة إلى ميروبا «واحتلّ إهمج ودير مار مارون وعنايا، لاعتقاد الحكومة أن كرماً في هذه الجهات». وبدأ العسكر العثماني «في كسروان وجبيل وفي شمال لبنان» حملة تفتيش واسعة النطاق عن كرم، حتى أنه، في أواخر حزيران/يونيو ١٨٦٦، «ساق الأتراك، من زغرتا إلى طرابلس ١٦٠ رجلاً بصفة أسرى»، كما أن «ألتاب» عاد من حملته على الجبل «ومعه ٣١ أسيراً»[١٦٩].

أما كرم، فقدانتقل، بعد وقعة أيطو، إلى«دير مار يعقوب الحصن، بين دوما وبشعلة» حيث لجأ إلى «قلعة منيعةٍ» بجوار بشعلة، يشرف منها «على كل البلاد» وكانت عصية على العسكر لمناعتها.

ومن تلك القلعة، بدأ كرم يحرّك رجاله، فأرسل جماعة منهم إلى«بشري» لكي يقبضوا على الملازم «ألتاب» قائد الجندرمة، إلا أن ذلك فاتهم بسبب عدم وجود «ألتاب» في البلدة، فوجه كرم جماعة (بقيادة أسعد بولس ومعه فارس راشد، من زعماء البترون)، على رأس ٣٥ رجلاً، إلى «الحدث» لكي «يكبسوا القائمقام وعسكره»، ووصل بولس وجماعته إلى الحدث ليل ٤ تموز/يوليو (١٨٦٦) حيث «باغتوا العسكر» الذي «هب مذعوراً وأخذ يضرب بعضه بعضاً»، واشتدّ القتال بين الفريقين، و«أطلق العسكر المدافع، وصار المتراس جمرة نار مدوّرة، حتى كان رجال كرم يهتدون بنورها على مكان العسكر، فيسدّدون بنادقهم إليه». بهذه العبارات الشديدة المبالغة يصف البشعلاني «المعركة»، كما عوّدنا في وصف غيرها من «المعارك»، ولكنه ينتهي إلى القول إنّ المهاجمين لم يستطيعوا أن «يزحزحوا» العسكر من مكانه «لكثرة عدده ومداهمة نور الصباح لهم»، فتركوا العدو «يجمع شمله وأشلاء قتلاه»[١٧٠]، وعادوا من حيث أتوا، دون أن يحدد البشعلاني خسائر كل من الفريقين. واللافت أن أحداث هذه «المعركة» لم تثر انتباه أي من قنصلي فرنسا ببيروت وطرابلس، فلم يأتيا على ذكرها في تقاريرهم، كعادتهم في ذكر كل الأحداث المهمة، في الجبل، بتفاصيلها.

٩ - وقعة عين الجوز (٧ تموز/يوليو ١٨٦٦)

كان كرم في «عين الجوز» (في أرض بشتّاتا، على بُعد ساعتين من إهدن، شمالاً)، عندما سارت إليه كتيبة قوامها ٨٠٠ رجل من جندرمة طرابلس (خيالة

ومشاة) بقيادة «أنجابك» (أحمد آغا الأنجا) مدير طرابلس، ولم يكن مع كرم سوى ستين رجلاً، وكان هؤلاء يستريحون ويعدّون «اللحم المشوي» لطعام الغداء، عندما هاجمهم «أنجابك» برجاله. وحاول كرم أن يذكّر الرجال المهاجمين «بحقوق الجوار» وبما فعله معهم «على عهد الحكومة المصرية» يوم خبّأ «آغاتهم وأعيانهم» في إهدن عن أنظار الجيش المصري و«على مرأى من ابراهيم باشا نفسه» (هكذا يروي البشعلاني). ولما لم يرتدع المهاجمون، ولم يعيروا كلامه آذاناً صاغية، أمر رجاله بالهجوم، فانطلقوا يضربون الأعداء «يميناً وشمالاً» إلى أن انهزم «أنجابك» وجنوده، وظلّ كرم ورجاله «يطاردونهم إلى بلاد الضنية» حيث «ألقوا القبض» على بعض «أغواتهم» و منهم أولاد «حسين آغا شندب» الذين كانوا بين المهاجمين، فأسرهم كرم، ثم عاد فأطلقهم بعد أن اعتذر والدهم لكرم عن سوء تصرّفهم. ويذكر البشعلاني، كذلك، أنّ هذه الوقعة فتحت لكرم طريقاً إلى «غابات إهدن» وهو ما كان يبتغيه[171].

ولم نجد أثراً لهذه الوقعة في مراجع أخرى، خصوصاً في تقارير القناصل الفرنسيين، إذ إن الاهتمام الفرنسي بكرم وقضيته كان لا يزال يشغل كل التقارير والمراسلات المتبادلة بين القنصل العام الفرنسي ببيروت ووزير خارجية بلاده، ففي يوم الوقعة بالذات (٧ تموز)، كتب وزير الخارجية الفرنسية «دي لهيس» إلى «ديزيسار» قنصله العام ببيرت، رسالة يشير فيها إلى «الاضطرابات» التي يثيرها كرم في وجه داود باشا (وهي، طبعاً، تلك السابقة على هذه الوقعة)، وهو ينصح الحاكم العام، في هذه الرسالة، بأن لا يتوانى عن «استخدام التدابير الحازمة، عندما تمليها الظروف»، ثم يوصي قنصله بأن لا يهمل «أية فرصة لتشجيع الحاكم العام» عن طريق تقديم «مساندته المعنوية» إليه[172]. وفي تقرير من القنصل نفسه، إلى «دي لهيس»

بتاريخ ١٣ تموز (أي بعد أسبوع فقط من الوقعة)، يفيد القنصل الوزير بأن كرماً «لا يريد الإستسلام لداود باشا» وأنه، أي القنصل، لا يريد أن يمنح ضمانةً لاتفاق بين كرم والحاكم العام، وإنما هو مستعد لتسهيل خروج كرم من البلاد، إذا طلب كرم منه ذلك، وعلى أن لا يدخلها، بعد ذلك، إلا بترخيص، شرط أن يضمن بطريرك الموارنة عهد كرم هذا. ويضع القنصل، في ذيل التقرير، حاشية تدل على جدية المفاوضات المتعلّقة بهذا الأمر[173]. ويردّ الوزير الفرنسي «دي لهيس» على ما جاء في تقرير قنصله، بهذا الصدد، بقوله: «من المؤكد أن مغادرة يوسف كرم للجبل أمر مرغوب بقوة»[174].

١٠ - وقعة «وادي مزيارة» (٢٠ آب/أغسطس ١٨٦٦)

كان كرم قد انتقل إلى «عين قرنا» الواقعة «مقابل الأرز، على مسافة قليلة من إهدن شمالاً»، ويذكر «البشعلاني» أنّ داود باشا جهّز، لقتال كرم، حملة «لا تقل عن ٩ آلاف جندي» من جيش وجندرمة، من الجبل و«طرابلس والضنية وغيرها»، وقد ضمت هذه الحملة «المسلم والنصراني والدرزي والمتوالي والتركي والعربي»، أما قادتها فكانوا: خسروبك قائد الجيش (النظامي)، والملازم ألتاب قائد الجندرمة، ومعهما مديرو بشري وإهدن والزاوية، وأنجابك (مدير الضنيه)، ثم: سلميان آغا (من قلعة إيعال)، والشيخ محسن (المتوالي)، وكان هؤلاء «قادة فرق»[175].

علم كرم بزحف الحملة إليه، وكان معه أربعون رجلاً فقط، فحاول التملّص منها واللجوء إلى «غابات إهدن» (حرش إهدن)، إلا أنه فوجىء بنحو «ألف» من العسكر يحاصرونه عند «نبع جوعيت»، فانحدر في الوادي نحو «مزيارة»، ولكن كميناً فاجأه بين سبعل ومزيارة، وكان قد بقي معه أربعة عشر

رجلاً، فقط، فأمرهم بأن «سيوفكم يا أبطـال، واستلّ سيفه ومشى على القوم المشتبكين في الطريق، وحوله رجـاله، فارتاع الكامنون وانحسروا من طريقه، واجتاز بينهم ومضى»(١٧٦). هكذا يروي «البشعلاني» قصة هذه الوقعة بما يشبه حكاية الأساطير التي تحكيها الأمهات، لأطفالهن، قبل أن يخلدوا إلى النوم.

ولكن، لنقرأ ما كتبه كرم نفسه (في ٢١ آب ١٨٦٦)، عن هذه «الوقعة»، في مذكراته باللغة الفرنسية، إذ قال: «... لم يكن لي علمٌ بالجيش العظيم الذي تألّب، من كل جهة، يريد مهاجمتي، وكان زهاء ٨٠٠٠ جندي (يقول البشعلاني ٩٠٠٠ جندي)، ولذلك، فإنني لم أتخذ التحوطات اللازمة، ولما كنت غير راغب في القتال، لم أُبقِ معي غير ٤٠ من رجالي، إذ لم أكن أتوقع تلك المعركة التي دبرها العدو بكل دهاء. فإنّ داود أصدر أمراً بأخذي هذه المرة ميتاً لا حياً، وقد وضعني، أنا ورفاقي، ضمن حلقة من حديد ونار،... كنت قد اتخذت مركزاً لي جبل «عين قرنا» شمال إهدن، مقابل جبل الأرز، حيث أُشرف على منزلي بإهدن، وأقف على ما يجري، في البلاد، من الحركات العسكرية... وفي أثناء ذلك، جاءت طوابير العساكر، وكانت نحواً من ألفين، وخيمت في مكان قريب من «عين الوحش» بجوار إهدن، على مسافة ساعة مني، و(كانت) هناك قطعات عسكرية غيرها مرابطة في تلك النواحي. فلما كانت الساعة الثانية بعد نصف ليل أمس (٢٠ آب)، أحسّ الصبّارة (الخفر) بقدوم العسكر الذي كان في بشري، ماراً بالقمم التي تشرف على مركزي شرقاً، وبأن عسكر الضنية صاعدٌ إلينا في المعابر الضيقة. فجاء اثنان من كشافتي وانبآني بأن العسكر سدّ عليّ المسالك، فجمعت رفاقي، وأوقدت النيران في جوانب القمة، وخرجت، تحت جنح الظلام إلى غابة إهدن... ولم يمضِ عشرون دقيقة على تركي مركزي هذا، حتى وصل «خسروبك» القائد العثماني، ومعه بعض قطعات عسكرية

وجماعة من بشري، وقد كادت كشافتي أن تتماسّ بطلائع العسكر الذي أتمّ تطويق جبل «عين قرا». ولما طلع الصباح، سرت إلى قرية «تولا»، فأخذت الفرق القريبة تتبعني ببطء دون أن تتحرّش لقتالي، وكنت أسير مقابلها بحيث لا يصل إليّ رصاص بنادقها. ولما صرت قبالة «مزرعة التفاح»، نظرتُ فرقاً جديدة عرفت أنها قدمت ليلاً من طرابلس وبيروت، فأخذتُ طريق الضنية، فالتقتني قوات جديدة، فرجعتُ على أعقابي للحال، وهبطت الوادي الفاصل بين (جبل) لبنان والضنية. وقد ترجّلت وأوعزت إلى بعض رفاقي بأن يقودوا الخيل في طريق تولا، وحرّضتهم على أنهم، إذا التقوا العساكر، يتركوا الخيل ويختفوا في الكهوف ما أمكن، أو يموتوا وسلاحهم في أيديهم. أما أنا، فإنني هبطت برفاقي (إلى) الوادي من جهة قرية «مزيارة» فالتقتني قطعة من العسكر كانت تسدّ طريق الوادي، وقد هبطت إلى هناك فرق آتية من الضنية، بحيث أصبح العسكر منتشراً في عدوتي النهر، وقد ارتفعت إلى جانبي الصخور العالية. وإذ رأيت أنّ العسكر أمامي وإلى جانبي، يرصدني على رمية حجر ولا يطلق عليّ النار، أدركت أنّ فرقة كامنة لي تسدّ مخرج الوادي، وعرفت أنني أقاتل الألوف برجال قلائل، فجمعت رفاقي الأعزاء وخاطبتهم: هذه ساعتنا الأخيرة قد دنت، ولم يبقَ لنا سوى أن نختار بين الموت تحت السلاح أو الحياة تحت الإستبعاد، فأي الأمرين تختارون؟ فأجابوا: الموت تحت السلاح. وعجّلت المسير فوجدت العسكر يسدّ مخرج الوادي، كما قدّرت، وهو كالبناء المرصوص، فدعوت، أنا ورفاقي، إسم الله الحي هاتفين بصوت شديد: يا الله، فردّد الوادي صدى أصواتنا، وهجمنا مقتحمين صفوف العسكر، فانحسرت من أمام وجوهنا، ولم يطلق أحد علينا النار حتى خرجنا من حلقة العسكر. على أن الفِرَق تقدمتنا وسدّت مخرج الوادي من جهة «بنشعي» في السهل، فقسّمت رجالي إلى قسمين: الأول واصل

السير في طريق الوادي، والثاني سرت به إلى «مزرعة التفاح»، ولم يتحرّك العسكر من مكانه، بل أقام ينتظر الرجال الذين افترقوا عني، وقد حارب هؤلاء الرفاق عدوّهم مستقلين، حتى تخلّصوا إلى جهة «بنشعي»، وكان كل فريق منا يحمي الفريق الآخر بالتبادل. أما أنا، فقد تمكّنت، بعد شق النفس، من الخروج إلى ذلك الوادي، بطريق عبرا، إلى جهة سبعل، وكانت الساعة العاشرة صباحاً، وانتهت المعركة، و... لم يصب أحد من رفاقي بشرّ، ولكن جرح إثنان: الواحد نجا والآخر، وهو ابو حسون، وقع أسيراً، مع ابن اخته «أسعد بولس» وأربعة غيرهما، وهؤلاء كانوا من القسم الذي تأخر عنا وسار في طريق الوادي لجهة السهل، وقد قاوم مقاومة شديدة، بالسلاح الأبيض، وثبت أمام الجيش. وأخذ الخمسة إلى سجن بيت الدين، أما جيادي، فقد نجت من العسكر الذي طارد سائقيها فواصلوا السير بها في طريق تولا، إلى أن بلغت «سبعل» التي جعلتها مكان الملتقى»([176] مكرر).

في هذه الأثناء كانت المفاوضات لا تزال جارية بصدد استسلام كرم أو مغادرته البلاد، ويبدو أن اجتماعاً تم بين المتفاوضين، لدى القنصل العام الفرنسي «ديزيسار»، وضمّ كلاً من القنصل نفسه، وداود باشا، والمطران ڤالرغا (القاصد الرسولي) والمطران طوبيا (ممثل البطريرك الماروني)، وذلك في أواخر آب (أو مطلع أيلول ١٨٦٦) حيث تدارسوا وضع كرم وانتهوا إلى موقف اتخذه الحاكم العام ولم يتنازل عنه، وهو أن يرسل كرم إليه كتاباً يتضمن ما يلي:

«أرجو سعادتكم أن تتفضلوا بالموافقة على السماح لي بمغادرة سوريا، وأنني أتعهّد، بشرفي، وأمام الله والناس، أن لا أعود إليها بدون ترخيص من الحكومة. كما أرجو سعادتكم أن تسمحوا لي بتعيين وكيلٍ لإدارة أملاكي، أعهد

إليه بصيانتها». و«سوف يعمد الحاكم العام، عندها، إلى إصدار «بيولوردي» بالسماح لكرم بمغادرة (جبل) لبنان خلال ١٥ يوماً». كما تعهّد داود باشا بسحب كل قواته عن طريق طرابلس، وإعطاء أوامره لوقف التحرّي عن كرم ومطاردته، وذلك تسهيلاً لمغادرته البلاد. ولكن كرماً رفض أن يستسلم أو أن يغادر، بل إنه رفض تسلّم الرسائل التي أرسلت إليه بهذا الصدد، مما دفع بالقاصد الرسولي إلى أن يتخلّى عن مهمته التفاوضية[177]. ويتهم «ديزيسار» قائد جيش عربستان «السر عسكر درويش باشا» بأنه هو وراء عدم انصياع كرم لإرادة داود باشا، ورفضه الإستسلام أو المغادرة، بعد أن وعده داود باشا بأن يستصدر له «فرماناً سلطانياً» بالعفو عنه. ويرى «ديزيسار» أنّ ذلك لم يكن إلا من جراء «حقده (أي درويش باشا) على حكومة الجبل»[178]. ويبدو أن كرماً كان يطمع، حقيقة، بهذا العفو، فهو قد كتب، بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس١٨٦٦، رسالة إلى «الخوري يوسف الدبس» يزفّ فيها إليه بشرى تلقاها، وهي أن «فرماناً سلطانياً» قد صدر «للتو» بمنع محاكمته في قضيته مع داود باشا، وأنه، ما أن يتسلّم «هذه البراءة السلطانية الشريفة» حتى يقوم بزيارة «درويش باشا»، ويعلن أمامه أنه يطلب «أن يعيش أو أن يموت في ظل قانون العدالة السنيّة العالية» كما يرجو الله أن «ينصر أولئك الذين ينصرون العدالة بين البشر»[179].

إلا أنّ هذا الفرمان لم يكن قد صدر بعد، عندما كتب كرم، بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٦، رسالة إلى «ممثلي الدول الكبرى الخمس» يطلب فيها منهم التدخل في قضيته مع داود باشا، ويطالبهم بأن «يحاكم، أو أن يترك البلاد»، ولم يكن هناك ردٌّ على رسالته، خصوصاً أن داود باشا قد أبدى رأيه، في هذا الطلب، بقوله: «لطالما دعوناه للمغادرة، أو الإستسلام، أو المقاضاة أمام

محاكم الجبل، ولكنه رفض كل ذلك»[١٨٠]، وهكذا ظلت قضية كرم معلّقة بين الآستانة وبيروت والجبل، وظل هو مطارداً من قبل السلطة، بعد أن رفض الإنصياع لها.

وحاول كرم اللجوء إلى «راشد باشا» الحاكم العام لولاية سوريا (بوساطة من الأمير عبد القادر الجزائري، والسر عسكر درويش باشا)، وكتب راشد باشا إلى الباب العالي يستشيره بالأمر، ويطلب توجيهاته، كما كتب إلى داود باشا يستشيره كذلك، مما أثار امتعاضه، معتبراً في ذلك افتئاتاً على صلاحياته، (وهو ما دفع براشد باشا إلى رفض طلب كرم، باعتباره من رعايا الحاكم العامة للجبل). أما القنصل العام الفرنسي ببيروت، فقد اعتبر أنّ «للقنصلية العامة الفرنسية ببيروت، وحدها، الحق والقدرة على الاهتمام بشؤون (جبل لبنان)»، وان «أي معتمد آخر، في سوريا، لا يحق له أن يمارس أي نشاط، سواء أكان في دمشق أم في غيرها، لا على الأفراد، ولا على الأشياء المتعلّقة بإدارة داود باشا»[١٨١]. وكان جواب الباب العالي أنه يمنح كرماً الأمان شرط أن يلتزم بالإقامة إما في حلب أو في الآستانة[١٨٢].

إلا أنّ الجميع فوجئوا بكرم «يعلن الحرب على الحاكم العام»، ويدعو أنصاره إلى «حمل السلاح» من جديد، مدّعياً أنّ الباب العالي منحه «الأمان بلا شروط» وأن داود باشا «خلافاً للأوامر المعطاة، رفض السماح له بالعودة إلى إهدن، بسلام» (وقد أودع أحد المجهولين القنصلية العامة الفرنسية ببيروت، بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٨٦٧، رسالة من يوسف كرم تتضمن إعلان الحرب هذا)[١٨٣].

واجتمع القنصل «ديزيسار» بالحاكم العام لسوريا «راشد باشا» (الذي كان في زيارة لبيروت)، للتشاور، ثم اجتمع قناصل الدول الكبرى الخمس

للتشاور فيما بينهم، كذلك، بسبب ما يمكن أن تثيره تصرّفات يوسف كرم من مشاكل، ليس في الجبل فقط، بل في سوريا كلها، وأعلن داود باشا الحرب، بدوره، على كرم، وأمر «الجندرمة» بالسير لمواجهته، «وإذا هزمَتْ، فسيكون مضطراً لاستدعاء الجيوش العثمانية، وفي هذه الحالة، عليه أن يتوجه إلى درويش باشا (قائد الجيش) الذي لا يفتأ يفكر، منذ تسعة شهور، كيف ينقلب عليه، والذي يسمح ضبّاطه، وللمرة العاشرة، لكرم بالمرور بينهم دون القبض عليه، والذي، أخيراً، تُنعش مؤامراته آمال الشيخ (شيخ إهدن)، وتزيد من هيبته بكل ما ينقص من هيبة داود باشا، وهذا ما أدّى إلى الثورة الحالية»[١٨٤]، حسب رأي القنصل العام الفرنسي (المناوىء أصلاً، لكرم ولدرويش باشا، والموالي للحاكم العام).

في هذه الأثناء، كان يوجد في زغرتا كتيبتان من الجيش، وكان كرم قد أقام مركز قيادته في قريبة قرية من موقع الكتيبتين «تحت حمايتهما». وعندما أعلن كرم أنه نال العفو من السلطان، وأنّ ملاحقة داود باشا له أضحت عملاً «ضدّ أوامر السلطان»، وعندما كان القرويّون يرون أن ما قال ويجري «إنما يتم تحت انظار القوات السلطانية الصامتة، بل المرحّبة»، فإنهم، بذلك، يصبحون مستعدين لأن يقتنعوا بالقول «إن داود باشا هو المتمرّد، وإن كرماً هو المدافع عن السلطة والعدالة»[١٨٥].

هذا هو الموقف كما يحلّله «ديزيسار»، وهو، وإن يكن موقفاً يتضمن الكثير من المغالاة، إلا أنه يثير الشكوك حول موقف«درويش باشا» من كرم، وربما يكون ذلك ما حدا بداود باشا إلى الاستعانة بالجندرمة أوّلاً، إذ إنه أرسل إلى البترون، في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ١٨٦٧، ٤٢٠ رجلاً من الجندرمة، آملاً بأن تكون هذه القوة «كافية» لتكريس الأمن في المنطقة «دونما

حاجة إلى تدخل القوات العثمانية»، بينما كان كرم يعمد، في الوقت نفسه، إلى تجنيد الأنصار «بعد أن يدفع لهم المال مقدماً»، حسب أقوال «ديزيسار» نفسه(186).

وفي هذه الأثناء، تلقى «ديزيسار» رسالة من «بوريه» سفير فرنسا في الآستانة، يطلب منه فيها أن يعرض على كرم الرحيل إلى الجزائر «على نفقته الخاصة، وليس كلاجىء على نفقة الحكومة الفرنسية»(187)، وقد قبل كرم هذا العرض(188).

١١ - وقعة إجبع (١٠ كانون الثاني/يناير ١٨٦٧)

يذكر «البشعلاني» أنّ وقعة جرت بين كرم وعسكر المتصرف في إجبع بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٨٦٧، وهو ما لم تأتِ الوثائق الفرنسية (تقارير القنصل العام ديزيسار) على ذكره.

كان كرم قد رفض شروط السلطان لمنحه العفو على أن يقيم في حلب أو الآستانة، وأعلن الحرب على المتصرّف، ودعا أنصاره إلى حمل السلاح، كما أنّ المتصرّف أعلن، بدوره، الحرب على كرم، كما سبق أن قدمنا، ويروي كرم أحداث هذه «الوقعة» في مذكراته، فيذكر أنّ المتصرّف أرسل لمواجهته:

- عوض بك حماده، عقيد خيالة، قائمقام الهرمل، ومعه ٣٠٠ رجل، وقد سار إلى عرجس.
- وراجي بك، مدير بشري، ومعه ٢٠٠ رجل من بلدته، وبقي في بشري.
- وكان المتصرف قد أرسل كذلك ٤٢٠ رجلاً من الجندرمة، إلى البترون (كما سبق أن ذكرنا).

ولما رأى كرم كثرة القوات التي يمكن أن يخوض معها قتالاً، قرر أن يخوض معركة موت أو حياة «لا تنتهي إلا بقتلي أو قتل المتصرّف» كما يقول في مذكراته، فخرج إلى العلانية، وأخذ يدعو الناس إلى حمل السلاح تأييداً له، وتوجّه، مع من انضمّ إليه من أنصاره، إلى إجبع «التي تبعد ساعتين عن كل من عرجس وبشري»، وعندما بلغ إجبع، كان عدد الذين التحقوا به خمسة وعشرين فقط. ومن إجبع، أرسل كرم، مساء ١٠ منه، ثمانية عشر رجلاً للهجوم على عرجس «فانهزم عوض بك، بمجرد سماعه حداء الرجال، وفرّ إلى طرابلس قبل أن تصل إليه نجدة العسكر النظامي». وفي صباح اليوم التالي، عاد كرم ومن معه إلى بشري لمواجهة مديرها «راجي بك» الذي «تقهقر دون قتال، ولجأ إلى إحدى القرى». أما كرم، فقرر متابعة سيره جنوباً، نحو بيت الدين، «لإنقاذ رفاقي المعتقلين» كما يقول(189).

١٢ - الزحف إلى بيت الدين، ووقعة وادي الصليب (١٧ كانون الثاني/يناير ١٨٦٧).

إنطلق كرم من بشري إلى طورزا، فبشعلة، فعبيدات، فوادي علمات، إلى غوسطا، واجتمع إليه، في مسيرته هذه، نحو ٥٠٠ رجل، وكان يمر بالعسكر العثماني «عن يمينه في غزير، وعن شماله مفرزة تخيّم في جونيه، وبقي في غوسطا يومين، ولم يهاجمه أحد»(190). وقد أثار وصول كرم، بمن معه، إلى غوسطا، قلق البطريرك الماروني الذي «أمر أن تقفل بوجهه أبواب بكركي» كي لا يظهر بمظهر الموافق على تصرّفه. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٨٦٧، كان رجال كرمٍ قد وصلوا إلى «مار عبدا» بالقرب من غزير التي هجرها موظفو الحكومة (في ١٤ منه)(191).

وأرسل كرم، وهو في غوسطا، رسائل، بواسطة البطريرك، إلى قناصل الدول الكبرى الخمس، ينذرهم فيها بأنه، إذ لم يعقدوا اجتماعاً، «في جونية، للحكم بينه وبين داود»، وإذا لم يتسلّم جواباً منهم على ذلك، خلال «ثلاثة أيام»، فإنه متابعٌ زحفه إلى «بيت الدين» المركز الرئيسي لحكومة المتصرفية[١٩٢]. ويذكر «البشعلاني» أنه، أثناء وجود كرم في غوسطا، وفد إليه خصمه القديم «طانيوس شاهين» ومعه مئة رجل من رجاله، وذخيرة كافية، فشكره كرم «وأوصاه بحفظ هذه الذخيرة لرجاله»[١٩٣].

وفي ١٣ منه، وصل الملازم «ألتاب» بعسكره إلى غزير، ولكنه لم يهاجم كرماً، وفي ١٦ منه غادر كرم غوسطا إلى «الروميه» وقد انضمّ إليه بعض الكسروانيين، والتقاه، في الطريق، «قواس قنصلية فرنسا» المدعو «رزق الله خضرا» وسلّمه كتاباً من القنصل «يدعوه فيه إلى تحاشي القتال». وتابع كرم سيره إلى داريا، فحملايا، وقد تحاشى دخول بكفيا بناءً لطلب من رجال الحكومة فيها (نقله موفدهم إليه، أمين بك نصار)، إلا أنه دخل بيت شباب «فقابله أهلها بالترحاب والتعظيم». وبينما كان في «بيت شباب»، علم بأن «ألتاب» وجنده يتقدمون نحوها، لمواجهته، ولما تأكّد من ذلك (بواسطة منظاره الحربي)، أرسل عشرة من رجاله (بقيادة سمعان عقل) لكي يقيموا كميناً عند «مضيق وادي الصليب، بين القاطع وكسروان»، وبقي هو في بيت شباب «إلى نصف الليل»[١٩٤]. ومن بيت شباب، انتقل كرم، ورجاله، إلى بكفيا، فدخلوها بعد أن «أخلاها» مأمورو الحكومة، وبينما هو في بكفيا، تناهت إلى سمعه أنباء القتال بين رجاله وجند «ألتاب».

كان رجال كرم قد تمركزوا في كمين، عند مضيق وادي الصليب (كما قدمنا)، وكان «ألتاب» يتتبع خطى كرم مقتفياً أثره، فما أن وصل وجنوده إلى

مضيق ذلك الوادي، (صباح ١٧ منه) حتى هبّ رجال كرم في وجوه الجند، ودار قتال بين الفريقين استمر ثلاث ساعات، «وأذاع ألتاب أنه انتصر انتصاراً مبيناً، مع أنّ الناس أجمعين وقفوا على الحقيقة، وأنّ الذين قتلوا (هم) من الأهالي لا من رجال كرم، وقتل من عسكر ألتاب إثنان، وقيل أكثر»[١٩٥].

وتجدر الملاحظة أن «الحتوني» يتهم القنصل الفرنسي «ديزيسار» وداود باشا بالتآمر على كرم، وذلك بإخفائهما «القرار الوارد من سفير فرنسا في الآستانة، والقاضي بالكفّ عن القتال، وقبول كرم تحت حماية الأمبراطور»[١٩٦]، إلا أنّ ما عرف عن هذا الموضوع سبق أن أوردناه، وهو أنّ فرنسا عرضت على كرم، بواسطة سفيرها في الآستانة، الرحيل إلى الجزائر، وأنّ هذا العرض قد قُدّم إليه وقبل به، كما سبق أن أشرنا، ولم يكن هناك أي إخفاء لأي قرار لمصلحة كرم، من قبل المتصرف أو القنصل.

وتندر المعلومات، في الوثائق الفرنسية، عن حملة كرم هذه إلى بيت الدين، فكل ما ذكره القنصل الفرنسي «ديزيسار» في تقريره إلى وزير الخارجية «المركيز دي موستييه» بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٨٦٧، هو أن كرماً اجتاز كسروان «دون أن يطلق رصاصة واحدة»، وهو متجه جنوباً «معلناً أنه ذاهب لإنقاذ الأسرى في دير القمر»[١٩٧].

III - نهاية يوسف كرم:

١ - استسلام كرم:

في هذه الأثناء، كانت هناك تغيّرات مفاجئة ومهمة تُعدّ على ساحة جبل لبنان، خصوصاً بين قناصل الدول الكبرى الذين استفظعوا ما يقوم به كرم، واعتبروا أنه يهدّد، جدياً، أمن الجبل، وبالتالي سوريا، وسلامتهما

واستقرارهما، بل إنه ربما يثير مسألة مسيحيي الشرق كله، وأبدت الآستانة، بدورها، اهتماماً كبيراً بالأمر، وجرت مراسلات عديدة بينها وبين قادة البلاد العثمانيين من جهة، وبينها وبين سفراء الدول الكبرى في الآستانة، من جهة أخرى، وكان كرم، بدوره، يضغط على ممثلي هذه الدول، ببيروت، طالباً منهم التدخل لوضع حل للمشكلة القائمة بينه وبين داود باشا، وذلك «بمحاكمته أو بالسماح له بمغادرة البلاد»، رافضاً عرض الباب العالي بالعفو عنه لقاء إقامته في حلب أو الآستانة. واجتمع قناصل الدول الكبرى ببيروت، بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٨٦٧، وأصدروا بياناً تمسّكوا فيه بنظام جبل لبنان وترتيباته التي أقرّتها دولهم، مع الآستانة، واعتبروا أنه ذلك هو الشرعية الوحيدة التي يعترفون بها للجبل، ورأوا أن «الواسطة الأكثر صلاحاً ومناسبةً لتوطيد السلام بالبلاد، ومنع سفك الدماء باطلاً، إنما هو إبعاد يوسف كرم»، وإذ أشاروا إلى أنّ الدولة العثمانية مستعدّة للسماح لكرم بمغادرة البلاد «لأي محل أراده»، فقد أعلنوا استعدادهم للإسهام في عملية الإبعاد هذه، وأُبلغ قرارهم هذا إلى داود باشا بعد توقيعه من القناصل الخمسة: ويكبكر (قنصل النمسا) وبيجيه (قنصل روسيا) وألدرج (قنصل انكلترا) وديزيسار (قنصل فرنسا) ووبر (قنصل بروسيا)[١٩٨].

وطلب كرم، لتنفيذ قرار القناصل هذا، أن يودَع، لدى بطريركية الموارنة، عهدٌ، باسم الأمبراطور الفرنسي نابوليون الثالث، بالتزام حمايته، وقد تمّ ذلك عبر لقاء جرى، في بكركي، بتاريخ ١٨ منه، بين كرم والقنصل الفرنسي، حيث وافق القنصل على طلب كرم، وكتب إلى بطريرك الموارنة كتاباً يتعهّد فيه، باسم السفير الفرنسي في الآستانة، أن يكون كرم بحماية فرنسا، وقد أُرخ الكتاب بتاريخ ١٩ منه[١٩٩].

ويتحدث «ديزيسار»، في تقريره إلى وزير الخارجية، عن تطوّرات تلك المرحلة، ورغم أنه ينسب الفضل كله إلى جهوده هو، دن سواه، كما يبدو من التقرير، فلا نرى بأساً من ذكر بعض ما ورد فيه، يقول «ديزيسار»:

«رأيت حكومة داود باشا تنهار، والأتراك سيئي النية، والدروز مهتاجين، والدم يوشك أن يُراق، عندها، اقترحت على يوسف كرم أن يوقف القتال الذي كان قد بدأ، وقَبِل كرم»[٢٠٠].

ثم يتحدث «ديزيسار» عن لقائه بكرم في البطريركية المارونية، حيث «حدثت تغيّرات عديدة، مفاجئة وعنيفة، وأخيراً، تمّ الاتفاق». كما يتحدث عن رفض رفاق كرم فكرة ذهابه إلى بيرت ومحاولة منعه من ذلك، ويقول «إلا أنني اصطحبته أخيراً، إلى بيروت. إنه انتصار محزن، ولكنه يظل أفضل من إطلاق النار».

ويتحدّث أخيراً، عن اتصاله بالسفارة الفرنسية، في الآستانة، وإبلاغها نبأ استسلام كرم فيقول: «اتصلت ثلاث مرات، تلغرافياً، بالسفارة، إلا أن الخط كان مقطوعاً: أرسلوا لي أمراً بأن يسافر كرم إلى مرسيليا. وطلبت بارجة حربية. وقد استقبل كرم من جميع القناصل الذي كنت متفقاً معهم، وقد هنأوني»[٢٠١].

ولم يلبث «ديزيسار» أن تلقى برقية عاجلة من سفير بلاده في الآستانة، جاء فيها: «هنىء كرماً بقراره الحكيم... وليبحر، رسمياً، بطريق الإسكندرية، إلى الجزائر، على متن باخرة من شركة النقل البحري «ميساجيري Messageries»، إذا أمكن، مع تسليمه كتاب توصية، باسمي، إلى المارشال «مكماهون Mac Mahon»...

بيرا في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٨٦٧ التوقيع: بوريه[٢٠٢].

وبتاريخ لاحق، أصدر داود باشا، الحاكم العام لجبل لبنان، عفواً عاماً عن كرم وأنصاره، وعمّم هذا العفو على أهالي الجبل كافة[٢٠٣].

٢ - كرم إلى المنفى:

لم يبحر كرم على متن إحدى بواخر «شركة الميساجيري»، وإنما على متن الباخرة «فوربان Forbin» مع حاشيته المؤلّفة من أمين سرّه «رزق الله خضرا» وثمانية من رجاله، وقد صعد إليها مساء ٣١ كانون الثاني/يناير ١٨٦٧، حيث بات فيها ليلته، وأبحرت، في صباح اليوم التالي (١ شباط/فبراير ١٨٦٧) إلى الاسكندرية، فوصلت إليها صباح ٢ منه. وأمضى كرم، في الاسكندرية، ثمانية أيام، حيث غادرها، بتاريخ ٩ منه، على متن إحدى بواخر النقل الفرنسية، إلى مرسيليا، حيث وصل إليها صباح ١٥ منه، فأمضى فيها أربعة أيام، وغادرها صباح ١٩ منه، على متن باخرة فرنسية، كذلك، باتجاه الجزائر فوصل إليها بتاريخ ٢١ منه[٢٠٤].

لم يمكث كرم في الجزائر أكثر من عام وأيام، بل إنه غادرها، بعد ذلك، مع حاشيته، إلى باريس، (في أواخر شباط/فبراير ١٨٦٨)[٢٠٥]، ثم غادرها سراً إلى بلجيكا، لخلاف بينه وبين الحكومة الفرنسية. وظلّ يتنقّل، بعد ذلك، بين عواصم أوروبا، طوال عشرين عاماً، إلى أن وافته المنية في مدينة «رازينا» قرب نابولي بإيطاليا، إثر نوبة قلبيّة، صباح ٧ نيسان/أبريل ١٨٨٩[٢٠٦]، عن عمر يناهز السادسة والستين.

IV - دراسة في شخصية يوسف كرم وأهدافه:

اختلف المؤرّخون في فهم أسباب ثورة «يوسف كرم» وأهدافها، كما اختلفوا في تصنيف هذا الرجل وتحديد هويته:

١ - هل هو «ماروني» سعى إلى تغليب طائفته على غيرها من باقي الطوائف في الجبل، بغية تزعّمها، فحاول أن يعيد الجبل إلى النظام السابق لنظام المتصرفية، وهو نظام القائمقاميتين «الدرزية والنصرانية» لكي يكون له الموقع الأول في قمة الهرم في القائمقامية النصرانية؟

٢ - أم أنه «لبناني» طمح إلى أن يجعل من «متصرفية جبل لبنان» كياناً مستقلا، بزعامة وطنية، منفصلاً عن سوريا وعن السلطنة، على أن يكون له هو، الموقع الأول في قمة الهرم في هذا الكيان؟

٣ - أم أنه، أخيراً، «عربي» سعى إلى استنهاض «أمة عربية» نواتها سوريا (الطبيعية أو الكبرى) المستقلّة عن السلطنة أو المرتبطة بها، والذي يشكل «جبل لبنان» جزءاً منها، وفي هذه الحالة، لا بدّ من أن يكون لكرم موقع مميّز في كيان هذه الأمة؟

لا شكّ في أن استنباط هوية كرم، من خلال سلوكه العام أولاً، ثم من خلال أفكاره وآرائه التي عبّر عنها في ما نشر له من رسائل ومذكرات، وبعدها، من خلال آراء معاصريه الموالين له أو المعارضين، يحتاج إلى الكثير من الدقة والتجرّد، كي يأتي الحكم عليه عادلاً ومصيباً، ومن ذلك:

١ - يكاد يجمع المؤرّخون على أن الإكليروس الماروني قد دعم كرماً في ثورته، وذلك لأسباب عديدة أهمها أنّ النظام الجديد لجبل لبنان (نظام ١٨٦٤) قد انتزع من الإكليروس حق حماية «الأفراد العلمانيين أو الإكليركيين الملاحقين من النيابة العامة»، كما انتزع منه امتيازات مهمةً أخرى مثل حق «تعيين الوكلاء وأعضاء المجالس»، وكان هؤلاء يعيّنون، عملياً، من قبل الإكليروس نفسه (البطريرك والمطارنة)، إلا أنه أصبح، في النظام الجديد، حقاً من حقوق الأهالي. وإذا كان النظام الجديد قد أبقى على شيء من

الإستقلالية للقضاء الكهنوتي، كأن لا يلاحق كاهن، قضائياً، أمام المحاكم المدنية، إلا إذا كان في القضية المحالة أمام هذه المحاكم «كاهن ملاحق مع علماني» مما أبقى الإكليروس محتفظاً بكثير من الحصانة والإستقلالية، حتى أصبح كأنه «دولة ضمن دولة» تكاد تعجز السلطة المدنية الحاكمة عن التأثير عليها، فإنّ ذلك كله لم يغفر للنظام الجديد «افتئاته» على صلاحيات الإكليروس «وهيبته»، مما دفع بالإكليروس إلى الخندق المعادي للنظام، وبالتالي للحاكم العام المناط به أمر تطبيق هذا النظام[٢٠٧]. ورغم أنّ البطريرك بولس مسعد (وكرم حميّ له) كان يضمر كرهاً شديداً لداود باشا، ويعتبر أنّ حميّه هو الوحيد الكفء لحكم الجبل[٢٠٨]، فهو قد حاول التوفيق بين كرم والمتصرف، وسعى إلى جمعهما، معاً، سواء في مركز المتصرّف ببيت الدين، أم في مركزه ببكركي، إلا أنّ كرماً رفض ذلك[٢٠٩].

إلا أن القنصل العام الفرنسي «ديزيسار» لم يتردّد في اتهام البطريرك نفسه، والإكليروس الماروني، بمساعدة كرم في ثورته، وذلك في تقرير له بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٨٦٦، إذ يذكر أنّ «أحمالاً من التموين قد أرسلت من البطريرك إلى يوسف كرم، وأن أحد الخوارنة قد أوقف والسلاح بيده. وفي كل مكان، كان كرم يقف تلقاء الأديرة، فيجد الأقوات لجماعته، وكانت الأديرة بمثابة نقاط استناد له، ومأوى يُلجىء أولئك الذين يأتون للانضمام إليه[٢١٠]».

كما أن الضابط «ألتاب» قد ذكر، في تقرير له بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير من العام نفسه (١٨٦٦)، أنّ «مظاهرات أهالي بلدة غوسطا، المعادية للمتصرّف، كان قد أثارها البطريرك»، ويستشهد، على ذلك، بأنّ عدداً من الذين قتلوا في المعركة ضدّ الجيش العثماني كانوا «كهنة»، وقد قتلوا «والسلاح في أيديهم»، وأنّ الإكليروس كان يدعو الأهالي، علناً، «للحرب المقدّسة» وإلى «حمل السلاح،

وطرد الباشا من جونية»[٢١١]. ومع ذلك، نرى البطريرك الماروني يصرّح للقنصل «ديزيسار» أنه، إذا أراد الإكليروس والشعب اختيار حاكم وطني، فإنّ «يوسف كرم لن يكون مرشحهم[٢١٢]»، وقد جاء كلام البطريرك هذا مناقضاً للحديث الذي سبق أن أجراه مع سلف «ديزيسار» القنصل «أوتري» عام ١٨٦٣، والذي جاء فيه أنه يرى يوسف كرم الوحيد الكفء لحكم الجبل (وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك). ولا شك في أنّ هذا التحوّل السلبي من جانب البطريرك تجاه كرم ناتج عن مطالبة كرم بإنشاء «مجلس طائفي ماروني» إلى جانب البطريرك، يحدّ من صلاحياته وسلطته[٢١٣].

ولم يكن داود باشا بعيداً عن هذا التصوّر، فهو قد كان يرى أنّ الإكليروس هو الذي يقف وراء تمرّد كرم وثورته، وأنه «يتظاهر برغبته في حفظ النظام والهدوء، بينما هو يدسّ الدسائس ويشيع روح التمرّد والثورة في البلاد»، وأنّ وساطة البطريرك الماروني للتوفيق بينه وبين كرم لم تكن جدية، وإنما هي «لكسب الوقت» فقط. وكان الدافع الحقيقي وراء إستقالة داود باشا (في مطلع عام ١٨٦٥) هو عدم تعاون البطريرك الماروني معه[٢١٤].

من جهته، لم يكن يوسف كرم يتورّع عن أن يستثير المشاعر الطائفيّة، لدى أبناء طائفته الموارنة، ضدّ المتصرّف، بل إنه حاول أن يستثير هذه المشاعر عند قناصل الدول الكبرى الخمس، وكلهم مسيحيّون، إلا أنه لم ينجح في ذلك. ففي رسالة منه إلى قنصل انكلترا ببيروت، بتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٨٦٦، يقول كرم إنّ المتصرف «استخدم، ضدي، وضدّ الموارنة خصوصاً، أقصى ما لديه من قوة، بالإضافة إلى القوة التي أتت لمساعدته»[٢١٥]. كما أنه يطلب، في رسالة منه، من روما، بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٦، إلى «دي پو» سفير فرنسا في الفاتيكان، أن تمدّ فرنسا يد المساعدة للموارنة في الجبل، لأنه، إذا لم تفعل

ذلك، فستكون «قد قضت على شعب مخلص لها، بل على خمسين ألف مقاتل من أشدّ الناس بسالة وإخلاصاً[٢١٦]». إلا أننا نجد، لكرم، عذراً في ذلك، بل نعتبر ذلك منه أمراً طبيعيّاً، فهو، بما أنه وريثٌ لزعامة إقطاعةٍ مارونيةٍ في إهدن، بعد أبيه، كان عليه أن يكون زعيماً مارونياً قبل كل شيء، ومن هذا المنطلق كان يجد نفسه المدافع الحقيقي عن حقوق الموارنة في جبل لبنان، مما أضفى عليه صفات الزعيم الحقيقي، بلا منازع، فاختارته الغالبية في كسروان والجبل لقيادتها، إذ تسلّم «قائمقامية النصارى»، واستمرّ فيها حتى إلغاء القائمقامية وإنشاء المتصرفية.

لم يكن ممكناً، إذن، أن يكون كرم غير منحاز إلى طائفته وغير مهتم بها، وإن كان يطمح، فعلاً، إلى تجاوزها نحو كل طوائف الجبل، ولهذا، نحن نعتقد أنّ كرماً لم يطمح إلى زعامة طائفته فحسب، بل كان يرى أنّ قدراته أكبر من تلك الطائفة، وأنّ عليه أن يجاوزها إلى كل الجبل، وهذه هي العقدة الأساسية التي جعلته على خلاف مستمر مع أول حاكم لمتصرفية الجبل، ولهذا،فهو ما فتىء أن تخلى عن مديرية جزين عندما عيّن عليها، لأنها لم تكن تناسب مقامه، خصوصاً بعد أن عيّن الأمير مجيد شهاب حاكماً في عقر داره هو، أي في كسروان والبترون.

وبالتالي لم يكن كرم متعصّباً لطائفته بقدر ما كان متعصّباً لنفسه ولطموحاته البعيدة المدى، ولأجل هذا، نرى أنه لم يكن قادراً على التوافق مع الحاكم العام للجبل، ولم يكن مستغرباً أن يستخدم، في حديثه مع أنصاره ومخاطبته لهم، عبارات تنمّ عن انحيازه لطائفته، فذلك من صميم واجباته كزعيم لها، ولم يكن مستغرباً، كذلك، أن يستخدم الخطاب نفسه تجاه الأجانب من قناصل الدول الكبرى وممثليها، إذ إنه كان يعتبر ذلك من صميم واجباته

أيضاً. وعلى كل حال، فقد انتهى الأمر بكرم (وهو في روما) إلى أن أصبح البطريرك الماروني ضده[٢١٧].

إلا أننا، إذا ما تصفحنا رسائل كرم إلى ممثلي الدول الكبرى وقناصلها، وكذلك إلى رؤساء بعض هذه الدول، لا نجد تلك النعرة الطائفيّة المتزمتة، وعلى هذا، فإن كرماً لم يستخدم الخطاب الطائفي إلا عندما كان مضطراً إلى ذلك، وبهدف إثارة المخاطَب وتحريضه لكي يقف إلى جانبه، في معركته، (كما مر معنا في كتابه لقنصل انكلترا، وكما نجد في رسالته إلى الخوري يوسف الدبس التي يشير فيها إلى تأسفه «للموقف الذي وضعت فرنسا به الموارنة»، وأنه سيخدم فرنسا بقدر ما تخدم هي «حقوق الموارنة»: البشعلاني ص ٥١٦)، بل بعكس ذلك، ها هو يبرهن للأمبراطور الفرنسي نابولون الثالث، في عريضة بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٤، أنه، عندما رفض أن يقبل وظيفة في حكومة داود باشا، اتُّهم بأسوأ التهم، ودفاعاً عن نفسه «وابطالاً لهذه الظنون»، طلب من داود باشا أن يأذن له «بمطاردة المظنون بهم من الموارنة» لكي يلقي القبض عليهم ويسوقهم إلى القضاء، إلا أنّ الحاكم العام لم يأذن له بذلك[٢١٨].

وقد تصوّر بعض المؤرّخين أن كرماً كان يسعى لإعادة نظام القائمقاميتين لكي يحكم القائمقامية النصرانية، واستشهدوا، على ذلك، بتحالفه مع الأمير محمد أرسلان، القائمقام السابق على قائمقامية الدروز، (قبل عام ١٨٦١)، ومعه الشيخ سليم تلحوق، أحد زعماء الدروز، وكان هذان الزعيمان الدرزيان يسعيان لقلب حكم الأمير ملحم أرسلان، وقد تم اتفاق بين كرم والأمير محمد على أن يدعم الزعيم الدرزي وحزبه يوسف كرم في ثورته، ويرون أن الخطة كانت تقضي بأن تتم المطالبة بالعوة إلى نظام القائمقاميتين إذا ما انتصر الحليفان على المتصرف. ويستدلّ «طربين» على ذلك بالحركة التي قامت، في

الشويفات، ضد داود باشا، وبقيادة الأمير محمد أرسلان ومعه الشيخ تلحوق، والتي انتهت بالفشل، وبإبعاد كل من محمد أرسلان وسليم تلحوق من الجبل، وقابلتها حركة مماثلة في كسروان، في الوقت نفسه. ويرى «طربين» أنه كان هناك اتفاق بين أرسلان وكرم على أن يحكم أرسلان قائمقامية الدروز، وكرم قائمقامية النصارى، وذلك استناداً إلى رأي «روسو» القنصل الفرنسي ببيروت[٢١٩].

ونحن نستبعد ذلك، وإن كان التحالف قد تمّ فعلاً، فهو لم يكن سوى «تكتيك» مرحلي من كرم، وذلك لأن طموحه كان، كما اسلفنا، أكبر من أن ينحصر في قائمقامية للنصارى بكسروان، بل كان يشمل جبل لبنان كله، أو «المتصرفية بكاملها». بالإضافة إلى ذلك، لم يعرف عن كرم أنه طالب، يوماً، بالعودة إلى نظام القائمقاميتين، بل إنه شجب هذا النظام، فلنقرأ ما يقوله في التقرير الذي رفعه إلى وزراء الباب العالي وسفراء الدول الكبرى في الأستانة، قال كرم: «لقد عرفتم النتائج الوخيمة التي جرّتها تجزئة (جبل) لبنان إلى قائمقاميتين درزية ومسيحيّة، وعرفتم أيضاً أن ترتيبات الجبل الجديدة أصبحت أثراً بعد عين... فلهذه الأسباب، ألتمس... أن يعيّن على (جبل) لبنان حاكم وطني مستقل، وفقاً لتقاليد (جبل) لبنان القديمة»[٢٢٠].

٢ - يبرر كرم مطالبته بتعيين «حاكم وطني مستقل» لجبل لبنان، بأن هذا الحاكم «يوفر على الباب العالي، وعلى الدول العظام، مبالغ طائلة وصعوبات جمة»، ويضمن لأهالي الجبل «الراحة والطمأنينة، بعد أن ذاقوا الأمرّين من الحاكم الأجنبي»[٢٢١]. وطبعاً، لم يقل كرم، في تقريره هذا (الذي رفعه إلى الباب العالي وسفراء الدول الكبرى بالآستانة) أنّ «الحاكم الوطني المستقل»

الذي تتوافر فيه الشروط (التي ذكرها) هو «يوسف كرم» بالذات، وربما كان هذا هو السبب الحقيقي وراء ثورة كرم على حكومة داود باشا.

ولم يكتفِ كرم، بأنه قاد، في سبيل تحقيق طموحه هذا، ثورة في «جبل لبنان» استمرت أعواماً، بل إنه سعى، وهو في المنفى، إلى تجهيز حملة عسكرية، بمساعدة بعض الحكومات والشخصيات الأوروبية، لكي «يقلب الحكم، وينقذ بلاده من نير الأتراك»[٢٢٢].

قضى كرم النصف الأول من عام ١٨٦٨ متنقلاً بين البلدان الأوروبية، ساعياً للعودة إلى سوريا، في الوقت الذي كانت مدة حكم داود باشا قد شارفت على الانتهاء، وكان يأمل في أن يعود إلى الجبل، حاكماً، إذا ما غادر داود باشا الحكم، إلا أنه فشل في مسعاه هذا، بل إنه فشل في تأمين عودته إلى سوريا بالطرق الديبلوماسية، وعندها، قرر أن يعود إلى الجبل، عن طريق القوة، وعلى رأس «حملةعسكرية» بدأ يفكربإعدادها لهذا الغرض، خصوصاً بعد أن استقال داود باشا من حكم الجبل، وأقدم الباب العالي، والدول الكبرى، على تعيين متصرف جديد (أجنبي) مكانه، هو «فرانكو باشا» (في ٢١ تموز/يوليو ١٨٦٨). ورغم أنه فرانكو كان صديقاً لكرم، إلا أنّ كرماً لم يكن يأمل خيراً من وجود صديقه على رأس الحكم في الجبل، لأن هذا لم يكن يريد متاعب لحكمه من جراء وجود صديقه القديم في البلاد، كما أن كرماً اعتبر أن تعيين فرانكو على رأس الحكم في الجبل كان ضربةً لطموحاته الوطنية.

بدأ كرم مساعيه السرية لتحقيق «طموحه العسكري» في روما، حيث أجرى اتصالاً ببعض الحكومات والشخصيات الأوروبية (اليونانية والايطالية)، وشرح لها الأهداف التي يبتغيها من وراء «الحملة العسكرية» التي ينوي قيادتها إلى سوريا، وكانت بلدان أوروبا الشرقية (اليونان وألبانيا وصربيا وسلافيا) قد

بدأت تتحرك للتخلّص من الحكم العثماني، لذا، لاقى مشروع كرم استحساناً لدى تلك الحكومات والشخصيات، وخصوصاً اليونان (التي انتقل كرم إليها)، وقد قررت منحه قرضاً بعشرة ملايين فرنك «خلا المعدات والذخائر الحربية» لتنفيذ مشروعه، وتم تشكيل لجنة هذا الغرض[٢٢٣].

إنتقل كرم إلى اليونان، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٨٦٩، وأقام في جزيرة «كورفو» اليونانية، وبدأ بإعداد الحملة التي كان من المتوقع أن تضم متطوعين يونانيين وألبان، كما كان من المفترض أن يقودها خمسة وعشرون رجلاً من أنصاره «من ذوي الشجاعة والحشمة» يأتون إلى «كورفو» عن طريق مصر، ويكونون «ضباطاً في الحملة وأدلّاء للجيش»، وذلك بسبب جهل المتطوعين فيها لأراضي هذه البلاد[٢٢٤]. والجدير بالذكر أنّ شؤون هذه الحملة ومراسلاتها، في الجبل، ظلت سراً بين كرم والمطران الدبس والبطريرك الماروني «وبعض الأساقفة» وكذلك صديق كرم «واكيم باخوس» الذي كلفه كرم إعداد وحدة الأدلاء التي سبق ذكرها[٢٢٥]. ربما يكون كرم قد استطاع أن يجهّز، في كورفو، العدّة اللازمة، للحملة، من أسلحة وذخائر وألبسة، كما تم الاتفاق مع «شركة الملاحة المقيمة في سييرا» كي ترسل إحدى بواخرها إلى كورفو لتسلّم الأسلحة والذخائر، حتى أنّ خط سير الحملة قد رسم وهو: سيرا - تيراني - مكدونيا - آسيا الصغرى - سوريا (الجبل)[٢٢٦].

ولكن هذه الحملة لم تصل إلى نهايتها السعيدة، ويشرح كرم، في رسالة منه إلى المطران الدبس، أسباب فشلها، فيذكر أن الحملة «كانت مستندة على عشرة ملايين فرنك، ما عدا اللوازم والمعدات الكافية» ولكن أمراً ما قد تغير، لم يكشف عنه كرم صراحة، في رسالته هذه، وإنما أشار إليها عرضاً عندما قال: «على أنه، عند ابتداء العمل، قد تغيّر القرار المتفق على الراحة العامة

المقصودة. وهكذا وجدت سبيلاً آخر ورفضت ذلك وغيره من المنافع الخصوصية، كيلا أكون سبباً لسقوط الوطن تحت سلطة مطلقة وعبودية كاملة»[٢٢٧]. لقد كان الأمر خطيراً، إذن، في نظر كرم، إنه يتعلّق بسيادة «الوطن» الذي يسعى كرم لتحريره، فإذا به يكاد يوقعه، من جديد، في شرك احتلال آخر وعبودية أخرى، وهذا ما جعله يصرف النظر عن المشروع كله. ولكن اللافت، في رسالة كرم هذه، أن كرماً ربط إلغاء مشروعه (العسكري) بما يسميه «خدمة بيرق فرنسا»، وأنه قد أجرى «مخابرات مع الحزب الملكي الافرنسي»، وحضر لعنده «معتمد» من قبل غامبيتا Gambetta «الذي يرغب تهييجنا». ولكن كرماً أبدى، أمام مبعوث المسؤول الفرنسي[٢٢٨]، أسفه «للموقف الذي وضعت به فرنسا الموارنة»[٢٢٩].

بصراحة، لم نستطع أن نكتشف علاقة فرنسا بمشروع الحملة، بالشكل الذي ورد في هذه الرسالة.

ولكن، هل أعاد كرم الكرة في محاولة أخرى لغزو الجبل؟ ومن الآستانة، هذه المرة؟

وصل كرم إلى الآستانة في ٥ تموز/يوليو عام ١٨٧٣، حيث أقام فيها مدة طويلة، وخلال إقامته في العاصمة العثمانية، حاول أن ينشط، من جديد، في السعي للعودة إلى الوطن، إلا أنه لم يُسمح له بذلك، كما حاول الانتقال إلى فرنسا، ولكن فرنسا، بدورها، لم ترغب باستقباله، مما أثار في نفسه الكثير من الألم والأسى، ودفعه إلى التفكير، من جديد، بمحاولة القيام بحملة عسكرية إلى الجبل.

وباشر كرم مفاوضاته بشأن هذه الحملة مع عسكريين مقرّبين من امبراطور روسيا (الجنرال اينيوتييف والجنرال فلاديمير دي بيكر، وكانا

صديقين له)، فتم الاتفاق على تجهيز الحملة بما يلزمها من مال وأسلحة وذخائر، كما أنه اتصل «بأهل الحل والربط» في«صربيا واليونان» لكي يمدوه، كذلك، بالمال والرجال، واتصل بصديقه الجنرال اليوناني «كارول تاڤيس» لإعداد الخطط الحربية لتنفيذها، ثم إنه أجرى محادثات مع خديوي مصر لهذه الغاية[٢٣٠].

إلا أنه يستنتج، من الرسائل المتبادلة بين كرم والجنرال الروسي «فلاديمير دي بيكر» وغيره، أنّ موضوع البحث هو، في الأساس، مشاركة كرم «في حركة اليونان والسلاف، في البلقان»، للتخلّص من الأتراك، وليس البحث في حركة غزو عسكري للجبل، للتخلّص من الحكم القائم فيه.

- ففي رسالة من «فلاديمير دي بيكر» إلى كرم، عن بلغراد، بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٨٧٦، يقول «دي بيكر»:«جئت، باسم صداقتنا القديمة والصحيحة، أطلب إليكم أن تفيدوني عما إذا كنتم مستعدين، حينما تدق الساعة، أن تأتوا عملاً في لبنان... لأنني أعرف، من جهة، الخدمات الجلى التي يمكنكم أن تأتوها للقضية المشتركة، وأودّ، من جهة أخرى، أن أعرف استعداداتكم، في هكذا ظروف، قبل المباشرة بالعمل هنا»[٢٣١].

- وفي رسالة أخرى من «دي بيكر» نفسه إلى كرم، عن بلغراد بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٨٧٦،يقول «دي بيكر»: «لقد حصلت على أنبائكم بواسطة صديقكم وصديقي ليونيداس بولفاريس (يوناني)، وعرفت أنكم مستعدون أن تشتركوا في حركة اليونان والسلاف، في البلقان، للتخلّص، أخيراً، من نير الأتراك، وإنني كنت، وما زلت أعتقد، أنّ هذه الغاية التي كثيراً ما أفلتت من المساعي التي قمنا بها منفردين، لا بدّ من أن ننالها، الآن، بمساعينا متحدين». ثم يذكر، في رسالته هذه «الجنرال كارول تافيس» الذي «تجرّد للدفاع عن قضية نصارى

الشرق»، ويشير على كرم بالتعاون معه، لأنه «يكون لكم نافعاً جداً في مساعدتكم على تنظيم وإدارة الثورة في(جبل) لبنان»[٢٣٢].

- ويطرح «دي بيكر» على كرم أسئلة محدّدة، نوردها، مع أجوبة كرم، بايجاز، لأهميتها:

«س = ما هي الوسائل التي في حوزتكم علاوة على وسائلنا؟

«ج = رجال غير مسلحين جيداً ودون ذخيرة، لكن أصدقاء يونانيين وعدونا بمبلغ من المال غير معروف حتى الآن.

«س = ما هو المبلغ اللازم تماماً الذي يطلبونه منكم؟*

«ج = لن أشرع في العمل قبل أن أضمن وجود ٥ ملايين فرنك، يمكن تدبير مليونين منها في سوريا، والباقي من صربيا واليونان، إذا أمكن.

«س = ما هو عدد الرجال الذي يمكن تحضيرهم وتسليحهم؟

«ج= ١٥ ألف رجل.

«س = إذا حالت ظروف بينكم وبين المساعدة، هل يمكننا إثارة حركة في (جبل) لبنان؟

«ج -لا أظن أنّ حركة صغيرة تفيد، بل ستكون مصحوبة بالفشل.

«س = في أي وقت يمكن الشروع بالحركة؟

«ج = خلال ٣ شهور بعد تنفيذ المؤامرة**

(*) نعتقد أنّ هناك خطأ في تعريب النص الأجنبي للسؤال، والمقصود: ما هو المبلغ اللازم الذي تطلبونه.

(**) لم يحدد السؤال ماهية المؤامرة، وربما كان المقصود مؤامرة قلب نظام الحكم في بلاد البلقان (اليونان والسلاف).

«س = في أي النقاط؟

«ج = الأوفق أن نبدأ بالعمل خارج (جبل) لبنان،حيث يصير تعيين موعد قلب الحكومة.

«س = هل يمكن الاعتماد على مسلمي سوريا؟

«ج = كلا في الوقت الحاضر، وكان ذلك ممكناً قبل نشوب القتال بين المسلمين والنصارى، إذ أنه كان ممكناً إقناع المسلمين بأننا نسعى للقيام بحركة وطنية عربية تعيد مملكة بغداد، وبهذه الطريقة ينشأ الخلاف بين العرب والترك❖❖❖.

«س = هل أجريت بعض المفاوضات مع الخديوي؟

«ج = نعم، ولكني لست واثقاً منه، لأنه يريد ضم سوريا الى مصر»(٢٣٣).

- وجاء في رسالة من مجهول إلى يوسف كرم بتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٨٧٦، أنه (أي هذا المجهول) يستطيع أن يجمع: ٥ آلاف جندي مسيحي للتوجّه إلى الشرق، في برهة وجيزة، وأنّ لديه، في فرنسا، «ألفي نفر» يجمعهم خلال ٣ أسابيع، وأن هؤلاء الجنود مدرّبون على القتال، وما يحتاجه هو «مصروف عشرة آلاف نفر» طوال فترة الحرب، هذا «إذا كان سعادتكم ناويين للمدافعة عن الحقوق الوطنية بواسطة السلاح»(٢٣٤).

وفي هذه الأثناء، وصلت رسالة من المطران يوسف الدبس إلى كرم تنبئه بأن أخبار الحملة قد انتشرت في البلاد، وأنّ الحكومة قد باشرت باتخاذ تدابير احتياطية صارمة، وأنه أضحى من الصعب عليه دخول البلاد بأية طريقة

(❖❖❖) هل يكون هذا هو الدافع الحقيقي لسعي كرم إلى قيام دولة عربية في سوريا، كما سنرى؟

«لتربيط الطرقات وكثرة الملاحظات (المراقبة) عليكم عندكم» (أي في الآستانة) وأنّ فرنسا وتركيا عرفتا بحضور كرم إلى أثينا وانضمامه إلى «جمعية المنافقين في سيرا» (أي إلى الحركة اليونانية السلافية، في البلقان، ضد العثمانيين) «الأمر الذي جرح فرنسا والأتراك منكم جداً». ويسدي المطران الدبس النصح إلى كرم بقوله له: «فزينوا (من وَزَن) أعمالكم، واعرفوا أن دولتين ضدكم، فلا يمكنكم مقاومتهم بفراكيح (جبل) لبنان»(٢٣٥). وقد شكّل انتشار أخبار الحملة خطراً كبيراً على كرم وهو في الآستانة، فآثر أن يتركها، وغادرها على متن باخرة فرنسية، في ١٧ تموز/يوليو عام ١٨٧٦، عائداً إلى روما(٢٣٦)، وانتهت، بذلك، رواية «الحملة العسكرية الثانية» هذه.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن، بعد الإطلاع على هذه الرسائل، هو: هل كان كرم ينوي تبادل الخدمات «الثورية» مع اليونانيين والسلافيين في البلقان فيعضدهم في ثورتهم على السلطنة لكي يعضدوه، بدورهم، في ثورته عليها؟ إن في هذه الرسائل إشارات تدلّ على أنّ كرماً سعى إلى إقامة حلف بينه وبين ثوار اليونان والسلاف، وربما كان عليه أن يبدأ بمؤازرة ثورتهم (بالرجال) كي يعودوا، بعد ذلك، ويؤازروه في ثورته. هذا هو على الأقل، ما يمكن فهمه من هذه الرسائل.

والظاهر، من مجريات هذه الأحداث، أنّ كرماً قرأ سيرة الأمير فخر الدين المعني الثاني، فسعى إلى إتباع خطاه في كثير من الأمور، خصوصاً في تجييش الغرب ضد السلطنة العثمانية، وجرى معه كما جرى مع فخر الدين، تماماً، عندما ساومه الملوك والأمراء الغربيون، عارضين تزويده بجيشٍ لجبٍ لاحتلال الأراضي المقدّسة لقاء شروط تجعل منه أسيراً لأهوائهم، ولقاء وعدٍ بأن يجعلوه ملكاً على سوريا، أو سلطاناً للمسلمين، فرفض

العرض كله، وآثر العودة إلى بلاده لكي يموت، فيما بعد، على المقصلة العثمانية(٢٣٧).

هل تصحّ المقارنة، إذن؟ وهل يمكن أن يكون يوسف كرم قد رفض الاستمرار في إعداد الحملة العسكرية الأولى، من كورفو باليونان، ثم الثانية، بعد أن أدرك أن أياً من الحملتين سوف تربطه بمواثيق هي أقسى عليه، وعلى شعبه، من حكم داود باشا وسطان بني عثمان؟

٣ - والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن، بعد كل هذا، كيف تحوّل كرم من ثائر طامح إلى تحقيق حلم كبير حمله ردحاً من الزمن، وهو ن يحكم جبل لبنان حاكم وطني من أبنائه (والمرجح أنه هو)، لا أن يحكمه موظف عثماني تفرضه الآستانة والدول الكبرى الخمس المتفقة معها، فأصبح ذلك الداعية المتحمس لمشروع قيام وطن عربي يجمع سوريا كلها، بما فيها جبل لبنان؟

لقد سبق أن قلنا إنّ الطروحات التي حملها يوسف كرم، طوال فترة نضاله، لم تكن طروحات طائفيّة (مارونية أو مسيحيّة) بحتة، بقدر ما كانت طروحات محلية (أو وطنية)، وهو لم يكن، في طروحاته هذه، معادياً لسوريا، ولا للعروبة، حتى ولا للسلطنة العثمانية. إنّ هذ التعريف لتوجهات يوسف كرم، يسهّل علينا البحث في علاقته بسوريا والعروبة.

لم ينصف أنصار كرم ومؤيدوه وعارفوه، والذين أرّخوا له، هذا الرجل من الناحية العقيدية الوطنية والقومية، فلم يكن كرم مارونياً متعصباً ولا «لبنانياً» متعصباً، إلا بقدر ما كان «عروبياً» متعصباً، والمؤسف أنّ الصفة الغالبة على كرم، من خلال ما عرّف به أولئك الأنصار والمؤيّدون والعارفون والمؤرّخون، هي أنه بطل «ماروني» أو بطل «لبناني» فحسب، مع العلم أنه جاوز، في فكره وعقيدته القومية، ذلك بكثير.

ربما يتبادر إلى الظن أنّ كرماً لم يلجأ إلى الحديث عن الأمة العربية (أو ما يسميه كرم: الجنس العربي) إلا بعد أن يئس من إمكان تحقيق طموحه في استقلال الجبل وإقامة حكم وطني فيه. يقول «سمعان خازن» في ذلك: «إزاء هذه الحالة المحزنة، وبعد أن أفرغ كرم جهوده، بدون جدوى، في سبيل بلاده، رأى أن الوسيلة الوحيدة الباقية لجعل (جبل) لبنان راتعاً في سلام وطمأنينة من جهة، ولدفع مطامع الأقطار المجاورة له، من جهة أخرى، هي أن تؤلف الاقطار العربية، ومن جملتها (جبل) لبنان، حلفاً عربياً من شأنه أن يضم هذه الأقطار إلى اتحاد وثيق يحفظ حقوق كل منها ومصالحه، على غرار الحلف (كونفيديراسيون) الذي اعتنقته حكومة بروسيا عندما نظمت دولة جرمانيا من أقاليم مستقلة»(٢٣٨). والصحيح أنه، وإن لم يعبّر كرم عن إيمانه «بجنس عربي» يدعو إلى توحيده، وذلك في الحقبة التي كان يصارع الظلم، خلالها، في الجبل، فإن إقامته في المنفى، حيث اكتشف، عن كثب، أطماع أوروبا بالمشرق العربي، ورغبتها في استعماره واستغلاله، جعلته يدرك، بوعي الرجل العاقل المتحرر، أنّ العرب سيظلون هدفاً للمستعمرين والطامعين، إن لم يتوحدوا، وأنّ في الاتحاد قوة، وقد صدق حدسه هذا، ولا يزال صادقاً إلى اليوم.

بدأ كرم نضاله، في المنفى، بهدف تحرير «الجبل» فقط، وبدأ بإعداد مشاريع لحملات عسكرية، بمساعدة أوروبية، لتحريره، إلا أنه رأى أن ذلك سوف يكلّف «الوطن» غالياً، من سيادته وحريته واستقلاله، وأنّ اليد الأوروبية التي ستمتد لمساعدته ضدّ داود باشا (والسلطنة) سوف تتقاضى ثمناً باهظاً. ولأجل ذلك، فقد أدرك كرم، من خلال تعاطيه مع المتعاونين معه لتجهيز هذه الحملة، أنّ الجبل سوف ينتقل، إذا ما حرره الأوروبيّون، من يد «سلطة عثمانية»

إلى يد «سلطة أوروبية» ستكون، كذلك «مطلقة» بل «عبودية كاملة» (مع أسباب أخرى مادية سبق أن ذكرناها)(٢٣٩)، فآثر التراجع عن مشروعه.

لقد أدرك كرم، بحسّه الوطني والقومي، أنّ أوروبا تسعى إلى تدمير السلطنة العثمانية كي تضع يدها على تركة ذلك «الرجل المريض» فتتقاسمها فيما بينها، فكان الأسبق، بين كل السياسيين العثمانيين والعرب، إلى استكشاف النوايا الغربية ضد العرب والعثمانيين، بل إلى سبر أغوار تلك النوايا، وصولاً إلى ما قام به الغرب، بعد نحو نصف قرن من استقراء كرم للسياسة الأوروبية تجاه المشرق العربي، حين قسّم بلاد الشام (أو سوريا الطبيعية) إلى دويلات صغيرة ومجتزأة وضعيفة، تسعى دوماً لاسترضائه، وتظل بحاجة إليه، ونعني ما سمي باتفاقية «سايكس - بيكو» الشهيرة (عام ١٩١٦)(٢٤٠).

لذا، نجد كرماً ينادي، بصدق المبشّر الملتزم، وعفويته وإيمانه، بالمبادىء التالية:

١ - دعوة «اللبنانيين» إلى تعلّم اللغة العربية واتقانها «لأن ذلك من شأنه أن يفيد اللغة، ويجعل المتعلمين أكثر نفعاً على بلادهم وأكثر قبولاً عند أبناء وطنهم» ويرى أن «الذين يدّعون بأنه لا يمكن التمدّن تحت اللغة العربية، ربما كانوا لا يعرفون مقدار فضل هذه اللغة»، ثم يقرر «بكل غمٍ وأسف» أنّ خلاف ذلك يجعل «قدر لبنان» أن يكون «بابل اللغات والعادات والمشارب، كما هو بابل الأديان والأجناس والمذاهب»(٢٤١). كم نحن بحاجة بعد، إلى هذه الدعوة، في لبنان الحديث، رغم مرور أكثر من قرن على دعوة كرم هذه.

٢ - دعوتهم إلى نبذ «التعصبات الدينئة والتحزبات المذهبية والعداوات الطائفية البغيضة والأغراض النفسانية»(٢٤٢). ولكرم، في هذا المجال، صولات جديرة بالتقدير، فهو:

أ - يرفض تدخل رجال الدين في السياسة ويطالب بوضع حاجز بينهما، وذلك لأن «الرياسة» أي «السلطة الروحية» تختلف عن «السياسة» أي «السلطة المدنية»، فالأولى «تتعلّق ذاتاً وطبعاً، بأمور داخلية ثابتة لا تتغير بتغير الأزمان والأحوال»، لأنها ذات صلة وثيقة بإيمان الإنسان الذي لا يتزعزع، أما الثانية فهي «تتعلّق بأمور خارجية غير ثابتة وقابلة للتغيير والإصلاح بحسب الزمان والمكان»، أي أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتغير الظروف والأحوال، فتتغير معها، وتتقلّب وفقاً لتقلّبات رياحها، وهو ما لا يصح ولا يجوز أن يتصف رجال الدين به. ولأجل ذلك، يرى كرم أن «من الأضرار الناجمة عن تدخل رجال الدين بالسياسة أنها تلهيهم عن تأدية واجبات وظائفهم التي هي، ذاتها، أسمى وأفضل وأهم وأشرف من الأمور الزمنية، لأنها تتعلّق بجزء الإنسان الأفضل، وهو نفسه»(٢٤٣).

ب - يطالب الجميع (من أبناء كل الأديان والمذاهب في الأقطار العربية)، أن يتقيّدوا «بالناموس الأدبي» (أي القانون الأدبي)، الذي «أعدّه الله لتهذيب سائر البشر على وجه الأرض» وعليه «تأسّست الشرائع الموسوية والمسيحية والإسلامية، بكلّ ما يلامس المعاملات البشرية» فهو إذن «شريعة الله المعروفة من سائر المخلوقات الناطقة» وهو «يوجب على الانسان أن يعامل الآخرين كما يرغب أن يعامل به»، كما أنه «يفرض عليه احترام حرية الآخرين في عقائدهم الدينية وفي جميع حقوقهم البشرية»(٢٤٤).

٣ - دعوة «الجنس العربي» أي (الأمة العربية، فهو يعرّف الأمة بالجنس) إلى التضامن والاتحاد، خصوصاً بعد أن لمس، بنفسه، «الأفخاخ السياسية المنصوبة» لهذه الأمة «تحت ستائر مختلفة» وذلك خلال جولته «زمناً مديداً في ممالك أوروبا»(٢٤٥)، هذا بالإضافة إلى ما تقوم به الحكومة

العثمانية من «إثارة الفتن بين شعوب الأقطار العربية المختلفي المذاهب»، بعد أن طرحت تلك الأقطارَ «تحت رحمة كل عابر طريق» وذلك خشية «أن تطالبها بحقوقها المقدسة»[٢٤٦]. ويعزّز كرم قناعاته هذه بأنه، رغبة منه في تأكيد دعوته لوحدة الجنس العربي، بكل طوائفه، تحت راية السلطنة العثمانية، قصد الآستانة لكي يتعهّد، لأولي الشأن فيها، بإقناع «سائر طرائق المشرق المسيحية» كي تقدم عرضاً «لسائر حكومات أوروبا» تؤكد لها فيها أنها «مستأمنة تحت ظل شريعة السلطنة، ولا تريد احتمال ذلّ الالتجاء إلى حكومة أجنبية تحميها من شريعة وطنها». إلا أنّ الباب العالي لا يأبه لدعوة كرم هذه[٢٤٧].

٤ - لا يكتفي كرم بالدعوة إلى تضامن العرب واتحادهم، بل إنه يعدّد الحوافز التي يجب أن تدفعهم إلى ذلك، وهي:

أ - إنّ «أبناء العرب»، بما هم عليه اليوم «شعب مغلوب ومحكوم» حيث «تلتجي قبايلهم لكل دولة من الدول العظام»، لذا، عليهم أن «يَنهضوا سوية، شرف جنسيتهم، لمصافّ الشعوب المستحقة»، إذ إنه «عار عظيم على قبايل المشرق أن تلتجي لكل عابر طريق، وأن تزعج مسامع الدول العظام بالتماس حمايات أم إسعافات خصوصية»[٢٤٨].

ب - «إن شرف الوطن يتعاظم ويتصاغر على قدر عظم أم صغر المملكة، فخير لنا، إذاً، نحن الشرقيون (الشرقيين) أن يكون لنا المشرق بأسره وطن (وطناً) لكل منا، من أن تكون لنا أوطان عديدة مهانة على قدر صغرها وانقساماتها»[٢٤٩].

ج - «إن الإصلاح والإخلال يبتديان من الأولين حتى الآخرين، لامن الآخرين حتى الأولين، فخير العباد يصدر من العدل، والعدل من القوة، والقوة

من الاتحاد، والاتحاد من الإطاعة للسلطان، والإطاعة للسلطان من إطاعة السلطان لله بتأييد العدل، والعدل خير العباد»[٢٥٠].

د - «إن حكومتي فرنسا وانكلترا، لاعتقادهما بسقوط الحكومة العثمانية القريب، قد هيئتا الوسائل الايلة إلى تجزئة الديار العربية إلى أقاليم تلجأ إلى حمايتها،... خوفاً من أن يجمع الجنس العربي صفوفه ويصبح حكومة واحدة، والسبب في ذلك أن حكومتي فرنسا وانكلترا تخشيان من أن يمتد، فيما بعد، إتحاد الجنس العربي، فينزع منهما الجزائر وبعض أقاليم الهند، لذلك، فهما ترغبان في استعبادنا جميعاً»[٢٥١]. أليس هذا تنبوءاً صائباً بما حدث عام ١٩١٦ بين كل من جورج بيكو (مندوب فرنسا) ومارك سايكس (مندوب بريطانيا) والذي نتج عنه تقسيم المشرق العربي وفقاً لاتفاقية «سايكس - بيكو»؟

هـ - لقد «أعلنت قرائن الأحوال» أنه «لدى سقوط الدولة العثمانية (سوف) يتلقانا الأجانب بالإرث عنها، ولا يعود يستطيع الجنس العربي أن يتحد تحت راية واحدة»[٢٥٢].

و - «إن الحكومة العثمانية، بسبب خوفها من اتحاد وتحرير الجنس العربي، ما فتئت تضرم نار الفتن بين قبائله، حتى أتلفت، بذلك، قوتها، فتغلّبت عليها الدول الأجنبية معلنةً بأن القبائل التي يسفك أفرادها دماء بعضهم بعضاً، بسبب الاختلافات المذهبية، تستحق أن تخضع لنير أمة غريبة تحمي بعضها من فتك البعض الآخر... وهكذا، قد أوشكت الظروف أن تلقي بجميعنا تحت ولاية حكومات أوروبا. ولا شك أنّ هذه الواقعة الواضحة كافية لإيقاظ روح القبائل العربية من رقاد الغفلة، ولا سيما مع القبائل الإسلامية التي يفوق عددها عدد باقي الطوائف العربية، إذ لا يمكن، بشرياً، أن تتوطد هذه الحقوق إلا بواسطة الاتحاد العام وإنهاض شرف الجنس العربي»[٢٥٣].

ز - يأمل كرم، أخيراً، الخير في «فراسة وفطنة أبناء الجنس العربي»، وذلك لأن «جميع أفراده يراقبون موقفهم (أي وضعهم) «الحاضر»، وأن «رؤساء مذاهبه (أي زعماءه) يتنازلون لتوفير المبادىء والحقوق الأدبية، ويتصافحون بنية سليمة كبيرة، فنبادر عندئذ، جميعنا، إلى النهوض من كبوة العبودية التي قد ألقتنا بها الحوادث الماضية، وهكذا نوفر على حكومات العالم المتاعب التي نكابدها لتحسين أحوالنا»(٢٥٤).

٥ - يضع كرم «هيكلية» للدولة العربية الاتحادية التي يحلم بها، ويقترح أن يكون «الأمير عبد القادر الجزائري» رئيساً لها، كما يقترح «خطة عمل» لمعالجة ما يعتريها من صعوبات، وذلك كالآتي:

أ - تشكيل «حكومة اتحادية» (كونفدراسيون) من الأقاليم العربية، على غرار «حكومة بروسيا الاتحادية». وتكون هذه الحكومة برئاسة الأمير عبد القادر الذي يمكنه أن يعيّن، على تلك الأقاليم، امراء يديرونها ويسهرون على صيانتها، وتكون هذه الأقاليم مستقلة، إلا أنها متحدة «إتحاداً وثيقاً بالمصالح والحقوق»، بحيث ترتبط مصالحها «مع مصالح الحكومة الرئيسية، وتستمد قوتها منها». أما مالية الحكومة الرئيسية (المركزية) فتتقاضاها من الإمارات المستقلة التي تدفع لهذه الحكومة «أموالاً مقرّرة». وهكذا، يستطيع أمراء هذه «الأقاليم العربية المستقلّة والمتحدة» أن يوحدوا صفوفهم بقيادة الحكومة المركزية «قبل أن تتداخل بأمورنا الدول الأجنبية»(٢٥٥). ويؤكد كرم، في رسالة أخرى للأمير عبد القادر أنه «لا نجاة ولا نجاح للأقطار العربية جمعاء، إلا بالاتحاد تحت رايتكم الشريفة»(٢٥٦).

ب - إذا وافق الأمير (عبد القادر) على هـذا المشروع، فإن كرماً يقترح ما يلي:

- على صعيد أوروبا: إرسال «معتمدين» من قبل الأمير إلى حكومات أوروبا وشعوبها، حيث يبين لتلك الحكومات والشعوب عزمه على «تنظيم الجنس العربي» على أساس «الحقوق الأدبية (الإنسانية) والواجبات البشرية والحرية الداخلية»، وهو أمر «تعترف به وتعتبره أوروبا بأسرها». ويعرض هذا المشروع على «كل دولة وشعب على حدة» وذلك قبل أن يتم إعلانه. ونظن أن كرماً ابتغى من عرض هذا المشروع على «حكومات أوروبا» كي لا تعمد هذه الحكومات إلى عرقلة تنفيذه.

- على صعيد القبائل العربية: يتم الشيء نفسه، ويرسل إليها معتمدون من قبل الأمير يعرض المشروع على زعمائها.

- على صعيد الحكومة العثمانية: يرسل إليها معتمدون، كذلك، يعرضون عليها المشروع، ويؤكدون لها «استعداد الأقطار العربية لمساعدتها بما يوافق الحق المبين ورغبتها في تأييد الحقوق المؤسّسة على العدل المفروض من الناموس الأدبي والوصايا الإلهية». فإن وافقت الحكومة العثمانية على ذلك يكون في الأمر صلاح الجميع، أما إن لم توافق، فيصبح من الواجب أن تُنزع منها الأقطار العربية «التي تتوق، بالطبع، لإحياء سطوة وحقوق الجنس والوطن»(٢٥٧).

ج -ولا ينسى كرم، لفرط حماسته لهذا المشروع، أن يذكّر الأمير بما يؤول إليه «إتحاد الجنس والوطن، وإحياء السلطنة العربية المتعلقة بها حقوق ومصالح سائر أبنائها»(٢٥٨)، وعندها «نعلن، بصوت واحد، إلى سائر الأمم المتمدنة، بأننا، نحن أيضاً، أمة واحدة متمدنة، وقوة واحدة مرتبطة بقانون واحد، يضمن للجميع الحقوق الأدبية والحرية المذهبية والاصطلاحات الطائفية، وفقاً لواجبات الدين والدنيا، بل وفقاً لحريتنا الجنسية (من الجنس، أي العِرْق أو القوم) بأعمالنا الداخلية الحرّة، التي لم ينكرها، قط، أحدٌ على

شعب من الشعوب البشرية»، ساعين، من وراء ذلك، لكي «نضع حداً لمطامع كل من يحاول أن يحجز حريتنا الجنسية ويسلب حقوقنا الأدبية، الوطنية، البشرية، الشرعية الإلهية»[٢٥٩].

د - يقترح كرم، كذلك، إن يُجمع أعيان العرب وعلماؤهم على سنّ «قانون أساسي» يخضع له الجميع[٢٦٠].

هـ - لا يتوقف كرم، في مشروعه هذا، عند الوطن الطائفي لأي إقليم أو أية جماعة عربية، بل يقترح على الأمير أن يعتمد «على خلوص نية كل ذي بصيرة من أبناء الجنس العربي، ولو مهما كانت مذاهبهم متنوعة»[٢٦١].

و -أما معالجة العقبات التي يمكن أن تعترض تنفيذ هذا المشروع، فقد قدّم كرم نموذجاً لها في رسالة منه إلى الأمير عبد القادر، وذلك عندما علم أنّ قبيلة «النصيرية» في سوريا تطلب أن يحصر بها «أمر تعيين أمير على الأقطار العربية»، وهو أمر «يختص بالجنس العربي أجمع»[٢٦٢]، فرأى أن يوجه رسالة إلى «زعيم قبيلة النصيرية» وينشرها على «أبناء لغته العربية في الأقاليم السورية» يستحثهم فيها على الوقوف صفاً واحداً في وجه مؤامرات الغرب والحكومة العثمانية، مما يعتبر، بحق نموذجاً رائعاً من نماذج الفكر القومي المتطوّر، والدعوة الصادقة المخلصة لاتحاد العرب جميعاً.

يبدو كرم، في هذه الرسالة، أنه استفاد، كثيراً، من رحلته إلى أوروبا، إلى درجة أنه بات مقتنعاً، تمام الاقتناع، بالأفكار القومية (الجنسية بمعنى الجنس العربي) التي بدأ يبشر بها من أوروبا. فكرم، المؤمن بأن العناية الربانية هي التي قادته إلى «الديار الأوروبية» لكي يفهم، من خلال جولاته في «بعض ممالكها» ما يجب أن يقوم به تأكيداً لمحبته لخير «جنسه ووطنه» وإتماماً «لواجباته البشرية»، نراه يخاطب «جنسه العربي» (أو قومه العرب) بأسلوب لم

نعهده به يوم كان لا يزال في الجبل (وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك)، مما يدلّ، تأكيداً، على مدى استفادته من رحلاته الأوروبية هذه.

يشير كرم، في مطلع رسالته هذه، إلى كتاب صدر في الآستانة، يتعرض فيه مؤلفه للعرب بما يعتبر طعناً بأخلاقهم وطباعهم ومساً جارحاً بكرامتهم، فيقول إنّ العرب «قوم مترفضون متعصبون، يقتل بعضهم بعضاً لاختلاف مذاهبهم، وليس بوسعهم أن يسوسوا أنفسهم»، مما يستثير كرماً الذي يردّ عليه بالقول، في إشارة إلى العثمانيين أنفسهم «إنّ الذي كانت يده الدامية قد غرست الفتنة بينكم هو الذي جاء ينسب اليكم ما غرسته يده»[٢٦٣]. ويسعى كرم، إنطلاقاً مما جاء في هذا الكتاب من تعرّض «للجنس العربي»، لكي يثير في نفوس أبناء قومه النخوة والحمية العربيتين، فيقول: «ينبغي لنا، معاشر أبناء العربية، أن نظهر للخاصة والعامة حبنا الأخوي الجنسي، تاركين لله، وحده، حق الدينونة الذي خصّه بذاته.. وأن يسعى كل منا إلى ما يوافق خير الآخرين، لأنّ الله سبحانه وتعالى خالق الجميع وربّ الكل»[٢٦٤]. وينبعث الإباء العربي متأججاً في نفس كرم الذي يثور للمهانة فيردّ بقوة: «إفطنوا لهذا يا أبناء النور، إرفعوا أبصاركم إلى العلا يا ساكني الأراضي المقدسة، ثقوا يا آل عربستان أنّ كل ما يجري على أحدكم يجري على جميعكم... فلا تنسوا شرف آبائكم العظام، ولا تحنوا أعناقكم لنير العبودية الوحشية... هذا هو الخطب العظيم الذي أنادي به علناً على أبناء لغتي لعربية»[٢٦٥]. وإذ يتطرّق إلى مذابح الستين (١٨٦٠) بين الدروز والموارنة في الجبل (وهو ما بنى عليه الكاتب العثماني تهجّمه على العرب)، يردّ كرم على ذلك بالقول إن ما جرى في الجبل كان بمؤامرة من الحكومة العثمانية نفسها، و«بعض جهلاء الدروز»، وأن الدروز الشرفاء، ما أن شاهدوا «جريان الدم اللبناني، وسمعوا هديره، حتى

صاحوا قائلين: يا ليتنا ذُبحنا مع أهل وطننا، ولا فعلت الدولة، على اسمنا، هذا الشرّ العظيم»[٢٦٦].

ويبدو أنّ كرماً، وقد استفزه موقف قبيلة «النصيرية» وكتاب الكاتب العثماني، قرر العودة إلى الوطن لمواجهة هذا الواقع الأليم والسعي لتغييره، حتى لو أدّى الأمر، مع المتصرّف داود باشا، إلى مجابهة القوة بالقوة، وهو ما عزم عليه كرم (سبق أن أشرنا إلى هذا الموقف في مكان سابق من هذا البحث). إلا أنّ القدر لم يمهله لكي يعود إلى ربوع سوريا، ويرعى تنفيذ مشروعه القومي الذي، على ما يبدو، أضحى حلمه الأكبر.

لقد كان كرم، في أي حال، يحمل، في ثنايا قلبه وعقله، أفكاراً وطموحات «وطنية» لحكم الجبل، كل الجبل، كما كان يحلم «باتحاد كونفدرالي عربي» يضم «إمارات عربية مستقلة ومتحدة» يكون «الجبل» واحدة منها، ولذا، فهو لم يكن يفكر بالانفصال عن سوريا، كما أنه لم يكن يفكر بالانفصال عن السلطنة، إن هي أحسنت سياستها تجاه «جنسه العربي»، وإن هي أتاحت له تحقيق طموحه بإقامة حكم وطني مستقل في الجبل.

لم يكن يوسف كرم «مارونيّاً» متزمتاً، وإن كان قد سعى لخير طائفته وتقدّمها، (حاول أن ينشىء مجلساً للطائفة المارونية يحدّ من سلطة البطريرك واستقلاليته في أمور الدين والدنيا، فلم يوفق[٢٦٧]، كما حاول أن يدافع عن حق طائفته في الحياة الحرّة الكريمة سواء في وجه المتصرفين[٢٦٨] أم في وجه السلطة العثمانية)، ولم يكن«لبنانياً» متزمتاً، وإن كان قد سعى لتحرّر «جبل لبنان» واستقلاله، وإنما كان مارونيّاً لبنانياً عربياً، متحمساً لتحرّر الجنس العربي، واستقلاله، على أسس لا طائفية ولا مذهبية، وجمعه تحت راية واحدة هي راية «الاتحاد العربي»، كما قدمنا.

وفي نظرنا، إذا كان يوسف كرم قد تساوى مع فخر الدين المعني الثاني الكبير في رفضه لمعونة الغرب (العسكرية) ضدّ الحكم القائم في وطنه، لأنّ هذه المعونة «مشروطة» بتسلطٍ أوروبي يحلّ محل التسلّط العثماني، وإذا كان قد تساوى معه في نظرته إلى الطوائف والمذاهب (وهي نظرة علمانية متقدمة على نظرتنا، نحن اليوم، أبناء لبنان والعروبة)، فإنه قد جاوزه في نظرته إلى«جنسه العربي» ورغبته الجامحة في تحرّره واستقلاله ووحدته، وهو ما لم يكن في حساب فخر الدين أبداً.

حواشي الفصل الثاني

(١) الدبس، المطران يوسف، تاريخ سوريا الدنيوي والديني، ج ٩: ٥٢٤ ويرى «سركيس أبو زيد» أنّ يوسف كرم ولد عام ١٨٢٢ إستناداً إلى أنه ولد وكان أبوه معتقلاً لدى الأمير بشير بتهمة المشاركة في عامية لحفد وانطلياس عام ١٨٢١، (أبو زيد، عروبة يوسف بك كرم، ص ١٥).

(٢) البشعلاني، الخوري اسطفان فريحة، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٣) م.ن. ص ١٠٥ - ١٠٦، وانظر الدبس، المصدر السابق، ج ٩: ٥٢٤. ويذكر الدبس أنّ يوسف كرم ولد عام ١٨٢٥ (م.ن.ص.ن.).

(٤) الدبس، م.ن.ص ٥٢٤، والبشعلاني، م.ن.ص ١٠٧ - ١٠٨، وانظر:

Ismail, Doc. diplomatiques et consulaires, T11 p.271.

(٥) الدبس، م.ن.ص.ن. والبشعلاني، م.ن..ص ١١١.

(٦) الدبس، م.ن.ص.ن.

(٧) م.ن..ص ٥٢٥.

(٨) م.ن. ص ٥٢٦. ويبدو أن كرماً اتهم القنصل الفرنسي العام ببيروت «الكونت بنتغوليو» بأنه منعه من الوصول إلى زحلة لنجدتها، ولكن القنصل ردّ على هذا الاتهامك بالنفي، وذلك في تقرير رفعه إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٥ تشرين الثان / نوفمبر ١٨٦١، Ismail, Doc, T11, pp 184-186.

(٩) تقرير الجنرال دي بوفور دوتبول إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير عام ١٨٦١ (سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٢٣٢). وانظر:

- Soueid, y., Corps expéditionnaire de Syrie, p.p. 201 - 202.

(١٠) تقرير الجنرال بوفور إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٥ أيار/مايو ١٨٦١ (سويد، م.ن.ص ٣٦٨). و Soueid, Ibid, P. 321.

(١١) م.ن. ص ٣٦٧.و Soueid, Ibid. P. 320.

(١٢) م.ن. ص ٣٦٨. و Ibid, p. 321.

(١٣) م.ن. ص ٣٦٧. و Ibid, p. 320.

(١٤) تقرير الجنرال بوفور إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٨٦١ (سويد، م.ن. ص ٣١٧). و Ibid, p. 274.

(١٥) تقرير الجنرال بوفور بتاريخ ٥ أيار/مايو ١٨٦١ (م.ن.، ص ٣٦٨). و Ibid, p. 321.

(١٦) Jouplain, I question du Liban, p. 459.

(١٧) تقرير الجنرال بوفور إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٨٦١ (سويد، المرجع السابق، ص ٢٣٢) وانظر تفصيلاً لهذا المشرورع في المرجع نفسه ص ٢٤٤ - ٢٦٤ (مذكرات ومعلومات عن البلاد التي يجب أن تشكّل حكومة لبنان) وص ٢٦٤ - ٢٦٩ (مشروع التنظيم المقترح للبنان) وص ٢٧٩ - ٢٩٦ (جدول إحصائي للنواحي والأماكن الواجب جمعها لتشكيل حكومة لبنان). وانظر:

Soueid, op. cit., P.P. 201 - 202 et 210 - 226 et P.P. 226 - 230 et 239- 255.

(١٨) أنظر جداول هذه التواقيع في، م.ن ص ٣٨٨ - ٣٩٦ (مراجعة التواقيع التي جمعت على العريضة المطالبة بحكومة مسيحية في لبنان). و Soueid, Ibid, P.P. 337 - 342.

(١٩) تقرير الجنرال بوفور إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ١٨٦١ (م.ن. ص ٣٤٢). و Soueid, Ibid, P.P. 294 - 295.

(٢٠) تقرير الجنرال بوفور بتاريخ ■ أيار/مايو ١٨٦١ (م.ن.ص ٣٦٦). و Ibid, P.P. 318 - 319.

(٢١) م.ن. ص ٣٦٧. و Ibid, p.p. 319 - 320.

(٢٢) Rochemonteix,Camille, Le Liban et l'expéditin française en Syrie, documents inédits du Général A. Ducrot p.157.

(٢٣) Ibid, p.1153.

(٢٤) Ibid, p.155.

(٢٥) Ibid.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) Ibid, p. 160، ويذكر أسد رستم أنّ الجنرال ديكرو كان «يعلّق الآمال الكبيرة على زعيم الشمال (يوسف كرم) ويرى في مقاصده فرنسا في الشرق»، وأنه، أي «ديكرو»، يسعى «لربط كرم بالجمعية الفرنساوية لحماية نصارى الشرق «ساعياً إلى إعانته بالمال» لكي يتمكّن من

شراء الأسلحة والذخائر، ليتمّ طرد الأتراك من (جبل) لبنان وسوريا وزجهم في البحر عند سنوح الفرصة»، كما كان «ديكرو» يرى أنه «لا بدّ من تأليف رابطة مسيحيّة كبيرة في فرنسا، لرفع شأن الموارنة وتحرير الأراضي المقدسة» (رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٥٠ - ٥١).

(٢٨) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٣٢١ - ٣٥٠.

(٢٩) م.ن. ص ٣٥٠ وانظر Rochemonteix, op. cit pp. 170-171.

(٣٠) م.ن. ص ٣٥٠ - ٣٥٥ وانظر Rochemonteix, op. cit pp.176-180.

(٣١) Ismail, doc, T11. p.115 ويذكر «الدبس» أنّ كرماً استمرّ في وكالة القائمقامية إلى أن سمي داود باشا متصرفاً (لجبل) لبنان (الدبس، المصدر السابق، ج ٩، ٥٢٦).

(٣٢) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٣٥٨ - ٣٦٣، والدبس، المصدر السابق، ج ٨: ٦٨٥ وج ٥٢٦:٩، وانظر: Touma, Toufic, Paysans et intitutions féodales au Liban, T1, pp.298-299. ويذكر « البشعلاني» أنّ يوسف كرم قد قبل بمنصب مدير لمديرية جزين بعد تدخل مباشر من فؤاد باشا الذي زاره في إهدن (بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ١٨٦١) وطلب منه أن يتوجه إلى دير القمر ويضع نفسه بتصرف داود باشا ويقبل المنصب الذي يقدمه إليه، فأذعن كرم لرغبة فؤاد باشا وقصد دير القمر وقبل المنصب الذي عُرض عليه (البشعلاني، المصدر السابق، ص ٣٥٩).

(٣٣) حتي، فيليب، لبنان في التاريخ، ص ٥٣٨ - ٥٣٩، نقلاً عن: كرم، بطرس، قلائد المرجان في تاريخ جبل لبنان (بيروت ١٩٣٢)، ج ١٩١:١ - ١٩٢. ومن الأمور التي احتجّ كرم عليها: الفصل في القضايا التجارية خارج محاكم الجبل (في بيروت)، وسدّ عجز موازنة الجبل من خزينة السلطنة «مما يجعل (جبل) لبنان خاضعاً لسلطة الباب العالي» (حتي، م.ن.ص.ن.).

(٣٤) Ismail, Doc. T11, pp.181-183.

(٣٥) رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٥١ - ٥٢ و Jouplain, op cit. pp.449.

(٣٦) الدبس، المصدر السابق، ج ٥٢٧:٩، ورستم، المرجع السابق، ص ٥٢ - ٥٣.

(٣٧) Ismail, Doc. T31, pp 420-422.

(٣٨) Ibid, pp 428-430.

(٣٩) Ismail, Doc. T32, p35.

(٤٠) Ibid.

(٤١) Ibid, pp 61-62.

(٤٢) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٤٣) انتقل إلى إزمير عن طريق ميناء «برنابا» بجوارها (الدبس، المصدر السابق، ج ٩: ٥٢٧ والبشعلاني، م.ن. س ٣٨٦)، وانظر برقية الكونت «بنتيفوليو» القنصل العام الفرنسي بإزمير إلى «المركيز دي موستييه» سفير فرنسا في الآستانة، بتاريخ ٩ آب/أغسطس عام ١٨٦٤ (Ismail, Doc. T32 P.202). وكان كرم قد طلب قبل ذلك، وهو في الاسكندرية، الإقلاع إلى بيروت لمقابلة «أوتري» ولكن طلبه رفض (أنظر برقية تاستو Tastu القنصل العام الفرنسي بالاسكندرية، إلى المركيز دي موستييه، بتاريخ ٩ تموز/يوليو ١٨٦٤ (Ismail Doc. T32, p.149).

(٤٤) تقرير «شالييه» إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٣ (Ismail, Doc. T11,pp.354-366) وانظر تقرير «أوتري» إلى «دروين دي لهيس» بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٣ (Ibid, pp.351-353).

(٤٥) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٣٨٧، وانظر تقرير «دي موستييه» سفير فرنسا في الآستانة إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ١٨٦٤ ,Ismail, T32) (p.199. وكان كرم قد كتب بنفسه إلى السفير «دي موستييه» يطلب مقابلته، فردّ عليه «دي بونيير في فيير De Bonnières de Vierre» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة، في رسالة إلى «بنتيفوليو» قنصل فرنسا في إزمير، بتاريخ ١٢ آب/غسطس ١٨٦٤، أنه يمكنه المجيء إلى الآستانة، إلا أنه لا يمكنه الذهاب إلى سوريا، ولكنه طلب، في الوقت نفسه، من «بنتيفوليو» إستبقاء كرم في «إزمير» إلى أن يتم توقيع الاتفاق الجديد بين الباب العالي وممثلي الدول الكبرى حول إعادة النظر بنظام جبل لبنان (أنظر رسالة يوسف كرم إلى السفير دي موستييه والرسالة الجوابية إلى بنتيفوليو في: Ismail, Ibid, pp.203-205).

(٤٦) برقية وزير الخارجية الفرنسية إلى قنصله العام بإزمير بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٨٦٤ (البشعلاني، م.ن. ص ٣٨٨) وانظر: (Ismail, doc. T12, p.45).

(٤٧) رسالة «أوتري» إلى «بنتيفوليو» بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٨٦٤ (م.ن. ص ٣٨٨ - ٣٨٩).

(٤٨) رسالة كرم إلى «أوتري» بتاريخ أول تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٤. ,Ismail Doc. T12) pp.45-46).

(٤٩) تقرير أوتري إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٢ تشري الأول/أكتوبر ١٨٦٤، (Ibid, pp.42-43) وانظر: رسالة قنصل فرنسا العام ببيروت إلى قنصلها العام بإزمير، بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٨٦٤ (البشعلاني، المصدر السابق، ص ٣٨٩).

(٥٠) البشعلاني، م.ن. ص ٣٩١، وانظر: Ismail, Doc. T12, pp.45-46.

(٥١) البشعلاني، م.ن.ص ٢٩٤ – ٢٩٥.

(٥٢) تقرير أوتري إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٤، Ismail, op, cit, T12, pp.42-43.

(٥٣) Ismail, Ibid, p.p. 50-51.

(٥٤) Ibid, p. 57.

(٥٥) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٣٩٥.

(٥٦) الدبس، المصدر السابق، ج ٩، ٥٢٧. وقد احتجّ السفير الفرنسي في الآستانة لدى قبولي باشا، حاكم إزمير، على السماح لكرم بمغادرة إزمير إلى سوريا «في وقت أُلغي النظام القديم للجبل ولم يبدأ العمل، بعد، بالنظام الجديد، مما قد يؤثر تأثيراً سيئاً على الهدوء في (جبل) لبنان». (أنظر: رسالة دي موستييه إلى وزير خارجية بلاده «دروين دي لهيس» بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٤: (Ismail, Doc. T. 32 p.245). وإذ يذكر الدبس (ص ٥٢٧) أن كرماً وصل إلى زغرتا بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٤، يذكر كرم نفسه، في رسالته إلى داود باشا، أنه وصل إليها بتاريخ ١٨ منه (انظر رسالة كرم إلى داود باشا بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٤ في Ismail, Doc T. 12, p.61) وقد اعتمدنا رسالة كرم. ويشير «بنتفيوليو» في رسالة منه إلى «دي موستييه» بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٤ أن كرماً زاره مودعاً قبل أن يغادر إزمير ومستأذناً بالذهاب إلى رودس (وكان قد سمح له بالذهاب إليها) دون أن يبدي عزمه على الذهاب إلى سوريا (Ibid, p.347).

(٥٧) تقرير «أوتري» إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٨٦٢، (Ismail, Doc.T11, pp230-234).

(٥٨) Ismail, Doc. T11, pp235-246.

(٥٨ مكرر) البشعلاني، المرجع السابق، ص ٥٧٧.

(٥٩) م.ن.ص ٣٩٨، وانظر: الحتوني، منصور، نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانية، ص٣٦٩ (ويسميه البشعلاني: الحدثوني).

(٦٠) رسالة «شاليه» قائد البارجة الفرنسية«لامبيتوز» إلى وزير البحرية الفرنسية بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر عام١٨٦٣ (Ismail, Doc.T11, p.387).

(٦١) Ismail, Doc. T12, pp.58-59.

(٦٢) bid, p.61.

(٦٣) Ibid, p.62.

(٦٤) Ibid, p.63 وكان جواب البطريرك على هذا القول إنه يجب «التحلّي بالصبر وعدم التسرّع».

(٦٥) رسالة داود باشا إلى اوتري بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٤ (Ibid, p.67).

(٦٦) تقرير «أوتري» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣ كانون الأول عام ١٨٦٤ (Ibid. p.65).

(٦٧) Ibid, p.66.

(٦٨) تقرير أوتري إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٨٦٥، (Ibid, pp.87-90).

(٦٩) Ismail, Doc. T32,p.362.

(٧٠) رسالة بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٨٦٥ (Ibid, pp. 364-365).

(٧١) Ismail, Doc. T12, pp. 114-115.

(٧٢) طربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب، ص ١٤٩.

(٧٣) م.ن. ص ١١٦.

(٧٤) م.ن. ص ١٣٢ – ١٣٣.

(٧٥) Ismail, Doc. T12, p.128، وانظر: طربين المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٧٦) Ismail, Doc. T32, p.380.

(٧٧) Ismail, Doc. T12, pp.98-99.

(٧٨) تقرسر «سيكالدي» القائم بأعمال القنصلية الفرنسية العامة ببيروت، إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٨٦٥ (Ibid, pp.100-101)، وانظر، بهذا المعنى، تقرير السفير الفرنسي في الآستانة إلى وزير الخارجية الفرنسة، بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٨٦٥ (Ismail, Doc. T32, pp.355-356).

(٧٩) رسالة وزير الخارجية «دروين دي لهيس Drouyn de Lhuys» إلى «سيكالدي» بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٨٦٥ (Ibid,T12, p.106).

(٨٠) تقرير «سيكالدي» إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٨٦٥ (Ibid, p.101) وتقريره بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٨٦٥ (Ibid, p.109).

(٨١) رسالة سيكالدي إلى وزير الخارجية بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٨٦٥ (Ibid, pp. 107-108) وانظر البشعلاني، المصدر السابق، ص ٣٩٩.

(٨٢) رسالة كرم إلى سيكالدي بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٨٦٥ (Ibid, p.113) وانظر رسالة المطارنة الثلاثة إلى يوسف كرم بتاريخ ٧ منه (Ibid, pp. 116-117)، ورسالة جوابية من كرم إلى هؤلاء المطارنة (Ibid, pp. 118-129).

(٨٣) رسالة سيكالدي إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٨٦٥ (Ibid, pp.110-111).

(٨٤) رسالة«دي موستييه» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل١٨٦٥ (Ismail, doc, T32, p.382).

(٨٥) الدبس، المصدر السابق، ٥٢٧، وانظر: طربين، المرجع السابق، ص ١٣٥ و١٥٥.

(٨٦) Ismail, Doc. T12, p.122.

(٨٧) تقرير ديزيسار إلى وزير الخارجية بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ١٨٦٥ (Ibid, p.130).

(٨٨) Ibid, pp.130-131.

(٨٩) تقرير النقيب فان إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٨٦٥، (Ibid, p. 139).

(٩٠) تقرير ديزيسار إلى وزير الخارجية بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ١٨٦٥ (Ibid, p.135).

(٩١) تقرير ديزيسار إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٥، (ملحق التقرير بتاريخ ٢٣ منه: Ibid, p.197).

(٩٢) Ibid. P.252.

(٩٣) Ibid, pp.252-253.

(٩٤) رسالة كرم إلى ديزيسار في تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٥ (Ibid, pp.254-255).

(٩٥) Ibid, pp.256-258.

(٩٦) تقرير ديزيسار إلى وزير الخارجية بتاريخ ٣ كانون الثني/يناير ١٨٦٦، (Ibid, pp. 262-263)

(٩٧) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤١١ – ٤١٣.

(٩٨) رستم، المرجع السابق، ص ٦٩.

(٩٩) Ismail, op. cit. T12, p.263.

(١٠٠) رستم، المرجع السابق، ص ٦٩.

(١٠١) Ismail, op. cit, pp.263-264.

(١٠٢) Ibid, p.265، وانظر رستم، المرجع السابق، ص ٦٩.

(١٠٣) رستم، م.ن.ص.ن.

(١٠٤) م.ن. ص ٧٠.

(١٠٥) م.ن.ص.ن. ويذكر البشعلاني أنّ الوقعة جرت «في الوادي الواقع تحت غزير، في فسحة قريبة من مصب النهر، على الضفة الشمالية» وقد «اندفع رجال كرم في الطريق المختصرة التي تؤدّي إلى غزير» (البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤١٧).

(١٠٦) Ismail, Doc. T12, pp.267-268.

(١٠٧) Ibid, pp.269-274.

(١٠٨) Ibid, p.272، إلا أنّ «البشعلاني» يروي أحداث هذه الوقعة بشكلٍ مغاير للروايتين السابقتين، فيذكر أنّ كرماً كان في «كنيسة مار ضومط» عندما بدأ إطلاق النار يوم ٦ كانون/يناير ١٨٦٦، وأن فرسان الدراغون هم الذين هاجموا رجال كرم «فدهش أصحاب كرم لهذا الهجوم، في حين أنّ المداولة بأمر الصلح دائرة بين الفريقين». ثم يسوق رواية، عن الوقعة، مغايرةٍ تماماً لروايتي مجلس الإدارة والقنصل الفرنسي (البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤١٧ – ٤١٩)، ولم يذكر البشعلاني مصدر روايته هذه. أما الدبس، فيذكر أن كرماً قد أتى بجمهور «من أهل السلامة لا من أهل الحرب» وقصده «إبداء مظاهرة تحمل الباشا على الصلح»، ووصل بجماعته، في ٦ كانون الثاني/يناير ١٨٦٦، إلى «دير مار ضومط» في البوار، وبينما كان يسمع القداس «أطلّ بعض فرسان الدراغون على رجال البك وناوشهم القتال... وتقدّم البك برجاله إلى المعاملتين...» (الدبس، المصدر السابق، ج ٩:٥٢٨).

(١٠٩) Ismail, Ibid, pp.314 - 317 -.

(١١٠) Ibid, p.279 -.

(١١١) رستم، المرجع السابق، ص ٧٠، وقد ورد في برقية من «ديزيسار» إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٣ كانون الثاي/يناير ١٨٦٦، أنّ جبل كسروان «طلب العفو من داود باشا، بواسطة الإكليروس، وانسحب كرم إلى دير للبطريركية بالقرب من البترون» (Ismail, Ibid, p.279).

(١١٢) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤٢٣.

(١١٣) رستم، المرجع السابق، ص ٧١، وانظر: Ismail, T12, p.284، وخلافاً لما ورد في تقرير «ديزيسار» بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٨٦٦ من شائعات تقول إن «أمين باشا» قد احتلّ زغرتا بتاريخ ٥ منه، فإن أمين باشا لم يذهب إلى زغرتا ولم يدخلها إلا بتارخ ٢١ منه.

(١١٤) رستم، م.ن. ص ٧٢.

(١١٥) Ismail, Doc. T12, pp.281-282.

(١١٦) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤٢٨.

(١١٧) رستم، المرجع السابق، ص ٧٢ - ٧٣ ويصف أمين باشا، بالتفصيل، كيف تمّ ذلك، في رسالة منه إلى داود باشا بتاريخ ١٥ كانو ن الثاني/يناير ١٨٦٦، فيقول إنه، عند وصوله (أي أمين باشا) إلى الكنيسة، قرعت الأجراس، وكان المطران وكرم ينتظران عند بابها، فدخلوا جميعاً، وتقدم يوسف كرم فأخذ بركة المطران، ثم أقسم، على المذبح، بخضوعه لإرادتكم (أي داود باشا) ولأوامرنا، ثم نزع سيفه ووضعه عند قدمي أمين باشا الذي جامله ببضع عبارات وطلب منهم أن يلقوا، بدورهم، سلاحهم، ويتفرقوا (Ismail, op. cit., T. 12, p. 290).

(١١٨) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤٢٤.

(١١٩) Ismail, Doc. T12, p.286.

(١٢٠) انظر: البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤٣١، والحتوني، منصور، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، ص ٢٧٥.

(١٢١) البشعلاني، م.ن. ص ٤٣١-٤٣٣، ويذكر «البشعلاني» أنّ «سليمان بك شقير» وهو من أعيان الدروز، من أرصون، وقع أسيراً بين يدي كرم، فأكرمه وأعاده إلى والده «حسن بك» الذي كان كرم يعرفه «يوم كان حاكم النصارى» (ص ٤٣٢).

(١٢٢) Ismail, Doc. T12, pp.291-292.

(١٢٣) تقرير «ديزيسار» إلى وزير الخارجية بتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٨٦٦ (Ibid, p. 287).

(١٢٤) Ibid, pp.292-293.

(١٢٥) Ibid, p.293.

(١٢٦) Ibid, pp.295-296.

(١٢٧) Ibid, p.298.

(١٢٨) Ibid.

(١٢٩) Ibid, pp 298 - 299.

(١٣٠) Ibid, pp. 318 - 320.

(١٣١) برقية «ديزيسار» إلى وزير الخارجية الفرنسية «دي لهيس» (Ibid, p.301).

(١٣٢) تقرير المركيز دي موستييه، سفير فرنسا في الآستانة، إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٨٦٦ (Ibid, pp.300-310).

(١٣٣) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤٣٨، وكان درويش باشا قد تلى أوامر من الباب العالي «بجباية الأموال وضرب غرامة حربية على الأهالي» (م.ن.ص.ن).

(١٣٤) م.ن. ص ٤٣٩ - ٤٤٠

(١٣٥) Ismail, Doc. T12, pp.335-336.

(١٣٦) Ibid, pp.329-331، ويذكر البشعلاني أنّ القوات العثمانية دخلت إهدن يوم الأحد في ٤ منه (م.ن. ص ٤٤٤).

(١٣٧) رسالة كرم إلى قنصل بريطانيا بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٨٦٦ (Ibid, pp.333-334).

(١٣٨) Ibid, pp.331-332، ويذكر «العقيقي» أن كرماً «عمل جمعية مشتهرة في الزاوية، في ناحية زغرتا، وفرّق جباخانات، وعلّمهم الحرب، وصار بكامل الاستعداد للشر» (العقيقي، ثورة وفتنة في لبنان، ص ١٤٣).

(١٣٩) رسالة «بلانش» إلى «ديزيسار» بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٨٦٦ (Ibid, p.341).

(١٤٠) تقرير «ديزيسار» إلى «دي لهيس» بتاريخ ١٣ آذار/مارس ١٨٦٦ (Ibid, pp.339-340).

(١٤١) رسالة «بلانش» إلى «ديزيسار» بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٨٦٦ (Ibid, p.342).

(١٤٢) تقرير «ديزيسار» إلى «دي لهيس» بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٨٦٦ (Ibid, p.345).

(١٤٣) Ibid,pp.343-345.

(١٤٤) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤٤٥ - ٤٤٦.

(١٤٥) م.ن. ص ٤٤٦، نقلاً عن «مذكرات أسعد بولس وسجل اليسوعيين في غزير».

وبعد أيام، أي بتاريخ ١٧ آذار/مارس، تلقى «ديزيسار» برقية من «دي لهيس» تُعلمه بترقية «ألتاب» إلى رتبة«ملازم» وإبقائه بخدمة داود باشا. (تقرير ديزيسار إلى دي لهيس بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٨٦٦: Ismail, Doc. T12, p.346).

(١٤٦) البشعلاني، م.ن. ص ٤٤٨ - ٤٤٩. ويذكر«ألوف» أنّ الأمير سلمان قد سجن ومات في السجن(ألوف، مخايل، تاريخ بعلبك، ص ١١٠-١١١).

(١٤٧) م.ن. ص ٤٤٩.

(١٤٨) م.ن.ص. ٤٤٩ - ٤٥٠، ويجعل«الحتوني» عدد رجال كرم، في هذه الوقعة، سبعة، وعدد جيش الحكومة «نحو خمسماية فارس، ومعهم من قرى بلاد بعلبك شرذمة». ومع ذلك، فقد هزم جيش الحكومة، أمام هؤلاء السبعة، هزيمة نكراء (أنظر: الحتوني، الخوري منصور، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، ص ٣٧٥ - ٣٧٧).

(١٤٩) تقرير «ديزيسار» إلي «دي لهيس» بتريخ ٣ نيسان/أبريل ١٨٦٦ (Ismail, Doc. T12, p.353).

(١٥٠) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٩٤٤.

(١٥١) Ismail, op. cit., T. 12, p.347.

(١٥٢) Ibid, pp. 348-349.

(١٥٣) Ibid, p.347.

(١٥٤) Ibid, p.349.

(١٥٥) برقية «ديزيسار» إلى «دي لهيس» بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ١١٨٦٦ (Ibid, p.350) وانظر: البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤٥١.

(١٥٦) تقرير «ديزيسار» إلى «دي لهيس بتاريخ ٣ نيسان/أبريل١٨٦٦، (Ibid, pp.351-352).

(١٥٧) Ibid, p.357.

(١٥٨) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤٥١.

(١٥٩) Ismail, op. cit., T. 12, p. 361، وقد ذكرنا، سابقاً، أنّ الحرفوش قد أعدم، كما قيل إنه مات في السجن.

(١٦٠) تقرير «ديزيسار» إلى «دي لهيس» بتاريخ ١٦ أيار/مايو ١٨٦٦ (Ibid, p.366).

(١٦١) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤٥٢.

(١٦٢) م.ن.ص ٤٥٢ - ٤٥٣، ويروي «البشعلاني» رواية أخرى لوقعة «قرن أيطو» فيتحدث عن إرسال داود باشا قوة بقيادة شخص يدعى «علي الجاري» لمهاجمةكرم في «كفرفو» والقضاء عليه (م.ن.ص ٤٥٣) إلا أننا لم نجد لهذه الرواية سنداً.

(١٦٣) Ismail,op.cit. T12, pp.373-374.

(١٦٤) Ibid, p.375.

(١٦٥) Ibid, pp.374-375

(١٦٦) تقرير «ديزيسار» إلى «دي لهيس» بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٨٦٦ (Ibid, pp. 380-381).

(١٦٧) Ibid, p.381.

(١٦٨) تقرير «ديزيسار» إلى «دي لهيس» بتاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٨٦٦ (الحاشية)، (Ibid, p.385).

(١٦٩) البشعلاي، المصدر السابق، ص ٤٥٦ - ٤٥٧.

(١٧٠) م. ن. ص. ٤٦٠ - ٤٦١.

(١٧١) م.ن.ص ٤٦١ - ٤٦٢.

(١٧٢) رسالة«دي لهيس» إلى «ديزيسار» بتاريخ ٧ تموز/يوليو ١٨٦٦ (Ismail, op. cit. T. 12, p.p. 382 - 283).

(١٧٣) تقرير «ديزيسار» إلى «دي لهيس» بتاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٨٦٦ - (Ibid, pp.384-385).

(١٧٤) رسالة«دي لهيس» إلى «ديزيسار» بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو ١٨٦٦ (ibid, p.386).

(١٧٥) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤٧١ - ٤٧٢.

(١٧٦) م.ن.ص ٤٧٢ - ٤٧٣.

(١٧٦ مكرر) م.ن.ص ٤٧٣-٤٧٥.

(١٧٧) تقرير«ديزيسار» إلى «دي لهيس» بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٨٦٦ (Ismail, op. cit. T. 12, p.p. 388 - 390).

(١٧٨) Ibid, p.390.

(١٧٩) Ibid, p.391.

(١٨٠) Ibid, pp. 394-397.

(١٨١) تقرير «ديزيسار» إلى «المركيز دي موستييه» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٦ (Ibid, pp.401-406).

(١٨٢) تقرير «ديزسار» إلى «دي موستييه» بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٨٦٧ (Ibid, p.411) وانظر: رسالة«ديزيسار» إلى السفارة في الآستانة، بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر١٨٦٦ (Ibid, p.415).

(١٨٣) Ibid, pp.409-410، ويتهم كرم، في رسالة منه إلى «ديزيسار» بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٦، موظفي داود باشا، في إهدن، بأنهم «نهبوا المنازل (في غياب أصحابها الذين يغادرونها في فصل الشتاء) ودمروا ما بقي من منزلي الخاص... وضربوا الأهالي بالعصي» (Ibid, p.418).

(١٨٤) Ibid. p.413.

(١٨٥) Ibid, p.414.

(١٨٦) تقرير«ديزيسار» إلى «دي موستييه» بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ١٨٦٧ (Ibid, p.420).

(١٨٧) رسالة «بوريه» السفير الفرنسي في الآستانة إلى «ديزيسار» بتاريخ أول كانون الثاني/يناير ١٨٦٧ (Ibid, 424)، وانظر: رسالة «ديزيسار» إلى «دي موستييه» بتاريخ ٩ كانو الثاني/يناير ١٨٦٧ (Ibid, pp.420-422).

(١٨٨) أنظر: رسالة «ديزيسار» إلى كرم بهذا الموضوع، بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٨٦٧ (Ibid, pp.425-426) ورسالة جوابية من كرم إلى «ديزيسار» بالموضوع نفسه، بتاريخ ١٦ منه (Ibid, pp.427-428).

(١٨٩) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤٧٨ - ٤٨٠.

(١٩٠) م.ن.ص ٤٨٠.

(١٩١) م.ن.ص ٤٨٠ - ٤٨١، ويذكر «الحتوني» أنّ الارتباك زاد «في عقول رجال الحكومة... وتوهموا جداً من حصوله (أي كرم) على مقاصده وفوزه بمأربه» (الحتوني، المصدر السابق ص ٣٧٧).

(١٩٢) البشعلاني، م.ن.ص ٤٨١-٤٨٢.

(١٩٣) م.ن.ص ٤٨٢، وكان «طانيوس شاهين» خصماً لدوداً لكرم يوم كان هذا الأخير قائمقاماً للنصارى، وقد هزمه كرم، حيث أمعن في التنكيل به، وهدم منزله.

(١٩٤) م.ن.ص.ن.

(١٩٥) م.ن.ص. ٤٨٢ - ٤٨٣.

(١٩٦) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٧٧ - ٣٧٨.

(١٩٧) Ismail, op. cit. T. 12, p. 429.

(١٩٨) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤٨٥ - ٤٨٦.

(١٩٩) م.ن.ص ٤٨٧.

(٢٠٠) تقرير«ديزيسار» إلى «دي موستييه» بتاريخ ١٩ كانون لثاني/يناير ١٨٦٧ (Ismail, op,cit, T12 pp.249-430).

(١٠٢) Ibid, p.430.

(٢٠٢) Ibid, p.431.

(٢٠٣) Ibid, pp.448-449، ويذكر«طربين»، أن كرماً وصل إلى بكركي وبصحبته مايتا رجل من رجاله، وما أن دخل على القنصل حتى بادره القنصل بقوله: «كتبتم لسعادة المسيو بوريه، سفير الامبراطور لدى الباب العالي، وقلتم له: عيّنوا لي أي مكان خارج لبنان فأذهب إليه، ولن يثيركم أحد ضدي فيما بعد، فأخذ سيادته بعين الاعتبار طلبكم، وعرضني بأن أقدم إليكم ضيافة فرنسا في الجزائر، وأنتم قبلتم هذا الاقتراح، وبالتالي، فاعتباراً من هذه الساعة، يا يوسف بك كرم، أنتم تحت حماية فرنسا».

وجمع كرم رجاله، في صباح اليوم التالي، أمام المقرّ البطريركي وودّعهم قائلاً: «فرنسا هي أمنا جميعاً، وقد أظهرت لنا محبتها دوماً، فلنظهر لها طاعتنا. الحكومة الفرنسية تقدم لي الضيافة، إني مسافر، وهمي الأول منصرف إليكم. وإني أترككم لحماية قنصل فرنسا العام الذي وعدني بأن يهتم بكم. يمكنكم الرجوع إلى بيوتكم، ولن يتعرّض لكم أحد من ممثلي السلطة. أسلمكم أملاكي، فاعملوا وانتظرو عودتي...» (طربين، المرجع السابق، ص ٢٠٨).

(٢٠٤) خازن، سمعان، يوسف بك كرم في المنفى، ص ٢ - ٩.

(٢٠٥) يبدو أن خطأ (مطبعياً) وقع، عندما ورد (في ص ٢٨) من المرجع أعلاه (خازن) أنّ كرماً غادر الجزائر في أواخر آذار/مارس ١٨٦٨، ثم يذكر، في مكان آخر، (م.ن.ص ٥٦) أنه وصل إلى باريس في أواخر شباط/فبراير ١٨٦٨، مما يؤكّد أنّ التاريخ الصحيح لمغادرة كرم للجزائر هو أواخر شباط، لأنه كان بباريس في مطلع شهر آذار (أنظر م.ن.ص ٧٣ - ٧٤، وثيقة رقم ١ من ملحق الفصل الأول).

(٢٠٦) أبو زيد، عروبة يوسف بك كرم، ص ٦١، وقد جال كرم، قبل وفاته، في بلاد أوروبية كثيرة، فزار فيينا وروما وجزيرة كورفو اليونانية، والآستانة، ونابولي ورازينا (بإيطاليا) حيث توفي (م.ن.ص. ٥٠ – ٦١) وانظر: يزبك، يوسف، أوراق لبنانية، مجلد ٣:٥٥٣. وانظر: كذلك خازن، سمعان، المرجع السابق، ص ٣٩٢.

(٢٠٧) طربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية عهد لانتداب، ص ١٠٤ – ١٠٥.

(٢٠٨) تقرير القنصل العام الفرنسي بيروت «أوتري» إلى وزير الخارجية الفرنسية «دروين دي لهيس» بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٣، (Ismail, Doc. T11, p.378).

(٢٠٩) طربين، المرجع السابق، ص ١١٧ – ١٢١.

(٢١٠) م.ن.ص ١٨٣، (عن الوثائق الفرنسية: Beyrouth, T1,Rapp .No.37 du 13 Janv. 1866, fol 168).

(٢١١) م.ن.ص.ن (عن الوثائق نفسها: Beyrouth, T1, Rapp. (Althabe) du20 Fév. 1866, fol 237).

(٢١٢) تقرير القنصل الفرنسي العام «ديزيسار» إلى وزير الخارجية الفرنسية «دي لهيس» بتاريخ ٠٣ أيار/مايو ١٨٦٥ (Ismail, Doc. T12, p.144).

(٢١٣) أنظر خازن، المرجع السابق، ص ١٨٦ – ١٩١.

(٢١٤) طربين، المرجع السابق، ص ١٢٥ – ١٢٦.

(٢١٥) Ismail, op. cit. T. 12, p.334.

(٢١٦) خازن، المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(٢١٧) طربين، المرجع السابق، ص ٣١٨ – ٣٢٢.

(٢١٨) البشعلاني، المصدر السابق، في عريضة من كرم إلى الامبراطور نابوليون الثالث، (ص ٣٩٤ – ٣٩٥) وكان كرم يشجب «أي تكتّل قد ينظر إليه وكأنه ذو طابع طائفي» (أبو زيد، عروبة يوسف بك كرم، ص ٢١ حاشية ١).

(٢١٩) طربين، المرجع السابق، ص ٢٤٨ – ٢٥٠، استناداً إلى تقرير «روسو» القنصل الفرنسي ببيروت، إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٨٦٨. وفي «البشعلاني» رسالة من «رزق الله خضرا» أمين سر كرم، إلى أحد المطارنة (لم يذكر اسمه) بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ١٨٦٦، تتحدث عن العلاقة بين كرم والأمير محمد أرسلان (البشعلاني، المصدر السابق، ص ٤٦٩).

(٢٢٠) خازن، المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٢٢١) م.ن.ص.ن.

(٢٢٢) م.ن.ص ٦٩.

(٢٢٣) البشعلاني، المصدر السابق، ص ٥١٢، وانظر: خازن، المرجع السابق، ص ٨٨ و١٠٥.

(٢٢٤) البشعلاني، م. ن. ص. ن.، وانظر: رسالة كرم إلى المطران الدبس، م.ن. ص ٥١٥ – ٥١٦، وخازن، المرجع السابق، ص ٨٩.

(٢٢٥) البشعلاني، م.ن. ص ٥١٢.

(٢٢٦) خازن، المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٢٢٧) م.ن.ص. ١٠٦، وكان الرجال الخمسة والعشرون الذين طلبهم كرم قد وصلوا إلى مصر وبدأوا يستعدّون للانتقال إلى كورفو، لولا أن أقدم«الخوري ميخائيل رحمه البشراني» على تهديدهم بإفشاء سرّهم «إلى الحكومة المصرية أو إلى الحكومة التركية» إن لم يقلعوا عن نيتهم في الاشتراك بالحملة ويعودوا إلى ديارهم، أو أنهم سوف يعرّضون أنفسهم لعقوبة الموت، الأمر الذي دفعهم إلى العدول عن عزمهم وإيثار السلامة بالعودة. ويعزو «خازن» أسباب فشل الحملة إلى ثلاثة: ١ – عدم تمكّن اللجنة من جمع المال اللازم لها. ٢ – عدم تمكّنها من جمع العدد الكافي من المتطوعين للقتال في بلاد بعيدة. ٣ – هزيمة فرنسا في حربها مع ألمانيا عام ١٨٧٠ (خازن، المرجع السابق، ص ٩٠ – ٩١).

(٢٢٨) انتخب «ليون غامبيتا» نائباً عن باريس عام ١٨٦٩، وأصبح زعيماً للأقلية الجمهورية في البرلمان الفرنسي، إلا أنه، بعد هزيمة «سيدان Sedan» في ٢ أيلول/سبتمبر عام ١٨٧٠، احتلّ «بلدية باريس» وأعلن الجمهورية، وقد أصبح، فيما بعد، وزيراً للداخلية والحربية في «حكومة الدفاع الوطني»، ثم سعى إلى تنظيم المقاومة، ورفض معاهدة السلام مع ألمانيا (Pluridictionnaire Larousse).

(٢٢٩) خازن، المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٢٣٠) م.ن.ص ١٩١ – ١٩٢، والبشعلاني، المصدر السابق، ص ٥٤٠، وانظر، للموضوع نفسه، خازن، م.ن. ملحق الفصل الخامس، وثائق أرقام ٢١ حتى ٢٧ (ص ٢٢٥ – ٢٣٣) وانظر، بصدد المحادثات مع خديوي مصر: خازن، م. ن.، ص ٢٣٠ – ٢٣١ (وثيقة رقم ٢٥ في الملحق نفسه).

(٢٣١) خازن، م.ن.ص ٢٢٥ – ٢٢٦ (وثيقة رقم ١٢ في ملحق الفصل الخامس).

(٢٣٢) م.ن.ص ٢٢٦ - ٢٢٧ (ويقة رقم ٢٢ في الملحق نفسه).

(٢٣٣) م.ن.ص ٢٢٨ - ٢٢٩ (وثيقة رقم ٢٣ و٢٥ في الملحق نفسه) والبشعلاني، المصدر السابق، ص ٥٤٣ - ٥٤٥.

(٢٣٤) خازن، م. ن.، ص ٢٣١ - ٢٣٢ (وثيقة رقم ٢٥ في الملحق نفسه).

(٢٣٥) م. ن. ص ٢٣٢ - ٢٣٣ (الوثيقة رقم ٢٧ في الملحق نفسه).

(٢٣٦) م.ن.ص ١٩٢.

(٢٣٧) راجع: الجزء الأول، العهد المعني، الفصل الأول من الباب الثاني (تحالفات فخر الدين العسكرية في أوروبا).

(٢٣٨) خازن، المرجع السابق، ص ٣٣٠.

(٢٣٩) أنظر: م.ن.ص ١٠٦ - ١٠٧ (وثيقة رقم ٩ في ملحق الفصل الثالث).

(٢٤٠) بعث كرم ، من روما، برسالة إلى «الرأسماليين الفرنسيين» بواسطة «وزارة الخارجية الفرنسية» يقترح فيها إنشاء خط حديدي «يمتد من سوريا، أو من قناة السويس، إلى بلاد العجم» واستثمار «منجم فحم حجري» بجوار إهدن، ويعلن، في رسالته هذه، أنه راغب في إقامة علاقات اقتصادية بين فرنسا والأقطار العربية، بحيث «تنقل صادرات البلاد العربية إلى فرنسا»، ويرى أنه، إذا قامت فرنسا بمثل هذه المشاريع في الأقطار العربية، لا سيّما سوريا و«(جبل) لبنان»، فإن هذه الأقطار، «أو بالأحرى سوريا و«(جبل) لبنان» يصبحان متحدين مع فرنسا، بحقوق ومصالح مقدّسة، ولا يبقى لدولة من الدول الأخرى حقّ أو سبيلٌ للمداخلة بينهما» (خازن، المرجع السابق، ص ٣٣٨). ثم يقول في الرسالة نفسها: «ومن جهةٍ أخرى، إنّ شعوب الشرق الأوسط، التي تشكو من نير الأتراك، تراقب الفرص للتخلّص من نيرهم، بيد أنها تأبى أن تقع تحت نيرٍ أشد وطأة من نير الأتراك». (م.ن.ص ٣٣٩) وأنّ الموارنة المعتبرين «من قديم الزمان، كجالية فرنسية في (جبل) لبنان... لا يستطيعون أن يحافظوا على كيانهم، إلا بمؤازرة فرنسية» (م.ن.ص ٣٤٠). فهل كان كرم يدرك أنّ الاقتصاد، في نظر الغرب، وفرنسا بالذات، هو الطريق الأقصر إلى الاستعمار، وقد، أحبّ أن تقوم بين فرنسا والأقطار العربية، ومنها سوريا وجبل لبنان (والموارنة بالذات) علاقة شراكة إقتصادية؟ إلا أنه نبّه، في الوقت ذاته، إلى أنه لا يمكن لفرنسا أن تحلّ محلّ السلطنة العثمانية، وأنّ العلاقة لا بد من أن تظل علاقة شراكة فحسب، مع موقع مميّز للموارنة لدى فرنسا؟

ملاحظة: المقصود «بلبنان» في أي موقع يقع من كلام كرم، في هذا البحث هو «جبل لبنان».

(٢٤١) منشور أصدره كرم وأذاعه على أهالي جبل لبنان (أبو زيد، المرجع السابق، ص ٢١١).

(٢٤٢) المنشور نفسه (م.ن.ص.ن.).

(٢٤٣) المنشور نفسه (م.ن.ص. ١١٠ - ١١١).

(٢٤٤) رسالة من يوسف كرم (من روما) إلى الأمير عبد القادر الجزائري (بدمشق)، (خازن، المرجع السابق، ص ٣٥٣، وثيقة رقم ٦ في ملحق الفصل الثامن).

(٢٤٥) ويتابع كرم، في النص نفسه: «لذلك، قد ترتّب على ذمتي أن أبادر للاعتراف بفضل واحسان الإسلام»، أنظر: رسالة من كرم (من روما) إلى الأمير عبد القادر الجزائري (خازن، م.ن.ص ٣٤٧ وثيقة رقم ٤ في الملحق نفسه).

(٢٤٦) الرسالة نفسها (م.ن.ص ٣٤٧ - ٣٤٨).

(٢٤٧) الرسالة نفسها (م.ن.ص ٣٤٨).

(٢٤٨) جواب من يوسف كرم على ما نشرته ضدّه صحيفة (جبل) لبنان الرسمية، عدد ٢٢، (أبو زيد، المرجع السابق، ص ١١٩).

(٢٤٩) الجواب نفسه، (م.ن.ص ١٢١).

(٢٥٠) الجواب نفسه، (م.ن.ص ١٢٢).

(٢٥١) رسالة من كرم إلى الأمير عبد القادر الجزائري (خازن، المرجع السابق، ص ٣٥٠، وثيقة رقم ٥ في ملحق الفصل الثامن).

(٢٥٢) الرسالة نفسها (م.ن.ص ٣٥١).

(٢٥٣) رسالة من كرم إلى الأمير عبد القادر الجزائري (خازن، م.ن.ص ٣٥٢، وثيقة رقم ٦ في الملحق نفسه).

(٢٥٤) الرسالة نفسها، (م.ن.ص ٣٥٣ - ٣٥٤).

(٢٥٥) رسالة من كرم إلى الأمير عبد القادر (خازن، م.ن.ص ٣٥٠ - ٣٥١، وثيقة رقم ٥ في الملحق نفسه).

(٢٥٦) رسالة من كرم إلى الأمير عبد القادر (خازن. م.ن.ص ٣٤٨، وثيقة رقم ٤ في الملحق نفسه).

(٢٥٧) رسالة من كرم إلى الأمير عبد القادر (خازن، م.ن.ص ٣٥٠، وثيقة رقم ٥ في الملحق نفسه، وص ٣٤٨ - ٣٤٩، وثيقة رقم ٤ في الملحق نفسه).

(٢٥٨) رسالة من كرم إلى الأمير عبد القادر (خازن، م.ن. ص ٣٥٢، وثيقة رقم ٦ في الملحق نفسه).

(٢٥٩) الرسالة نفسها (م.ن.ص ٣٥٤، الوثيقة نفسها).

(٢٦٠) الرسالة نفسها (م.ن.ص.ن.)

(٢٦١) رسالة من كرم إلى الأمير عبد القادر (خازن، م.ن.ص ٣٤٨، وثيقة رقم ٤ في الملحق نفسه).

(٢٦٢) خازن، م.ن.ص ٣٥٥، (وثيقة رقم ٧ في الملحق نفسه).

(٢٦٣) رسالة يوسف كرم إلى أبناء لغته لعربية في الأقاليم السورية (خازن، م.ن.ص ٣٥٦، وثيقة رقم ٨ في الملحق نفسه).

(٢٦٤) م.ن.ص ٣٥٧ - ٣٥٨.

(٢٦٥) م.ن.ص ٣٥٨.

(٢٦٦) م.ن.ص ٣٥٩.

(٢٦٧) راجع، لهذا الغرض، (خازن، م. ن.، ص ٢١٢ - ٢٢٢، وثائق أرقام ١٤ حتى ١٨ في ملحق الفصل الخامس من الكتاب).

(٢٦٨) راجع وثيقة رقم ١٩ في الملحق نفسه (خازن، م.ن.ص ٢٢٢ - ٢٢٣).

الباب الثالث

فصل وحيد

المقاطعات الأخرى

أ - بيروت:

ظلّت بيروت مركزاً «لولاية صيدا» حتى إلغائها عام ١٨٦٤، ففي هذا العام صدر قانون الولايات الجديد الذي جعل بلاد الشام ولايتين هما: ولاية حلب، وولاية سوريا). وفي المقابل، كات «متصرفية جبل لبنان» قد اتخذت، في العام نفسه، شكلها النهائي، وذلك بعد مفاوضات طويلة وشاقة أجراها ممثلو الدول الكبرى الخمس، والدولة العثمانية، حول أوضاع الجبل، بعد الحرب الطائفية التي شهدها عام ١٨٦٠، وكانت بيروت، نفسها، مقراً لهؤلاء الممثلين، مع قناصل دولهم، ومسرحاً للمفاوضات التي جرت بينهم، مما زاد من أهمية بيروت ومكانتها الاجتماعية والسياسية.

أما «ولاية سوريا» فكانت عاصمتها «دمشق»، وتألفت من ٨ سناجق (أو متصرفيات) هي: الشام (دمشق)، وبيروت، وطرابلس، واللاذقية، وعكا، وحماة، والبلقاء، وحوران. وقسّمت السناجق إلى أقضية، فكانت أقضية البقاع وبعلبك راشيا وحاصبيا من ضمن أقضية سنجق الشام، وكانت أقضية طرابلس وعكار من ضمن أقضية سنجق طرابلس[١]، وكان «محمد رشدي باشا» أول والٍ عيّن لهذه الولاية، عام ١٨٦٥[٢].

١ - متصرفية بيروت (١٨٦٤ - ١٨٨٨):

تألّفت متصرفية بيروت من أربعة أقضية هي: بيروت وصيدا وصور ومرجعيون. وقد تسلّم هذه المتصرفية حكام «متصرفون» أو «قائمقامون» اختلف في تحديد عددهم وترتيبهم وتاريخ تعيينهم، وكان أوّلهم «أدهم باشا» الذي عيّن «قائمقاماً» لهذه المتصرفية في آذار عام ١٨٦٥[٣]، وتبعه، وفقاً لجدول وضعه الدكتور أسد رستم:

كامل باشا (تشرين الأول ١٨٦٥) ثم عبد الهادي باشا (شباط ١٨٦٨) ثم رؤوف باشا (تموز ١٨٧٠) ثم عبد الهادي باشا (للمرة الثانية، آب ١٨٧٢) ثم ابراهيم حقي باشا (حزيران ١٨٧٢) ثم كامل باشا (للمرة الثانية، آب ١٨٧٢) ثم ابراهيم حقي باشا (حزيران ١٨٧٣) ثم رائف افندي (شباط ١٨٧٥) ثم علي بك (آذار ١٨٧٦) ثم كامل باشا، للمرة الثالثة، (أيلول ١٨٧٦) ثم رائف افندي (للمرة الثانية، ١٨٧٧) ثم نجيب باشا (شباط ١٨٨١)ثم ابراهيم حقي باشا (للمرة الثانية، آذار ١٨٨٣) ثم نصوحي بك (شباط ١٨٨٤)(٤).

أما الدكتور عادل إسماعيل، فقد وضع جدولاً مختلفاً بأسماء هؤلاء المتصرفين وتاريخ توليهم، على الشكل التالي:

أدهم باشا (١٨٦٥) ثم كامل باشا (١٨٦٦)، ثم عبد الهادي باشا (١٨٦٩) ثم رؤوف باشا (١٨٧٠) ثم كامل باشا (للمرة الثانية ١٨٧٢) ثم علي بك(١٨٧٥) ثم كامل باشا (للمرة الثالثة ١٨٧٦) ثم رئيف أفندي (١٨٧٧) ثم نسيب أحمد باشا (١٨٧٨) ثم ابراهيم حقي بك (١٨٨١) ثم عبد الرحمن باشا (١٨٨٥)(٥).

ويبدو أنّ بيروت كانت قد قطعت شوطاً بعيداً في التقدم والإزدهار، مما حدا بأدهم باشا، أول متصرف فيها، لأن يعلن، أمام القناصل الأوروبيين، عند وصوله إليها، بأنه «نظراً للأهمية التي اكتسبتها كل من المدينتين، بيروت ودمشق»، فهو قد اختارهما «كمقر مركزي للحكومة العامة»(٦).

وبالفعل، فقد كانت مدينة بيروت تنمو سكانياً، وتزدهر اقتصادياً، وتتقدم اجتماعياً وسياسياً وعمرانياً، بشكل يثير الانتباه والإعجاب، ويعود ذلك، ولا شك، إلى اعتبارها، من قبل الأوروبيين خصوصاً، مركزاً تجارياً وسطاً بين مدن الساحل السوري، ووسيطاً بين أوروبا والداخل السوري. بالإضافة إلى ما

اكتسبته من أهمية دولية بسبب اتخاذها، من قبل ممثلي الدول الأوروبية عموماً، والدول الكبرى الخمس خصوصاً، مقراً لنشاطهم الدبلوماسي والسياسي.

وزاد من أهمية هذه المدينة ما احتوته من مزيج بشري، من مختلف الطوائف والأجناس، وكان هذا الأمر نادراً في المدن الشرقية عموماً، وقد أدّى هذا الامتزاج بين البشر، في بيروت، إلى امتزاج مماثل في العقائد والأفكار، فكان من الطبيعي أن يؤدّي ذلك، بدوره، إلى تواصل فكري متميّز، كان من نتيجته أن أصبحت بيروت، في النصف الثاني من هذا القرن (التاسع عشر) وعاءً صالحاً لاختمار الأفكار القومية والثورية والتحرّرية، على كل صعيد، مما حدا بالنقيب الفرنسي «فان» إلى أن يكتب، في رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية «دروين دي لهيس» بتاريخ ٢٢ أيار/مايو عام ١٨٦٥قائلاً: «يبدو أن الشبّان المسيحيين والدروز والمسلمين (في بيروت) قد نظموا اجتماعات يناقشون فيها السؤال الكبير عن القومية العربية»(٧).

ولأجل ذلك، قررت السلطة العثمانية أن تعتبر بيروت «العاصمة الثانية للولاية» بعد دمشق، وأن تكون مقراً«للمحكمة العليا للتجارة» وأن يقيم فيها، كذلك، «المدير السياسي للحكومة العامة، المكلّف التعاطي، باسم الحكومة، مع القناصل العامين للدول الأجنبية»، وهو «سعيد أفندي» الذي كان رئيساً للغرفة الأولى للتجارة في الآستانة(٨).

وقد تطوّر عدد سكان بيروت، في هذه الحقبة (١٨٦٠ - ١٨٨٨) تطوّراً ملحوظاً، فقد ذكر الباحث الفرنسي «دومينيك شيڤالييه» أنّ عدد سكانها كان ٤٦٢٠٠ نسمة عام ١٨٦٠، ثم ارتفع إلى ٦٠ ألف نسمة عام ١٨٦٣، (أي بزيادة نحو ١٤ ألف نسمة خلال ثلاث سنوات)، ثم ارتفع إلى ٨٠ ألف نسمة عام ١٨٦٥ (أي

بزيادة ٢٠ ألف نسمة خلال سنتين)، إلا أنّ هذا العدد انخفض عام ١٨٧٠ إلى ٧٠ ألف نسمة، ثم عاد فارتفع عام ١٨٧٥ إلى ٨٠ ألف نسمة[٩]. ويستند «شڤالييه»، في تقديره عدد سكان بيروت عام ١٨٦٠، إلى الإحصاء الذي أجرته قيادة الحملة العسكرية الفرنسية في سوريا (L'E.M. du corps expéditionnaire français en Syrie)، لسكان مدينة بيروت (حيث ورد أنه يوجد في هذه المدينة: ١٠ آلاف ماروني و١٣٥٠٠ روم أرثوذكس و٣٥٠٠ روم كاثوليك و٢٠٠ درزي و١٨ ألف مسلم وألف يهودي)[١٠]. ويختلف هذا الإحصاء عن ذلك الذي أوردته «سميليانسكايا» إذ قدّرت عدد سكان هذه المدينة عام ١٨٦٠ بـ ٤٠ ألف نسمة (بمن فيهم سكان الضواحي)، مستندة إلى «طومسون» في كتابه «الأرض والكتاب» الصادر في لندن في العام نفسه[١١]، ولكن الجدول الذي وضعته الحملة العسكرية الفرنسية يظل أقرب إلى الواقع. إلا أننا نشك في أن تكون الأرقام التي أوردها «شيڤالييه» لأعداد السكان في عام ١٨٦٣ و١٨٦٥ ثابتة، إذ أنها لا تعبّر عن تطوّر طبيعي ومنطقي لزيادة السكان (١٤ ألف نسمة في ٣ سنوات و٢٠ ألف نسمة في سنتين) ومن المرجح أن تكون الأعداد التي أُدخلت، في هذا الإحصاء، تضم طارئين أقاموا في بيروت لفترات قصيرة (مثل لاجئي الجبل، والأوروبيين العابرين أو الذين يرتادون بيروت، لأيام، ثم يعودون إلى بلدانهم المجاورة لبيروت)، وهو التبرير نفسه الذي قدمه «شيڤالييه» لهذه الزيادة حين قال إن بيروت استقبلت، بمناسبة أحداث هذا العام (١٨٦٠) «عدة آلاف من الهاربين بقي العديد منهم فيها». ويؤكد ذلك انخفاض عدد سكان بيروت من ٨٠ ألف إلى ٧٠ ألف نسمة (من عام ١٨٦٥ إلى عام ١٨٧٠) دون أسباب ظاهرة، ثم عودتها إلى الارتفاع من جديد.

وتقدّر «مسيليا نسكايا» عدد سكان بيروت عام ١٨٨٥ (أي قبل ثلاثة أعوام من إنشاء ولاية بيروت) بماية ألف نسمة (بمن فيهم سكان الضواحي)[١٢].

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت بيروت مرفأ لسوريا الداخلية، ولجبل لبنان كذلك، بل أصبحت بوابة الغرب الأوروبي على الشرق العربي، مما أفقد مرفأي صيدا وصور أهميتهما، إنما ظلّ مرفأ طرابلس على أهميته، دون أن يضاهي، في أي حال، مرفأ بيروت.

ولم تفقد بيروت وجهها الوطني والقومي، في هذه الحقبة، وفي خضم تطوّرها الاجتماعي العمراني والسكاني، فقد تصدّرت العمل الوطني والقومي، في بلاد الشام، جمعيات وحركات أسّستها جماعات من المثقفين والمتنورين تنادي بالتحرّر من الأتراك، ونذكر من هذه الجمعيات والحركات:

١ - «الجمعية الثورية السرية» وقد أسّستها، عام ١٨٧٦، جماعة من الشبّان المسيحيين من خريجي «الكلية البروتستانتية السورية» ببيروت، على رأسهم الدكتور فارس نمر، ومن أعضاء هذه الجمعية: ابراهيم الحوراني ويعقوب صروف وابراهيم اليازجي وشاهين مكاريوس. وقد بدأت هذه الجمعية بخمسة أعضاء، كلهم مسيحيّون، وكانت تهدف إلى التحرّر من الأتراك (باعتبار أنّ الأمبراطورية العثمانية هي أمبراطورية المسلمين)، ثم ما لبث مؤسّسو هذه الجمعية أن أدركوا أنه لا بد من أن يشارك معهم، في نشاطهم هذا، مواطنون مسلمون، وكان القاسم المشترك بين المسيحيين والمسلمين، في هذه الحالة، هو «العروبة»، فانضم إلى الجمعية العديد من المسلمين، وأصبحت هذه الجمعية تنادي بتحرّر العرب من نير الأتراك، لا تحرر المسيحيين فحسب[١٣].

ومن أهم النشاطات التي قامت بها هذه الجمعية (عام ١٨٨٠) هي توزيع مناشير مغفلة تندّد بالحكم العثماني في سوريا وتدعو إلى الثورة عليه، وتسعى إلى «إثارة روح الوطنية في نفوس العرب»[١٤]. ورغم أن القنصل البريطاني العام ببيروت قد زعم، في برقية أرسلها إلى وزارة الخارجية البريطانية، في ٢٨

حزيران/يونيو عام ١٨٨٠، أن «منشىء» هذه المناشير هو «مدحت باشا» (والي سوريا) وأنّ هدفه من ذلك هو الإستقلال بسوريا عن الدولة العثمانية «كما فعل محمد علي في مصر»[١٥]، فإن هذا الزعم لم يكن صحيحاً، ذلك أن هذه المناشير كانت تصدر، حقيقة، عن الجمعية الثورية السرية ذاتها، وفقاً لما صرح به «الدكتور فارس نمر» إلى المؤرّخ «جورج انطونيوس» شخصياً، ودوّنه هذا الأخير في كتابه[١٦]. أما المطالب التي تضمنتها تلك المناشير فهي:

«١ - منح سورية الاستقلال، متحدة مع جبل لبنان.

«٢ - الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في لبلاد.

«٣ - رفع الرقابة والقيود الأخرى التي تحدّ من حرية التعبير ونشر التعليم.

«٤ - إستخدام القوات المجندة من أهل البلاد في المهمات العسكرية الداخلية فيها فقط»[١٧].

وقد عمّت هذه المناشير، بالإضافة إلى بيروت، المدن السورية الكبرى مثل دمشق وطرابلس وصيدا. وكتب وكيل القنصل العام الانكليزي ببيروت (جون ديكسون John Dikson) رسالة إلى سفير بلاده في الآستانة (ج.ت. غوشن G.T. goshen)، مؤرّخة في ٣ تموز عام ١٨٨٠، يقول فيها إنّ «مناشير ثورية ظهرت على جدران بيروت، وهي تناشد الأهلين أن يثوروا على الأتراك»، وإنه لا يشك في أن هناك «جمعية سرية، في سوريا، تعمل منذ خمس سنوات، وأن لها فروعاً في بغداد والآستانة... وقد تكون هي التي تصدر هذه المناشير»[١٨].

إلا أن هذه الجمعية ما لبثت أن حلت نفسها (عام ١٨٨٢ - ١٨٨٣) بعد أن «أُحرقت وثائقها»[١٩].

٢ - الحركة الإستقلالية العربية التي نادى بها وعمل لها المفكر القومي «أحمد الصلح» (عام ١٨٧٧). وقد قام الصلح بحركة واسعة، إذ أخذ يجوب المدن السورية، من جبل عامل، إلى صيدا، فدمشق، فدُمَّر (حيث كان يقضي الأمير عبد القادر الجزائري فصل الصيف) فحلب وحمص وحماة واللاذقية وحوران وجبل الدروز، حيث التقى بالعديد من القادة والزعماء السوريين، واتفق معهم على الخطوط الرئيسية للحركة وأهدافها، على أن تكون «حركة فكرية، ثم حركة عاملة فاعلة» تنطلق من بيروت لتعمّ سائر البلاد الشامية، وتهدف إلى «تحقيق إستقلال البلاد الشامية، وهي ما تعرف اليوم بسوريا والأردن وفلسطين ولبنان»، وقد اختير الأمير عبد القادر الجزائري لكي يكون على رأس هذه الحركة، و«رئيساً للدولة» المزمع إنشاؤها[٢٠]. وقد عقدت هذه الحركة أول مؤتمر لها في بيروت (عام ١٨٧٨) وحضره عدد كبير من زعماء سوريا وقادتها، ثم عقد مؤتمر آخر مماثل (في أواخر العام نفسه ١٨٧٨)، وقد اتفق المؤتمرون على أهداف الحركة، كما أجمعوا على أن يكون الأمير عبد القادر الجزائري ملكاً على سوريا، عند استقلالها، وقد نقل أحمد الصلح هذا القرار إلى الأمير[٢١]. ومن أبرز الزعماء الذين انخرطوا في هذه الحركة، بالإضافة إلى أحمد الصلح: ابنه منح الصلح والسيد محمد الأمين والشيخ علي الحر والحاج حسين بيهم والسيد حسن تقي الدين الحصني (نقيب الإشراف في دمشق) وأحمد عباس الازهري، وبعض زعماء حلب وحمص وحماة واللاذقية وجبل الدروز وحوران[٢٢]. وكان من نتائج هذه النهضة التي شهدتها بيروت، في هذه الحقبة، أن قرر الباب العالي جعلها ولاية، وهكذا انشئت «ولاية بيروت» عام ١٨٨٨.

٢ – ولاية بيروت (١٨٨٨ – ١٩١٨):

تألفت «ولاية بيروت» من خمسة ألوية (أو سناجق) هي: بيروت، وعكا، ونابلس، وطرابلس، واللاذقية، وتبلغ مساحة الولاية بكاملها ٣٠٥٠٠ كلم مربع، موزّعة كما يلي:

لواء بيروت	٤٥٣٠ كلم٢
لواء عكا	٧٥٢٧ كلم٢
لواء نابلس	٦٦٦٤ كلم٢
لواء طرالس	٥٩٦٩ كلم٢
لواء اللاذقية	٥٦٨١٠ كلم٢

وتحدها: ولاية حلب شمالاً، وولاية سوريا شرقاً، ولواء القدس جنوباً، والبحر المتوسط غرباً، وتقسمها متصرفية «حبل لبنان» إلى قسمين متساويي المساحة تقريباً، هما: لواءا طرابلس واللاذقية في الشمال، ولواءا عكا ونابلس في الجنوب، أما العاصمة «بيروت» فهي «مطوّقة بمتصرفية الجبل»[٢٣].

وكانت الألوية الخمسة، في هذه الولاية، تضم ٢١ قضاء و٤٩ ناحية و٢٢٣٧ قرية. أما لواء بيروت فكان مؤلفاً من أربعة أقضية هي: بيروت وصيدا وصور ومرجعيون، وتضم هذه الأقضية: ٩ نواحي و٢٢٣ قرية[٢٤].

أما الحامية العسكرية العثمانية في ولاية بيروت فكانت مؤلفة من فرقة بقيادة ضابط برتبة «فريق» جعل قيادته في بيروت، وكانت وحدات هذه الفرقة موزّعة على مختلف مواقع الولاية. وهذه الفرقة هي إحدى فرقتين تؤلفان «الجيش الخامس» العثماني الذي يقوده ضابط برتبة «مشير» جعل قيادته في

دمشق عاصمة «ولاية سوريا»[٢٥]، هذا بالإضافة إلى «فوج» من الجندرمة موزّع على ألوية الولاية، بمعدل نحو ٣٠٠ رجل في كل لواء[٢٦].

وقد تعاقب على حكم ولاية بيروت الولاة الآتية أسماؤهم:

علي باشا (١٨٨٨) ثم حسين فوزي باشا (١٨٨٨) ثم أحمد عزيز باشا (١٨٨٩) ثم أحمد نوري باشا (١٨٩٠) ثم إسماعيل كمالي باشا (١٨٩١) ثم خالد بك (١٨٨٢) ثم نصوحي بك (١٨٩٤) ثم ناظم حسين باشا (١٨٩٦) ثم رشيد بك (١٨٩٧) ثم رضا بك (١٨٩٨) ثم خليل بك (١٨٩٩) ثم أدهم أفندي (١٩٠١) ثم خليل باشا (١٩٠١) ثم ناظم باشا (١٩٠٨) ثم نور الدين بك (١٩٠٩) ثم ناظم بك(١٩١١) ثم أدهم بك (١٩١٢) ثم بكر سامي بك (١٩١٣) ثم عزمي بك (١٩١٥) ثم إسماعيل بك حقي (١٩١٧)[٢٧].

أما «الدبس» فيروي أنه «في سنة ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥م) فصلت ولاية بيروت عن ولاية سوريا وجعلت ولاية مستقلة، وأول والٍ رسمي لولاية بيروت هو المغفور له علي باشا، أقام على الولاية سنة إلا أياماً وتوفي، وسمي موضعه حسين فوزي باشا ثم رؤوف باشا ثم عزيز باشا ثم إسماعيل بك ثم خالد بك ثم نصوحي بك ثم رشيد بك ثم خليل خالد باشا، والينا الحالي»[٢٨].

وقد بلغ عدد سكان ولاية بيروت، عام ١٨٨٨، وفقاً لإحصاءات أوردها القائم بأعمال القنصلية العامة الفرنسية ببيروت «غيو Guiot»، في رسالة منه إلى وزير خارجية بلاده «غوبليه Goblet» بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٨٨، ٤٩٦٨١٥ نسمة، موزّعين على الألوية كما يلي:

- لواء بيروت : ١٢٩١٩٩ نسمة (٦٥٥٣٧ رجلاً و٦٣٦٦٢ إمرأة).
- لواء طرابلس : ١١٦٣١١ نسمة (٦١٠٤٨ رجلاً و٥٥٢٦٣ إمرأة).
- لواء اللاذقية : ٠٦٧٧٤٤ نسمة (٣٣٥٦٣ رجلاً و٣٤١٨١ إمرأة).
- لواء عكا : ٠٧٣٢٥٣ نسمة (٣٧٨١٩ رجلاً و٣٥٤٣٤ إمرأة).
- لواء البلقاء (نابلس) : ١١٠٣٠٨ نسمة (٦٠٠٢٣ رجلاً و٥٠٢٨٥ إمرأة).

- **المجموع : ٤٩٦٨١٥ نسمة (٢٥٧٩٩٠ رجلاً و٢٣٨٨٢٥ إمرأة).**

وقد توزّع سكان لواء بيروت (أي أقضية بيروت وصيدا وصور ومرجعيون) وعددهم ١٢٩١٩٩ نسمة، على الطوائف، كم يلي:

- مسلمون : ٨٤٥٩٤ نسمة
- روم كاثوليك : ٠٩٠٩٧ نسمة
- روم أرثوذكس : ١٦٥٥٤ نسمة
- موارنة : ١٥٢٨٣ نسمة
- أرمن كاثوليك : ٣٤١ نسمة
- أرمن غريغوريون : ٧٥ نسمة
- سريان : ٤٤٢ نسمة
- لاتين : ١٨١ نسمة
- بروتستانت : ١٣٥٧ نسمة
- أقباط : ٩ أنفس
- إسرائيليّون : ١٤٦ نسمة

- **المجموع : ١٢٩١٩٩ نسمة**[٢٩]

وبلغ عدد سكان ولاية بيروت، عام ١٨٩٥، وفقاً لما ذكره «غينيه»، ٥٣٣٥٥٤ نسمة، موزعين على الألوية كما يلي:

- لواء بيروت : ١٧١٦٦١ نسمة
- لواء عكا : ٦٦٩٧٥ نسمة
- لواء البلقاء (نابلس : ٤٨٩٧٩ نسمة
- لواء طرابلس : ٩٦١٠٩ نسمة
- لواء اللاذقية : ١٤٩٨٣٠ نسمة

- **المجموع : ٥٣٣٥٥٤ نسمة**

وهم موزّعون على الطوائف، كما يلي:

- مسلمون : ٢٣٠١٧٣ نسمة (٢٢٤٤٤٨ سنّة و٥٧٢٥ شيعة)
- مسيحيّون : ١٦٦٤٤٣ نسمة (٨٩١٥٠ مسيحيّون كاثوليك و٧٧٢٩٣ مسيحيون غير كاثوليك)
- إسرائيليّون : ٢٥١٣٦ نسمة
- مختلف : ١٠٦٢٩٥ نسمة (١٥٧٥ دروز و٩٥٧٢٠ نصيرية و٩ آلاف إسماعيلية).
- أجانب : ٥٥٠٧ نسمة[٣٠]

- **المجموع : ٥٣٣٥٥٤ نسمة**

أما سكان لواء بيروت وعددهم ١٧١٦٦١ نسمة، فهم موزّعون، طائفياً، كما يلي:

- مسلمون : ٥٨١٦٣ نسمة (٥٢٧١٨ سنّة و٥٤٤٥٦ شيعة)
- مسيحيّون كاثوليك : ٥٧٧٦٩ نسمة
- مسيحيّون غير كاثوليك : ٤٧٨٨٢ نسمة

- إسرائيليّون	:	٣١٠٠ نسمة
- دروز	:	٤٠٠ نسمة
- أجانب	:	٤٣٤٧ نسمة
-المجموع	:	١٧١٦٦١ نسمة

وتقدّم «مديرية الشؤون السياسية» في وزارة الخارجية الفرنسية، إلى وزير الخارجية، «هانوتو Hanotaux» تقريراً، بتاريخ ١٠ تموز/يوليو عام ١٨٩٧، تذكر فيه أنّ عدد سكان هذه الولاية يبلغ ٥٣٣٥٠٠ نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي:

- مسلمون	:	٢٣٠٠٠٠ نسمة
- دروز	:	١٨٠٠ نسمة
- نصيرية (إسماعيليون)	:	١٠٥٠٠٠ نسمة
- كاثوليك	:	٨٩٢٠٠ نسمة (٥١ ألف موارنة و٢١٥٠٠ روم كاثوليك و٣٦٠٠ لاتين و٣١٠٠ أرمن وسريان كاثوليك).
- روم أرثوذكس	:	٧٢٠٠٠ نسمة
- أرمن غريغوريون	:	٢٠٠٠ نسمة
- بروتستانت	:	٣٠٠٠ نسمة
- يهود	:	٢٥٠٠٠ نسمة
- أجانب	:	٥٥٠٠ نسمة
المجموع	:	٥٣٣٥٠٠ نسمة[٣١].

وجاء في «سالنامة» ولاية بيروت الصادرة عام ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦م) أنّ عدد سكان الولاية هو ٦٨٠٠٦٥ نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي:

- مسلمون	:	٥٥٣٥٢٥ نسمة
- روم أرثوذكس	:	٥٥٢٠٧ نسمة
- موارنة	:	٣١٤٤٦ نسمة
- كاثوليك	:	٢١٦١٢ نسمة
- بروتستانت	:	٢٢٨٢ نسمة
- لاتين	:	١٢٤٤ نسمة
-أرمن كاثوليك	:	٤٥٧ نسمة
- أرمن قديم	:	٨٤٠ نسمة
- سريان	:	٤٢٢ نسمة
- كلدان	:	٢٠ نسمة
- يهود	:	١٢٨٣٢ نسمة
- سامريّون	:	١٧٨ نسمة
المجموع	:	٦٨٠٠٦٥ نسمة[٣٢].

وبلغ عدد سكان لواء بيروت، وفقاً للقيود الرسمية المثبتة عام ١٣٣١هـ (١٩١٣م): ١٧٦٣٥٥ نسمة، موزّعين ما يلي:

- قضاء بيروت ٥٠ ألف نسمة، وقضاء صيدا ٥٤ ألف نسمة، وقضاء صور ٤١٢٤٠ نسمة، وقضاء مرجعيون ٣١١١٥ نسمة[٣٣].

أما سكان بيروت، فقد بلغ عددهم عام ١٨٩٥، وفقاً لما ذكره «غينيه» نحو ١٢٠ ألف نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي:

- مسلمون	:	٣٦٠٨٠	نسمة (٣٦ ألف سنّة و٨٠ شيعة)
- مسيحيون كاثوليك	:	٣٩٤٠٠	نسمة
- مسيحيون غير كاثوليك	:	٣٧٣٠٠	نسمة
- إسرائيليّون	:	٢٥٠٠	نسمة
- دروز	:	٤٠٠	نسمة
- أجانب	:	٤٣٢٠	نسمة
المجموع	:	١٢٠٠٠٠	**نسمة**[٣٤].

ويرتفع هذا الرقم إلى ١٣٦٤٠٠ نسمة عام ١٩٠٨، ثم ينخفض إلى ١٣٠ ألف نسمة عام ١٩١٤(٣٥)، بينما يبلغ عدد سكان بيروت، عام ١٩١٥، وفقاً لتقدير سميليانسكيا: مايتي ألف نسمة (بمن فيهم سكان الضواحي)[٣٦].

وكانت بيروت، في هذه الحقبة، مركزاً مهماً لنشاط سياسي وثقافي واجتماعي متميّز، وذلك بسبب ما انشىء فيها من مدارس ومعاهد وطنية وأجنبية كانت تخرّج أفواجاً من المتعلمين والمثقفين سياسياً، ومن هذه المدارس والمعاهد: الجامعة الأميركية (بدأت مسيرتها عام ١٨٦٦ كمدرسة تبشيرية ولم يكن يتجاوز عدد تلامذتها الخمسين تلميذاً، ثم بدأت تكبر بجهدٍ من أساتذتها الأميركيين والسوريين، إلى أن أصبحت كلية باسم «الكلية السورية الإنجيلية»، ثم جامعة) ومدرسة الحكمة (أسّسها المطران يوسف الدبس عام ١٨٧٥)، والجامعة اليسوعية (أسّسها الرهبان اليسوعيون عام ١٨٧٥)، ومؤسّسات تربوية، أهلية وحكومية، عديدة مثل: معهد الحقوق (أسّسته حكومة الاتحاديين

في بيروت عام ١٩١٣ ثم نقلته، بعد ذلك، إلى دمشق)، ومدرسة المقاصد الخيرية الإسلامية، وزهرة الإحسان، ومعهد الإخوة المريميين، ومدارس للبنات، أجنبية وأهلية، ومدرسة الصنائع، والمعاهد السلطانية والإعدادية، وغيرها[٣٧].

وكان لمدينة بيروت، باعتبارها مركز الولاية، متصرف تركي يدير شؤونها، وكان تركي الجنسية، مثله مثل الوالي ومدير الأمن العام وموظفي الفئة الأولى في الولاية، وإن كان «قد وجد بينهم أكفاء من العرب والألبان والروم والأرمن، ولا سيما بعد إعلان الدستور عام ١٩٠٨»، أما موظفو الفئة الثانية ومن هم دونهم مرتبة، «فكانوا من أبناء الولاية»[٣٨].

وكان يوجد، في مركز الولاية، موظفون كبار يديرون شؤون الولاية بأوامر من الوالي وبتوجيهات منه، وهم تابعون له، ومن هؤلاء: الدفتردار (رئيس المالية)، والمكتوبجي (وهو ما يسمى اليوم: المدير أو الأمين العام، وكان كبير أمناء الولاية)، ومدير الأمن العام، وقائد شرطة بيروت، وقائد الدرك، ومديرو المعارف والشؤون الصحية والنافعة (الأشغال العامة والمواصلات) والزراعة والبرق والبريد والطابور (السجل العقاري والتمليك)، ويعيّن هؤلاء، جميعهم، من قبل الآستانة، على أن يخضع تعيين الأمين العام (المكتوبجي) ومدير الأمن العام وقائد الشرطة، وقائد الدرك، لموافقة الوالي[٣٩]. أما موظفو مدينة بيروت التابعون للمتصرف فكانوا يعينون من أبناء المدينة.

وكان للولاية مجلس إدارة يعينه الوالي، ويترأسه هو، ويتألف من: قاضي الشرع (نائباً للرئيس) ودفتردار الولاية، والمكتوبجي، والمفتي، ونقيب الإشراف (وهم أعضاء طبيعيون في المجلس)، وعدد آخر من الأعضاء المنتخبين[٤٠].

وكان في بيروت، عام ١٨٩٢، المحاكم التالية: محمكة شرعية، ومحكمة استئناف حقوقية، ومحكمة استئناف جزائية، ومحكمة بداية حقوقية، ومحكمة

بداية جزائية، ومحكمة تجارة، ودوائر للأوقاف والشرطة والاستنطاق، كما كان فيها كوكبة من الصحفيين والمحامين والأطباء والصيادلة اللامعين. ومن أهم صحف بيروت، في تلك الفترة: حديقة الأخبار (لخليل الخوري)، والبشير (لفيليب برتوي، فرنسي)، وثمرات الفنون (لعبد القادر القباني) والمصباح (لنقولا النقاش) ولسان الحال (لخليل سركيس) وبيروت (لرشيد الدنا) والأحوال (لخليل البدوي)[41].

أما «بلدية بيروت» التي أنشئت عام ١٨٦٧، واستمرت بعد إنشاء ولاية بيروت عام ١٨٨٢، فإنها لم تكن، طوال هذه الفترة، قادرة على القيام بالأعباء المالية التي تتطلبها إدارة المدينة وإصلاحاتها، نظراً لفقر هذه البلدية من جهة، وللتعقيدات الإدارية التي كان على البلدية أن تخضع لها عند تنفيذ مشروع ما، من جهة أخرى، ذلك إن تنفيذ المشروعات الإصلاحية في بيروت (وهي مركز الولاية) كان يتطلّب موافقة الآستانة، مع ما في ذلك من بطءٍ في التنفيذ بسبب «الروتين الإداري» المعهود في كل إدارة حكومية،إلا أن ذلك قد تغيّر بعد إعلان الدستور عام ١٩٠٨، حيث منح الوالي صلاحيات واسعة لم تكن له أصلاً، مما ساعد على الإسراع في عمليات الإصلاح والعمران، في الولاية عموماً، وفي بيروت خصوصاً[42].

وكان الجيش الثامن العثماني مسؤولاً عن الأمن في سوريا بكاملها، وكانت قيادة هذا الجيش متمركزة في دمشق، وتنتشر وحداته في مختلف الولايات السورية، وكان قائده برتبة «مشير». وبعد إعلان الدستور عام ١٩٠٨، سلّم أمن سوريا إلى «الفيلق الرابع» بقيادة «فريق»، وكانت الوحدات المتمركزة، من هذا الفيلق، في كل من حلب وبيروت والقدس بقيادة فريق أو أمير لواء (ميرالاي)، وفي باقي مراكز الألوية بقيادة أمير لواء (إذ أنّ رتبة المشير قد ألغيت بعد إعلان

الدستور، واستمرّ حائزوها، فقط، قبل إعلانه، حتى إحالتهم إلى التقاعد أو صرفهم من الخدمة لسبب ما، ولم يكن لأهل بيروت، مثل ما كان لأهل دمشق وحلب، نصيب كبير في الرتب العسكرية العالية في الجيش العثماني، خصوصاً أن «مدحت باشا» والي سوريا (عام ١٨٧٩)، استطاع أن ينشىء مدرسة عسكرية في دمشق خرّجت العديد من الضباط السوريين[43]. وأما المشاريع التي نفذت في مدينة بيروت، في هذه الفترة، فأهمها:

- مرفأ بيروت، وقد تولت إنشاؤه، عام ١٨٨٨، شركة نال امتيازها «يوسف أفندي مطران»، بإرادة سلطانية (مؤرّخة في ١٩ حزيران ١٨٨٧)، وذلك لمدة ستين عاماً، على أن تحتفظ الحكومة بحق استعادة الامتياز بعد ثلاثين عاماً، وعلى أن يبدأ العمل بعد سنتين وينجز في خمس سنوات، وقد تألفت الشركة عام ١٨٨٨ باسم «الشركة العثمانية للمرفأ والأرصفة والمخازن في بيروت» وبدأت عملها عام ١٨٨٩، وانتهت منه عام ١٨٩٤[44].

- سكة حديد بيروت - دمشق، (طولها نحو: ١٣٠ كلم) ومنها إلى حوران. وقد تولت إنشاء هذا الخط الحديدي بين العاصمتين شركة عثمانية، وذلك بعد أن اندمجت بها الشركة الفرنسية التي سبق أن انشأت الطريق المعبّدة بين المدينتين، وقد افتتحت أعمال إنشاء هذا الخط بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٩٢ وانتُهي منه ودُشّن في مطلع آذار/مارس عام ١٨٩٤[45].

- خط الترامواي الكهربائي الذي أنشىء عام ١٨٩٨، وقد أنشأته إحدى الشركات البلجيكية.

- المحطة البحرية التي أنشأتها شركة مرفأ بيروت ودشّنتها عام ١٩٠٠ لتسهيل انتقال المسافرين الآتين إلى هذا المرفأ، ومنه إلى دمشق، بواسطة سكة حديد بيروت - دمشق[46].

– مدرسة الصنائع التي أُنشئت، مع حديقة الصنائع، عام ١٩٠٧، وقد أنشأهما والي بيروت خليل باشا[٤٧].

– وكانت بيروت قد رُبطت بدمشق، بواسطة خط تلغرافي وطريق معبّدة، كما سبق أن قدمنا.

وقد كان للانقلاب العثماني الذي قامت به «جمعية الاتحاد والترقي» في الآستانة، (حيث أرغمت السلطان عبد الحميد الثاني، في ٢٤ تموز/يوليو عام ١٩٠٨ على إعادة العمل بالدستور الذي كان مدحت باشا قد وضعه عام ١٨٧٦)، أثر كبير في الحياة السياسية والاجتماعية ببيروت، فقد قامت التظاهرات المؤيدة للدستور، في هذه المدينة، وعاد إليها مثقفوها وصحافيوها وعلماؤها الذين كانوا قد هجروها إما إلى القاهرة، أو إلى باريس وباقي العواصم الأوروبية، هرباً من الطغيان الحميدي. وقد نشطت الحياة السياسية في بيروت، في هذه الآونة، حيث أجريت الانتخابات النيابية «لمجلس المبعوثان» (الذي ضمّ حينذاك ١٥٠ نائباً تركياً و٦٠ نائباً عربياً) وفاز في هذه الانتخابات، عن ولاية بيروت كل من: رضا بك الصلح وسليمان أفندي البستاني وكامل بك الأسعد، كما عاد السجناء السياسيّون الذين أطلق سراحهم، فاستقبلهم البيروتيّون بالكثير من الفرح والأهازيج، وقد طبعت، تذكاراً لهذه المناسبة، بطاقات كتب عليها «فليعش الوطن، فلتعش الملة، فلتعش الحرية، فليعش العثمانيون، فليعش الجيش» مع عبارة «نهنئكم بالحرية»[٤٨]. وقد أتاح مناخ الحرية الذي بعثه العهد الدستوري الجديد الفرصة لإصدار مزيد من الصحف، وإنشاء الأحزاب، فصدرت: الحقيقة والاتحاد والأحوال والنصير والبرق والحارس والإصلاح والإقبال «فكانت جميعها، بفضل أصحابها ومحرريها الأدباء، أصدق معبر عن شعور الشعب وابتهاجه بالعهد الجديد»[٤٩]. ونشط

BEIRUT

حزبا «الاتحاد والترقي» و«الإئتلاف»، وكان هذا الأخير معارضاً لحزب الاتحاد والترقي، وقد انحاز إليه «رضا الصلح» مندوب بيروت في مجلس المبعوثان، أما «البستاني والأسعد» فظلا وفيين لحزب الاتحاد والترقي. كما انشىء في الوقت نفسه «المنتدى الأدبي» الذي ضم نخبة من العاملين لتحرر البلدان العربية، وفي مقدمتهم «عبد الكريم الخليل». وقد انحاز معظم العروبيين إلى حزب «الإئتلاف»، ورغم ذلك، فقد ظل «حزب الاتحاد والترقي» يضم «نخبة ممتازة من العرب والروم والأرمن وغيرهم»، رغم أن أكثرية أعضائه كانوا من الأتراك[٥٠]. وقد ظل التنافس بين الحزبين قائماً إلى حين قيام ثورة الشريف حسين في مكّة المكرمة في حزيران/يونيو عام ١٩١٦.

ومن مظاهر تقدم بيروت أنها أصبحت، بعد إنشاء مرفئها وربطها بالخط التلغرافي والحديدي بدمشق، محطة لكبار القادة الذين يقصدون الشرق العربي، كما أن مرفأها أصبح مرساة لأهم السفن وأضخم الأساطيل، فقد زارها الامبراطور الألماني غليوم الثاني (Guillaume II) وزوجته عام ١٨٩٨، وكانا قد قاما بزيارة الأماكن المقدسة في القدس، ثم رسا يختهما الامبراطوري «هوهنزولرن Hohenzollern» ببيروت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٩٨ تخفره ثلاث سفن حربية ألمانية هي «الهيرثا Le Hertha» و«اللوريلي Le Lorelei» و«الميترناختسون Le Mitternachtsonne»، وقد استقبلا، في مرفأ بيروت، استقبالاً رسمياً وشعبياً منقطع النظير، ثم انتقلا، بعدها، من بيروت إلى بعلبك فدمشق، بالقطار الحديدي، وعادا، بالطريقة نفسها، إلى بيروت[٥١]. واستقبل مرفأ بيروت، بعد إنشائه كذلك، العديد من السفن والأساطيل، فقد رسا فيه، بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٩٩، أسطول فرنسي مؤلف من ١٢ قطعة بحرية، بقيادة الأميرال «فورنييه Fournier»، وقد

مكث هذا الأسطول في مياه بيروت معظم أيام شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وقام الأميرال فورنييه وضباطه، خلال إقامته ببيروت، بزيارة البطريرك الماروني «الياس الحويك» في مقره ببكركي، وكانت هذه الزيارة دليلاً على «استمرار حماية فرنسا وصداقتها للطائفة المارونية»[٥٢]. وكثيراً ما كان الأسطول الأميركي الموجود في البحر المتوسط يتوقف في مرفأ بيروت «في زيارات صداقة»، فقد زارت السفينتان «غالفستون Galveston» و«شاتونواغا Chattonoaga» هذا المرفأ من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو عام ١٩٠٦، كما زارته السفينة «مونتانا Montana» في ٢٧أيار/مايو عام ١٩٠٩[٥٣].

إلا أنّ حدثاً مؤسفاً ومهماً جرى لهذا المرفأ، في تلك الفترة، لا بدّ من ذكره، ففي ٢٤ شباط/فبراير عام ١٩١٢، وصلت، إلى قبالة مرفأ بيروت، سفينتان حربيتان إيطاليتان هما «جوسيب غاريبالدي Giuseppe Garibaldi» و«ڤولترنا Volterna» من العمارة البحرية الحادية عشرة - الفرقة الحادية عشرة - من الأسطول البحري الإيطالي، وأقفلتا باب المرفأ، وأرسل قائدهما إنذاراً إلى «الحاكم العام لبيروت أو، في حال غيابه، إلى السلطة العليا التي تقوم مقامه» وجاء في هذا الانذار ما يلي:

بيروت في ٢٤ شباط ١٩١٢

«صاحب المعالي،

«يشرّفني أن أنذر معاليكم بأن تسلموني وأن تقطروا خارج المرفأ، قبل الساعة التاسعة من قبل ظهر اليوم ٢٤ شباط، المركب المسلح ونسافة الطوربيد (طوروس Torus) اللتين في مرفأ بيروت. وعلى هاتين السفينتين أن تطفئا، فوراً، نار مرجليهما، إن كانت مشتعلة، ولا تعودا إلى إشعالها.

«آسف لأني لا أستطيع منحكم أية مهلة، ولي أمل بأن معاليكم سوف يشرّفني بجوابٍ سريع، ولا يضطرني لتطبيق المادة الثانية من الاتفاقية التاسعة من مؤتمر لاهاي».

الأميرال القائد الأعلى للبحرية الايطالية

التوقيع[٥٤]

وقد وجّه القائد الايطالي هذا الإنذار إلى «عزمي بك» والي بيروت، وكان يقصد منه الاستيلاء على المركب العثماني المسمّى «عون الله» ونسافة الطوربيد العثمانية المسماة «أنغورا» (وفقاً لما ورد في الكتاب الموثق بالصور والمسمى: «Beyrouth, notre mémoire» والذي جمعه «فؤاد دباس F. Debbas»، رغم أنه قد ورد اسم «طوروس» في الانذار)، ولما لم يتلقَ القائد الايطالي جواباً، في الوقت المحدد، على إنذاره، أطلقت سفينتاه الحربيتان النار على السفينتين العثمانيتين فأحرقتهما، ثم أطلقت النار على المدينة نفسها، فأصابت بعض مبانيها ومنها: البنك العثماني وبنك سالونيك ومؤسّسة اوروزدي بك وفندق غاسمان وبعض أحياء المدينة[٥٥].

ولكن الحياة عادت إلى مجراها الطبيعي في بيروت، بعد أن انتهت الحرب الإيطالية العثمانية في ليبيا بهزيمة الامبراطورية العثمانية وتسليمها ذلك القطر العربي إلى إيطاليا (تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩١٢) وسحب ما كان قد تبقى لها من قوات هناك، مما أدّى إلى موجة عارمة من الاستياء لدى العرب، رافقه تعميم على التخلّص من سلطان الباب العالي والسعي في سبيل التحرّر والاستقلال، وهو ما سوف يظهر واضحاً من خلال ما سينشأ من أحزاب وتنظيمات وحركات ثورية واستقلالية في مختلف أقطار الوطن العربي عموماً، وفي بيروت خصوصاً.

إلاّ أنّ التقدّم المطّرد لبيروت لفت أولئك الطامحين لأمجاد كيان «لبناني» في قلب سوريا، فبدأت المطالبة الجدية بضمها إلى الجبل. ويقول القنصل الفرنسي العام ببيروت «فوك - ديبارك Fouques-Duparc»، في رسالة منه إلى «بيشون Pichon» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٩ شباط/فبراير عام ١٩٠٩: «إنّ وضع اليد على بيروت هو مشروع يداعب أحلام كل «اللبنانيين» الذين يفكرون دوماً بتطوير بلادهم. وهو مشروع لا يجرؤ أهالي الجبل على الإفصاح عنه إلا أنهم يحلمون به جميعهم، وتزخر به رغباتهم. ذلك أنه، جغرافياً، يكتنف (جبل) لبنان بيروت، وهي، له، مركز تموين ضروري، والمنفّذ الضروري لكل صناعة»[٥٦]، خصوصاً أنّ عدد الجبليين (أهالي جبل لبنان) «الذين يقيمون ببيروت، والذين تزوّجوا وقطعوا، منذ وقت طويل، كل علاقة بالجبل» يزيد عن «ثلث سكان المدينة»[٥٧].

مقابل ذلك، نجد من يطالب، من أبناء بيروت، بأن تظل هذه المدينة في كنف الأمبراطورية العثمانية، وأن لا تنسلخ عنها «كما جرى للولايات التي سقطت، تباعاً، تحت السلطة الأجنبية، في عهود حديثة». ويعزو الوجيه البيروتي «أحمد مختار بيهم» في مقالة له في جريدة «الاتحاد العثماني» (عام ١٩١٢)، أسباب «الفوضى التي تستمر في السيطرة على شؤون الحكومة، والارتباكات التي تتكاثر في دورة الحياة الاجتماعية (للبيروتيين)، ويُخشى أن تنتهي، لا سمح الله، إلى فصل البلاد عن جسم الامبراطورية العثمانية نفسها» إلى: «تمركز كل السلطات في الآستانة، وعدم كفاءة الحاكمين»، ثم يقترح «علاجاً فعالاً» لذلك، في: «إنشاء جهاز عالٍ للمراقبة، مع لا مركزية واسعة في كل الولايات... والاستعانة بخبراء أجانب متخصّصين ويملكون سلطة واسعة إزاء كل فروع الإدارة المحلية»[٥٨]. ويبدو أن« أحمد مختار بيهم» قد توصل، مع رفاق له

بيروتيين كذلك، إلى هذه النتائج، من خلال اجتماعات عقدت بينهم ببيروت، لهذا الغرض، وأشار إليها «غوجيه Gouget» لقنصل العام الفرنسي ببيروت، في رسالة منه إلى «بوانكاريه» رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجية، بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٢[٥٩].

ويتبع ذلك مطالب إصلاحية تقدم بها مواطنون، مسلمون ومسيحيّون، من بيروت، تتعلّق بتعديلات أساسية في شكل الحكم وأصول اختيار الحاكمين والمسؤولين، الإداريين وغير الإداريين، في الولاية عموماً، وفي بيروت خصوصاً[٦٠].

وإثر ذلك، أقرت الجمعية العمومية لولاية بيروت مشروعاً لتنظيم الولاية يتضمن إصلاحات أهمها: تخفيض مدة التجنيد الإجباري إلى سنتين، وأن تكون خدمة المجنّد في منطقته، في زمن السلم، (المادة ١٥ من المشروع) وأن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للولاية، وأن يعترف بها كلغة مساوية للغة التركية في مجلسي الشيوخ والنواب في الآستانة، (المادة ١٤ من المشروع)[٦١]. وقد أقرّ هذا المشروع بعد التصويت عليه (بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٣) في الجمعية العمومية للولاية، وهي تتكون من ٨٦ عضواً منتخبين من مختلف الطوائف[٦٢]. إلا أنّ عدداً من الأعضاء المسيحيين، في هذه الجمعية، اعترضوا على هذا المشروع باعتبار أنه لا يتوافق مع طموحاتهم، ووجّهوا رسالة إلى «غوجيه» القنصل العام الفرنسي ببيروت، بتاريخ ١٢ آذار/مارس عام ١٩١٣، يذكرون فيها أنّ «مسيحيي سورية... متعلقون بفرنسا تعلقاً لا يقبل الإنفصام» وأن «أمنيتهم الكبرى» هي أن تكون سوريا «تحت حماية فرنسا» وأنهم، بصفتهم ممثلين لمسيحيي بيروت، يقترحون أحد الحلول الثلاثة:

«١ - إما حماية فرنسية لسوريا.

«٢ - أو حكم ذاتي لولاية بيروت تحت حماية فرنسا وإشرافها الفعلي.

«٣ - أو إلحاق (جبل) لبنان بولاية بيروت، ووضعهما، معاً، تحت الإشراف الفعلي لفرنسا».

ووقع هذه الرسالة كل من: بيترو طراد، ود. ثابت، وميشال تويني، وخليل زينية، ورزق الله أرقش، وجوزف الهاني(٦٣).

وكان المجلس العام لولاية سوريا قد وضع مشروعاً لتنظيم الولاية يتضمن إصلاحات يتعلّق أهمها بطريقة تطوع الجندرمة في الولاية ويقضي بأن يطوّع هؤلاء «من بين الجنود الذين أنهوا خدمتهم، والذين هم من الرديف»، وذلك لأن تطويع الشباب، في سن الثامنة عشرة، في هذا السلك «كما هو الحال اليوم، لا يتلاءم مع أوضاع البلاد»، وأن مزايا الطريقة المقترحة «قد أكدتها التجارب» (المادة ١٤ من المشروع)، كما يتضمن المطالبة بإحلال اللغة العربية، كلغة رسمية، محل اللغة التركية، وتوسيع سلطات المجلس العام للولاية (المنتخب بالتصويت العام المباشر)، وتخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين (المادة ١٣) على أن يخدم كل عسكري من أبناء المناطق السورية، في زمن السلم، في منطقته «في سوريا أو حلب أو بيروت أو القدس»، أما «في زمن الحرب وفي الظروف الاستثنائيّة، فيمكن للحكومة استدعاءهم إلى حيث تشاء»، (المادة ١٢)(٦٤).

في هذه الأثناء (عام ١٩١٣)، كان الضباط السوريون، في الجيش العثماني، في «غاليبولي Gallipoli» قد بدأوا تحركاً سرياً يهدف إلى تحقيق استقلال سوريا عن الدولة العثمانية، وكان على رأس هؤلاء الضباط «رضا بك» من بيروت، وكان رئيساً لأركان جيش «غاليبولي» (الذي كانت معظم وحداته من العرب)، وكان هؤلاء الضباط قد أوفدوا واحداً منهم (يدعى صالح بك) إلى

بيروت، لكي يتصل بأعضاء «جمعية الإصلاح السورية» فيها، ويطلّع منهم على أوضاع البلاد، ومما قاله لهم: «إنّ فكرة استقلال سوريا التي نبشّر بها بين جنودنا انتشرت بسرعة، وعندما يحين الوقت المناسب، وإذا وجدنا الدعم اللازم منكم، فسوف نتحرك»(٦٥). ولكن السلطات العثمانية سارعت إلى حل «جمعية الإصلاح» هذه وأقفلت ناديها ببيروت، بعد نحو اسبوعين من ذلك اللقاء (وصل صالح بك إلى بيروت في أواخر آذار/مارس عام ١٩١٣ وتم حل جمعية الإصلاح وإقفال ناديها ببيروت، من قبل والي بيروت، في الأسبوع الثاني من نيسان/أبريل من العام نفسه)(٦٦)، كما حلّ الوالي، في الوقت نفسه، «اللجنة اللامركزية» التي كان مقرّها بيروت(٦٧).

وهكذا، وبينما كنا نشهد، في بيروت ودمشق، حركة ثورية قومية عصبها الجمعيات والحركات القومية، في كل من البلدين، وكذلك الضباط السوريون الأحرار في الجيش العثماني، كان هناك، ببيروت، من يسعى إلى التفاوض مع فرنسا بشأن توسيع حدود الجبل، لمصلحة فرنسا بالذات. هذا ما يقوله «شكري غانم» (وهو أحد أعضاء المؤتمر العربي الذي عقد، بباريس، في العام نفسه ١٩١٣)، إذ يرى أن «تكبير لبنان» يتيح لفرنسا أن «تمتلك السواحل السورية، بدون احتلال فعلي، وبدون تعقيدات جدية، وبلا مساومات»، ويتساءل: «هل نحن بحاجة لكي نبيّن المزايا التي تنالها فرنسا من جراء ذلك؟ إن ما نفعله، هو لأجلها، ولأجل بلادنا»(٦٨).

فما الذي كان يجري ببيروت، في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى، ونهاية الحكم العثماني في بلاد الشام؟

كان الوعي القومي يسير، في بيروت، جنباً إلى جنب، مع تطوّر الوعي الاجتماعي والتقدم الحضاري والعلمي في المدينة، وكانت فكرة الوحدة السورية

قد تبلورت في أذهان غالبية البيروتيين، باستثناء قلة منهم، خصوصاً أن ما يربط بيروت بدمشق، مادياً (التلغراف والطريق وسكة الحديد) ومعنوياً (التاريخ المشترك واللغة المشتركة والمصالح المشتركة) قد دفعت بالاتجاه الوحدوي، بين البلدين، خطوات واسعة.

وهكذا بدأت تنشأ، في بيروت، جمعيات وأحزاب وحركات وحدوية تسعى لاستقلال سوريا ووحدتها، سواء أكان ذلك في ظل امبراطورية عثمانية أم خارج سلطان تلك الامبراطورية. إلا أنه، في مطلع القرن العشرين، بدأ يعم العرب إحساس قومي يجاوز حدود سوريا إلى الوطن العربي كله، فإذا بمفكرٍ مسيحي قومي هو «نجيب العازوري» ينشر (عام ١٩٠٥) كتاباً باللغة الفرنسية، بعنوان «يقظة الأمة العربية Le Réveil de la Nation Arabe»، يدعو، من خلاله، إلى وحدة الأمة العربية، وليس إلى وحدة سوريا فقط، ويؤسّس (عام ١٩٠٤) جامعة يدعوها «جامعة الوطن العربي»، وتهدف إلى «إقامة امبراطورية عربية تمتدّ من الفرات ودجلة إلى خليج السويس، ومن المتوسط حتى بحر عُمان»(٦٩). ومن الجمعيات والحركات التي برزت، في هذه الآونة، وكانت أصولها أو فروعها ببيروت، أو كان لها تأثيرها في المجتمع البيروتي: جمعية الإخاء العربي العثماني، والمنتدى الأدبي، والجمعية القحطانية، وجمعية العهد، وجمعية بيروت الإصلاحية، والجمعية العربية الفتاة، وحزب اللامركزية، وجمعية الإصلاح العام في ولاية بيروت(٧٠)، الخ... وقد تُوّج نشاط هذه الجمعيات والحركات، أخيراً، بمؤتمر عربي جامع عقد بباريس (في حزيران/يونيو عام ١٩١٣) واشتركت فيه نخبة من زعماء سوريا (وبيروت) منهم: عبد الغني العريسي ومختار بيهم والشيخ أحمد طباره وسليم علي سلام، وانطوان لطيف وخليل زينية، وجبران كزما، وخيرالله خيرالله، واسكندر عمون، وندره مطران، ونخبة

من الجالية السورية في أميركا. وقد طالب هذا المؤتمر الدولة العثمانية بإجراء إصلاحات جدية تتلاءم وتطلّعات الشعب العربي، سواء من حيث استخدام اللغة العربية في المعاملات الرسمية وفي المدارس، في الولايات العربية، وإلمام مختلف الموظفين، في هذه الولايات، بها، أم من حيث تحسين شروط الخدمة العسكرية للمجندين العرب بحيث يخدمون في مناطقهم، وغير ذلك من المطالب الضرورية والمحقة(٧١).

إلا أنه، ما أن اندلعت الحرب العالمية الأولى، عام ١٩١٤، حتى عادت الأمبراطورية العثمانية تشدّد قبضتها على الولايات العربية، ومنها سوريا، فتعود بيروت إلى بحرٍ من الظلام الدامس، حيث الجوع والفقر المرض والاستبداد، كما في سائر المدن والولايات السورية، حتى نهاية الحكم العثماني عام ١٩١٨. وكان آخر الولاة العثمانيين على بيروت «إسماعيل حقي بك» الذي غادرها، بعد هزيمة الدولة العثمانية، في ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٨، بعد أن سلّم مقاليد الحكم فيها إلى «عمر الداعوق» رئيس بلديتها يومذاك.

ويصف المؤرّخ المعاصر لتلك الأحداث «يوسف الحكيم» حال بيروت في تلك الحقبة، فيذكران الجراد الذي انتشر في سماء سوريا، في تلك الآونة، وقضى على الاخضر واليابس فها، كان السبب في انتشار المجاعة في صفوف الأهلين، وخصوصاً الفقراء منهم. ويعزو ذلك إلى أن قيادة «الجيش الرابع» العثماني، الذي كان مرابطاً بسوريا، منع «شحن الحبوب، على اختلاف أنواعها، إلى جبل لبنان، مما أدّى إلى تزايد عدد الفقراء في الطرقات وفي أسواق بيروت، يمدّون أيديهم طلباً للرزق والعيش»(٧٢).

وفي وصف آخر مؤثّرٍ، للمؤرّخ نفسه، يصف حال الجياع ببيروت، فيقول: «ظهر أنّ ضعف الأجسام، بتأثير الجوع، قد أدّى إلى ضعف الهمة والتفكير بين

الفقراء، فلم يقدموا على النهب والسرقات، بل رضخوا للقضاء والقدر، فكنت ترى الجياع الذين أمّوا بيروت من (جبل) لبنان، طلباً للقوت، منطرحين أرضاً بانتظار الموت، والمخازن حولهم زاخرة بالمواد الغذائية، وبيوت السراة الأثرياء مزدانة بموائد الترف والبذخ، دون أن يجسر أولئك الفقراء على مهاجمتها وأخذ بعض ما فيها لسدّ الرمق على الأقل.

«أجل، مات الفقير جوعاً في بيروت (وجبل) لبنان، وباع متوسطو الحال أملاكهم بأبخس الأثمان لرفع خطر الموت عن أطفالهم وعيالهم»[٧٣].

II - سنجق طرابلس (١٨٦٤ - ١٩١٨)

مرّ معنا أنّ قانون الولايات، الذي صدر عام ١٨٦٤، ألغى ولاية صيدا، وأنشأ ولايتي حلب وسوريا، وقد شملت ولاية سوريا ٨ سناجق أو متصرفيات، من بينها «سنجق طرابلس» الذي تألف من أربعة أقضية هي: طرابلس، وعكار، وصافيتا، والحصن، وكان الحد الفاصل بين الولايتين يمر شمال حماة التي كانت ضمن ولاية سوريا[٧٤]. وفي عام ١٨٨٨، أنشئت «ولاية بيروت» وألحق بها «سنجق طرابلس».

١ - **سنجق طرابلس:** يحدثنا «غينيه» عن حال هذا السنجق عام ١٨٩٥، فيذكر أنه كان يقع «في القسم الشمالي من ولاية بيروت» وأن حدوده كانت: «سنجق اللاذقية شمالاً، وولاية سوريا شرقاً، وولاية سوريا ومتصرفية جبل لبنان جنوباً، والبحر المتوسط غرباً»، وأن مساحته بلغت ٥٩٦٩ كلم². وكان يقسم، إدارياً، إلى ٤ أقضية هي: طرابلس، وصافيتا، وعكار، وحصن الأكراد (وهي الأقضية نفسها التي تألف منها السنجق عام ١٨٦٤) وإلى ٦ نواحي هي: طرابلس، وأسكلة طرابلس، والمنيه، وطرطوس، وأرواد، وحازور، وكان في هذا السنجق ٥٦٧ قرية ومزرعة وضاحية[٧٥].

وكان يحكم السنجق «متصرف» يقيم في طرابلس، وهو، في الوقت نفسه، حاكم قضاء طرابلس، كما كان لكل قضاء حاكمه، ويرتبط حاكم القضاء بالمتصرف، مباشرة، وكان يحكم النواحي«مدير ناحية» يتم انتخابه من أهالي الناحية.

وكان في مركز السنجق (طرابلس) وفي مراكز الأقضية، محاكم من الدرجة الأولى، تتبع، مباشرة، للمحكمة العليا ببيروت.

أما «جندرمة» سنجق طرابلس فكانت مؤلفة من ٣٠٠ عسكري مفصولين من «فوج الجندرمة» التابع للولاية، ومقر قيادته ببيروت، ومهمة هذه الجندرمة المحافظة على الأمن العام في السنجق. كما يوجد في طرابلس «جمارك» ترتبط بإدارة الجمارك العامة المتمركزة ببيروت.

وقد بلغ عدد سكان سنجق طرابلس (عام ١٨٩٥) ٩٦١٠٩ نسمات، موزّعين، طائفياً، كما يلي:

- مسلمون سنّة	٦٧,٨٠٠	نسمة
- كاثوليك (لاتين وموارنة وروم كاثوليك)	٨٢٥٧	نسمة
- روم أرثوذكس	٨٣٠٠	نسمة
- بروتستانت	٠١٥٠	نسمة
- يهود	١١٠٢	نسمة
- نصيرية	١٠٥٠٠	نسمة
المجموع	**٩٦١٠٩**	**نسمة**[٧٦].

٢ - قضاء طرابلس:

أما «قضاء طرابلس» فكان يقع «في القسم الغربي» من «سنجق طرابلس» ويحدّه:

«سنجق اللاذقية شمالاً، وأقضية صافيتا وحصن الأكراد وعكار شرقاً، ومتصرفية جبل لبنان جنوباً، والبحر المتوسط غرباً، ويقسم، إدارياً، إلى ٦ نواحي (سبق ذكرها) ويضم ٩١ قرية ومزرعة وضاحية[٧٧].

وقد بلغ عدد سكان قضاء طرابلس عام ١٨٩٥، ٣٨٩٣٧ نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي:

- مسلمون سنة	٣٠٠٠٠ نسمة
- كاثوليك (لاتين وموارنة وروم كاثوليك)	٠٣٦٨٩ نسمة
- روم أرثوذكس	٥٠٨٧ نسمة
المجموع	**٣٨٩٣٧ نسمة**[٧٨]

١ - مدينة طرابلس:

كانت مدينة طرابلس مركز القضاء ومركز الناحية، في الوقت نفسه، يقيم فيها المتصرف، ومدير الناحية، كما تقيم فيها جندرمة السنجق (٣٠٠ عسكري)، وفيها محاكم البداية والمحكمة الشرعية الإسلامية، ومركز للبرق والبريد. وهي تتألف من ناحيتين: طرابلس المدينة، والميناء (أو الاسكلة)، وكان يدير هذه الأخيرة (الميناء) مدير ناحية يتبع مباشرة للمتصرف أو حاكم المدينة (والسنجق). وكانت طرابلس المدينة ترتبط بالميناء بواسطة «ترامواي تمر عبر السهل المغطى بأشجار الليمون الممتدة على طول مجرى النهر شمالاً وجنوباً»[٧٩].

أما عدد سكان مدينة طرابلس بكاملها (المدينة والأسكلة أو الميناء)، عام ١٨٩٥، فكان ٣٠١١٠ نسمات، موزّعين، طائفياً، كما يلي:

الطائفة	طرابلس	الميناء
- مسلمون	١٩٩٠٠ نسمة	٤٩٤١ نسمة
- موارنة	٧٨٠ نسمة	٧٢٠ نسمة
- لاتين	١٠٠ نسمة	٥٩ نسمة
- روم كاثوليك	٣٠ نسمة	-
- روم ارثوذكس	٢٣٠٠ نسمة	١٢٠٠ نسمة
- يهود	-	٨٠ نسمة
المجموع:	**٢٣١١٠ نسمات**	**٧٠٠٠ نسمة**
المجموع العام:	**٣٠١١٠ نسمات**[٨٠]	

٣ - قضاء عكار:

كان يقع جنوب شرقي سنجق طرابلس ويحدّه: «قضاء حصن الأكراد شمالاً، وولاية سوريا شرقاً وجنوباً، ومتصرفية جبل لبنان ومدينة طرابلس غرباً، وكان يضم ١٧٤ قرية ومزرعة وضاحية (وليس فيه نواحي) أما عدد سكانه فقد بلغ عام ١٨٩٥: ٢٠٣٧٨ نسمة، موزعين، طائفياً، كما يلي: مسلمون سنة ١٦٤٠٠ نسمة، وموارنة ٥٨٢ نسمة، وروم كاثوليك ١١٢٩ نسمة، وروم ارثوذكس ٢٠٠ نسمة، وبروتستانت ١٥٠ نسمة، ويهود ١٦٧ نسمة، ونصيرية ١٧٦٠ نسمة.

وكانت بلدة «عكار» هي مركز القضاء ومقر الحاكم، كما كانت مركزاً لمختلف الخدمات العامة للقضاء. وكانت هذه البلدة ترتبط بطريق معبّدة بكل من طرابلس وحمص وحماة، مما جعل منها نقطة مهمة للاتصال بهذه المدن

الثلاث. أما عدد سكان بلدة«عكار» فقدبلغ (عام ١٨٩٥) ٣٥٠٠ نسمة موزّعين، طائفياً، كما يلي:

مسلمون سنة ٢٣٠٠ نسمة، وموارنة ٣٥٠ نسمة، وروم كاثوليك ٥٠٠ نسمة، وروم ارثوذكس ٢٠٠ نسمة، وبروتستانت ١٥٠ نسمة[٨١].

III - جبل عامل (١٨٦٤ – ١٩١٨)

كان جبل عامل جزءاً من ولاية صيدا، وألحق «بمتصرفية بيروت» عندما أنشئت هذه المتصرفية (ضمن ولاية سوريا)، وقد قسم إلى ثلاثة أقضية هي: صيدا وصور ومرجعيون. وفي العام ١٨٦٥ توفي علي بك الأسعد، آخر الحكام الإقطاعيين في جبل عامل، فطويت، بذلك، «صفحة الاستقلال الداخلي لجبل عامل»[٨٢].

بعد عام ١٨٦٥، حكم العثمانيون جبل عامل حكماً مباشراً، واستمرّ حكمهم له زهاء نصف قرن، حيث أنهوا النفوذ الاقطاعي واستبدلوا بزعماء الاقطاع زعماء «من الدرجة الثانية» وأرهقوا كواهل المواطنين بالضرائب، وفرضوا التجنيد الإجباري (القرعة المحمدية) على الطوائف الإسلامية وحدها، بينما فرض «البدل» على الطوائف غير الإسلامية.

وكان السلطان عبد المجيد الأول ابن السلطان محمود قد أصدر، في أول عهده «فرمان الكالخانة» الشهير (عام ١٢٥٥ هـ = ١٨٣٩م)، وقد جاء فيه أن «مسألة الجندية» من المسائل المهمة باعتبارها تفرض على الأهالي «تقديم العساكر اللازمة للمحافظة على الوطن» إلا أنها لا تطبق على أسس صحيحة، إذ إنه لا يُنظر إلى «عدد النفوس الموجودة بالبلدة»، بل إنّ بعض البلدان تقدم «زيادة عن حملها» والبعض الآخر «أنقص مما تتحمل»، كما أن «استخدام

العساكر إلى نهاية العمر أمر مستلزم لقطع التناسل»، لذلك، يجب وضع أسس وأصول «لطلب الأنفار العسكرية من كل بلد» و«لاستخدام العساكر أربع أو خمس سنوات بطريق المناوبة»[٨٣]. ووُضع، استناداً إلى هذا الفرمان، نظام للتجنيد الإجباري بُدىء بتطبيقه على بلاد الشام، بعد طرد المصريين منها (عام ١٨٤٠)، كما بدىء بتطبيقه في جبل عامل عام ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤م)، وكان يقوم أساساً على المبادىء التالية:

- مدة التجنيد: عشرون عاماً مقسّمة كما يلي:
- ٦ سنوات خدمة عسكرية أو احتياط.
- ٨ سنوات رديف.
- ٦ سنوات مستحفظ.

(ولم تكن الدولة تتقيد بهذا التقسيم، عملياً، إذ إنها كانت تحتفظ بالمجنّد، أحياناً، أكثر من المدة المنصوص عنها في القانون)[٨٤].

إلاّ أنّ السلطان عبد المجيد عاد فأصدر (عام ١٢٧٢ هـ = ١٨٥٦م) فرماناً تطبيقياً «لفرمان الكالخانة» دعي «بالإصلاحات الخيرية»، وقد جاء في هذا الفرمان شرح مسهب لأوضاع الخدمة العسكرية الإجبارية في أنحاء السلطنة، وما يعتريها من شوائب، كما شرح وضع هذه الخدمة بالنسبة إلى «غير المسلمين» من رعايا السلطنة، فسمح لهم بالانخراط في الجيش، أسوةً بالمسلمين، لذلك فهم «يسحبون القرعة مثل المسلمين... وتجري عليهم أحكام المعافاة من الخدمة العسكرية بتقديم البدل الشخصي أو النقدي» بحيث «يصير قبولهم في مدارسنا الملكية والعسكرية بلا فرق ولا تمييز بينهم وبين المسلمين»[٨٥]، ورغم ذلك، فقد ظل «غير المسلمين» يدفعون

ضريبة «البدل» النقدي مما حدا ببعضهم إلى المطالبة بتطبيق فرماني الكالخانة والإصلاحات الخيرية عليهم، والسماح «بقبولهم في الجيش السلطاني»(٨٦).

وقد صنّفت الخدمة العسكرية الإجبارية (التجنيد الإجباري) بعد هذين الفرمانين، في أربع مراحل:

- المرحلة الأولى: الخدمة العسكرية الفعلية، ومدتها ٣ سنوات، وتبدأ عند بلوغ المكلّف ٢١ عاماً.

- المرحلة الثانية: خدمة الاحتياط، ومدتها ٦ سنوات، ولا يلتحق المكلف بالخدمة إلا حين استدعائه، ولا يستدعى إلا عند الحاجة.

- المرحلة الثالثة: خدمة الرديف، ومدتها ١٠ سنوات، ولا يلتحق المكلف بالخدمة إلا حين استدعائه، ولا يستدعى إلا عند الحاجة، وبعد دعوة الاحتياط.

- المرحلة الرابعة: خدمة المستحفَظ، ومدتها ٥ سنوات، ولا يستدعى المكلّف للخدمة إلا في حالة الحرب وعند الضرورة القصوى.

وكانت هذه الفئة الأخيرة (الرابعة) من كبار السن عادة، لذلك لم يكن مكلّفوها يستخدمون إلا للقيام بالخدمات البسيطة، مثل حفظ الأمن في حال انشغال الجيش بالحرب. وقد سمح هذا النظام، لمن لا يرغب من المسلمين، بالخدمة، أن يدفع «بدلاً نقدياً» عن ذلك، وكان البدل يراوح بين ٥٠ و١٠٠ ليرة عثمانية ذهباً(٨٧). وقد أدى تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية، على شباب جبل عامل، إلى إعاقة إمكانات التقدم في الحياة الزراعية والاقتصادية في الجبل، ذلك أنّ خيرة شبابه، وغالبيتهم، كانوا يؤخذون للجندية، فتفرغ الحقول والمزارع والمؤسّسات التجارية والصناعية من الرجال. وبينما كان الأثرياء

يدفعون البدل للتخلّص من الخدمة العسكرية، كان الفقراء وهم المزارعون والحرفيون وأصحاب المؤسّسات الصغيرة، غير قادرين على دفع البدل، مما يضطرهم لتأدية الخدمة الإجبارية المطلوبة منهم، خصوصاً أنّ هذه الخدمة كانت تتم في بلاد نائية عن بلادهم(٨٨).

وكان جبل عامل، في هذه الحقبة عرضة للتقلّبات المضنية أحياناً، والمريحة أحياناً أخرى، وذلك وفقاً لنوعية الوالي الذي كان يحكم سوريا وطبيعة سلوكه، ففي العام ١٨٧٦ جرى انقلاب في السلطنة تسلّم العرش، إثره، في الآستانة، السلطان عبد الحميد الثاني (ابن السلطان عبد المجيد الأول)، وكان «مدحت باشا» رئيس الأحرار، وواضع القانون الأساسي العثماني، صديقاً للعرب ومتسامحاً معهم، وكان صدراً أعظم، ولكن السلطان الجديد نفاه إلى أوروبا ثم عاد فاستدعاه ليعيّنه والياً على سوريا(٨٩). وكانت فترة ولايته (١٧٨٧٨ - ١٨٨٠) فترة ازدهار وانتعاش بالنسبة إلى القضية العربية، وفترة انطلاق وتحرّر بالنسبة إلى حاملي هذه القضية في سوريا عموماً، وفي جبل عامل خصوصاً، وذلك لما عرف به من ميلٍ للعرب ورغبة في مساعدتهم على التقدم والتحرّر. وكان لجبل عامل، في أثناء ولايته، نصيب كبير من ذلك، إلا أنّ فترة ولايته لم تطل، إذ وشى به رستم باشا، متصرف جبل لبنان، فأقيل من منصبه، ثم حوكم وأعدم(٩٠). ويبدو أن الأهالي في سوريا كانوا يأملون خيراً كثيراً على يد مدحت باشا، سواء من ناحية الإصلاحات المرتقبة «إصلاح المجالس والشرطة ونواب الحاكم والمديرين»(٩١) أم بالنسبة إلى تعاطفه مع قضايا العرب، ولكن كان واضحاً أن الآستانة لم تكن على استعداد لتسهيل مهمة واليها في سوريا، إذ أنها لم تمنحه «السلطات اللازمة التي طالب بها، والتي يبدو، حتى الآن، أنها لن تعطى له». وقد شكا «مدحت باشا»، للقنصل العام الفرنسي

بيروت، من الصعوبات التي يلقاها في تنفيذ برنامجه الإصلاحي لسوريا، سواء بسبب نقص في الأموال، أم بسبب عدم تعاون سلطات الآستانة معه(٩٢)، مما دفعه إلى إرسال استقالته للآستانة، تلغرافياً (تشرين الأول/اكتوبر عام ١٨٧٩) معلّلاً إياها بالشيخوخة، ولكن السلطان رفضها بكتاب فيه الكثير من المديح لشخص مدحت باشا، طالباً إليه الإفصاح عن الأسباب الحقيقية لهذه الاستقالة، فكتب إليه الوالي مذكرة تشرح تلك الأسباب، ووعد السلطان بإجابته إلى مطالبه(٩٣).

أما العلاقة التي كانت قائمة بين والي سوريا مدحت باشا ورستم باشا متصرف جبل لبنان، فقد كان يشوبها الكثير من الشكوك والحذر، ويبدو أن رستم باشا كان شديد الحذر من زميله والي سوريا، إذ كان يتهمه بأنه «يريد أن يجر (جبل) لبنان لكي يصبح مثل الولايات الأخرى في الامبراطورية العثمانية». وقد جاء ذلك في حديث أسرّ به إلى القنصل العام الفرنسي ببيروت، مما حدا بهذا القنصل إلى اعتبار أنّ «هذين الحاكمين، مع أنهما لا يقيمان، فيما بينهما، علاقات صداقة، فإنهما يسيران نحو هدف واحد، ولكن بطرقٍ مختلفة»(٩٤)، وقد أدّى هذا التنافر بين الحاكمين إلى شعور عام بأن مدحت باشا معادٍ لجبل لبنان(٩٥).

ويبدو أن مسألة طموح الوالي مدحت باشا بفصل سوريا عن السلطنة وحكمها على غرار مصر كانت شائعة بين العامة، إلى درجة أنّ القنصل العام الفرنسي ببيروت أرسل إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٢ أيار/مايو عام ١٨٨٠، تقريراً يقول فيه إنّ هناك إشاعة عامة بأن مدحت باشا «ينوي أن ينشىء، بحماية انكلترا، حالة مستقلّة بشكل نيابة ملكية (Vice-Royauté) على غرار نيابة مصر»(٩٦).

وكان لا بدّ لهذه الشائعات من أن تصل إلى السلطنة في الآستانة، سواء نقلها رستم باشا أم سواه، فقرر السلطان استدعاء مدحت باشا من سوريا (آب/أغسطس عام ١٨٨٠)، وعيّن، بدلاً منه، «حمدي باشا» الذي كان والياً على إزمير، وقد وصل حمدي باشا إلى بيروت بتاريخ ١٠ آب/أغسطس من العام نفسه.

ويروي القنصل العام الفرنسي ببيروت، في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٤ آب/أغسطس عام ١٨٨٠، أنّ مدحت باشا «كان لا يزال ببيروت عندما رفعت، من زخرف واجهة مبنى الأيتام بدمشق، حجارة حفر عليها عبارة: مدحت، خديوي سوريا». ويذكر القنصل نفسه أن الرأي السائد هو أنّ إقالة مدحت باشا من لاية سوريا كانت «نكسة موجهة إلى انكلترا»، وأنّ رستم باشا بدا منتصراً، حيث أنه «لعب دوراً ما في نكبة مدحت»، وهو ذو علاقة جيدة بحمدي باشا، الوالي الجديد. وقد رحل مدحت باشا وياور السلطان على متن الباخرة «عز الدين» المتوجهة إلى إزمير..........................، ويستطرد القنصل: «يبدو لي صعباً أن يحتفظ مدحت باشا بمنصبه طويلاً، بعد أن عومل كمجرم دولة»(٩٧).

ورغم أن «حمدي باشا» لم يكن يتمتع بكفاءة مدحت باشا وحكمته، إلا أنّ جبل عامل شهد، في عهده، استقراراً وهدوءاً وأمناً، فهو، رغم كونه متمسكاً بنظام السلطنة ويعتبر من أركانها، إلا أنه اشتهر بالإعتدال والنزاهة، «وتمسّكه بروح الشريعة الإسلامية»، وكان ليّناً في سياسته، «بعيداً عن الاستبداد بالرأي والغطرسة»، وقد زار النبطية عام ١٨٨٣ فأعجبه سوقها، وجعل منها «قائمقامية»، وعيّن عليها «رضا بك الصلح» قائمقاماً، ثم بنى فيها داراً للحكومة وشكّل مجلساً بلدياً، وعيّن موظفين عدليين وشرطة، وأسس أول مدرسة عصرية كانت «أساس النهضة العلمية في جبل عامل»(٩٨).

وفي عام ١٨٨٨ ألغيت ولاية سوريا وانشئت «ولاية بيروت» فأضحى جبل عامل جزءاً منها، وكانت الحركة العربية قد بدأت تشتدّ وتقوى، وكان مركزها بيروت، عاصمة الولاية، لذا، كان من الطبيعي أن تشدّ هذه الحركة، التي بدأت تتوقد ببيروت، أنظار العامليين، فينجذبون إليها، ويتأثرون بها، فكان للجمعيات التي قامت ببيروت، تطالب بالوحدة السورية أو الوحدة العربية، صدىً في جبل عامل، حيث افتتحت مكاتب لها، وكان لجمعية «الاتحاد والترقي» (عام ١٩٠٧) التي ضمت فريقاً من الضباط العرب الأحرار أمثال سليم بك الجزائري وعزيز بك المصري وأمين بك لطفي وغيرهم، عدة فروع في جبل عامل، أولها «فرع النبطية» الذي افتتح عام ١٩٠٨ (وكان في عداد هذا الفرع: الشيخ أحمد رضا والشيخ سليمان ضاهر والمؤرّخ محمد جابر آل صفا)، إلا أن هذه الفروع ما لبثت أن أقفلت، وانسحب الأحرار العرب من جمعية الاتحاد والترقي بسبب انحرافها عن مبادئها وتحولها إلى جمعية طورانية معادية للعرب[٩٩]. ويحدّد المؤرّخ محمد جابر آل صفا الأدوار التي مرت بها الحركة العربية في جبل عامل، في أواخر العهد العثماني، بثلاثة:

١ - **الدور الأول:** وهو أول مؤتمر اشترك فيه زعماء جبل عامل للنظر في استقلال سوريا وفصلها، نهائياً، عن السلطنة العثمانية، وقد عقد هذا المؤتمر، سراً، في دمشق، وفي نهاية الحرب العثمانية الروسية عام ١٨٧٧. وقد مثل جبل عامل في هذا المؤتمر «السيد محمد الأمين» من أهل شقرا، والحاج علي عسيران من صيدا، والشيخ علي الحر الجبعي، وشبيب باشا الأسعد. وقد اختار المؤتمرون الأمير عبد القادر الجزائري (الذي كان مقيماً بدمشق) أميراً على سوريا، ونقل أحمد باشا الصلح هذا القرار للأمير، إلا أن تدخل الدول الكبرى لمصلحة الدولة العثمانية، وضد روسيا التي كانت منتصرة في

هذه الحرب، حال دون سقوط الدولة العثمانية، وأخرّ، بالتالي، حل القضية السورية[١٠٠].

٢ - الدور الثاني: خلال ولاية مدحت باشا على سوريا (عام ١٨٧٨ - ١٨٨٠)، أشيع أنه كان يطمح إلى إقامة إمارة عربية يستقلّ بها، على غرار محمد علي في مصر، وقد لقي العروبيّون، في عهده، تشجيعاً على «الانفصال عن السلطنة العثمانية». لذا، فهو قد «قرّب إليه»، من زعماء جبل عامل، خليل بك الأسعد، ونجيب بك الأسعد، وغيرهما من الأعيان، فأولاهم الوظائف والرتب، وعمل هؤلاء على بث فكرة الانفصال بين العامليين، وإعداد معدات الانقلاب»[١٠١]، إلا أن أمر مدحت باشا انكشف، كما قدمنا، فأقيل من ولايته، ثم حوكم وأعدم.

٣ - الدور الثالث: خلال يقظة الحركة القومية العربية في سوريا (عام ١٩١٤)، شارك الكثير من زعماء جبل عامل وأعيانه ومثقفيه، في هذه الحركة، ومن هؤلاء: الشيخ أحمد رضا والشيخ سليمان ضاهر والشهيد عبد الكريم الخليل (صاحب المنتدى الأدبي) والمؤرّخ محمد جابر آل صفا، وغيرهم (وكان الشيخ أحمد رضا والشيخ سليمان ضاهر والمؤرّخ محمد جابر آل صفا قد أنشأوا فرع «جمعية الثورة العربية»، في النبطية، عام ١٩١٤)[١٠٢].

إلا أن دور جبل عامل في النضال العربي للتحرّر من الحكم العثماني، في هذه الفترة، لم يتوقف عند هذه الأدوار الثلاثة فقط، بل إنه استمر ناشطاً وقوياً حتى خروج العثمانيين من سوريا عام ١٩١٨[١٠٣].

ومنذ أن ألغيت ولاية صيدا عام ١٨٦٤، وأنشئت ولاية سوريا، ومن ضمنها متصرفية بيروت، وزّعت أقاليم جبل عامل على نواحي هذه المتصرفية، وظلّت كذلك في ولاية بيروت التي أنشئت عام ١٨٨٨.

ولم نجد مصدراً موثوقاً لعدد سكان جبل عامل في عهد المتصرفية، وبعد ذلك الذي وجدناه عند الجنرال «دي بوفور دوتبول» (شباط/فبراير عام ١٨٦١)، في آخر عهد القائمقاميتين.

ولكن «غينيه» لحظ إحصاءً يبدو أنه جرى قبل عام ١٨٩٥ (العام الذي انتهى فيه من وضع كتابه) لكل قضاء من أقضية «ولاية بيروت» التي شملت أقاليم من جبل عامل، وهي أقضية: صيدا وصور ومرجعيون. وفيما يلي ما أورده «غينيه»:

١ - شمل قضاء صيدا ٣ نواحي إدارية هي: الشقيف وجباع والشومر، (والنواحي الثلاث من جبل عامل)، وفيه ١٣٧ مدينة وقرية ومزرعة. وبلغ عدد سكانه ٢٤٦١٩ نسمة، وهو يتضمن عدد سكان مدينة صيدا البالغ ١١٣٣٠ نسمة[١٠٤].

٢ - وشمل قضاء صور ٣ نواحي إدارية كذلك، هي: تبنين وقانا ومعركة (وهي أيضاً جميعها من جبل عامل)، وبلغ عدد سكانه ١٦٤٤٣ نسمة، وهو يتضمن عدد سكان مدينة صور البالغ ٦ آلاف نسمة[١٠٥].

٣ - وشمل قضاء مرجعيون ٣ نواحي إدارية أيضاً هي: مرجعيون وهونين والحولة، (وهونين والحولة هما، أصلاً، من جبل عامل، إلا أن اتفاقية تخطيط الحدود بين الدولتين المنتدبتين على فلسطين ولبنان، انكلترا وفرنسا، انتزعتها من لبنان في مطلع عهد الانتداب). وبلغ عدد سكان هذا القضاء ١٠٥٩٩ نسمة، وهو يتضمن عدد سكان بلدة مرجعيون البالغ ٣ آلاف نسمة[١٠٦].

من خلال ما تقدم، يمكننا أن نستنتج، بشكل تقريبي، عدد سكان جبل عامل في أواخر القرن التاسع عشر، كما يلي:

١ - نواحي الشقيف وجباع وشومر: ٢٤٦١٩ - ١١٣٣٠ (سكان مدينة صيدا) = ١٣٢٨٩ نسمة.

٢ - نواحي تبنين وقانا ومعركة: ١٦٤٤٣ نسمة.

٣ - نواحي مرجعيون وهونين والحولة: ١٠٥٩٩ نسمة.

فيكون المجموع = ١٣٢٨٩ + ١٦٤٤٣ + ١٠٥٩٩ = ٤٠٣٣١ نسمة.

إلا أن هذا الرقم ٤٠٣٣١ لا يمكن اعتباره موثوقاً، إذ إنه يظل أقل بكثير من عدد سكان جبل عامل كما ورد في إحصاء الجنرال «دوتبول» (في شباط عام ١٨٦١)، (وهو ٥٠٠٢٥ نسمة)، (راجع الباب الثالث من الجزء الثالث) رغم أنّ الرقم الذي حصلنا عليه من عمليتنا الحسابية الحالية (٤٠٣٣١ نسمة) يتضمن ناحية «الحولة» التي لم يتضمنها حسابنا لعدد سكان هذا الجبل عام ١٨٦٠ (وكان عدد سكان الحولة عام ١٨٦٠ هو: ٥٧٩٠ نسمة، وذلك وفقاً لإحصاء الجنرال دوتبول).

إلا اننا، إذا ألحقنا «صيدا» بجبل عامل، وفقاً للترتيبات الإدارية في تلك الفترة، يصبح عدد سكان هذا الجبل: ٤٠٣٣١ + ١١٣٣٠ = ٥١٦٦١ نسمة.

IV - إمارة وادي التيم:

سبق أن ذكرنا أنه، عند إنشاء ولاية سوريا عام ١٨٦٤، أُلحقت إمارة وادي التيم بسنجق الشام (دمشق) في هذه الولاية، وقسّمت إلى قضاءين هما: قضاء حاصبيا، وقضاء راشيا، وقد تسلّم الحكم، في كل قضاء متسلم، أو قائمقام.

١ - **قضاء حاصبيا**: تقع حاصبيا عند السفح الغربي لجبل الشيخ، في موازاة راشيا جنوباً. أما قضاؤها فكان يحدّه: قضاء راشيا من الشمال والشرق،

وسنجق حوران من الجنوب، وولاية بيروت من الغرب. وكان في هذا القضاء ١٩ قرية، ولم يكن فيه نواحي. وكان يحكمه موظف يدعى «متسلم» أو «قائمقام». وفيما يلي إحصاءات عن هذا القضاء كما وردت عند «غينيه» دون تعديلها، ولكن دون الوثوق بها تماماً.

ووفقاً لإحصاءات «غينيه»: كان عدد سكان قضاء حاصبيا، في أواخر القرن التاسع عشر (نحو عام ١٨٩٥)، ١٤٠٨٨ نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي: مسلمون سنة ٣٥٠٠ نسمة، وموارنة ٢٠٢٠ نسمة، وروم كاثوليك ١٦٢٨نسمة، وروم أرثوذكس ٣٢٠٠ نسمة، وبروتستانت ١٢٥ نسمة، ويهود ٢١٥ نسمة، ودروز ٣٤٠٠ نسمة.

أما بلدة «حاصبيا» فهي مركز القضاء، ومكان إقامة القائمقام، وتوجد فيها المحاكم (المدنية والشرعية) ومختلف فروع المؤسّسات العامة التابعة للدولة، ومركز البريد والتلغراف. وكان عدد سكانها (في أواخر القرن التاسع عشر) ٤٠٨٨ نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي: مسلمون سنّة: ألف نسمة، وموارنة ٢٢٠ نسمة، وروم كاثوليك ١٢٨ نسمة، وروم ارثوذكس ١٢٠٠ نسمة، وبرتستانت ١٢٥ نسمة، ويهود ١٥ نسمة ودروز ١٤٠٠ نسمة.

وكان في البلدة جامع، و٣ كنائس للطائفة الأرثوذكسية، وكنيسة للموارنة وأخرى للكاثوليك، وكنيسة للبروتستانت، وخلوة للدروز، وكنيس لليهود، كما كان فيها السراي الخاصة بالحكام السابقين، وهم الأمراء الشهابيّون.

وكان في حاصبيا (البلدة والقضاء): ١٠٦ مدارس (منها ٧مدارس عليا و٥ ثانوية و٩٤ مدرسة ابتدائية) وفيها ٢٧٣٠ تلميذاً (٢٢٠٠ صبي و٥٣٠ بنتاً)[١٠٧]. ويرتبط قضاء حاصبيا، إدارياً، بسنجق دمشق مباشرة.

٢ - **قضاء راشيا:** تقع راشيا عند السفح الغربي لجبل الشيخ، في موازاة حاصبيا شمالاً، أما قضاؤها فكان يحده قضاء البقاع من الشمال، وقضاء وادي العجم من الشرق، وقضاء حاصبيا من الجنوب، ومتصرفية جبل لبنان من الغرب. وكان يحكمه متسلم أو قائمقام.

ووفقاً لإحصاءات «غينيه»: كان يوجد في قضاء راشيا، في أواخر القرن التاسع عشر (نحو عام ١٨٩٥)، ١٦ قرية فقط، ولم يكن يوجد فيه نواحي. أما عدد سكانه فقد بلغ ١٤١٠٠ نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي: مسلمون ستّة ألف نسمة، وكاثوليك (موارنة وروم) ١٦٠٠ نسمة، وروم ارثوذكس: ٥٥٠٠ نسمة، ودروز ٦ آلاف نسمة.

أما بلدة «راشيا» فهي مركز القضاء ومكان إقامة القائمقام، وتوجد فيها المحاكم ومختلف فروع المؤسّسات العامة التابعة للدولة، ومركز البريد والتلغراف، وكان عدد سكانها (نحو عام ١٨٩٥) ٥١٠٠ نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي: دروز ٢٠٠٠ نسمة، وروم ارثوذكس ٢٥٠٠ نسمة، وكاثوليك ٦٠٠ نسمة.

وكان في راشيا (البلدة والقضاء) ١١٥ مدرسة (٦ مدارس عليا و٣ ثانوية و١٠٦ مدارس ابتدائية)، وفيها٢٣٨٥ تلميذاً (١٧٥٥ صبياً و٦٣٠ بنتاً)[١٠٨]. وقد ظل هذا القضاءان تابعين لسنجق دمشق في ولاية سوريا، حتى بداية عهد الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، وإنشاء دولة لبنان الكبير، عام ١٩٢٠.

ويتحدث «سينكيويز Scienkiewicz» القنصل العام الفرنسي ببيروت، بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر عام ١٨٨٠، عن «حاصبيا وراشيا»، وذلك في تقييم خاص بسوريا، فيقول: «إن لهاتين المقاطعتين دوراً سياسياً مهماً، إذ يقطنهما شعب من طوائف متنوعة ومختلطة، إلا أن للدروز الغلبة دائماً إذا ما جرت

اضطرابات ما، خصوصاً أنّ هاتين المنطقتين الجبليتين معدّتان، بشكل يثير الإعجاب، لكي تستخدما للإتصالات المستمرة بين دروز حوران ودروز الجبل»)(١٠٩).

٧ - بعلبك والبقاع:

إنتهى حكم الإقطاع في بلاد بعلبك والبقاع بإنتهاء حكم الأمراء الحرفوشيين في هذه البلاد وإنشاء ولاية سوريا (عام ١٨٦٤)، حيث شكّلت هذه البلاد قضاءين منفصلين من أقضية «سنجق الشام» (أو سنجق دمشق) في هذه الولاية، وهما: قضاء بعلبك، وقضاء البقاع.

١ - **قضاء بعلبك**: كانت الدولة العثمانية قد جعلت من إمارة بعلبك لواءً دعته «لواء بعلبك وشرق البقاع» (عام ١٨٥٠). وظلّ هذا التنظيم قائماً حتى عام ١٨٧١ حيث سلخ عن بعلبك ما يسمى «بشرق البقاع» وظلت بعلبك قضاءً، وكذلك البقاع. وقد زار الأمبراطور الألماني غليوم الثاني مدينة بعلبك عام ١٨٩٨، وكان من نتيجة هذه الزيارة أنّ أذن السلطان عبد الحميد لبعثة من الخبراء الألمان في الآثار بأن تزور هياكل بعلبك، وقد أتت هذه البعثة عام ١٨٩٩ وعملت في التنقيب داخل القلعة طوال أربع سنوات (١٩٠٠ - ١٩٠٤)(١١٠).

وقد تحدّث المؤرّخ الفرنسي المعاصر لتلك الأحداث «ڤيتال غينيه V.guinet» عن قضاء بعلبك (قبيل عام ١٨٩٥) فذكر أنّ حدود هذا القضاء كانت شمالاً: ولاية بيروت (أنشئت عام ١٨٨٨) وسنجق حماة (أحد سناجق ولاية سوريا)، وشرقاً: قضاءا النبك ووادي العجم (من سنجق الشام)، وجنوباً: قضاء بقاع العزيز (من سنجق الشام كذلك)، وغرباً: متصرفية جبل لبنان، وكان يضم ٧٦ قرية وضاحية ومزرعة(١١١). وكان يدير هذا القضاء قائمقام،

يساعده مجلس إداري «مشابه لمجالس الولاية والسناجق وباقي الأقضية»، ويبلغ عدد سكانه (عام ١٨٩٥)، بمن فيهم سكان مدينة بعلبك، ٣٠ ألف نسمة، موزعين، طائفياً، كما يلي: مسلمون (سنّة) ٩٨٠٥ نسمات، ومسلمون (شيعة) ٦٦٣٠ نسمة، وموارنة ٢٢٦٥ نسمة، وروم كاثوليك ٦٢٠٠ نسمة، وروم ارثوذكس ٤٥٠٠ نسمة، وبروتستانت ٦٠٠ نسمة.

أما مدينة «بعلبك» فكانت مركز القضاء، ومقر القائمقام، حيث توجد السلطات الرسمية ومختلف المؤسّسات العامة التابعة للقضاء، والمحكمة الشرعية والمحكمة المدنية، ومصلحة البرق والبريد. وكان عدد سكانها ٥ آلاف نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي: مسلمون (سنّة) ٢ ألفا نسمة، ومسلمون (شيعة) ٢ ألفا نسمة، وموارنة ٦٠٠ نسمة، وروم كاثوليك ٤٠٠ نسمة. وكان في المدينة والقضاء ١٣٨ مدرسة منها: ١٥ مدرسة للتعليم العالي، و٣ مدارس للتعليم الثانوي و١٢٠ مدرسة للتعليم الابتدائي والتكميلي، وكان يوجد في هذه المدارس ٢١١٤٨ تلميذاً منهم(١٩٦٠ صبياً و١٨٨ بنتاً)(١١٢). وقد لعبت مدينة بعلبك وقضاؤها دوراً وطنياً وقومياً مهماً في العقدين الأول والثاني من القرن المنصرم، وذلك بفضل عدد كبير من رجالاتها ومفكريها الوطنيين والقوميين، نذكر منهم: ندره المطران (شقيق نخله المطران الذي سجن ثم اغتيل عام ١٩١٥) وأسعد بك حيدر، وعبد الغني الرفاعي، والمطران أغابيوس معلوف، أسقف طائفة الروم الكاثوليك في بعلبك، وقد نفي إلى اورفة عام ١٩١٥، والدكتور حسين حيدر (شقيق أسعد بك حيدر) وصالح بك حيدر، (ابن أسعد بك حيدر) وقد أعدم عام ١٩١٥، كما نفي عدد كبير من آل المطران ومن مسيحيي بعلبك ورأس العين والفاكهة إلى مدينة «كنغري» في ولاية قسطموني بتركيا. ويذكر «ألوف» أن نخله المطران وأسعدبك حيدر أنشأ حركة كانت تسعى

إلى «ضم بلاد بعلبك والبقاع إلى جبل لبنان»، وأنهما استطاعا الحصول على تواقيع العديد من الأهالي على عرائض بهذا الشأن، كما أنهما اتصلا بقناصل فرنسا (في بيروت ودمشق) للغرض ذاته، وكان نخله المطران «يتظاهر بذلك غير هيّاب»(١١٣). وفي العام نفسه، أحيل إلى المحاكمة، في الديوان العرفي، كل من يوسف بك مخيبر الحاج حسن (نسيب أسعد بك حيدر) وأسعد بك حيدر وشقيقه الدكتور حسين، وحكم على ثلاثتهم بالنفي إلى مدنٍ مختلفة في الأناضول، وتوفي الدكتور حسين في منفاه عام ١٩١٧. وقد دفعت هذه الأحداث بالسلطة العثمانية إلى تشكيل «ديوان عرفي» في بعلبك، حيث ألقت القبض على عدد كبير من أبناء رأس بعلبك والقاع والفاكهة وعرسال، وأحالتهم إلى المحاكمة أمام هذا الديوان.

وكانت أهم أسباب التنكيل بهؤلاء الرجال أسباباً وطنية وقومية، مثل: المطالبة بالحقوق السياسية للعرب، وتنظيم الجمعيات السياسية لهذا الغرض (ندره بك المطران وصالح بك حيدر) وإقامة علاقات مع جمعيات عربية تسعى لاستقلال البلاد العربية (أسعد بك حيدر وشقيقه الدكتور حسين ونسيبهما يوسف بك مخيبر الحاج حسن)(١١٤).

وقد حمل بعض الشبّان، من آل حيدر، السلاح وقاتلوا العسكر العثماني، في عهد جمال باشا، ثم اعتصموا بالجبال. ويذكر «ألوف» أن وقعتين جرتا بين هؤلاء الشبّان وبين عسكر جمال باشا، الأولى في قرية «اللبوة» بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٦، وقد قتل فيها جنديان من الجنود العثمانيين، والثانية في قرية «بدنايل» في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، وقد قتل فيها عشرة جنود عثمانيين وواحد من الثائرين(١١٥).

٢ - **قضاء البقاع**: وقد تحدث «غينيه» عن هذا القضاء (عام ١٨٩٥) فذكر أن حدوده كانت، شمالاً: متصرفية جبل لبنان وقضاء بعلبك، وشرقاً: قضاء وادي العجم، وجنوباً: قضاء راشيا (من سنجق الشام)، وغرباً: متصرفية جبل لبنان، وكان يضم ناحية واحدة (هي ناحية جب جنين) وفيه ٦٧ قرية وضاحية ومزرعة.

وكان يدير هذا القضاء قائمقام ومدير ناحية يساعدهما مجلسان يؤلَّفان حسب الأصول المتبعة في تأليف مجالس الأقضية والنواحي.

وكان عدد سكان هذا القضاء، بمن فيهم سكان «المعلقة» مركز القضاء، ١٣٣٠٠ نسمة، موزعين، طائفياً، كما يلي: مسلمون (سنّة) ١٥٠ نسمة، مسلمون (شيعة) ١٥٠ نسمة، وموارنة ٣ آلاف نسمة، وروم كاثوليك ٨٥٠٠ نسمة، وروم ارثوذكس ١٥٠٠ نسمة.

أما «المعلقة» فكانت مركز القضاء ومقر القائمقام، وحيث توجد السلطات الرسمية والمؤسّسات العامة التابعة للقضاء، والمحكمتان الشرعية والمدنية. وتتصل المعلقة بزحلة التي كانت تابعة لمتصرفية جبل لبنان. ومع أنه كان في زحلة مدرسة لليسوعيين، فقد بلغ عدد المدارس في المعلقة وقضاء البقاع وفي زحلة ١٩٣ مدرسة منها ٤ ثانوية و١٨٩ ابتدائية وتكميلية وفيها ٣٤٥٠ تلميذاً (منهم ٣٣٤٠ صبياً و١١٠ بنات)(١١٦).

وفي التقييم الخاص بسوريا، الذي وضعه القنصل الفرنسي «سينكيويز» (وقد سبق أن تحدثنا عنه)، يقول القنصل: «إنّ للسهول الغنية في البقاع وبعلبك أهمية كبرى، سواء أكان ذلك من حيث موقعها الجغرافي، بين سلسلتي جبال لبنان، أم من حيث سكانها». ثم يستطرد:

«كانت منطقة بعلبك، في السابق، بيد المتاولة، إلا أنه، شيئاً فشيئاً، أخذ المسيحيون يحتلون مكاناً فيها، وإذا لم تعرقل هذه الحركة، فمن المتوقع أن يزيح الروم الكاثوليك بعض الآلاف من المتاولة الذين لا يزالون في هذه النواحي. كما أنه من المحتمل أن يعمد مدحت باشا (والي دمشق) إلى التوسّط، لدى الآستانة، للعفو عن العائلة (الشيعية) الأكثر شهرة، وهي آل حرفوش، التي كانت تحكم، قبل نفيها، بلاد بعلبك، وذلك لكي يقيم نوعاً من التوازن بين السكان».

أما فيما يختص بسهل البقاع «الذي كان قسم منه مرتبطاً، لعدة سنوات، (بجبل) لبنان»، فهو «يكاد أن يكون اليوم، حصراً، بيد المسيحيين، وخصوصاً الموارنة». ويوجد، في هذا السهل «٤٠ قرية و٣٠ مدرسة بروتستانتية»، كما أن الضرائب المحصلة منه تساوي «مليون فرنك» بينما لا تجاوز نفقاته الإدارية «٧٥ ألف فرنك»(١١٧).

VI – الأقضية الأربعة: من ولاية سوريا إلى دولة لبنان الكبير:

ما أن بدأ التفكير بجعل «جبل لبنان» كياناً مستقلاً منفصلاً عن سوريا الطبيعية أو بلاد الشام (ونشهد أنّ الفضل، في ذلك، يعود إلى فرنسا أولاً، ثم إلى الموارنة ثانياً)، وهو الجبل الذي يعرّف، معجمياً، بأنه «جبل بالشام» (وفقاً لتعريف محيط المحيط للمعلم بطرس البستاني) حتى بدأ التفكير، جدياً، بأن يُلحق، بالكيان العتيد، من البلاد السورية، ما يكفي لتأمين استمراره ونموّه وتطوّره.

لذا يعرف جبل لبنان بأنه (قلب لبنان) وهو، بالفعل، كذلك. إلا أن هذا القلب كان بحاجة إلى الوجه والرأس والأطراف، أي ما يشتمل على حواس النظر والشم والسمع والذوق والتعبير والوعي (فكانت بيروت)، وإلى اليدين (فكانتا صور وصيدا وطرابلس)، وإلى البطن (فكانت إهراءات بعلبك والبقاع) وإلى

الأطراف (فكان ما تبقى من الأقضية الأربعة وهو: وادي التيم، أي حاصبيا وراشيا) وكان بحاجة أخيراً، إلى الدماغ المخطط والمفكر (فكانت بكركي).

ويوم اكتشف النقيب «فان» المكلّف تنظيم القوى المسلّحة في متصرفية «جبل لبنان»، وفي معرض تقرير بعث به إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٦٥ أنّ جبل لبنان «ليس سوى تجويف لن يكون له أي نمو جغرافي أو أي امتداد سياسي، من تلقاء نفسه، ذلك أنه لا يستوفي الشروط التي تجعله قابلاً للحياة»(١١٨)، تبيّن أن هذا «اللبنان» لن يستقيم كياناً سوياً إلا إذا «أُلحقت» به باقي الأعضاء اللازمة لنموّه وتطوّره، والتي «وجدها» الجنرال دي بوفور دوتبول، قائد الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠، وضمّنها تقريره المفصل عن «النواحي والأماكن الواجب جمعها لتشكيل حكومة لبنان» الذي رفعه إلى وزارة الحربية الفرنسية بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١ (١١٩) والذي نقله عنه المؤسّس الأول «الجنرال غورو»، عام ١٩٢٠. وكانت الأقضية الأربعة (حاصبيا وراشيا وبعلبك والبقاع) من بين هذه النواحي والأماكن.

ويبدو أن إلحاق البقاع بجبل لبنان كان فكرة قديمة تراود العديد من المفكرين السياسيين، فرنسيين وموارنة، من الذين كانوا «يؤسّسون» للكيان اللبناني، بوضعه الحالي، فقد كتب الموفد الفرنسي «الكونت دي لالمان Comte de Lallemand» المكلّف «مهمة» في (جبل) لبنان، في رسالة منه إلى «البارون دي بوركينيه Baron de Bourqueney» بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٤٧، يقول إنّ الجبل «لكي يتحمّل تكاليفه الأخرى، بحاجة لأن يستطيع تكريس نفسه، وبحرية، لمختلف أنواع الصناعات التي تسمح له بها أرض هي، أساساً، صلبة وفقيرة جداً، وإن استخدام المؤسّسات أو المنشآت ذات التأثير المباشر لخلق احتكار أو امتياز لمصلحة فردٍ أو مجموعة أفراد هو أمر خارج عن التفكير». ويستطرد «لالمان» قائلاً: «يقودني هذا إلى التحدث إليكم بشأن

«كانت منطقة بعلبك، في السابق، بيد المتاولة، إلا أنه، شيئاً فشيئاً، أخذ المسيحيون يحتلون مكاناً فيها، وإذا لم تعرقل هذه الحركة، فمن المتوقع أن يزيح الروم الكاثوليك بعض الآلاف من المتاولة الذين لا يزالون في هذه النواحي. كما أنه من المحتمل أن يعمد مدحت باشا (والي دمشق) إلى التوسّط، لدى الآستانة، للعفو عن العائلة (الشيعية) الأكثر شهرة، وهي آل حرفوش، التي كانت تحكم، قبل نفيها، بلاد بعلبك، وذلك لكي يقيم نوعاً من التوازن بين السكان».

أما فيما يختص بسهل البقاع «الذي كان قسم منه مرتبطاً، لعدة سنوات، (بجبل) لبنان»، فهو «يكاد أن يكون اليوم، حصراً، بيد المسيحيين، وخصوصاً الموارنة». ويوجد، في هذا السهل «٤٠ قرية و٣٠ مدرسة بروتستانتية»، كما أن الضرائب المحصلة منه تساوي «مليون فرنك» بينما لا تجاوز نفقاته الإدارية «٧٥ ألف فرنك»[١١٧].

VI - الأقضية الأربعة: من ولاية سوريا إلى دولة لبنان الكبير:

ما أن بدأ التفكير بجعل «جبل لبنان» كياناً مستقلاً منفصلاً عن سوريا الطبيعية أو بلاد الشام (ونشهد أنّ الفضل، في ذلك، يعود إلى فرنسا أولاً، ثم إلى الموارنة ثانياً)، وهو الجبل الذي يعرّف، معجمياً، بأنه «جبل بالشام» (وفقاً لتعريف محيط المحيط للمعلم بطرس البستاني) حتى بدأ التفكير، جدياً، بأن يُلحق، بالكيان العتيد، من البلاد السورية، ما يكفي لتأمين استمراره ونموّه وتطوّره.

لذا يعرف جبل لبنان بأنه (قلب لبنان) وهو، بالفعل، كذلك. إلا أن هذا القلب كان بحاجة إلى الوجه والرأس والأطراف، أي ما يشتمل على حواس النظر والشم والسمع والذوق والتعبير والوعي (فكانت بيروت)، وإلى اليدين (فكانتا صور وصيدا وطرابلس)، وإلى البطن (فكانت إهراءات بعلبك والبقاع) وإلى

الأطراف (فكان ما تبقى من الأقضية الأربعة وهو: وادي التيم، أي حاصبيا وراشيا) وكان بحاجة أخيراً، إلى الدماغ المخطط والمفكر (فكانت بكركي).

ويوم اكتشف النقيب «فان» المكلّف تنظيم القوى المسلّحة في متصرفية «جبل لبنان»، وفي معرض تقرير بعث به إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٦٥ أنّ جبل لبنان «ليس سوى تجويف لن يكون له أي نمو جغرافي أو أي امتداد سياسي، من تلقاء نفسه، ذلك أنه لا يستوفي الشروط التي تجعله قابلاً للحياة»[١١٨]، تبيّن أن هذا «اللبنان» لن يستقيم كياناً سوياً إلا إذا «أُلحقت» به باقي الأعضاء اللازمة لنموّه وتطوّره، والتي «وجدها» الجنرال دي بوفور دوتبول، قائد الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠، وضمّنها تقريره المفصل عن «النواحي والأماكن الواجب جمعها لتشكيل حكومة لبنان» الذي رفعه إلى وزارة الحربية الفرنسية بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١(١١٩) والذي نقله عنه المؤسّس الأول «الجنرال غورو»، عام ١٩٢٠. وكانت الأقضية الأربعة (حاصبيا وراشيا وبعلبك والبقاع) من بين هذه النواحي والأماكن.

ويبدو أن إلحاق البقاع بجبل لبنان كان فكرة قديمة تراود العديد من المفكرين السياسيين، فرنسيين وموارنة، من الذين كانوا «يؤسّسون» للكيان اللبناني، بوضعه الحالي، فقد كتب الموفد الفرنسي «الكونت دي لالمان Comte de Lallemand» المكلّف «مهمة» في (جبل) لبنان، في رسالة منه إلى «البارون دي بوركينيه Baron de Bourqueney» بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٤٧، يقول إنّ الجبل «لكي يتحمّل تكاليفه الأخرى، بحاجة لأن يستطيع تكريس نفسه، وبحرية، لمختلف أنواع الصناعات التي تسمح له بها أرض هي، أساساً، صلبة وفقيرة جداً، وإن استخدام المؤسّسات أو المنشآت ذات التأثير المباشر لخلق احتكار أو امتياز لمصلحة فردٍ أو مجموعة أفراد هو أمر خارج عن التفكير». ويستطرد «لالمان» قائلاً: «يقودني هذا إلى التحدث إليكم بشأن

سهل البقاع، هذا السهل العظيم الذي يمتد ما بين السلسلتين: الغربية والشرقية، لجبال لبنان، والذي انتزعته السلطة العثمانية من سكان الجبل الذين كانوا يحتلونه منذ سنوات طويلة، وفي عهد الأمير بشير (الثاني) خصوصاً، وليس في نيتي أن أطلب استعادته، لأن السلطة (العثمانية) لم تفعل سوى استعمال حقها، ولأن الاستعادة، إذا تمت، ستكون لمصلحة المشايخ أكثر منها لمصلحة الفلاحين.

«فالبقاع الذي هو، حالياً، ملحق ببشالق دمشق، خاضع لنظام فاسد للأجارة، يؤدّي به إلى نتائج سيئة... فكل قرية من قراه هي تحت السلطة المباشرة لحاكم صغير (بك)، وهؤلاء، في معظمهم، تركمان أو أكراد، ومعظمهم لا يقيم، عادة، في القرى التي يستثمرها، وإنما لتحصيل الضريبة وريع المنتجات... ونحن نشعر كم أنه من المفيد التخلّص من هذا الطغيان».

وعلى هذا، فإنّ «لالمان» يعتبر أن «البقاع» كان، في الأصل، «ملحقاً بجبل لبنان» وإنه، «منذ عهد الأمير بشير، لم يكن حظ فلاحي هذا السهل أشدّ قسوة، ولا أكثر اهتزازاً، ورغم ذلك، فقد كان هناك أمان للجميع، وخصوصاً للمسيحيين»[١٢٠].

ويبدو أنّ الفكرة التي أثارها «لالمان» في رسالته المشار إليها آنفاً (عام ١٨٤٧)، لم تكن «فكرة عابرة»، بل إنها ظلت تختمر في رؤوس ممثلي فرنسا ببيروت، طوال سنوات، ففي رسالة بعث بها «أوتري» القنصل العام الفرنسي ببيروت، إلى «دروين دي لهيس» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر عام ١٨٦٣ (وهي تكاد تتزامن مع تقرير النقيب «فان» المشار إليه آنفاً)، يزعم الديبلوماسي الفرنسي «أنّ شهود عيانٍ أكدوا له أن «المسلمين والمسيحيين، في سهل البقاع التابع لدمشق، يهلّلون للحكومة المسيحيّة، وأنهم،

تحت أنظار الموظفين الأتراك أنفسهم، يعربون عن تمنياتهم بأن يروا سهلهم العظيم ملحقاً بجبل لبنان»[١٢١]. وكانت هذه أول إشارة واضحة من ممثل رسمي لفرنسا تلفت الانتباه إلى وجوب إلحاق البقاع بالجبل.

ولم يكن داود باشا، أول متصرف لجبل لبنان، بعيداً عن هذه الأفكار، فقد ذكر «دي بونيير De Bonnières» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الاستانة، في رسالة منه إلى «دروين دي لهيس» بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس عام ١٨٦٥، أنّ داود باشا يريد «لكنه، حتى الآن، لم يتجرّأ أن يعبّر عن رغبته، بأن يكون وادي البقاع، الذي يقطنه لبنانيون أساساً، خاضعاً لسلطة الجبل القضائية، ويبدو أن ذلك صعب الحصول، إن لم أقل أكثر، إلا إذا تمكّن الحاكم العام (لجبل) لبنان من أن «يدبج» شكاوى جدية ضدّ المعاملة السيئة التي يلقاها «لبنانيّو» البقاع من السلطات العثمانية في دمشق، لسبب واحد هو أنهم ينتمون إلى إدارة مميّزة تسعى تلك السلطات لتدميرها»[١٢٢].

وهكذا، لا يتورّع القنصل الفرنسي عن أن يشير على الحاكم العام لجبل لبنان باستخدام وسيلة مزوّرة للوصول إلى الهدف الذي تبتغيه فرنسا نفسها.

وفي أي حال، فإن داود باشا، الذي يبدو أنه كان يتأثر، إلى حد كبير، بآراء القنصل الفرنسي، استطاع أن يتوصل، مع حكومة السلطان، إلى اتفاق هو لمصلحة إدارة الجبل، وهذا الاتفاق هو: «وضع القسم المأهول بلبنانيين، من سهل البقاع، والذين لا يفتأون يشكون من سلطات دمشق التي يتبعون لها» تحت سلطة الحاكم العام لجبل لبنان. ويذكر «دي بونيير» في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر عام ١٨٦٥، ووفقاً لما رواه له داود باشا، أنّ وزراء الباب العالي أظهروا، في البداية «بعض الصعوبات»، إلا أنهم وافقوا، أخيراً، على أن يشكل «القسم من البقاع الواقع عند سفح (جبل) لبنان،

بدءاً من زحلة، بما فيه المعلقة، وبمحاذاة ضفتي الليطاني... حتى جزين... مديرية تخضع للقوانين الإدارية كباقي أجزاء الامبراطورية» إلا أنها «تخرج من حكومة دمشق، وتوضع تحت إدارة حاكم (جبل) لبنان»[١٢٣]. وكان هذا أحد الشروط التي وضعها داود باشا للعودة عن استقالته.

لا شك في أنّ هذه الأفكار ظلت تتفاعل لدى الكثير من العاملين بالشأن العام، في فرنسا وجبل لبنان، وهي أفكار تهدف، بالتالي، إلى فصل جبل لبنان عن وطنه الأم، سوريا الطبيعية، وجعله كياناً مميّزاً، هذا في الوقت نفسه الذي كانت الأوساط السورية (ونريدأن نقول اللبنانية كذلك)،مسيحية وإسلامية،، حبلى بالمشاريع الوحدوية التي تدعو إلى قيام دولة سورية موحدة تضم بلاد الشام كلها، من جبال طوروس إلى خليج العقبه، بما فيها «جبل لبنان»، ولا يجب أن ننسى أن العديد من المفكرين المسيحيين قد تبنوا هذه المشاريع وسعوا لتحقيقها وناضلوا في سبيل ذلك أمثال: جورج انطونيوس، وبهيج العازوري، ويوسف كرم، وأمين الريحاني، واسكندر عمون، وغيرهم. وقد سبق أن أحصينا الكثير منهم في سياق أبحاثنا هذه.

لذا، وفي زحمة هذه المشاريع، كان العديد من الفرنسيين، المهتمين بشؤون الجبل، يدلون بآرائهم علانية وجهاراً، وهي اراء تدعو إلى إقامة كيان «لجبل لبنان» مستقل، في قلب بلاد الشام، على أن تُلحق به مناطق أخرى تؤمن له وسائل العيش والنمو والتطوّر، ومن هؤلاء «جورج ڤاييسيه Georges Vayssié» مدير مصالح «هاڤاس Havas»، وصاحب جريدة «القاهرة» الفرنسية (Journal du Caire) الذي كتب إلى«غوتييه Gauthier» مساعد الوزير الفرنسي المفوّض في القاهرة، رسالة بتاريخ ١٧ حزيران عام ١٩١٣ يعرض فيها عليه مشروعه لإنشاء «لبنان الأكبر Le plus grand Liban» الذي يرى فيه حلاً للمشاكل القائمة في

هذه المنطقة (وقد نشر مشروعه هذا في جريدة «القاهرة»وذكر أنه ينوي جمعه، مع بعض الوثائق الأخرى، في كتيب خاص)، ومما جاء في هذا المشروع:

«إن (جبل) لبنان يموت من جراء بروتوكول١٨٦٠، لذا، يجب رمي هذا البروتوكول بعيداً، وإشادة بناء جديد حيث تستطيع الأجيال الجديدة أن تدخل بحرية وتخرج وتتنفس. ويجب أن يكون هذا البناء لبنان موسعاً، وعقلانياً، بحيث يعود إليه القسم الأكبر مما انتزع منه ازدراءً بكل عدالة»، ثم يضع حدوداً للبنان الجديد، كما يلي:

«- جنوباً: من القاسميه (مصب نهر الليطاني في البحر المتوسط)، فمجرى الليطاني نفسه، حتى نقطة إلتقاء هذا المجرى بسكة حديد بيروت - دمشق.

«- شرقاً: من رياق، مع خط سكة حديد رياق - حلب حتى حمص، بحيث يقطع البقاع إلى نصفين.

«- شمالاً: خط حمص - طرابلس.

«- غرباً: البحر المتوسط»[١٢٤].

وقد جاء هذا المشروع متواضعاً جداً، لأن حصة «جبل لبنان» كانت، في النهاية، أكبر من ذلك بكثير.

وقبل أن يحتفل «الجنرال غورو» بإعلان استقلال «دولة لبنان الكبير» من قصر الصنوبر، ببيروت، في الأول من أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠، وفي شهر آب/أغسطس من العام نفسه، تلقى «المونسنيور عبدالله خوري» أمين سر البطريرك «الياس الحويك» رئيس الوفد اللبناني لمؤتمر باريس، من «ميلليران Millerand» رئيس الوزراء الفرنسي، رسالة جاء فيها: «لقد استجبت لطموح بلادكم بشأن البقاع... فلقد أعلن الجنرال غورو، في زحلة، وفقاً للمقاصد التي لم تتغير، ولتعليمات حكومة الجمهورية، ضم البلاد التي تمتد حتى السلسلة الشرقية وجبل حرمون، إلى لبنان، بيد أن ما تريده فرنسا، بتثبيت الحدود

الطبيعية لبلدكم، هو خلق لبنان الكبير. فلبنان يجب أن يضم، في الشمال، جبل عكار، وأن يمتد، من ناحية الجنوب،حتى أقصى حدود فلسطين، كما أن مدن طرابلس وبيروت يجب أن تضم إليه بشكل وثيق»(١٢٥).

لن نناقش المغالطات التاريخية التي اعتمدت لتبرير فصل البقاع عن الداخل السوري وإلحاقه بجبل لبنان، لعلمنا أن ما تمّ هو تطبيق لاتفاقية «سايكس-بيكو» كما هو معلوم، ولأننا لا نزال نرفض قبول مؤامرة تفتيت بلاد الشام، وفقاً لهذه الاتفاقية، وتقسيمها إلى دويلات صغيرة وضعيفة وعاجزة، كما هي عليه اليوم، تمهيداً لقيام الكيان الصهيوني في فلسطين. ولكن لا بد من القول إنّ مشاريع كثيرة لسوريا الطبيعية (أو بلاد الشام) طرحت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفي العقدين الأولين من القرن المنصرم، وكانت هذه المشاريع تراوح بين فكرة إنشاء كيان لبناني مستقل ومنفصل عن سوريا الطبيعية (مشروع الجنرال ديبوفور دوتبول)، وبين فكرة إنشاء دولة عربية تشمل سوريا الطبيعية كلها، بما فيها جبل لبنان، وعلى رأسها الأمير عبد القادر الجزائري (مشروع الزعيم الزغرتاوي يوسف بك كرم)، وبين مملكة عربية تشمل سوريا الطبيعية كلها، على أن يكون لجبل لبنان فيهاحكم ذاتي (مشروع المملكة العربية السورية بزعامة الملك فيصل) أو أن يكون فيها، لجبل لبنان وللمناطق ذات الغالبية اليهودية في فلسطين، حكم ذاتي (مشروع نوري السعيد الذي قدمه لوزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٤٣ بعنوان: الكتاب الأزرق)، إلا أن هذه المشاريع، كلها، سقطت أمام مؤامرة «ساكيس -بيكو» التي حيّكت في ظلام، عام ١٩١٦، والتي أتاح تنفيذها، بالتالي، للدولتين الاستعماريتين: فرنسا وانكلترا، أن تفرضا، بالغضب والإكراه والقوة، إقامة الدولة العبرية في قلب وطننا العربي، في فلسطين.

حواشي الفصل

(١) رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢١٣.

(٢) Ismail, Doc. diplomatiques et consulaires, T12, p.148.

(٣) Ibid.

(٤) رستم، المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٥) إسماعيل، عادل، لبنان في تاريخه وتراثه، جـ ٢:٩٦٤.

(٦) رسالة القنصل العام الفرنسي ببيروت «ديزيسار» إلى وزير الخارجية الفرنسية «دروين دي لهيس» بتاريخ ١٠ أيار/مايو عام ١٨٥. (Ismail, Doc, T12, p.148).

(٧) - Ibid, p.161.

(٨) رسالة «دي بورنيير De Bournières» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة، إلى«ديزيسار» القنصل العام الفرنسي ببيروت، بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٦٥. (Ibid,p.198)

(٩) Chevllier, Dominique, La Société du Mont-Liban, p.292 وذلك استناداً إلى العديد من الوثائق (أنظر Ibid, Note 4).

(١٠) Ibid, note 3، وذلك استناداً إلى ما ورد في كتاب «La Syrie» لجورج سمنه. وهو الجدول الذي وجدناه في «مصلحة جيش البر الفرنسي بفنسين (Sce Historique de l'Armée de Terre-vincennes) ونشرناه في كتابنا: Corps expéditionnaire de Syrie, Rapports et correspondance (1860 - 1861) p.250. وقدأُرخ هذا الجدول في ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١ ووقعه قائد الحملة الجنرال دي بوفور دوتبول. فارجع إليه.

(١١) سميليانسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٧، عن كتاب: W.Thomson,the Land and the Book,London 1860, p.37.

(١٢) سميليانسكايا، م.ن.ص.ن.

(١٣) زين، زين نور الدين، نشوء القومية العربية، ص ٦٠ - ٦١، وانظر: انطونيوس،جورج، يقظة العرب، ص ١٤٩ - ١٥١.

(١٤) زين، م.ن. ص ٦٢ وأنطونيوس، م.ن. ص ١٥١.

(١٥) أنطونيوس، م.ن. ص. ن.، وانظر: زين م.ن. ص. ن.

(١٦) أنطونيوس، م.ن. ص ١٥٢.

(١٧) م.ن. ص ١٥٥.

(١٨) زين، المرجع السابق، ص ٦٢.

(١٩) م.ن. ص. ٦١.

(١٩) م.ن. ص. ن.

(٢٠) الصلح، عادل،سطور في الرسالة، ص ٩٢- ٩٣. وقد كان الزعيم اللبناني الماروني «يوسف بك كرم» من أبرز المتحمسين لهذا المشروع الوحدوي، وهو ما بحثناه في مكانٍ آخر هذ الجزء.

(٢١) م.ن. ص ٩٨.

(٢٢) م.ن. ص ٩٢ - ٩٨.

(٢٣) Guinet,Vital, Syrie, Liban et Palestine, p.3.

(٢٤) Ibid, p.4، ويذكر الحصري أن عدد أقضية لواء بيروت ثلاثة، وأنّ عدد نواحيه ٨ نواحي، وعدد قراه ومزارعه ٣٥٣ قرية ومزرعة (الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ٢٤٥). ولم يحسب الحصري مدينة بيروت قضاء، بينما ذكر «غينيه Guinet» أنه يوجد ٣ نواحي في كل قضاء من أقضية صيدا وصور ومرجعيون.

(٢٥) Guinet, op, cit, pp.4-5.

(٢٦) Ibid, p. 9.

(٢٧) إسماعيل، عادل، لبنان في تاريخه وتراثه، جـ ٢:٩٥٤.

(٢٨) الدبس، المطران يوسف، تاريخ سوريا الدنيوي والديني، جـ ٨:،٦٨٧.

(٢٩) Ismail,Doc, T15, pp.320 - 321،

(٣٠) Guinet, op,cit, pp.13 - 14.

(٣١) Ismail, T16, p.426.

(٣٢) رفيق بك، محمد، وبهجت بك، محمد، ولاية بيروت، جـ ٢:٢٥.

(٣٣) م.ن. جـ ٢:٢٣وقد ورد خطأ في مجموع عدد سكان الأقضية اقتضى تصحيحه.

(٣٤) Gunet, op,cit,pp. 52 - 53.

(٣٥) Chevallier op, cit, p.292 .

(٣٦) سميليانسكايا، المرجع السابق، ص ١٧.

(٣٧) الحكيم، يوسف، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ٣١ - ٣٢.

(٣٨) م.ن. ص ٢٦ - ٢٧.

(٣٩) م.ن. ص ٢٧.

(٤٠) يزبك، يوسف، أوراق لبنانية، جـ ٢٩٧:١، ويعدد يزبك أعضاء هذا المجلس عام ١٩٨٢، فيذكر، بالإضافة إلى نائب الوالي القاضي عبدالله كمال أفندي، كلاً من: الدفتر دار حميد أفندي، والمكتوبجي عبدالله نجيب أفندي، والمفتي الشيخ عبد الباسط الفاخوري، ونقيب الأشراف الشيخ عبد الرحمن النحاس، والأعضاء المنتخبون وهم: سعد الدين باشا القباني، وحسن بيهم، ومصباح الغندور، ونخله التويني، والياس عرب، وميخائيل فرعون، والباشكاتب أحمد فائق (م.ن. ص ٢٩٧ - ٣٩٨).

(٤١) م.ن. ٤٧٣.

(٤٢) الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٤٣) الحكيم، سوريا والعهد العثماني، ص ٥٢ - ٥٣، وقد أنشأ مدحت باشاالمدرسة العسكرية في «جامع تنكز» بدمشق، بعد أن حوّله إلى مدرسة عسكرية، وأقنع وجهاء دمشق بإرسال أبنائهم إلى هذه المدرسة كي يتلقوا فيها العلوم العسكرية والمدنية، وكان في طليعة خريجي هذه المدرسة «رضا باشا الركابي» (م.ن.ص ٥٤)، وكان الطليعيّون من خريجي هذه المدرسة يتابعون دراساتهم العسكرية العليا في الآستانة.

(٤٤) كردعلي، محمد، خطط الشام، جـ ١٧١:٥ - ١٧٢.

(٤٥) Guinet, op,cit p.42.

(٤٦) Debbas, Fouad, Beyrouth, notre mémoire, p.38.

(٤٧) Ibid, p.139.

(٤٨) أنظر نموذجاً لهذه البطاقات في Debbas, Ibid,p.216.

(٤٩) الحكيم، بيروت ولبنان، ص ٣٦.

(٥٠) م.ن. ص ٣٧ - ٣٨.

(٥١) Debbas, op,cit, p.213.

(٥٢) Ibid, p.215.

(٥٣) Ibid.

(٥٤) نص هذا الإنذار موجود في محفوظاتنا (وانظر Debbas,Ibid, p.219) والعمارة البحرية: Escadre والمركب المسلح: Canonnière والنسافة: torpilleur. وكانت المراكب البحرية تسير، يومذاك، على البخار.

(٥٥) Debbas, Ibid, p.219، وقد جرت هذه الأحداث إثر احتلال إيطاليا لليبيا (وكانت من الممتلكات العثمانية) وبعد أن سعت الامبراطورية العثمانية إلى تنظيم مقاومة شعبية محلية لهذا الاحتلال بمساعدة ضباط عثمانيين، فكان الرد الايطالي ببيروت.

(٥٦) Ismail, Doc, T18, p.153.

(٥٧) Ibid, p.369.

ورد ذلك في الاسترحام الذي رفعه «اللبنانيون» (أي أبناء جبل لبنان) المقيمون ببيروت، إلى الصدر الأعظم، في تموز/يوليو عام ١٩١١، بواسطة الشيخ فريد الخازن، وأرسلت نسخة منه إلى «كروبي Cruppi» وزير الخارجية الفرنسية، ويطالبون فيه بالإبقاء على امتيازات الجبل (Ibid,pp. 368 - 373).

(٥٨) Ismail, Doc, T19, pp.345 - 346.

(٥٩) Ibid, pp.342 - 244.

(٦٠) أنظر نص هذه المطالب في Ibid, pp.247 - 248.

(٦١) Ibid,p.307.

(٦٢) Ibid, p.300.

(٦٣) Ibid, pp.364 - 365.

(٦٤) Ibid, pp.384 - 390، ويبدو أن الجمعية العمومية لولاية بيروت كانت أكثر تشدّداً تجاه اعتماد اللغة العربية، إذ طالبت بأن تعتمد هذه اللغة كلغة رسمية في الولاية وفي مجلس الشيوخ والنواب في الآستانة، بينما طلب المجلس العام لولاية سوريا «بخجل» اعتمادها، كلغةٍ رسمية، محل التركية، في الولاية، فحسب (ملاحظة أبداها «أوتافي Ottavi» القنصل العام الفرنسي بدمشق، في رسالة منه إلى «بيشون Pichon» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٩ آذار/مارس عام ١٩١٣، Ibid, p.382).

(٦٥) رسالة «غوجيه» القنصل العام الفرنسي ببيروت، إلى «بومبار Bompard» سفير فرنسا في الآستانة، بتاريخ ٣١ آذار/مارس عام ١٩١٣(Ibid, T20, p.36).

(٦٦) Ibid, pp.17et 36.

(٦٧) Ibid,pp. 15-16.

(٦٨) مذكرة سرية من شكري غانم رئيس الجمعية اللبنانية بباريس، إلى «بيشون» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٧ حزيران/يونيو عام ١٩١٣، (Ibid, p.199).

(٦٩) عازوري، نجيب، يقظة الأمة العربية، ص ٢١٩.

(٧٠) ضمت «جمعية الإصلاح العام في ولاية بيروت» نخبة من أهالي بيروت، مسلمين ومسيحيين، وكان عدد أعضائها، في مطلع عام ١٩١٣، ٨٦ عضواً، نصفهم مسيحيون والباقون مسلمون، ومن هؤلاء: الشيخ أحمد عباس الأزهري، وأحمد مختار بيهم، والدكتور أيوب ثابت، وسليم سلام، وخليل زينية، وجان تويني، وكامل الصلح، وبترو طراد، ومحمد ابراهيم طباره، وابراهيم حكيم، وأحمد حسن طباره، ومحمد الفاخوري، وجان نقاش، ورزق الله ارقش، وسليم البواب، وحسن الناطور ، وجميل الحسامي، وجرجي رزق، وألبير بسول، وحبيب فرعون، وعبد الحميد الغندور، وألبير سرسق، وعبد الباسط فتح الله، ويوسف الهاني، وفؤاد حنش، وجان بسترس. وقد أصدرت هذه الجمعية، باسمها، نشرة تدعى «اليقظة»، كما أسّست نادياً لها باسم «نادي الإصلاح»، وأعلنت أهدافها في برنامج تضمن إصلاحات واسعة كان من أهمها: توسيع صلاحيات الوالي ومجلس الولاية بحيث يكونان مسؤولين عن الشؤون الداخلية للولاية، بما يضمن الاستقلال الذاتي للولاية على أسس اللامركزية، بينما تبقى شؤون الخارجية والدفاع والمواصلات العامة والاقتصاد الوطني من اختصاص الحكومة المركزية، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، واستعمالها في مجلس المبعوثان على قدم المساواة مع اللغة التركية. إلا أن هذه الجمعية لم تستمرّ أكثر من ثلاثة أشهر، إذ إنه، بعد أن لقيت أهدافها تجاوباً لدى العرب في كل أقطارهم، وترحيباً منقطع النظير في مختلف ولايات الشام كما في العراق، اعتبر الحكّام الاتحاديّون، وكانوا ضدّ اللامركزية، أنها تضرّ بمصالحهم ومخططاتهم، فأصدروا قراراً بحلها. وقد حلّت فعلاً، وأقفلت مكاتبها، في الثامن من نيسان/أبريل عام ١٩١٣ (شبارو، عصام، تاريخ بيروت، ص ٢٢٧ - ٢٢٩، وأنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص ١٨٩ - ١٩٠).

(٧١) راجع هذه المقرّرات في: الخوري، يوسف، المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣ - ١٩٨٩)، (ص ١ - ٣).

(٧٢) الحكيم، يوسف، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ٢٤٩.

(٧٣) م.ن. ص ٢٥١.

(٧٤) رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٨٩ و٢١٣.

(٧٥) Guinet, V,Syrie, Liban et Palestine, p.121.

(٧٦) Ibid, pp.121 - 122.

(٧٧) Ibid, p.133.

(٧٨) Ibid.

(٧٩) Ibid,pp.133 - 134.

(٨٠) Ibid, p.134

(٨١) Ibid, pp.142 - 143.

(٨٢) آل صفا، تاريخ جبل عامل، ص ١٦٥.

(٨٣) فريد بك، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية ص ٤٨١ - ٤٨٤.

(٨٤) آل صفا، المصدر السابق، ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٨٥) فريك بك، محمد، المرجع السابق، ص ٤٨٤ - ٤٨٩.

(٨٦) الخازن، فيليب وفريد، مجموعة المحرّرات السياسية، جـ ١:٣٥٦ - ٣٥٧.

(٨٧) آل صفا، المصدر السابق، ص ١٦٧ - ١٦٨. إلا أن «آل صفا» نفسه، يذكر في مقالة له بمجلة «العرفان» أنه، في عهد السلطان عبد المجيد الأول (عام ١٢٦٠ هـ = ١٨٦٤م) «جرى تعميم النظام العسكري ووضعت أصول القرعة، وفيه أوجب على كل مسلم الدخول في الخدمة العسكرية، خمس سنين في النظامية وسبع في الرديف» (مجلة العرفان للشيخ أحمد الزين، مجلد ٢٩ سنة ١٩٣٩ص ٥٨ - ٥٩).

وأما الشيخ علي الزين فيذكر أن العسكر كان يؤخذ بالقرعة، حيث «توضع أوراق صغيرة ضمن كيس صغير، ويمدّ كل رجل بلغ السن العسكرية يده ويسحب ورقة منه، فإذا كانت الورقة بيضاء لم يكتب عليها شيء فمعناه أنه معفي من الخدمة العسكرية» (الزين، علي، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، ص ٢١١).

(٨٨) آل صفا، م.ن. ص ١٦٨.

(٨٩) يذكر القائم بأعمال القنصلية العامة الفرنسية ببيروت «بيريتييه Pérétié» في رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية «وودنغتون Waddington» بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٧٨، أن «مدحت باشا»، الوالي الجديد على سوريا وصل إلى بيروت بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وقد استقبل استقبالاً حماسياً «سواء من السلطات المحلية أم من الشعب نفسه، مما يدل على درجة الثقة التي يتمتع بها هذا الرجل» (Ismail, Doc. T14, p.64).

(٩٠) آل صفا، المصدر السابق، ص ١٧٢.

(٩١) رسالة «بيريتييه» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير عام ١٨٧٩، (Ismail, Doc. T14, p.69).

(٩٢) رسالة «بيريتييه» إلى «وودنغتون» بتاريخ ٣ شباط/فبرير عام ١٨٧٩ (Ibid, p.71). ورسالة القنصل نفسه إلى الوزير بتاريخ ١٩ حزيران/يونيو عام ١٨٧٩ (Ibid, pp. 76-77).

(٩٣) رسالة القنصل العام الفرنسي ببيروت «دي لابورت De laporte» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٨ تشرن الأول/اكتوبر عام ١٨٧٩ (Ibid, pp.121 - 123). ولكن مدحت باشا كان يعزو العراقيل التي توضع لإعاقة تنفيذ برامجه الإصلاحية في سوريا إلى وزراء السلطان وليس إلى السلطان نفسه (Ibid, p.121). ويؤيد القنصل العام الفرنسي ببيروت «دي لا پورت» هذا الرأي في رسالته إلى«فرايسينيه Freycinet» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٥ شباط/فبراير عام ١٨٨٠ (Ibid, pp.146 - 147).

(٩٤) رسالة «سينكيويز Sienkiewicz» القنصل العام الفرنسي ببيروت، إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢ نيسان/أبريل عام ١٨٨٠ (Ibid, pp.158-159).

(٩٥) رسالة القنصل العام الفرنسي ببيروت إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢ أيار/مايو عام ١٨٨٠ (Ibid, p.177).

(٩٦) Ibid, p. 180. وقد مر معنا أنّ ذلك كان رأي القنصل العام البريطاني في بيروت أيضاً.

(٩٧) رسالتان من القنصل العام الفرنسي ببيروت إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ و١٤ آب/أغسطس عام ١٨٨٠ (Ibid, pp.208-214).

(٩٨) آل صفا، المصدر السابق، ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٩٩) م.ن.ص ١٧٩ - ١٨٤.

(١٠٠) م.ن.ص ٢٠٧ - ٢٠٨، ويؤكّد هذه الرواية «عادل الصلح» في كتابه: سطور في الرسالة، ص ٩١ - ١٠١.

(١٠١) آل صفا، م.ن.ص ٢٠٩.

(١٠٢) م.ن.ص ٢١٠ - ٢١٢.

(١٠٣) م.ن.ص ٢١٢ - ٢٣٠.

(١٠٤) Guinet, V. Syrie, Liban et Palestine, pp.70-71.

(١٠) Ibid, pp.82 - 83.

(١٠٦) Ibid, pp. 89 - 90.

(١٠٧) Ibid, pp.420 - 423، ولم يحدد «غينيه» ماذا يعني بالمدرسة العليا (وهي ليست جامعة في كل حال)، ومن المؤكد أنّ هذه المدارس لم تكن تعني ما نعنيه، اليوم، بالمدارس العليا.

(١٠٨) Ibid, pp.425 - 426.

(١٠٩) Ismail, Doc. T14, p.226.

(١١٠) ألوف، ميخائيل، تاريخ بعلبك، ص ١٠٧ - و١١١ - ١١٢.

(١١١) Guinet,V., Syrie, Liban et Palestine, pp.304 - 408.

(١١٢) Ibid, pp.408 - 409، ولا شك في أنه لم يكن يوجد في بعلبك مدارس «للتعليم العالي» بالمعنى الذي نفهمه، اليوم، لهذه لمدارس.

(١١٣) ألوف، المصدر السابق، ص ١١٢.

(١١٤) م.ن.ص ١١٢ - ١١٥.

(١١٥) م.ن.ص ١١٤.

(١١٦) Guinet, op. cit pp.413 - 414.

(١١٧) Ismail, Doc. T14, pp.225 - 226.

(١١٨) Ibid, T 12, p.244.

(١١٩) أنظر: Soueid, Yassine, corps expéditionnaire de Syrie. Rapports et correspondance (1860 - 1861) pp.239 - 254.

(١٢٠) Ismail, Doc. T9, pp.162 - 163.

(١٢٠) Ismail, Ibid.

(١٢١) Ibid, T. 11, p. 340.-

(١٢٢) Ibid, T. 32, p.p. 407 - 408.-

(١٢٣) Ibid, pp.424 - 426.

(١٢٤) Ibid,T20, p.211.

(١٢٥) كوثراني، وجيه، الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠، ص ٣٥١.

المصادر والمراجع

(الجزءان الخامس والسادس)

١ - المصادر والمراجع العربية:

- ابن حوقل، ابو القاسم، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩.
- ابن القلاعي، جبرائيل، زجليات، تحقيق بطرس الجميل، دار لحد خاطر، بيروت،١٩٨٢.
- أبو زيد، سركيس، عروبة يوسف بك كرم، دار أبعاد للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧.
- أبو شقرا، يوسف خطار، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، رواية حسين غضبان أبو شقرا، تحقيق عارف أبو شقرا، بيروت، مطبعة الاتحاد،١٩٥٢.
- أرسلان، شكيب، سيرة ذاتية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.
- إسماعيل، عادل، لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت، ١٩٩٣.
- إسماعيل، عادل، المردائيون (المردة) من هم؟ ومن أين جاؤوا؟ وما هي علاقتهم بالجراجمة والموارنة؟ دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ٢٠٠٠.
- الأسود، ابراهيم، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، ١٩٢٥.
- الأسود، ابراهيم، دليل لبنان، ط ٣، المطبعة العثمانية، بعبدا، ١٩٠٦.
- آل صفا، محمد جابر، تاريخ جبل عامل، دار متن اللغة، بيروت، لات.
- ألوف البعلبكي، ميخائيل، تاريخ بعلبك، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٢٦.
- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، تعريب: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢.
- الأيوبي، الهيثم، الموسوعة العسكرية، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧.
- بتكوفيتش، قسطنطين، لبنان واللبنانيون، تعريب: يوسف عطالله، مراجعة وتقديم: مسعود ضاهر: دار المدى، بيروت، ١٩٨٦.
- البستاني، شكري، دير القمر في آخر القرن التاسع عشر، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، مركز الأبحاث،١٩٦٩.
- البشعلاني، الخوري اسطفان فريحه، لبنان ويوسف بك كرم، مطبعة صادر، بيروت،١٩٢٥.

- بن يحيى، صالح، تاريخ بيروت، تحقيق فرنسيس هورس اليسوعي، وكمال الصليبي، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦.
- تامر، جرجي، الهدية الوطنية في نظامات لبنان والآثار الدستورية، مطبعة متصرفية جبل لبنان، ١٩٠٩.
- ترحيني، محمد أحمد، الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١.
- الحتوني، الخوري منصور الخوري، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، دار كنعان، ١٩٨٣.
- حتي، فيليب، لبنان في التاريخ، مؤسّسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، نيويورك، ١٩٥٩.
- الحصري، ساطع، البلاد لعربية والدولة العثمانية، ط ٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٥.
- حقي، اسماعيل، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، تحقيق: فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٩.
- الحكيم، يوسف،بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٤.
- الحكيم، يوسف، سوريا والدولة العثمانية، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦.
- حمزه، نديم نايف، التنوخيون ودورهم في جبل لبنان، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٤.
- خازن، سمعان، يوسف بك كرم في المنفى، مطبعة الإنشاء، طرابلس، ١٩٥٠.
- الخازن، فيليب وفريد، مجموعة المحرّرات لسياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان (من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠)، مطبعة العبد، جونيه، ١٩١٠.
- خاطر، لحد، عهد المتصرفين في لبنان، ١٨٦١ - ١٩١٨، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٧.
- الخوري، بشاره، حقائق لبنانية، الدار اللبنانية الجامعية للنشر، بيروت، ١٩٨٣.
- الخوري، شاكر، مجمع المسرات، ط ٢، منشورات دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٥.
- الخوري، يوسف، المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩٨٩ (دراسة توثيقية)، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.
- الدبس، المطران يوسف، تاريخ سوريا الدنيوي والديني، لان، ١٨٩٣.
- الدبس، المطران يوسف، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، ط ٢، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٧٨.

- الدويهي، البطريرك اسطفانوس، تاريخ الأزمنة، عن مجلة «المشرق»، السنة الرابعة والأربعون، ١٩٥٠.
- رستم، أسد، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، الأوراق السياسية، كلية العلوم والآداب بالجامعة الأميركية، بيروت ١٩٢٩.
- رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.
- رستم، أسد، المحفوظات الملكية، بيان بوثائق الشام، منشورات المكتبة البولسية، بيروت، ١٩٣٥ - ١٩٣٩.
- رفيق بك، محمد، وبهجت بك، محمد، ولاية بيروت، ط ٣، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٧.
- زين، زين نور الدين، نشوء القومية العربية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٨.
- الزين، سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٩.
- الزين، علي، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٧٩.
- سميليانسكايا، أ، الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تع: عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، ودار الجماهير، دمشق، ١٩٧٢.
- سويد ياسين، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، الجزء الأول (العهد المعني)، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، والجزء الثاني (العهد الشهابي)، المؤسّسة نفسها، بيروت، ١٩٨٥.
- سويد، ياسين، (معرّب)، فرنسا والموارنة ولبنان، (تقارير ومراسلات الحملة الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠ - ١٨٦١) شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢.
- شبارو، عصام، تاريخ بيروت، دار مصباح الفكر، بيروت، ١٩٨٧.
- الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، تحقيق فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠.
- الصلح، عادل، سطور في الرسالة، لان، بيروت، ١٩١٦.
- الصليبي، كمال، بيت بمنازل كثيرة، مؤسّسة نوفل، بيروت، ١٩٩٠.
- الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ط ٢، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٩.
- الصليبي، كمال، منطلق تاريخ لبنان، منشورات كارافان، نيويورك، ١٩٧٩.

- طربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الإنتداب، ١٨٦١ - ١٩٢٠، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية، ١٩٦٨.
- عازوري، نجيب، يقظة الأمة العربية، تعريب: أحمد أبو ملحم، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لات.
- العقيقي، انطوان ضاهر، ثورة وفتنة في لبنان، من ١٨٤١ - إلى ١٨٧٣، نشرها وشرحها وعلّق حواشيها: يوسف ابراهيم يزبك، لات.
- فريد بك المحامي، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: د. إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٣.
- قرالي، بولس، فخر الدين المعني الثاني ودولة توسكانة، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٩٢.
- كردعلي، محمد، خطط الشام، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٢٧.
- كوثراني، وجيه، الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٢.
- الكيالي،عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩ - ١٩٩٤.
- المسعودي، أبو الحسن، التنبيه والإشراف، دار صعب، بيروت، لات.
- مكّي، محمد علي، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٩.
- هشي، سليم، (محقق)، يوميّات لبناني في أيام المتصرفية، منشورات المديرية العامة للآثار (مخطوطة رقم ٣٧ - ٦٢)، بيروت، ١٩٧٣.
- يزبك، يوسف، أوراق لبنانية، دار الرائد اللبناني، بيروت، ١٩٨٣.

٢ - المصادر والمراجع الفرنسية:

- Chevallier, Dominique, La Société du Mont-Liban. Ed, Librairie orientaliste Paul Gauthner, Paris,1971.
- Debbas, Fouad, Beyrouth, Notre mémoire, Ed. Naufal, Beyrouth, 1986.
- De Testa, Le baron, Recueil des traités de la Porte ottomane avec les Puissances étrangères (Affaires de Syrie 1858 - 1868) TVI. Ed.Muzard, Paris, 1884.
- Guinet, Vital, Syrie, Liban et Palestine, Ed. Ernest Leroux, Paris, 1896.
-Ismail, Adel, Documents diplomatiques et consulaires, Ed. des œuvres politiques et historiques, Beyrouth, 1975.
- Ismail, adel, Histoire du Liban, duXVIIe Siècle à nos jours, Beyrouth, 1958.
- Joulain (Paul Noujaim), la question du Liban, Ed. Librairie nouvelle de droit et de jurisprudence, Paris, 1908.
- Khair, Antoine, Le Moutaçarrifat du Mont-Liban, Publication de l 'Université libanaise,Beyrouth,1973.
- Levantin (Lammens), Etudes (Revues), 39e année, T92.
- Rabbath, Edmond, la formation historique du Liban politique et constitutionnel, publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1973.
-Rabbath, Edmond, Unité syrienne et Devenir arabe,Ed. Librairie Marcel Rivière et cie, Paris 1937.
- Ristelhueber,René, Les Traditions françaises auLiban, Ed. Librairie Félix Alcan, Paris, 1918.
- Rochemonteix,Camille, Le Liban et l'Expédition française en Syrie, (1860 - 1861), Douments inédits du Général A.Ducrot, Ed. Librairie Auguste Picard,Paris, 1921.
- Service historique de l'Armée de terre - vincennes, France. (Rapport côte 7N 1646, sous le titre; constitution de la Gendarmerie ou Milie indigène, 1863).

وهذا التقرير موجود في محفوظاتنا. (أنظر: الوثائق، أجزاء ١٢-١٥ من الموسوعة).

- Soueid, Yassine, corps expéditionnaire de Syrie, Rapports et correspondance,Ed. Naufal,Beyrouth, 1998.
- Touma, Toufic, Paysans et Institutions féodales chez lesDruzes et les Maronites du Liban duXVIIe Siècle à 1914. Publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1971.

٣ - المصادر والمراجع الانكليزية:

- Churchill, Charles (cil.), Mount Lebanon, 1842 - 1852, 3th Ed. Saunders and otley, London, 1853.
- Foreign off ce,Corespondence relating of the Affairs of Syria,1860 - 1861, London, 1860.

٤ - المعاجم:

- البستاني، المعلم بطرس، محيط المحيط، ١٨٦٧.
- جامعة الدول العربية، القيادة العربية الموحّدة، القاموس العسكري الموحّد، (فرنسي - عربي)، القاهرة، ١٩٧٠.
- ياقوت، شهاب الدين ابو عبدالله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لات.
- Gillon,Etienne, et autres, Pluridictionnaire Larousse, Ed. Librairie Larousse, Paris,1975.
- رسملي قاموس فرانساوي، Dictionnaire Français-Turc, Imp. Mihran, 4e Edition, constantinople, 1905.

٥ - الدوريات:

- العرفان، للشيخ أحمد عارف الزين، مجلد ٢٩ سنة ١٩٣٩ (مقالة لمحمد جابر آل صفا عن الخدمة الإلزامية في بلاد الشام، في العهد العثماني).
- Revue des Troupes du Levant, No. 7, Juillet 1937, (La Milice Libanaise et 1864 à1918, article écrit par:Capitaine Fouad Chéhab).

منظر عام لوسط بيروت في مطلع القرن العشرين
(من ساعة السراي الكبير)



منظر عام لوسط المدينة القديمة (بيروت)، أخذ من ساعة السراي الكبير، في مطلع القرن العشرين.
- على اليسار، جامع السراي الذي بناه الأمير منصور عساف في نهاية القرن السادس عشر.
- في الوسط كاتدرائية الروم الكاثوليك (سانت ايلي)، بنيت عام ١٨٤٦.
- على اليمين، كاتدرائية الروم الارثوذكس (سان جورج)، بنيت عام ١٧٦٤، وكانت واحدة من أجمل الكنائس في الامبراطورية العثمانية.

(- Debbas, F, Beyrouth, notre mémoire, P. 63).

٣ - المصادر والمراجع الانكليزية:

- Churchill, Charles (cil.), Mount Lebanon, 1842 - 1852, 3th Ed. Saunders and otley, London, 1853.
- Foreign off ce,Corespondence relating of the Affairs of Syria,1860 - 1861, London, 1860.

٤ - المعاجم:

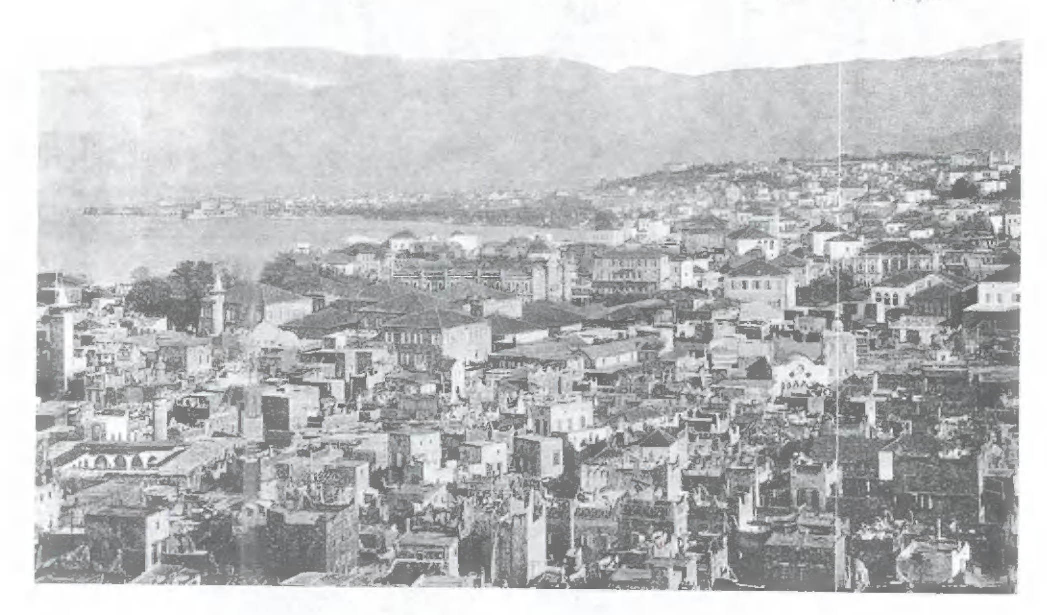
- البستاني، المعلم بطرس، محيط المحيط، ١٨٦٧.
- جامعة الدول العربية، القيادة العربية الموحّدة، القاموس العسكري الموحّد، (فرنسي - عربي)، القاهرة، ١٩٧٠.
- ياقوت، شهاب الدين ابو عبدالله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لات.
- Gillon,Etienne, et autres, Pluridictionnaire Larousse, Ed. Librairie Larousse, Paris,1975.
- رسملي قاموس فرانساوي، Dictionnaire Français-Turc, Imp. Mihran, 4e Edition, constantinople, 1905.

٥ - الدوريات:

- العرفان، للشيخ أحمد عارف الزين، مجلد ٢٩ سنة ١٩٣٩ (مقالة لمحمد جابر آل صفا عن الخدمة الإلزامية في بلاد الشام، في العهد العثماني).
- Revue des Troupes du Levant, No. 7, Juillet 1937, (La Milice Libanaise et 1864 à1918, article écrit par:Capitaine Fouad Chéhab).

منظر عام لوسط بيروت في مطلع القرن العشرين

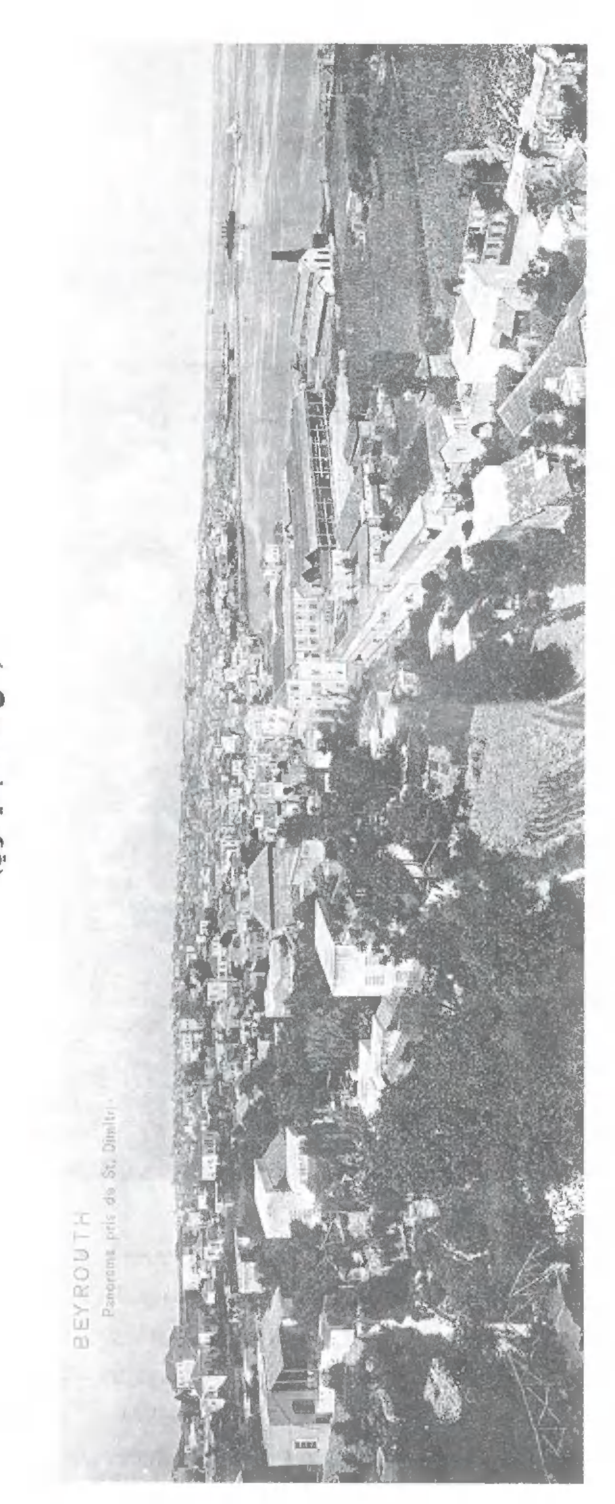
(من ساعة السراي الكبير)



منظر عام لوسط المدينة القديمة (بيروت)، أخذ من ساعة السراي الكبير، في مطلع القرن العشرين.

- على اليسار، جامع السراي الذي بناه الأمير منصور عساف في نهاية القرن السادس عشر.
- في الوسط كاتدرائية الروم الكاثوليك (سانت ايلي)، بنيت عام ١٨٤٦.
- على اليمين، كاتدرائية الروم الارثوذكس (سان جورج)، بنيت عام ١٧٦٤، وكانت واحدة من أجمل الكنائس في الامبراطورية العثمانية.

(- Debbas, F, Beyrouth, notre mémoire, P. 63).



منظر عام لبيروت في مطلع القرن العشرين

(من تلة الجعيتاوي)

(- Debbas, F, Beyrouth, notre mémoire, P.P. 194 - 195).



خارطة بيروت

في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦)